

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى - مكة المكرمة

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا

فرع اللغة والنحو والصرف



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٠٤١٢٠

٢٠٠٤٧٢٥



آراء المبرد النحوية في نظر ابن مالك

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها
تخصص النحو والصرف

إعداد

رشدي عبدالله علي خنفور

الرقم الجامعي : (٢ - ٨٢٥٣ - ٤١٨)

إشراف سعادة الدكتور الدكتور

محمود محمد عبد المولى خميس

الفصل الدراسي الأول - ١٤٢٢ هـ

المجلد الأول

سَمِيعٌ دَلِيلٌ

«المقدمة»

المقدمة

أحمد الله تبارك وتعالى وأشكره ، وأؤمن به وأتوكل عليه وأستغفره ، وأثني عليه الخير كله ، أهل الثناء وأهل المجد ، أحق ما قال العبد ، وأصلي وأسلم على من بعثه الله هادياً ومبشراً ونذيراً ، وداعياً إليه بإذنه وسراجاً منيراً ، محمد بن عبد الله النبي الأمي ، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، وبعد :

فإنَّ المشتغلين بعلوم العربية يعلمون أنَّ الدراسات النحوية في البصرة نشأت بعد أن أحسَّ العلماء بضرورة رَصْد وتسجيل الظواهر اللغوية ، ووضع حدود وقوانين وقواعد ضابطة جامعة متجانسة ، تحفظ ألسنة الناطقين بالعربية من اللحن في حرف من حروفها ، والخطأ في تركيب من تراكيبها ، وتوجَّه ألسنة غير الناطقين بها من المستعربين وجهة مستقيمة تعينهم على الانفلات من تلبيس الخطأ بالصواب ، وتمكِّنهم من تمثُّل اللغة العربية تمثُّلاً صحيحاً لا عوج فيه .

وقد تضافرت جهود نحائها الأوائل للنهوض بهذه المهمة والقيام بهذه الدراسة ، فإذا أنتَ استظهرت أسماء نحائها لم تستطع أن تُجرِّد واحداً منهم من المشاركة في أعظم عمل علمي عرفه تاريخ العربية ، ولو أنَّك جمعت كلَّ أوصاف الثناء ونضمتها بعضها إلى بعض ما وجدت وصفاً لائقاً يوازي ما بذلوه لابتكار نظام لغوي مطَّرد لا يتغيَّر إلاَّ بمقدار يتسع لتحمل المختلف ثمَّ يردُّه إليه .

فهذا عبد الله بن أبي إسحاق أول بصريٍّ بعج النحو ومدَّ القياس وشرح العلل^(١) ، وتبعه في هذه الأوليّة جيل من تلاميذه يتقدّمهم عيسى بن عمر الثقفي ، وأبو عمرو بن العلاء ، ويونس بن حبيب .

(١) إنباه الرواة ١٠٥/٢ .

وهذا الخليل بن أحمد الذي كان له فضل وضع أصول النحو والتصريف وقواعدهما، وتبعه تلميذه سيبويه صاحب أول كتاب جامع في علم النحو والتصريف .
وخلف هؤلاء خلف حملوا لواء الدراسات العربية ورفعوا منارها وتولّوها بالرعاية حتى نضجت واستوت على سوقها ، ومنهم : الأخفش الأوسط ، وقطرب ، وأبو عمر الجرمي ، والتوزي ، وأبو عثمان المازني ، وأبو حاتم السجستاني ، والرياشي ، والمبرد .

وقد أدرك علماء العربية من بعد ما قام به نخاة البصرة الأوائل من جهد جمعوا به شتات هذا العلم وأرسوا قواعده ، فأكبوا على النحو البصريّ يقيمون دعائم نحوهم على أصوله ، إلا في بعض مواطن أبدوا فيها وجهات نظرهم الرافضة لما عليه البصريّون ، مُيمِّمين وجوههم نحو المذهب الكوفي ، وربّما تجاوزوا هؤلاء وأولئك وقدّموا رؤى جديدة ليست بصريّة ولا كوفيّة تخدم القاعدة النحويّة وتدفعها نحو النضج والكمال ما دام الكمال مطلباً .

وكان من بين أولئك ابن مالك يرحمه الله ، والذي يعد بحق من أشهر نخاة العربية الذين تلقوا النحو البصريّ ، فقرأه قراءة العالم البصير ، وقلّبه على وجوهه تقليب الخبير ، فأعلن في مواضع موافقته لهم وفي أخرى مخالفته لهم ، راسماً لنفسه طريقة في النظر سالمة من التحيز أو التحامل .

ويتصل بموقفه من مذهب البصريين اعتناؤه بتدوين آراء كبار نخاة البصرة في مؤلفاته ، وكان في كلّ موضع يُورد فيه رأياً لبصريّ يُعقّب عليه معترضاً إذا وجد فيه منفذاً من منافذ الضعف ، أو يُعقّب عليه مؤيداً إذا خلا من ذلك ، ولم يكن يقصد بذلك أيضاً التمجيد ، ولا التنديد ، بل يطلب الرأي السديد .

ومن يحقّق النظر في كتبه يرى أنّه لم يلتزم بسنّته هذه كلّما نصّ على رأي لنحويّ من نخاة البصرة ، فقد يكفي في القليل القليل منها بثبت رأي العالم منهم ومذهبه في مسألة من مسائل النحو ولا يذيلها بتعليق أو تعقيب .

ومنهج ابن مالك هذا لا يخفى على قراء نحو ابن مالك ومحققى كتبه ، فإنّ لديهم صورة عامة كليّة عنه أزعّم أنّه يزداد وضوحها إذا ما خُصّص بحث أو بحوث يستقصي فيها الدارسون آراء نخاة البصرة المنثورة في كتبه ؛ لتوثيقها ، ورَدّها إلى مصادرها ، ودراستها ، والتعرف على موقف ابن مالك منها ، ومقارنتها بغيرها من الآراء ، حتى نخرج بنتائج دقيقة ، لن نتوصل إليها إذا ما اكتفينا بإصدار حكم عام مبني على قراءة سريعة من غير تحقيق ولا تدقيق .

فأحببت أن أشارك في تقديم عمل يعلن عن الطريقة هذه التي سار بها ابن مالك إلى مناقشة آراء نخاة البصرة ، ليهتدي به مَنْ شاء من طلبة العلم الذين لا غنى لهم عن الارتباط بنحو ابن مالك ، فينفذون به إليه ، ثم يصدرّون في أحكامهم من بعد عن بيّنة وروية .

وقد نحت أثناء مطالعتي المتأنية لمصنفاته وتآليفه أن خير مثال يُبرز منهجه الذي تلقى به آراء قدماء البصريين هو موقفه من المبرّد ، فموقفه منه يُعدُّ بحق أنموذجاً يتشكل منه صورة مكتملة تخدم الغرض الذي من أجله كُتبت هذه الرسالة ، فإنّه في كلّ موضع يذكر فيه رأي المبرّد يتبعه بما يشعر بمخالفته له ، أو موافقته ، ورُبّما ترك ما قاله بلا تعقيب .

فكان هذا باعثاً رئيساً حملني على اختيار هذا الموضوع ، وانضمّ إليه أسباب آخر من أهمها :

- (١) أن المبرّد — رحمه الله — يُعدُّ جيلاً في العلم ، فإليه أفضت مقالات البصريين ، وهو الذي نقلها ، وقرّرها ، وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها ^(١) ، وهو صاحب أعظم كتاب بعد كتاب سيبويه .

- (٢) أَنَّ ابن مالك قام بأكبر عملية تصفية تَمَّت في تاريخ النحو ، وخطأ به خطوات واسعة ، أسهمت في استقراره على صورته الثابتة اليوم ^(١) .
- (٣) التحقق من دقة ابن مالك في نسبته الآراء إلى أصحابها ، ولا سيما أَنَّ الأقوال تضاربت في ذلك ، فقائل يقول : إِنَّه كَانَ دَقِيقاً أَمِيناً ^(٢) ، وقائل آخر يقول : إِنَّ بعض الآراء التي نقلها ينقصها الدقة في النقل ، والتحري ، والضبط ^(٣) .
- (٤) التعرف على قوة و ضعف رأي ابن مالك في مخالفاته أو موافقاته ، مقارنة بما يراه غيره من النحاة .
- (٥) تسليط الضوء على جانب من تأثير ابن مالك بغيره وتأثيره في غيره وهو يناقش آراء نحاة البصرة .
- (٦) بيان بعض الأسباب التي لأجلها يسكت ابن مالك عن التعليق على مقالة النحوي على غير عادته .
- (٧) الكشف عن موقف ابن مالك من بعض مسائل الخلاف بين سيبويه والمبرد ، ولا سيما أَنَّ أكثر المسائل التي عرض فيها ابن مالك رأي أبي العباس هي من المسائل التي خالف فيها الأخير سيبويه .
- (٨) رغبتني في ملازمة كتب النحاة والتعرف على أساليبهم وأنا في مستهل مرحلة التلمذة والطلب ، وخير معين على ذلك ارتباط طالب علم النحو بمسائله الماثورة في كتب العربية وطول صحبته لها .
- وقد رأيت بعد أَنَّ جمعت آراء المبرد من كتب ابن مالك أَنَّ أتناول هذا الموضوع في ثلاثة فصول مسبقة بتمهيد وملتوة بخاتمة على النحو التالي :

(١) مقدمة كتاب تسهيل الفوائد / هـ .

(٢) مقدمة تسهيل الفوائد ص ٤٥ .

(٣) المدرسة النحوية في مصر والشام ص ١٨٧ .

التمهيد :

أولاً : أبو العباس المبرّد حياته وآثاره .
وتناولت فيه اسمه ونسبه ، وكنيته ولقبه ، ومولده ، ونشأته وحياته ، وصفاته وأخلاقه ، وعلمه ومنزلته ، وتعلّمه وتعليمه ، ومصنفاته وتآليفه ، ثم ختمت ذلك بذكر سنة وفاته .

ثانياً : أبو عبدالله ابن مالك حياته ، وآثاره .
وترجمت فيه عن ابن مالك متحدثاً عن اسمه ونسبه ، وكنيته ولقبه ، ومولده ، ونشأته وحياته ، وصفاته وأخلاقه ، وعلمه ومنزلته ، وتعلّمه وتعليمه ، ومصنفاته وتآليفه ، ثم ختمت ذلك بذكر سنة وفاته .

الفصل الأول : آراء اعترض فيها ابن مالك على المبرّد

وهذا الفصل يشمل المواضع التي خالف فيها ابن مالك أبا العباس ، وقد تناولت مسأله وفق المنهج التالي :
أولاً : ناقشت رأي المبرّد مستعيناً بنصوصه في كتبه المشهورة ، وموضحاً أصالته في رأيه أو تأثيره بمن سبقه ، وملقياً الضوء على أشهر متابعيه فيما يرى ، ومستعرضاً في الموضع نفسه أدلة المبرّد التي ساقها برهاناً على صحة مذهبه أو ذكرها غيره اجتهداً منه .

ثانياً : تناولت رأي ابن مالك في المسألة ، مبيناً أصالته في رأيه أو تأثيره بمن سبقه ، مع ذكر أسماء أشهر نحاة العربية اللاحقين الذين تمسكوا برأي ابن مالك نفسه أو تأثروا به ، ومشيراً إلى أدلة ابن مالك التي استدل بها على صحة مذهبه والأدلة الأخرى التي ذكرها غيره انتصاراً لهذا المذهب .

ثالثاً: انتقلت بعد ذلك إلى دراسة اعتراض ابن مالك على المبرّد ، موضحاً جهة الاعتراض ، والأدلة التي ساقها ابن مالك برهاناً على بطلان ما يراه المبرّد ، ثم استعرضت آراء السابقين لابن مالك واللاحقين ممن اعترض على المبرّد ، مقارناً بين أقوالهم وقول ابن مالك ، أبتغي بذلك الكشف عن تأثير ابن مالك بغيره أو تأثيره فيمن جاء بعده .

رابعاً: سجّلت ما قد يرد على مذهب ابن مالك من الاعتراضات والردود ، ولا سيما أنّه اعترض على المبرّد انتصاراً لرأيه ، وعمل مثل هذا لا بدّ منه ؛ ليتسنى لي المقارنة بين المذهبين والمفاضلة بين القولين .

خامساً: لم أهمل آراء نحاة العربية في المسألة محل الخلاف ؛ ولذا أتبع ذلك بحديث مُفصّل عن أقوال الأئمة سوى المبرّد وابن مالك ، أشرحها ، وأستقصي ما لكلّ مذهب وما عليه .

سادساً: وبعد بلوغ بغيتي في بسط المسألة ، والإلمام بمذاهب النحاة فيها ، ومقارنتها بما عليه المبرّد وابن مالك ، رجّحت منها ما أراه راجحاً ، مبدئياً رأيي في مذهب المبرّد وابن مالك وغيرهما ، قبولاً أو ردّاً ، موافقة أو رفضاً ، مدعماً مقالتي بما توفّر لي من أدلة حملتني على اختيار ما اخترته .

الفصل الثاني : آراء أيّده فيها

وهذا الفصل مخصّص للمسائل التي وافق فيها ابن مالك مذهب المبرّد ، وأيّده بأي شكل من أشكال التأييد ، وقد درست مسأله على النحو التالي :

أولاً: شرحت مذهب المبرّد وابن مالك ، ثم سقت أدلتهما النقلية والعقلية ، مشيراً إلى الأدلة التي تلقاها ابن مالك عن المبرّد — إن كانت لأبي العباس أدلة — سواء

اكتفى بها ابن مالك أم أضاف إليها ، وقد تكون أدلته مغايرة لما ذكره فأنبه على ذلك ، ثم انتقل بعد ذلك للحديث عن مؤيديهما ، ذاكراً ما أضافوه من أدلة انتصاراً لمذهبهما .

ثانياً: ذكرت بعد ذلك الاعتراضات التي قد يعترض بها على مذهب المبرّد وابن مالك معزوة إلى أصحابها ، وقد أكتفى بالإحالة إلى مظانها إن كانت ممّا وردَ ورد في كتب النحويين من باب الجدل والاجتهاد في ذكر ما لمذهبي النحاة وما عليها من غير تعمد الاعتراض على مذهب بعينه .

ثالثاً: فإذا انتهت من ذلك تناولت الآراء الأخرى المخالفة لما عليه المبرّد وابن مالك والتي ذكرها الأخير واعترض عليها انتصاراً لمذهب أبي العباس ، أعزوها إلى أصحابها ، وأتحدث عن كلّ ما قيل في الاستدلال لكلّ رأي فيها ، ذاكراً الأوجه التي أوردها ابن مالك في اعتراضه عليها .

رابعاً: أثبت ما نصّ عليه الأئمة من أقوال حول المسألة والتي لم ترد في كلام ابن مالك ؛ للإلمام بكل ما قيل في المسألة ومقارنته برأي المبرّد وابن مالك .

خامساً: أرجح من هذه الأقوال ما أراه راجحاً مدعماً ما أقول بدليل ، سواء كنت مع المبرّد وابن مالك ، أم مع غيرهما من أئمة العربية .

الفصل الثالث : آراء سكت فيها عن معارضته أو موافقته

وفيه عرضت المواضع التي نسب ابن مالك فيها قولاً إلى المبرّد ولم يُعلّق عليه ، وكانت دراستي في هذا الفصل على النحو التالي :

أولاً: تناولت رأي المبرّد مفصلاً في المسألة ، وشرحت مذهبه ، وأوردت حجته ، وسقت كلّ ما قيل عن مذهبه في كتب العربية التي قرأت .

ثانياً : تحدثت عن رأي ابن مالك في المسألة محاولاً الإجابة على الأسئلة التالية :

(أ) هل لابن مالك رأي مخالف لما عليه المبرّد ، ولكنه لم يعترض عليه ؟

(ب) هل هو موافق له فيما يرى ، ولم يصرح بذلك ؟

(ج) فإن لم يكن هذا ولا ذاك ، فهل سكوته في هذا الموضع عنه سببه أنه

لا رأي لابن مالك في المسألة ، أو أنه وقف منها موقف المحاييد ؟

ثالثاً : لم أغفل ما قد يُقال في المسألة من أقوال أخرى مخالفة لما عليه المبرّد وابن

مالك ، بل درستها ، معزّوة إلى أصحابها ، ذاكراً أدلة أصحاب كلّ رأي وما

قد يعترض عليه منها .

رابعاً : خلصت بعد ذلك لترجيح ما أراه راجحاً مقوّياً ما أقول بما توافر لي من أدلة

وبراهين .

وكنت في كل مسألة من مسائل الفصول الثلاثة ألاحظ التالي :

(١) نبّهت على المسائل التي نسبها ابن مالك إلى المبرّد ولم يثبت عنه ؛ لأنّ له نصّاً

صريحاً في (المقتضب) أو (الكامل) يثبت به أنّ لأبي العباس رأياً آخر مخالفاً لما

عزاه إليه ، ثم أحاول ما استطعت أن أصل إلى تفسير مقنع لخطأ ابن مالك .

(٢) نبّهت على المسائل التي نسبها ابن مالك إلى المبرّد ولم أعثر فيها على نص

صريح للمبرّد في (المقتضب) أو (الكامل) ، فأوافق على ما نسبته إلى

أبي العباس ، أو أخالفه ، أو أتخفظ على رأي المبرّد ، مع حرصي على تقديم

البرهان والدليل على صحة ما أقول .

(٣) فإذا ثبت عندي بالدليل أنّ لأبي العباس رأياً مخالفاً لما عزاه ابن مالك إليه في

المسألة ، أو كانت من المسائل التي لا أستطيع تحديد موقف أبي العباس منها ؛

لأنّ له لم يتوافر نص له في المسألة ولم ينقله عنه واحد من تلاميذه ، لم أكتف

بموقف ابن مالك منه ، واكتفيت بإيضاح مذهب المبرّد الصحيح إن كان له

فيها رأي آخر مغاير لما ذكره ابن مالك عنه ، أو أتخفظ على رأيه إذا لم يثبت لي مذهبه بالدليل ، ثم أقوم بعرض الأقوال المختلفة فيها مورداً الأدلة لكل قول والردود عليه ، ثم أجتهد في ترجيح ما أراه راجحاً .

(٤) قد يكون لابن مالك في المسألة قولان متباينان ، فإنني أطلع القاريء عليهما ، ثم أخلص إلى رأيه الذي استقرّ عليه ، عملاً بما وضعه علماء العربية من أصول تتعلق بترجيح أحد قولي العالم الواحد على الآخر .

(٥) وضعت مسائل كل فصل في موضعها حسب ترتيب ألفية ابن مالك .

(٦) رَقِّمت مسائل البحث ترقياً متسلسلاً ؛ حتى يسهل العودة إليها إذا احتيج إلى ذلك .

(٧) مهَّدت لكل مسألة من مسائل البحث بمقدمة مختصرة .

(٨) أرجعت الآيات القرآنية إلى مواضعها من القرن بذكر اسم السورة ، ثم رقم الآية ، مع ضبطها بالشكل .

(٩) عَزَوْتُ القراءات القرآنية إلى أصحابها ، ووثقتها معتمداً على كتب القراءات والتفاسير .

(١٠) خَرَّجْتُ الأحاديث الشريفة من كتب السُّنَّة .

(١١) خَرَّجْتُ الأمثال وأقوال العرب من مظانها ككتب الأمثال ، والمصنفات العربية القديمة والمتأخرة .

(١٢) نسبت الأبيات إلى قائلها ، مشيراً إلى رواياتها ، وإرجاعها إلى أهم مصادرها وفي مقدمتها الدواوين ، والمجموعات الشعرية ، وكتب النحو واللغة ، ورتبناها حسب وفيات أصحابها بعد ذكر الديوان ، مع ضبطها بالشكل ، وشرح ما تدعو الحاجة إلى شرحه من مفرداتها .

(١٣) اجتهدت في توثيق آراء النحاة ورددها إلى مصنفاتها ، إلا إذا تعذر ذلك فإني أحيل رأي العالم إلى مصادر النحو الأخرى .

الخاتمة

وأودعت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها موزعة على قسمين :

القسم الأول : ما لم يثبت أنه قول للمبرّد .

القسم الثاني : ما ثبت أنه قول للمبرّد .

ثم ذيلت ذلك بفهارس عامة على النحو التالي :

(أ) فهرس الآيات القرآنية .

(ب) فهرس الأحاديث النبوية .

(ج) فهرس الآثار ، والأمثال ، وأقوال العرب .

(د) فهرس الأشعار والأرجاز .

(هـ) فهرس أعلام النحاة .

(و) فهرس المصادر والمراجع .

(ز) فهرس الموضوعات والمسائل النحوية .

وبعد : فإنني مستيقن أن عملي هذا النقص فيه باد ، والاضطراب والخلل فيه

ظاهر ، وأنه يفتقر إلى رأي من عالم جليل يجوده ، ونقد من بصير يهذبه ، فما من ذي

فنٍّ إلا واجد عمله دون أمله ، وقد لا يستطيع المرء أن يأتي كل ما يريد ، ولكنّه

يستطيع إدراك بعض ما يريد ، فيجعل هذا البعض مطيئة لتحقيق ما يهتم به ، وحسبي أنني حاولت أن أطرق باباً من أبواب الصنعة لا زلت أستكمل وسائله ، وأجمع له أدواته ، وأستوثق من نفسي قبل ولوجه .

ولم يبق إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل لشيخني الأستاذ الدكتور (عبدالفتاح سليم) المشرف السابق على الرسالة ، والذي أشرف على معظم عملي فيها ، وبذل — رغم معاناته ومرضه — وقتاً طويلاً يقرأ ما كتبت ويعلق عليه حتى اقترب من التمام .

كما أتوجه بالشكر لأستاذي الدكتور (محمود عبدالمولى) الذي تولى الإشراف عليّ خلفاً للدكتور عبدالفتاح سليم فأعاد قراءة ما كتبت ، ولم يدخر وسعاً في توجيهي وإرشادي ، فله من الله جزيل الثواب .
والحمد لله أولاً وآخراً ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن سلك سبيلهم واستن بسنتهم إلى يوم الدين .

الباحث :

رشدي عبدالله علي خنفور

« التمهيد »

لقد عزمت منذ إعدادي خطة البحث في المرحلة الأولى أن أقدمه بتمهيد أتناول فيه حياة الإمامين المبرّد وابن مالك ، وأنا اعلم ما يتردد على ألسنة الكثيرين ممن يرى أن عملاً كهذا لا داعي له ، فهما من أعلام العربية المشهورين ، الذين كثر الحديث عنهم ، ولن يأتي الباحث فيه بمجديد .

وأنا أختلف مع أولئك ، فإن من واجب طلبة العلم الذين ارتبطت بحوثهم بهم التعريف بحياتهم ، حتى ولو كانت أسماء الكثيرين منهم ممّا فشا وظهر ، وتداولته الألسن وانتشر ، ما دامت أعمالنا التي نقدمها اليوم انعكاساً لما صاغوه ، وترديداً في كثير من الأحيان لما قدّموه .

من أجل ذلك قدّمت رسالتي بوريقات تناولت فيها بعض جوانب من حياة الإمامين العالمين ، وسوق ما تنجلي به ملامح الشخصيتين من غير إطالة ، بل اكتفيت فيما كتبت بجمع ما تفرّق واختصار ما دعت الحاجة إلى اختصاره ، معتمداً على ما سبقني إليه الدارسون ، وفصّل الحديث عنه المحققون ، من مثل : الشيخ / عبدالحق عزيمة في مقدمة كتابه (المقتضب) وكتابه (أبو العباس المبرّد) ، والدكتور / رمضان عبدالنواب وزميله صلاح الدين هادي في مقدمة كتاب (المذكر والمؤث) ، والدكتور / محمد الدالي في أول كتاب (الكامل) ، والأستاذ / محمد كامل بركات في أول كتاب (تسهيل الفوائد) ، والدكتور / عبدالمنعم هريدي في مقدمة كتاب (شرح الكافية الشافية) ، والأستاذ / عدنان عبدالرحمن في مقدمة كتاب (شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت) ، والدكتور / سعد الغامدي في مقدمة كتاب (إكمال الإعلام بمثلث الكلام) ، والأستاذ / محمد النيبالي في أول كتاب (وفاق المفهوم في اختلاف المقول والمرسوم) .

أولاً : أبو العباس المبرّد

اسمه ونسبه :

محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان بن سليم أو (سليمان) بن سعد بن عبد الله بن يزيد أو (زيد) بن مالك بن الحارث بن عامر بن عبد الله بن بلال ابن عوف بن أسلم — وهو ثمالة — بن أحجن بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصر أو (بن النضر) بن الأزد بن الغوث ^(١) .

كنيته ولقبه :

يكنى بأبي العباس ، ويلقب بالمبرّد .
وقد تنافس المترجمون في ضبط راء المبرّد ، فضبطها بعضهم بالفتح ، وضبطها آخرون بالكسر .
فأمّا الذين ضبطوها بالفتح فأرجع أكثرهم سبب تلقيبه بذلك إلى دخوله في غلاف مزملة ، توقيفاً من ملاقة صاحب الشرطة الذي دعاه للمنادمة والمذاكرة .
قال ابن خلكان : ((المبرّد بضم الميم وفتح الباء الموحدة والراء المشددة وبعدها دال مهملة ، وهو لقب عُرفَ به ، واختلف العلماء في سبب تلقيبه بذلك ، فالذي ذكره الحافظ أبو الفرج بن الجوزي في كتاب (الألقاب) أنّه قال : سئل المبرّد لم لُقِبْتَ بهذا اللقب ؟ فقال : كان سبب ذلك أنّ صاحب الشرطة طلبني للمنادمة والمذاكرة ، فكرهت الذهاب إليه ، فدخلت إلى أبي حاتم السجستاني ، فجاء رسول الوالي

(١) الفهرست ٦٤/١ ، تاريخ بغداد ٣/٣٨٠ ، الأنساب للسمعاني ٥١٣/١ معجم الأدباء ٤٧٩/٥ —

٤٨٠ ، اللباب في تهذيب الأنساب ١/٢٤١ — ٢٤٢ .

يطلبني ، فقال لي أبو حاتم: ادخل في هذا — يعني غلاف مزملّة فارغاً — فدخلت فيه ، وغطّي رأسه ، ثم خرج إلى الرسول وقال : ليس هو عندي ، فقال : أُخْبِرْتُ أَنَّهُ دخل إليك ، فقال : ادخل الدار وفتشها ، فدخل فطاف كُلَّ موضع في الدار ولم يفتن لغلاف المزملّة ، ثم خرج ، فجعل أبو حاتم يصفق وينادي على المزملّة : المبرّد المبرّد ، وتسامع الناس بذلك فلهجوا به)) ^(١) .

وقيل : إِنَّهُ لُقِّبَ بذلك لحسن وجهه ^(٢) .

وقال ابن عبد ربه : لُقِّبَ بذلك ؛ لِأَنَّهُ أَلْفَ كتاباً سَمَّاهُ (الروضة) ، جمع فيه أخبار الشعراء المحدثين وأشعارهم ، فاختر لكل شاعر أبرد ما عنده ، ويدل على ذلك قوله : ((أَلَا تَرَى أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ يَزِيدَ النُّحَوِيَّ ، على علمه باللغة ومعرفته باللسان ، وضع كتاباً سَمَّاهُ بالروضة ، وقصد فيه إلى أخبار الشعراء المحدثين ، فلم يختار لكل شاعر إلا أبرد ما وجد له ، حتى انتهى إلى الحسن بن هانئ ، وقلّما يأتي له بيت ضعيف لرقّة فطنته ، وسُبوطة بنيته ، وعدوبة ألفاظه ، فاستخرج له من البرد أبياتا ما سمعناها ولا رويناهما ، ولا ندري من أين وقع عليها ... فما أحسبه لحقه هذا الاسم — أعني المبرّد — إلا لبرده)) ^(٣) .

وأما الذين ضبطوها بالكسر فربطوا ذلك بحادثة جرت بينه وبين شيخه المازني رواها ياقوت الحموي فقال : ((وَإِنَّمَا لُقِّبَ بِالْمَبْرَّدِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا صَنَّفَ الْمَازِنِيَّ كِتَابَ (الألف واللام) سَأَلَهُ عَنْ دَقِيقِهِ وَعَوِيصِهِ فَأَجَابَهُ بِأَحْسَنِ جَوَابٍ ، فَقَالَ لَهُ الْمَازِنِيُّ : قُمْ فَأَنْتَ الْمَبْرَّدُ ، بِكسر الرَّاء ، أَيِ الْمُثَبِّتِ لِلْحَقِّ ، فَحَرَّفَهُ الْكُوفِيُّونَ وَفَتَحُوا الرَّاءَ)) ^(٤) .

(١) وفيات الأعيان ٤ / ٣٢١ ، وانظر : المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ١٢ / ٣٨٩ .

(٢) المكتبة الأندلسية فهرس ما رواه ابن خير عن شيوخه ص ٣٢٣ . نقلا عن ترجمة حياة أبي العباس للشيخ عزيمة المقتضب ١٣ / ١ .

(٣) العقد الفريد ٧٧ / ٢ — ٧٨ .

(٤) معجم الأدباء ٥ / ٤٨٠ .

فهذه النقول تنبئ بأنَّ أبا العباس قد شهر بهذين اللقبين وعرف بهما ، لأسباب تناقلها المترجمون ، كُلُّهَا مقبولة تحفظ له جلال القدر وعلو المنزلة إلا ما ذكره ابن عبد ربه ، فإنه لا يليق بعالم جليل .

مولده :

جاء في معظم المصادر أنَّ المبرِّد وُلِدَ يوم الاثنين من شهر ذي الحجة ليلة الأضحى ، سنة عشر ومائتين ^(١) .

ثم تعددت الآراء بعد ذلك في تحديد سنة ولادته ، فقليل : إنَّه وُلِدَ غداة عيد الأضحى سنة عشر ومائتين ^(٢) ، وقيل : سنة ست ومائتين ^(٣) ، وقيل : سنة سبع ومائتين ^(٤) ، وقيل : سنة خمس وتسعين ومائة ^(٥) ، وقيل : يوم الاثنين في ذي الحجة ليلة الأضحى سنة عشرين ومائتين ^(٦) .

نشأته وحياته :

أمضى المبرِّد صباه في البصرة ^(٧) مع والده الذي كان من السورجيين ، يكسح الأرض ، ويقال له : حيَّان السورجيّ ، وهو يعني تزوج ابنة الحفصي ، وهو شريف من اليمينية ^(٨) .

-
- (١) طبقات النحويين واللغويين ص ١١٠ ، أخبار النحويين البصريين ص ٨٠ ، الفهرست ٦٥/١ ، تاريخ بغداد ٣٨/٣ ، نزهة الألباء ص ٢٠٠ ، الأنساب ٥١٣/٣ ، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ٣٨٩/١٢ ، إنباه الرواة ٢٥١/٣ ، بغية الوعاة ٢٧١/١ ، طبقات المفسرين ٢٦٨/٢ .
 - (٢) معجم الأدباء ٤٨٠/٥ .
 - (٣) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ٣٨٩/١٢ ، النجوم الزاهرة ١١٧/٢ .
 - (٤) طبقات المفسرين ٢٦٨/٢ .
 - (٥) المدارس النحوية ، شوقي ضيف ص ١٢٣ .
 - (٦) إنباه الرواة ٢٥١/٣ .
 - (٧) تاريخ بغداد ٣٨٠/٣ ، نزهة الألباء ص ١٩٣ .
 - (٨) الفهرست ٦٥/١ .

ويبدو أنَّ أبا العباس قضى حياته الأولى في البصرة متعلماً ، ثم شاء الله أن يخرج منها إلى سرّ من رأى تلبية لدعوة المتوكل له ^(١) .
وبقي في سرّ من رأى حتى قتل المتوكل ، ثم تركها متوجهاً إلى بغداد ، البلدة التي لا عهد له بأهلها ، والتي لا يعرف فيها أحداً ، ولا يعرفه أحد .
وقد استطاع المبرّد في موطنه الجديد بغداد بما أوتيته من مواهب علمية وأدبية أن يجعل أنظار أولى الأدمغة من العامة والخاصة فيها تتشوّف إليه وتنتفتح عليه ، فتمدّد بها ذكره ، واهتزت به بغداد إعجاباً وطرباً ، فأثر البقاء فيها ، وتصدّر بها للاشتغال والتدريس ^(٢) .

صفاته وأخلاقه :

تحدث أصحاب التراجم عن خلقه ، فذكروا عنه أنّه كان وسيماً مليح الصورة ^(٣) .

ومن آلق أخلاقه إلى جانب إشراق وجهه ، ووسامة خلقتة ، وروعة نظرتة ، ما تميز به من ظرافة ولباقة ، فقد كانت مجالسه — رحمه الله — عامرة بالملح والنوادر .
جاء عن ابن خلكان قوله : ((كان المبرّد كثير الأملالي حسن النوادر ، فمما أملاه أن المنصور أبا جعفر ولى رجلاً على الإجراء على العميان والأيتام والقواعد من النساء اللواتي لا أزواج هن ، فدخل على هذا المتولي بعض المتخلفين ومعه ولده ، فقال له : إن رأيت أصلحك الله أن تُثبت اسمي مع القواعد ، فقال له المتولي : القواعد

(١) إنباه الرواة ٢٤٣/٣ — ٢٤٤ .

(٢) تاريخ بغداد ٣٨٠/٣ ، إنباه الرواة ٢٤٩/٣ — ٢٥٠ ، شذرات الذهب ٩٠/٢ ، مرآة الجنان ٢١٠/٢ .

(٣) الوافي بالوفيات ٢١٦/٥ ، بغية الوعاة ٢٦٩/١ ، طبقات المفسرين ٢٦٨/١ ، سير أعلام النبلاء ٥٧٦/١٣ .

نساء فكيف أثبتك فيهن ؟ فقال : ففي العميان ، فقال : أما هذا فنعم ، فإن الله تعالى يقول : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾ ^(١) ، فقال : وثبت ولدي في الأيتام ، فقال : وهذا أفعله أيضاً ، فإنه من تكن أنت أباه فهو يتيم ، فانصرف عنه ، وقد أثبتته في العميان ، وولده في الأيتام ^(٢) .

وعُرف عن أبي العباس أنه كان حسن الإشارة ، فصيح اللسان ، بارع البيان ، كريم العشرة ، بليغ المكاتبة ، حلو المخاطبة ، جيد الخط ، صحيح القريحة ، واضح الشرح ، عذب المنطق ^(٣) .

وكاد المبرّد أن يبلغ بهذه الصفات حد الكمال ، فقد انقادت إليه من الأخلاق أحاسنها ومن الأوصاف أجملها ، لولا أنه كان — رحمه الله — مع سَعَتِهِ ووُجْدِهِ شحيحاً بخيلاً .

قال الزُّبيدي : ((قال أبو بكر بن عبد الملك : كان المبرّد من أبخل الناس بكل شيء ، قال : وقال أبو عبيدة معمر بن المثنى : لا يكون نحويّ شجاعاً ، فقيل له : وكيف ؟ ، فقال : تروونه يفرّق بين الساكن والمتحرّك ، ولا يفرّق بين الموت والحياة ، وقال المبرّد : وأنا أقول : إنه لا يكون نحويّ جواداً ، فقيل له : وكيف ذلك ؟ فقال : تروونه يفرّق بين الهمزتين ، ولا يفرق بين سبب الغنى والفقر ، يريد أن الإمساك سبب من أسباب الغنى ، والعطاء سبب من أسباب الفقر)) ^(٤) .

وقيل : ((إنه كان يقول : ما وضعتُ بحذاء الدرهم شيئاً قطُّ إلا رجح الدرهم في نفسي عليه)) ^(٥) .

(١) الحج / ٤٦ .

(٢) وفيات الأعيان ٣١٤/٤ — ٣١٥ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١٠١ ، إنباه الرواة ٣/٣٤٢ .

(٤) طبقات النحويين واللغويين ص ١٠٦ .

(٥) المرجع السابق ، ١٠٦ .

وُثِقَ لَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ التَّارِيخِي أَنَّهُ يَقُولُ عَنِ الْمُبَرَّدِ : ((وَهُوَ مِنْ لَمْ يَأْكُلْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ عَصَرِنَا شَيْئاً قَطْ ، وَلَا رَأَى أَحَدًا يَأْكُلُ أَوْ يَشْرَبُ ، وَلَقَدْ كَانَ — عَفَا اللَّهُ عَنْهُ — وَمَعَهُ فِي الْمَنْزِلِ مِنْ أَقَارِبِهِ سَكَّانٌ ، فَسَأَلْنَاهُمْ عَنْ خَبَرِهِ فِي مَأْكَلِهِ وَمَشْرَبِهِ ، فَذَكَرُوا أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ الْأَكْلَ دَخَلَ الْبَيْتَ ، وَأَخَذَ الْمَاءَ مَعَهُ ، وَرَدَّ الْبَابَ فِي وَجْهِهِ ، أَوْ طَرَحَ السِّتْرَ فَلَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مِنْهُمْ بِشَيْءٍ مِنْ أَمْرِهِ)) (١) .

وَلَكِنَّهُ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ يَنْسَلِخُ عَنْ هَذِهِ الْخِصْلَةِ وَتَنْسَلِخُ عَنْهُ ، فَقَدْ ذَكَرَ الْحَمُويُّ يَاقُوتُ أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ طَاهِرٍ خَرَجَ مِنْ مَنْزِلِ أَبِي الصَّقَرِ ذَاتَ يَوْمٍ نِصْفَ النَّهَارِ ، فَتَعَذَّرَ عَلَيْهِ الذَّهَابُ إِلَى مَنْزِلِهِ بِيَابِ الشَّامِ ، فَعَقِدَ الْعِزْمَ عَلَى الْمَجِيءِ إِلَى الْمُبَرَّدِ فَلَمَّا جَاءَهُ أَدْخَلَهُ إِلَى حُوشَةٍ لَهُ ، وَأَحْضَرَ لَهُ مَائِدَةً فِيهَا لَوْنِينَ مِنَ الطَّعَامِ طَيِّبِينَ فَأَكَلَ ، ثُمَّ سَقَاهُ مَاءً بَارِداً ، وَبَعْدَ فَرَاغِهِمَا ، قَالَ لَهُ : أَحَدَّثْكَ إِلَى أَنَّ تَنَامَ ، وَجَعَلَ يَحْدِثُهُ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ (٢)

وَبِخَلِّ الْمُبَرَّدِ لَنْ يَنْسِينَا مَا اتَّصَفَ بِهِ مِنْ كَرِيمِ الطَّبَاعِ وَجَمِيلِ السَّجَايَا فَمَنْ ذَا الَّذِي تَرْضَى سَجَايَاهُ كُلَّهَا ؟ كَفَى الْمَرْءَ نَبَلاً أَنْ تُعَدَّ مَعَايِهِ .

علمه ومنزلته :

مَا رَأَى الْمُبَرَّدَ مِثْلَ نَفْسِهِ (٣) ، فَقَدْ كَانَ وَهُوَ فِي مَرَحَلَةِ الطَّلَبِ يَتَصَدَّرُ فِي حَلَقَةِ شَيْخِهِ أَبِي عَثْمَانَ الْمَازَنِيِّ يَقْرَأُ عَلَيْهِ كِتَابَ سَيَبُويهِ ، وَأَبُو عَثْمَانَ فِي تِلْكَ الْحَلَقَةِ كَأَحَدٍ مِمَّنْ فِيهَا (٤) .

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ١٠٦ .

(٢) معجم الأدباء ٣٩٠/١ .

(٣) لسان الميزان ٤٣٠/٥ .

(٤) طبقات النحويين واللغويين ص ١٠١ .

ويبدو أن المبرّد كان يستند إلى ركن ركين ، ومرجعية علمية تؤهله لأن يفسح لنفسه مكاناً في صدر حلقة شيوخه وهو حاضر ، كأثّه ندّه .
وأظن أن المازني لن يسكت عن صنيعة هذا وهو شيخ زمانه ، إلاّ لأثّه يعرف مواهب أبي العبّاس ، ويدرك أنّه يمتلك من أسباب النبوغ ما يؤهله لارتقاء ذاك المرتقى ، والتطاول على تلك المنزلة ، وهو لا يزال حدثاً .
فقد كان نبطويه نقلاً عن السيرافي يقول : ((ما رأيت أحفظ للأخبار بغير أسانيد من المبرّد وأبي العبّاس بن الفُرات))^(١) .

ونقل الزبيدي عن عبد الله بن الحسين بن سعد الكاتب ، وأبو بكر بن أبي الأزهر قولهما : ((كان أبو العبّاس محمد بن يزيد من العلم وغزارة الأدب وكثرة الحفظ ... على ما ليس عليه أحد ممن تقدّمه أو تأخّر عنه))^(٢) .
وقال أبو سعيد السيرافي : ((وقد نظر في كتاب سيبويه في عصره جماعة لم يكن لهم كنيّاهته ، مثل أبي ذكوان القاسم بن إسماعيل ، ومثل أبي علي بن ذكوان ، ومثل أبي يعلى بن أبي زُرعة من أصحاب المازنيّ ، ومثل أبي جعفر بن محمد الطبري ، ومثل أبي عثمان الاشتاندانيّ ، وأبي بكر محمد بن إسماعيل المعروف بمبرمان ، وغيرهم))^(٣) .
وقال أيضاً : ((سمعت أبا بكر بن مجاهد يقول : ما رأيت أحسن جواباً من المبرّد في معاني القرآن فيما ليس فيه قول مُتَقَدِّم ، ولقد فاتني منه علم كثير لقضاء ذِمّامٍ ثعلب))^(٤) .

(١) معجم الأدباء ٤٨٠/٥ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص ١٠١ .

(٣) نزّهة الألباء ص ١٩٤ - ١٩٥ .

(٤) معجم الأدباء ٤٨٠/٥ .

وحدّث عنه الزُّبيديّ فقال : ((حدثني اليوسفي الكاتب ، قال : كنت يوماً عند أبي حاتم السّجستانيّ إذ أتاه شاب من نيسابور ، فقال له : يا أبا حاتم ، إني قدمت بلدكم ، وهو بلد العلم والعلماء ، وأنت شيخ هذه المدينة ، وقد أحببت أن أقرأ عليك كتاب سيويه ، فقال له : الدين النصيحة ، إن أردت أن تنتفع بما تقرأ فاقراً على هذا الغلام ، محمد بن يزيد ، فتعجّبت من ذلك)) (١) .

وقال الزّجاج : ((لما قدم المبرّد بغداد جئت لأناظره وكنت أقرأ على أبي العباس ثعلب ، فعزمت على إعنائه ، فلمّا باحثته أجمني بالحجّة ، وطالبي بالعلّة ، وألزمي إلزامات لم اهتمد إليها ، فاستيقنت فضله ، واسترجعت عقله ، وأخذت في ملازمته)) (٢) . وهذا يعني أنّ المبرّد كان يعدّ نفسه للمشيخة والإمامة ، ويلتمس ببصيرته وفطنته وقوة ذاكرته أعلى مراتب العلماء .

وقد تحقق لأبي العباس مراده ، وأصبح آنذاك شيخ أهل النحو (٣) ، وإمام العربية ببغداد ، وإليه انتهى علمها بعد طبقة الجرمي والمازني (٤) .

ولم يكد المبرّد يحظى بهذه المنزلة التي هيأته مزايه لإنجازها حتى استفتح — من غير قصد — أبواب الخاصة من الحكام والوزراء ، فقرّبوه ، وأكرمّوه ، قال القفطيّ : ((وكان أبو العباس مقدّماً في الدّول عند الوزراء والأكابر ، ولما مات الفتح ابن خاقان كتب محمد بن عبد الله بن طاهر بن الحارث في إشخاص محمد بن يزيد المبرّد فلم يزل مقيماً معه ، وسبّب له أرزاقاً على مصر حسبما كانت أرزاق الندامي تُجرى عليهم من هناك)) (٥) .

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ١٠١ .

(٢) معجم الأدباء ٤٨٤/٥ .

(٣) نزهة الألباء ص ١٩٣ .

(٤) معجم الأدباء ٤٨٠/٥ .

(٥) إنباه الرواة ٢٤٧/٣ .

تعلمه وتعليمه :

أشرت فيما ذكرت من قبل إلى اعتناء المبرّد بتصحيح نشأته العلميّة ؛ ولذا رسم له منهجاً في التلقي يغترف منه ، فلازم كبار علماء عصره ، من مثل : أبي عمر الجرمي^(١) ، وعبدالله بن محمد التوّزي^(٢) ، والمازني^(٣) ، وأبو ملحم الشيباني^(٤) ، وأبو إسحاق إبراهيم بن سفيان الزيّادي^(٥) ، وأبو حاتم السجستاني^(٦) ، وأبو عثمان الجاحظ^(٧) ، وأبو الفضل عباس بن الفرّج الرياشي^(٨) ، وغيرهم كثير^(٩) .

-
- (١) أخبار النحويين البصريين ص ٧٦ ، ولا يكاد كتاب ترجم للمبرّد يخلو من ذكر تلمذة المبرّد على الجرمي . وانظر : الكامل ٧٣١/٢ .
 - (٢) أخبار النحويين البصريين ص ٦٥ ، نزهة الألباء ص ١٥٤ ، وقد ذكره أبو العباس المبرّد في كتابه الكامل في واحد وثلاثين موضعاً ، انظر فهرس أعلام كتابه الكامل ١١٨/٤ .
 - (٣) أخبار النحويين البصريين ص ٧٦ ، تاريخ بغداد ٣/٣٨٠ ، وذكر ذلك أكثر المترجمين .
 - (٤) الفهرست ص ٥١ ، إنباه الرواة ٤/١٧٣ ، وانظر الكامل ١/٥٨ ، ١٩١ ، ٤٦٧ ، ٣/١١٢٧ ، ١١٢٨ .
 - (٥) انظر : الكامل ١/٤٠٥ ، ٤٤٣ ، ٢/٧٠٣ ، ٩٢٧ ، ٣/١٤٣٦ .
 - (٦) تاريخ بغداد ٣/٣٨٠ ، نزهة الألباء ص ١٩٣ ، معجم الأدياء ٥/٤٨٠ ، الوافي بالوفيات ٥/٥١٦ ، بغية الوعاة ١/٢٦٩ ، طبقات المفسرين ١/٢٦٨ ، وانظر : الكامل ٢/٧١٠ .
 - (٧) نزهة الألباء ص ١٧٠ ، معجم الأدياء ٤/٤٨١ ، وحّدث المبرّد عنه في أكثر من موضع في كتابه الكامل انظر : ٢/٥٣٢ ، ٦٨٥ ، ٧١٤ ، وغيرها .
 - (٨) أخبار النحويين البصريين ص ٦٩ ، نزهة الألباء ص ١٧٦ . وتردّد ذكره في الكامل في تسع وعشرين موضعاً . انظر : فهرس أعلام الكامل ٤/١٣٠ .
 - (٩) انظر مقدمة الدكتور محمد الدالي على الكامل ١/٨ — ١٠ .

ولم يكتف أبو العباس بالأخذ عن أئمة زمانه ، بل حرص على قراءة ما يقع تحت يده من كتب الأئمة السابقين ، شأنه شأن علماء العربية المحققين ، قال المبرّد : ((وقرأت أوراقاً من أحد كتابي عيسى بن عمر فكان كالإشارة إلى الأصول))^(١) .

وبهاتين ملازمة العلماء وقراءة كتبهم تمّ علم المبرّد ، فاستهوى أفئدة طلاب العلم ، وتخرج في مدرسته خلق كثير ، رَوَوْا عنه ، وتتلّمذوا عليه ، منهم : أحمد بن جعفر الدينوري^(٢) ، وعبدالله بن المعتز^(٣) ، وأبو الحسين محمد بن ولّاد^(٤) ، وابن كيـسان^(٥) ، والـزجّاج^(٦) ، والأخفش الصغير علي بن سليمان^(٧) وابن السـرّاج^(٨) ، ومحمد بن شقير النحوي^(٩) ، ونفطويه^(١٠) ،

-
- (١) معجم الأدباء ٥١٩/٤ - ٥٢٠ .
 (٢) إنباه الرواة ٦٨/١ - ٦٩ ، معجم الأدباء ٣١٣/١ ، بغية الوعاة ٣٠١/١ .
 (٣) تاريخ بغداد ٩٥/١٠ .
 (٤) إنباه الرواة ٢٢٤/٣ ، معجم الأدباء ٤٧٦/٥ .
 (٥) إنباه الرواة ٥٧/٣ ، معجم البلدان ٩٣/٥ ، بغية الوعاة ١٨/١ ، تاريخ بغداد ٣٣٥/١ ، شذرات الذهب ٤١٠/٢ - ٤١١ .
 (٦) أخبار النحويين البصريين ص ١٠٨ ، إنباه الرواة ١٩٤/١ ، بغية الوعاة ٤١١/١ ، وغيرها .
 (٧) إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ص ٢١٩ ، إنباه الرواة ٢٧٦/٢ ، بغية الوعاة ١٦٧/٢ .
 (٨) أخبار النحويين البصريين ص ١٠٨ - ١٠٩ ، إنباه الرواة ١٤٥/٣ ، بغية الوعاة ١٠٩/١ .
 (٩) طبقات النحويين واللغويين ص ٨٦ ، إنباه الرواة ١٥١/٣ .
 (١٠) تاريخ بغداد ٣٨٠/٣ ، إنباه الرواة ٢١٤/١ ، معجم الأدباء ٤٨٠/٥ ، بغية الوعاة ٤٢٨/١ .

ومحمد بن أحمد بن إسحاق المعروف بابن الوشاء^(١) ، ومبرمان^(٢) ، وأبو الفضل محمد بن أبي جعفر المنذري^(٣) ، وأبو بكر محمد بن يحيى الصولي^(٤) ، وإسماعيل بن محمد الصفار^(٥) ، ومحمد بن يعقوب الأصبهاني^(٦) ، وعلي بن إبراهيم القطان^(٧) ، وأبو علي عيسى بن محمد الطوماري^(٨) .

مصنفاته وتأليفه :

استفاض علم أبي العباس ولم يقف عند حد ، وألّف — رحمه الله — في كُلِّ علم وفَنٍّ أيقن أنّه قادر عليه ، ولن أبالغ إن قلت : إنّ من أثرى علماء العربية تأليفاً ، وأوسعهم تصنيفاً ، فكتبه التي ذكرها لنا المترجمون أو وردت في تضاعيف بعض المراجع الأخرى غيرها كثيرة ، ومعظم هذا الكثير مفقود ، وقليل منه مطبوع أو محفوظ ، وفيمايلي بيان موجز بها .:

أولاً : الكتب المطبوعة :

- ١ — " أعجاز أبيان تغني في التمثيل عن صدورها " ^(٩) .
- ٢ — " البلاغة " ^(١٠) .

-
- (١) تاريخ بغداد ٢٥٣/١ ، نزهة الألباء ص ٢٦٠ ، إنباه الرواة ٦١/٣ ، بغية الوعاة ١٨/١ .
 - (٢) إنباه الرواة ١٨٩/٣ ، معجم الأدياء ٣٧٧/٥ ، بغية الوعاة ١٧٥/١ .
 - (٣) معجم الأدياء ٢٧٨/٥ — ٢٧٩ .
 - (٤) تاريخ بغداد ٣٨٠/٣ ، تاريخ الإسلام للذهبي (وفيات ٣٣٥) ، إنباه الرواة ٢٢٤/٣ ، روضات الجنات ص ٦٠٩ — ٦١١ ،
 - (٥) تاريخ بغداد ٣٨٠/٣ ، إنباه الرواة ٢٤٦/١ ، معجم الأدياء ٣٠٦/٢ ، بغية الوعاة ٤٥٤/١ .
 - (٦) بغية الوعاة ٢٧٥/١ .
 - (٧) معجم الأدياء ٥٣٧/٣ .
 - (٨) تاريخ بغداد ٣٨٠/٣ ، ١٧٦/١١ — ١٧٧ .
 - (٩) وهو رسالة صغيرة في مكتبة الأزهر حققها الأستاذ عبدالسلام هارون سنة ١٣٧١هـ — ١٩٥١م .
 - (١٠) نشره المستشرق جروناوم عام ١٩٤١م ، ثم نشره الدكتور رمضان عبدالنواب بالقاهرة عام ١٩٦٥م .

- ٣ — " التعازي والمراثي " ^(١) .
- ٤ — " شرح لامية العرب " ^(٢) .
- ٥ — " الفاضل " ^(٣) .
- ٦ — " القوافي أو القوافي وما اشتقت ألقابها منه " ^(٤) .
- ٧ — " الكامل " ^(٥) .
- ٨ — " ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد " ، و " ما اتفقت ألفاظه واختلفت معانيه " ^(٦) .
- ٩ — " المذكر والمؤنث " ^(٧) .
- ١٠ — " المقتضب " ^(٨) .
- ١١ — " نسب عدنان وقحطان " ^(٩) .

- (١) نشره مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٩٦٧م بتحقيق الأستاذ محمد الديباجي ، ونشرته أيضاً مكتبة فضة مصر ، ودار صادر بيروت .
- (٢) مطبوع مع شرح لامية العرب للزمخشري ، طبعته مطبعة الجوائب باستانبول عام ١٣٠٠هـ ، ونشرته دار الحديث بمصر بتحقيق محمد عبدالحكيم .
- (٣) حققه الأستاذ عبدالعزيز الميمني ، ونشره بالقاهرة سنة ١٩٥٦م .
- (٤) نشره الدكتور رمضان عبدالتواب بالقاهرة سنة ١٩٧٢م .
- (٥) متداول بتحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي ، ونشر مؤسسة الرسالة .
- (٦) رسالة نشرها الأستاذ عبدالعزيز الميمني سنة ١٣٥٠هـ ، ونشرته دار البشائر بدمشق بعناية محمد رضوان الداية .
- (٧) نشره الدكتور رمضان عبدالتواب والأستاذ صلاح الدين الهادي بالقاهرة سنة ١٩٧٠م ، وطبع أكثر من مرة .
- (٨) متداول بتحقيق الشيخ عبدخالق عضيمة .
- (٩) حققه الأستاذ عبدالعزيز الميمني ونشره سنة ١٣٥٤هـ — ١٩٣٦م .

ثانياً : الكتب المحفوظة :

ولا أعلم للمبرّد كتاباً محفوظاً سوى كتاب " الروضة " الذي عثر الأستاذ الميمني على نسخة منه ، وأشار إليها في حواشيه على كتاب " الفاضل " ^(١) .

ثالثاً : الكتب المفقودة :

وهذه الكتب منها ما أشارت إليه المراجع ، وذكره بعض المصنفين فمن عنا بالدراسات العربية في تضاعيف كتبهم ، ومنها كتب أشار إليها المترجمون ، ولا نعرف عنها شيئاً .

فأما الكتب التي ذُكرت في بعض المراجع فمنها :

" الاختيار " ^(٢) ، و " الاشتقاق " ^(٣) ، و " الاعتنان " ^(٤) ، و " الأنواء والأزمنة " ^(٥) ، و " أولاد السراري " ^(٦) ، و " الجامع " ^(٧) ، و " الرد على سيويه " ^(٨) ، و " الشافي " ^(٩) ، و " شرح ما أغفله سيويه " ^(١٠) ، و " غريب الحديث " ^(١١) ،

-
- (١) انظر : الفاضل ص ٣٤ ، ٤٣ ، ٩٦ ، ١٠١ .
 - (٢) ذكره المبرّد في كتابه الكامل ١٤٤٤/٣ .
 - (٣) ذكره ابن جني في الخصائص ٢٤/١ ، ونقل عنه ابن خلكان في وفيات الأعيان ٣٢٠/٤ .
 - (٤) نقل عنه البغدادي في خزانة الأدب ٢٦٣/٢ ، ٩٥/٣ ، ١٩٧ ، ١٦٢/٥ .
 - (٥) نقل منه ابن سيد البطليوسي في الاقتضاب ٤٢٠/٣ .
 - (٦) نقل منه البغدادي في كتابه شرح أبيات مغني اللبيب ٣٢٠/٥ .
 - (٧) نقل منه البغدادي في خزانة الأدب ٢٩٦/٩ .
 - (٨) ومنه نقول كثيرة في الانتصار لابن ولاد .
 - (٩) ذكره الرضي في شرحه على الكافية ٢٤١/٣ .
 - (١٠) ذكره ابن ولاد في الانتصار ص ١١١ .
 - (١١) أشار إليه ابن الأثير في كتاب النهاية في غريب الحديث ١١/١ .

و " الفتن والمحن " ^(١) ، و " المدخل " ^(٢) ، و " المقرب في النحو " ^(٣) .

وأما الكتب التي ذكرها المترجمون ^(٤) ، فمنها :

" احتجاج الفراء ، أو احتجاج القراءات " ، و " أدب الجليس " ،
و " الإعراب " ، و " إعراب القرآن " ، و " التصريف " ، و " الحث على الأدب
والصدق " ، و " الحروف " ، و " الحروف في معاني القرآن إلى سورة طه " ، و " الخط
والهجاء " ، و " الرسالة الكاملة " ، و " الرياض الموثقة " ، و " الزيادة المنتزعة من
كتاب سيويه " ، و " شرح شواهد كتاب سيويه " ، و " شرح كلام العرب وتخليص
ألفاظها ومزاوجة كلامها وتقريب معانيها " ، و " صفات الله جل وعلا " ، أو معاني
صفات الله " ، و " ضرورة الشعر " ، و " طبقات النحويين البصريين وأخبارهم " ،
و " العبارة عن أسماء الله " ، و " العروض " ، و " قواعد الشعر " ، و " القوافي " ،
و " الكافي في الأخبار " ، و " المدخل إلى كتاب سيويه " ، أو المدخل في كتاب
سيويه " ، و " معاني القرآن " ، و " معنى كتاب الأوسط للأخفش " ، و " معنى
كتاب سيويه " ، و " المقصور والممدود " ، و " الممادح والمقادح " ، و " الناطق " ،
و " الوشي " .

(١) نقل عنه الصولي في أخبار أبي تمام ص ١٥٨ .

(٢) ذكره أبو حيان في ارتشاف الضرب ٢١٤٨/٤ .

(٣) كشف الظنون ١٨٠٥ .

(٤) انظر : الفهرست ٦٥/١ إنباه الرواة ٢٥١/٣ — ٢٥٢ ، معجم الأدباء ٤٨٦/٥ ، طبقات النحاة

واللغويين ص ٢٨١ ، بغية الوعاة ٢٧٠/١ ، طبقات المفسرين ٢٦٩/١ — ٢٧٠ ، مفتاح السعادة

١٥٧/١ — ١٥٨ .

وفاته :

ذكر أكثر المترجمين أن المبرّد توفي في بغداد سنة خمس وثمانين ومائتين^(١) ، في شهر شوال^(٢) ، وقيل : في ذي القعدة^(٣) ، وقيل : يوم الاثنين لليلتين بقيتا من ذي الحجة من السنة نفسها^(٤) .

وقيل : مات في سنة اثنتين وثمانين ومائتين^(٥) .

وقيل : مات سنة أربع وثمانين ومائتين^(٦) .

وقيل: مات ببغداد يوم الاثنين لليلتين بقيتا من ذي الحجة سنة ست وثمانين^(٧) .
وصلى عليه أبو محمد يوسف بن يعقوب القاضي ، ودفن في دارٍ في مقابر باب الكوفة^(٨) .

-
- (١) الفهرست ٦٥/١ ، تاريخ بغداد ٣/٣٨٧ ، نزهة الألباء ص ٢٠١ ، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ٣٩٢/١٢ ، معجم الأدباء ٥/٤٨٥ ، الوافي بالوفيات ٥/٢١٧ ، مرآة الجنان ٢/١٥٦ ، بغية الوعاة ١/٢٧١ ، اللباب ١/٢٤٢ .
 - (٢) تاريخ بغداد ٣/٣٨٧ ، نزهة الألباء ص ٢٠١ ، الأنساب ١/٥١٣ ، معجم الأدباء ٥/٤٨٥ ، لسان الميزان ٥/٤٨٨ .
 - (٣) معجم الأدباء ٥/٤٨٥ ، لسان الميزان ٥/٤٨٨ .
 - (٤) إنباه الرواة ٣/٢٥١ مروج الذهب ٤/١٧٥ .
 - (٥) المزهر ٢/٤٦٤ .
 - (٦) أعيان الشيعة ١٠/٩٨ .
 - (٧) طبقات النحويين واللغويين ص ١١٠ ، وفيات الأعيان ٤/٣١٩ ، طبقات المفسرين ١/٢٦٩ ، سير أعلام النبلاء ١٣/٥٧٧ .
 - (٨) معجم الأدباء ٥/٤٨٥ ، وفيات الأعيان ٤/٣١٩ .

ثانياً : أبو عبد الله بن مالك

اسمه ونسبه :

سَمَّى ابن مالك نفسه في إجازته لابن جعوان المكتوبة بقلمه : محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني ^(١) .

وكأن هذا النسب نسب مشهور له ؛ ولذا نص أكثر المؤرخين ممن ترجحوا لابن مالك عليه ^(٢) .

على أنه قد وَرَدَتْ سلسلة نسبه في بعض الكتب بأشكال مختلفة وصور متباينة ، فسمّوه : محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك ^(٣) ، وقيل : هو محمد بن عبد الله بن مالك ^(٤) ، وقيل : محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك ^(٥) .

كنيته ولقبه :

كنّوه بأبي عبد الله ^(٦) ، ولقبوه جمال الدين ^(٧) ، وقيل : لقبه جلال الأعلى ^(٨) .

-
- (١) انظر مقدمة كتابه إكمال الإعلام بتلخيص الكلام ١٨٧/١ .
- (٢) العبر ٣٢٦/٣ ، الوافي بالوفيات ٣٥٩/٣ ، طبقات الشافعية ٢٨/٥ ، البلغة في تاريخ أئمة اللغة ص ٢٢٩ ، غاية النهاية في طبقات القراء ١٨٠/٢ ، طبقات النحاة واللغويين ص ١٣٣ ، بغية الوعاة ١٣٠/١ ، مفتاح السعادة ١٣٧/١ ، نفح الطيب ٢٢٢/٢ ، تذكرة الحفاظ ١٤٩١/٤ .
- (٣) تعليق الفرائد ٤/١ . ورجحه الدكتور محمد بركات ، انظر : مقدمة تسهيل الفوائد ص ١ .
- (٤) انظر : مقدمة شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافت ٩٥/١ .
- (٥) القلائد الجوهريّة ٥٣٢/٢ .
- (٦) مرآة الجنان ١٣١/٤ ، غاية النهاية ١٨٠/٢ ، النجوم الزاهرة ٢٤٣/٧ ، بغية الوعاة ١٣٠/١ ، القلائد الجوهريّة ٣٢/٢ ، مفتاح السعادة ١٣١/١ ، نفح الطيب ٢٢٢/٢ ، شذرات الذهب ٣٣٩/٥ .
- (٧) تذكرة الحفاظ ١٤٩١/٤ ، فوات الوفيات ٤٠٧/٣ ، النجوم الزاهرة ٢٤٣/٧ ، بغية الوعاة ١٣٠/١ ، القلائد الجوهريّة ٥٣٢/٢ ، مفتاح السعادة ١٣١/١ ، نفح الطيب ٢٢٢/٢ ، كشف الظنون ١٥١/١ ، شذرات الذهب ٣٧٩/٥ .
- (٨) مقدمة كتاب شرح الكافية الشافية ١٧/١ — ١٨ .

مولده :

ولد سنة ثمان وتسعين وخمسمائة ^(١) ، وقيل : سنة ستمائة ^(٢) ، وقيل : سنة إحدى وستمائة ^(٣) .

نشأته وحياته :

في رحاب جَيَّان الحرير ^(٤) إحدى مدن الأندلس نشأ ابن مالك وعاش طفولته ، مع أبوين لا نعرف عنهما شيئاً ، وفي ظل أسرة لا نعرف عنها شيئاً ، فقد اكتنف الغموض هذه الحَقبة من سني عمره ، فأغفلت كتب التراجم والتاريخ الحديث عن حياته الأولى ، وأكثر ما يُقال عنها أنه كان مولعاً بالعلم متعلقاً به وبأساتذته ، يتلمذ عليهم ، ويحضر مجالسهم ^(٥) .

وما هو إلا أن بلغ ابن مالك مبلغ الشباب حتى عقد العزم على الرحلة من مسقط رأسه جَيَّان ميمماً وجهه قبل المشرق ، يتحمّل أعباء رحلة لا أتصور أنه يتحملها إلا لسبب قاهر ، ورغبة جامحة ، لن نبليغ مهما حاولنا الخوض فيهما ومحاوله تفسيرهما درجة اليقين .

(١) القلائد الجوهريّة ٥٣٢/٢ ، نفح الطيب ٢٢٨/٢ ، ورجحه الدكتور عبد المنعم هريدي في مقدمة

شرح الكافية الشافية ١٥/١ ، وكذا فعل الدكتور سعد الغامدي في مقدمة إكمال الإعلام بتلخيص الكلام ١٦/١ .

(٢) فوات الوفيات ٤٠٧/٣ ، غاية النهاية ١٨٠/٢ ، بغية الوعاة ١٣٠/١ ، القلائد

الجوهريّة ٥٣٢/٢ ، مفتاح السعادة ١٣١/١ ، نفح الطيب ٢٢٢/٢ ، ٢٢٨ ، شذرات

الذهب ٣٣٩/٥ ، ورجحه الدكتور محمد بركات عملاً بأكثر الروايات ، انظر مقدمة تسهيل

الفوائد ص ٢ .

(٣) بغية الوعاة ١٣٠/١ ، القلائد الجوهريّة ٥٣٢/٢ ، نفح الطيب ٢٢٢/٢ ، ٢٢٨ ، شذرات الذهب

٣٣٩/٥ ، مفتاح السعادة ١٣١/١ ، النجوم الزاهرة ٢٤٤/٧ .

(٤) غاية النهاية ١٨٠/٢ ، القلائد الجوهريّة ٥٣٢/٢ ، نفح الطيب ٢٢٨/٢ .

(٥) بغية الوعاة ١٣٠/١ - ١٣١ ، نفح الطيب ٢٢٢/٢ - ٢٢٣ .

بيد أنَّ هناك سببين رئيسين يحومان بنا حول الخالجة التي حرَّكت في قلب الطائي دوافع الرحلة ، وأحسب أنَّه قد بدا له أنَّ ديار الأندلس ما عادت محلاً للساكين بعد أنَّ آذن التاريخ بأعظم هزيمة مني بها المسلمون في الأندلس ، يوم هزيمتهم في معركة العقاب ^(١) ، وأحس معظم أهلها منذ ذلك الحين بضرورة الهجرة منها بعد انتشار الفتن والاضطرابات ، فهاجر ابن مالك مع من هاجر ، أو أنَّه رغب في الحج والتزود من العلم فقرر الرحيل .

ولست هنا بصدد الحديث عن بواعث الرحلة وتحقيق ذلك ، فقد كُفيت ^(٢) ، ولكنَّ الذي يعني ، والذي اقتضه من التاريخ أنَّ الرجل مضى إلى المشرق ^(٣) مروراً بمصر التي قضى فيها بعض الوقت ^(٤) ، ثم تركها متوجهاً إلى مكة للحج ^(٥) ، وانتقل منها إلى بلاد الشام يتجول بين مدنها حماة وحلب ودمشق ، ثم استقر في الأخيرة بعد أن رضي بها — فيما يبدو — واستراح ^(٦) .

صفاته وأخلاقه :

يلوح لمن يقرأ سيرة ابن مالك ما كان عليه من التقوى والصلاح ، فقد عُرف — رحمه الله — بالدين ، والعبادة ، وكثرة النوافل ، ورقة القلب ، وكان حسن الخلق ، حسن السميت ، مهذباً ، لا يلهج إلا بالصدق ، وقوراً متئداً .

(١) تاريخ الإسلام السياسي حسن إبراهيم ٢٣١/٤ — ٢٣٣ .

(٢) مقدمة تسهيل الفوائد ص ٤ — ٦ .

(٣) غاية النهاية ١٨٠/٢ ، نفح الطيب ٢٢٢/٢ .

(٤) نفح الطيب ٢٢٢/٢ ، ٢٧٤/٧ .

(٥) القلائد الجوهريّة ٥٣٢/٢ .

(٦) غاية النهاية ١٨٠/٢ ، القلائد الجوهريّة ٥٣٢/٢ .

وذكر عنه أنه كان ذا عقل راجح ، حافظاً ، ذكياً ، كثير المطالعة ، صابراً عليها ، سريع المراجعة ، لا يكتب شيئاً من محفوظه حتى يراجعه في محله ، ضئيلاً بوقته فلا يصرفه إلا فيما ينفعه ^(١) .

علمه ومنزلته :

قرأت ما بين يدي من كتب المترجمين لابن مالك فما نظرت في صفحة من صفحاتها إلا وازددت يقيناً أنه ملاء بعلمه الآفاق ، وطارت بذكره الركبان ، وأنه قد انفرد بأمر لم يكن لسواه ، استحق به تعظيم العامة والخاصة ، جاء عن الكتيبي قوله : ((وكان إماماً في العادلة ، فكان إذا صلى فيها يشيعة قاضي القضاة شمس الدين ابن خلكان إلى بيته تعظيماً له)) ^(٢) .

وإذا أنت نظرت إلى سيرة ابن مالك عرفت أنه أحد أفذاذ مفكري العربية ، الذين كان لهم من الخصوصية ما يميزهم عن غيرهم ، حتى بز أقارنه ، وفاق علماء زمانه .

قال عنه عبدالله بن جابر المالكي : ((وكان إماماً في علم العربية ، وقد أحرز فيها قصب السبق ، واشتهر بها اشتهاً البدر في الأفق ، لم يكن يجارى في هذا المضمار ، ولا اطلع أحد على ما اطلع عليه فيها من الأسرار ، ولقد أحيى فيها علوماً ورسوماً دارسة ، وأظهر معالم طامسه ، وجمع منها ما تفرق ، وحقق ما لم يكن ظهر من ذلك ولا تحقق ، هذا مع أخذه من كل فن بنصيب ، ورميه إلى غرض الورع بسهم

(١) فوات الوفيات ٤٠٨/٣ ، بغية الوعاة ١٣٤/١ ، مفتاح السعادة ١٣٧/١ ، شذرات

الذهب ٤٨٣/٥ ، نفح الطيب ٢٢٣/٢ - ٢٢٤ .

(٢) الوافي بالوفيات ٣٥٩/٣ .

مصيب ، فجمع العلم والعمل ، واشتهر بدر علمه وكمل ، ولم يزل معتكفاً على الاشتغال والإشغال ، معرضاً عما عدا العلم من الأشغال ، خرج من الدنيا ولم يتعلق بأعراضها ، ولا صرف نفسه إلى أغراضها ((^(١)).

وليس ثناء عبدالله عليه ضرباً من المبالغة ، فإن المؤرخ الذي يبتغي الكتابة عن ابن مالك لا يصنع شيئاً إن هو لم يذكر عنه ذلك ، فقد كان مهيباً للنبوغ في كل علم استطاع أن ينفذ إليه بعقله ، كالقراءات ، والحديث ، واللغة ، والشعر ، والنحو ، والصرف ، حتى قالوا عنه : إنه كان إماماً في القراءات وعلماً لها^(٢) ، وآية في الاطلاع على الحديث والعلم به^(٣) ، وأنه حفظ كثيراً من أشعار العرب فكانت الأئمة الأعلام يتحيرون منه ويتعجبون من أين أتى بها^(٤) ، وأنه اطلع على لغة العرب فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها والدراية بوحشيتها^(٥) ، وأنه كان في النحو والتصريف بحراً لا يجارى وحرراً لا يبارى^(٦) ، وأنه ما خلى للنحو حرمة^(٧).

ولا جرم أن يكون من هذا شأنه المقدم ، وأن يحوز قصب السبق ، ويضرب به المثل بعد ذلك في دقائق النحو ، وغوامض الصرف ، وغريب اللغات ، وأشعار العرب^(٨).

(١) القلائد الجوهريّة ٥٣٢/٢ .

(٢) فوات الوفيات ٤٠٧/٣ ، شذرات الذهب ٤٨٣/٥ ، النجوم الزاهرة ٢٤٤/٧ ، مفتاح السعادة ١٣٦/١ .

(٣) بغية الوعاة ١٣٤/١ ، مفتاح السعادة ١٣٨/١ .

(٤) فوات الوفيات ٤٠٧/٣ ، شذرات الذهب ٤٨٣/٥ ، مفتاح السعادة ١٣٦/١ .

(٥) شذرات الذهب ٤٨٣/٥ ، مفتاح السعادة ١٣٦/١ .

(٦) بغية الوعاة ١٣٠/١ ، نفح الطيب ٢٢٣/٢ ، شذرات الذهب ٤٨٣/٥ .

(٧) بغية الوعاة ١٣٤/١ ، نفح الطيب ٢٢٥/٢ .

(٨) نفح الطيب ٢٢٨/٢ .

أقرر هذا عن ابن مالك وأنا مستيقن أنَّ هذا قليل من كثيره ، وأنَّه في تمكنه وقوته وعظمته وسعة علمه قد تعالى عن كُلِّ ذلك وتسامى ، ولن أكون أصدق في الشهادة له من الزمن الذي ذكره في الخالدين ، فقد صنع ابن مالك مجده بيديه ، ولن يؤتى مجده لأحد إلا لعالم وهبه الله مواهبه .

تعلّمه وتعليمه :

رأينا أنَّ ابن مالك قضى معظم حياته جواباً مرتحلاً ، وأغلب الظن أنَّ دافعه إلى ذلك التنفير عمَّن يقرأ عليه ويستند إليه ، فلم يفوت — رحمه الله — فرصة الأخذ من الأئمة والتلمذ على علماء الأمة ، شأنه في ذلك شأن لداته ممَّن اتصلوا بالعلماء المبرزين في علوم الدين والعربية .

وقد تردّد في كتب المترجمين أنَّه سمع من جماعة ^(١) ، وأخذ عن غير واحد ^(٢) من علماء المغاربة والمشاركة .

ففي المغرب أخذ العربية عن أبي المظفر ثابت بن خيار المعروف بالطليسان ^(٣) ، وأخذ القراءات والنحو عن أبي الحسن ثابت بن محمد بن خيار الكلاعي وعن أبي العباس أحمد بن نوّار ^(٤) ، ومكث عند أبي علي الشلوين عشرين يوماً وأخذ عنه العربية ^(٥) ، وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبدالله مالك المرشاني ^(٦) .

(١) بغية الوعاة ١/١٣٠ ، شذرات الذهب ٥/٤٨٣ .

(٢) مرآة الجنان ١/١٣١ ، بغية الوعاة ١/١٣٠ ، مفتاح السعادة ١/١٣٦ ، نفح الطيب ٢/٢٢٢ ، شذرات الذهب ٥/٤٨٣ .

(٣) نفح الطيب ٢/٢٢٢ .

(٤) غاية النهاية ٢/١٨٠ ، نفح الطيب ٢/٢٢٢ .

(٥) غاية النهاية ٢/١٨١ .

(٦) نفح الطيب ٢/٢٢٣ .

وفي المشرق أخذ القراءات والعريية عن علم الدين السخاوي ^(١) ، وسمع من أبي صادق بن الصباح ^(٢) ، ومحمد بن أبي الصقر ^(٣) ، ومحمد بن أبي الفضل المرسى ^(٤) ، وأخذ العربية عن ابن يعيش ، وتلميذه ابن عمرو ^(٥) ، وروى عن أبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحباز ^(٦) .

ولما قوي عود ابن مالك وتعاضمت موهبته وأضحى عبقرياً عجيب الصنعة ، بما عرّفه عليه أسيّاخه ، وبما عرّفه هو بنفسه ، نصّب نفسه للتدريس ، وصدّرها للتعليم ، فأتم بالسلطانية إحدى مدارس حلب وأقرأ العربية ^(٧) ، وأقام في دمشق يصنف ويشغل وتولى بها مشيخة مدرسة العادلية ^(٨) ، وتصدّر بحماة وأخذ عنه بها ^(٩) .

وذكر عنه أنّه من شدة حرصه على تعليم العلم وتلقين المعرفة ينتظر بشباك التربة العادلية من يحضر ويأخذ عنه ، فإذا لم يجد أحداً قام إلى الشباك وأخذ يقول : ((القراءات القراءات ، العربية العربية ، ثم يدعو ويذهب ويقول : أنا لا أرى أنّ ذمتي تبرأ إلاّ بهذا ، فإنّه قد لا يُعلم أنّي جالس في هذا المكان لذلك)) ^(١٠) .

-
- (١) نفح الطيب ٢٢٣/٢ .
 - (٢) الوافي بالوفيات ٣٥٩/٣ .
 - (٣) المرجع السابق ٣٥٩/٣ .
 - (٤) غاية النهاية ١٨٠/٢ .
 - (٥) بغية الوعاة ١٣٠/١ ، نفح الطيب ٢٢٣/٢ ، شذرات الذهب ٤٨٣/٥ .
 - (٦) طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ص ١٣٣ .
 - (٧) فوات الوفيات ٤٠٨/٣ ، نفح الطيب ٢٢٣/٢ ، ٢٢٨ .
 - (٨) فوات الوفيات ٤٠٨/٣ ، بغية الوعاة ١٣٠/١ ، مفتاح السعادة ١٣٦/١ ، نفح الطيب ٢٢٤/٢ ، شذرات الذهب ٣٧٩/٥ .
 - (٩) غاية النهاية ١٨٠/٢ .
 - (١٠) المرجع السابق ١٨٠/٢ .

وقد تكاثر عليه الطلبة النجباء ، وتخرج في مدرسته جماعة من العلماء ^(١) ،
 من مثل : الإمام النووي ^(٢) ، وولده بدر الدين محمد ، وشمس الدين محمد بن
 محمد بن جعوان ^(٣) ، وأبو البركات زين الدين بن المنجا ^(٤) ، وبهاء الدين محمد بن
 إبراهيم بن النحاس ^(٥) ، وأبو الحسين اليونيني ^(٦) ، وشمس الدين بن أبي الفتح
 البعلي ^(٧) ، والعلم الفارقي ^(٨) ، ومحمد بن إبراهيم بن حازم الأذرعي ^(٩) ،
 وعلاء بن العطار ^(١٠) ، وشهاب الدين محمود ^(١١) ، وزين الدين أبو بكر
 المزني ^(١٢) ، وبدر الدين بن جماعة ^(١٣) ، وشهاب الدين بن غانم ^(١٤) ، وعلم الدين
 البرزالي ^(١٥) .

-
- (١) نفح الطيب ٢٢٨/٢ .
 (٢) شذرات الذهب ٤٨٣/٥ .
 (٣) نفح الطيب ٢٢٥/٢ .
 (٤) شذرات الذهب ١٠٣/٦ .
 (٥) شذرات الذهب ١١٤/٦ .
 (٦) نفح الطيب ٢٢٥/٢ .
 (٧) بغية الوعاة ١٣٠/١ ، مفتاح السعادة ١٣٦/١ ، نفح الطيب ٢٢٥/٢ .
 (٨) بغية الوعاة ٥٩٨/١ .
 (٩) الدرر الكامنة ٢٧٨/٣ .
 (١٠) مرآة الجنان ١٧٣/٤ ، بغية الوعاة ١٣٠/١ ، مفتاح السعادة ١٣٦/١ ، نفح الطيب ٢٢٥/٢ ،
 الدرر الكامنة ٥/٣ ، شذرات الذهب ٦٣/٦ .
 (١١) نفح الطيب ٢٢٥/٢ .
 (١٢) المرجع السابق ٢٢٥/٢ .
 (١٣) فوات الوفيات ٢٩٧/٣ ، بغية الوعاة ١٣٠/١ ، مفتاح السعادة ١٣١/١ ، نفح الطيب ٢٢٥/٢ ،
 الدرر الكامنة ٢٨٠/٣ .
 (١٤) نفح الطيب ٢٢٥/٢ ، شذرات الذهب ١١٤/٦ .
 (١٥) ذبول العبر ١١٤/٤ ، الدرر الكامنة ٢٣٧/٣ .

مصنفاته وتآليفه :

ابن مالك بلا نزاع واحد من أولئك الذين أثروا مكتبتنا العربية بتأليف كثيرة ، كانت ولا تزال مطمح أنظار الدارسين والباحثين ، ولو أننا أجرينا كتبه على مقولات المترجمين وثناء العارفين لزادت عليها ، فإن له فيها طريقة في النسيج محكمة ، تدلُّ على فكر ناضج ، وموهبة في التوليد والاستنتاج واستكناه الأشياء قلَّ أن تتفق لسواه .

ومؤلفات ابن مالك التي وصلت إلينا أو ذكرها المترجمون تنوعت موضوعاتها ، فبعضها مرتبط بعلوم الشريعة والدين ، كالقراءات ، والحديث ، والفقه ، وأصوله ، وبعضها مرتبط بعلوم العربية اللغة ، والنحو ، والصرف .

ولست هنا بصدد استقصائها والتعريف بها تعريفاً مفصلاً فقد سبقني إلى عمل كهذا الدارسون والحققون ، ولذا سأكتفي فيما يلي بعرض موجز لمؤلفاته المطبوعة والمحفوظة والمفقودة .

أولاً : الكتب المطبوعة :

- ١ — " الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد " ^(١) .
- ٢ — " الاعتماد في نظائر الظاء والضاد " ^(٢) .
- ٣ — " الإعلام بمثلث الكلام " ^(٣) .
- ٤ — " إكمال الإعلام بثلاث الكلام " ^(٤) .
- ٥ — " الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة " ^(٥) .

-
- (١) طبع في النجف بتحقيق حسين تورال وزميله .
 - (٢) حققه حاتم صالح الضامن ، ونشرته مؤسسة الرسالة في بيروت ، وحققه ناصر حسين علي ، طبع التعاونية سوريا .
 - (٣) مطبوع سنة ١٣٢٩هـ ، بتصحيح وشرح / أحمد الأمين الشنقيطي .
 - (٤) حققه الدكتور / سعد الغامدي ، وهو منشور ومتداول .
 - (٥) طبع مركز إحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة ، بتحقيق الدكتورة / نجاة نولي ، سنة ١٤١١هـ .

- ٥ — " تحفة المودود في المقصور والممدود " ^(١) .
- ٦ — " تسهيل الفوائد " ^(٢) .
- ٧ — " الخلاصة " أو " الألفية " ^(٣) .
- ٨ — " شرح التسهيل " ^(٤) .
- ٩ — " شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ " ^(٥) .
- ١٠ — " شرح الكافية الشافية " ^(٦) .
- ١١ — " شرح لامية الأفعال " ^(٧) .
- ١٢ — " شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح " ^(٨) .
- ١٣ — " عمدة الحافظ وعدة اللافظ " ^(٩) .
- ١٤ — " الكافية الشافية " ^(١٠) .
- ١٥ — " لامية الأفعال " ^(١١) .

- (١) نشره إبراهيم اليازجي ، ثم نشره من بعده أحمد أمين الشنقيطي .
- (٢) وهو متداول بتحقيق محمد كامل بركات .
- (٣) منشورة ومتداولة بطبعات مختلفة منها طبعة المكتبة الفيصلية .
- (٤) متداول بتحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد ، والدكتور محمد بدوي المختون .
- (٥) حققه عدنان عبدالرحمن الدوري ، ونشرته مطبعة العاني ببغداد .
- (٦) وهو من كتب ابن مالك المتداولة ، ونشره مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى بتحقيق الدكتور عبدالمنعم هريدي .
- (٧) وهو مجلد واحد طبع ليبرج سنة ١٨٦٦ م .
- (٨) متداول بتحقيق الدكتور محمد فؤاد عبدالباقي ، وحققه أيضاً الدكتور طه محسن .
- (٩) مطبوع مع (شرح عمدة الحافظ) .
- (١٠) طبعت مع (شرح الكافية الشافية) ، وطبعها مطبعة الهلال بمصر .
- (١١) مطبوعة مع كتاب (تصريف الأفعال) للشيخ عبدالحميد عنتر ، وطبعت مع (شرح لامية الأفعال) لبدر الدين ابن مالك .

- ١٦ — " مختصر الأبدال " المسمى " وفاق المفهوم في اختلاف المقول والرسوم " ^(١) .
 ١٧ — " منظومة فيما وردَ من الأفعال بالواو والياء " ^(٢) .
 ١٨ — " النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز " ^(٣) .

ثانياً : الكتب المحفوظة :

- ١ — " أجوبة على أسئلة جمال الدين اليميني في النحو " ^(٤) .
 ٢ — " الإعلام بتلخيص الكلام " ^(٥) .
 ٣ — " أفعال الأمر التي تبقى على حرف واحد " ^(٦) .
 ٤ — " إيجاز التعريف في علم أو (شرح ضروري) التصريف " ^(٧) .
 ٥ — " بيان ما فيه لغات ثلاث أو أكثر " ^(٨) .
 ٦ — " تصريف ابن مالك " ^(٩) .

- (١) حققه الأستاذ / محمد شفيع النيبالي ، ونشرته دار البشائر الإسلامية ببيروت سنة ١٤٠٩هـ — ١٩٨٩م .
 (٢) طبعت عدة طبعات .
 (٣) حققه الدكتور / علي حسين البواب ، وطبع في الرياض .
 (٤) مخطوط بالمكتبة الظاهرية بدمشق ، رقم : (١٦٠٢) .
 (٥) دار الكتب المصرية ، رقمه (٢١٤) مجاميع .
 (٦) دار الكتب المصرية ، رقم (٤٦٤) . المكتبة الظاهرية في دمشق ، رقم : (١٦٠٢) .
 (٧) دار الكتب المصرية ، رقم : (٣٧) . الإسكوريال ، رقم : (٣٣٠ ، ٦) . الأحمدية بحلب ضمن مجموع رقمه : (٩٨) .
 (٨) دار الكتب المصرية ضمن مجموع برقم : (٥٠٩) .
 (٩) دار الكتب المصرية ، رقم (٥٠٠٥هـ) .

- ٧ — " تنبيهات ابن مالك " ^(١) .
- ٨ — " سبك المنظوم وفك المختوم " ^(٢) .
- ٩ — " شرح الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد " ^(٣) .
- ١٠ — " شرح تصريف ابن مالك المأخوذ من كافيته " ^(٤) .
- ١١ — " كتاب العروض " ^(٥) .
- ١٢ — " الفوائد المحوية في المقاصد النحوية " ^(٦) .
- ١٣ — " القصيدة المالكية في القراءات السبع " ^(٧) .
- ١٤ — " مفتاح الأفعال " ^(٨) .

- (١) مكتبة الأزهر ، رقم : (٢٣٤٧) ، (٣٨٣٣) .
- (٢) برلين ، رقم : (٦٦٣٠) .
- (٣) دار الكتب المصرية ، رقم : (٥٨٣٠) ، مكتبة شهيد علي باشا بإستانبول ، رقم : (٢٦٧٧) .
- (٤) دار الكتب المصرية ، رقم : (١م صرف) .
- (٥) الإسكوريال ، رقم : (٦) .
- (٦) حققته الباحثة وداد يحيى لال ، وهي محفوظة في قسم الرسائل الجامعية في المكتبة المركزية بجامعة أم القرى .
- (٧) دار الكتب المصرية ، رقم : (٢٣٠٣٥ب) . لاله بإستانبول ، رقم : (٦٢) .
- (٨) الظاهرية ضمن مجموع رقمه : (٨١٧٧) .

- ١٥ — " المقدمة الأسدية " ^(١) .
 ١٦ — " نظم الكفاية في اللغة " ^(٢) .
 ١٧ — " وفاق الاستعمال في الإعجام والإهمال " ^(٣) .

ثالثاً : الكتب المفقودة ^(٤) :

" أرجوزة في المثلثات " ، و " الإرشاد في الفرق بين الظاء والضاد " ،
 و " إكمال العمدة " ، و " بغية الأريب وغنية الأديب في الأصول " ، و " بلغة ذوي
 الخصاصة في شرح الخلاصة " ، و " جمع اللغات المشككة " ، و " حوز الأمانى
 في اختصار حروف المعاني " ، و " شرح إكمال العمدة " ، و " الضرب في معرفة
 لسان العرب " ، و " فتاوى في العربية " ، و " فعل وأفعل " ، و " قصيدة في
 الأسماء المؤنثة " ، و " المؤصل في نظم المفصل " ، و " مختصر الشافية " ،
 " المقاصد " ، و " نظم الفرائد " أو " نظم الفوائد " ، و " النكت النحوية على
 مقدمة ابن الحاجب " .

وفاته :

انتهت حياة ابن مالك ، وتوارث شمس أستاذ العربية وأشهر صناع النحو
 والصرف ، وفاضت روحه إلى بارئها سنة اثنتين وسبعين وستمائة ^(٥) .

-
- (١) مكتبة الأوقاف ببغداد ، رقم : (٩٦٦٩) .
 (٢) معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، رقم : (٣٨٦) ، (٢٧٧) .
 (٣) مكتبة شهيد علي بإستانبول ضمن مجموع ، رقمه : (٢٦٧٧) .
 (٤) انظر : فوات الوفيات ٤٠٨/٣ ، بغية الوعاة ١٣١/١ — ١٣٢ ، القلائد الجوهريّة ٥٣٣/٢ ،
 شذرات الذهب ٣٣٩/٥ ، مفتاح السعادة ١٣١/١ ، نفح الطيب ٢٢٥/٢ .
 (٥) فوات الوفيات ٤٠٨/٣ ، نفح الطيب ٢٢٦/٢ .

وتحت ثرى دمشق^(١) ووري جثمانه ، ودفن بسفح قايسون^(٢) بالروضة^(٣) ،
 وقيل : بتربة عزالدين ابن الصائغ ، وقيل : بتربة ابن جعوان^(٤) ، وقبره قبلي قبر
 الشيخ إسماعيل ابن عبدالله الصالحى^(٥) ، وقيل : شرقي قبر الشيخ موفق الدين
 ابن قدامة^(٦) .

رحمك الله يا أبا عبدالله وأنزلك منزلاً ترضاه مع الذين أنعم الله عليهم من
 النبيين ، والصديقين ، والشهداء ، والصالحين .

(١) شذرات الذهب ٣٣٩/٥ .

(٢) غاية النهاية ١٨١/٢ ، نفح الطيب ٢٢٧/٢ .

(٣) شذرات الذهب ٣٣٩/٥ .

(٤) نفح الطيب ٢٢٧/٢ .

(٥) القلائد الجوهريّة ٥٣٤/٢ .

(٦) نفح الطيب ٢٢٧/٢ .

« الفصل الأول »

« آراء اعترض فيها ابن مالك »

« على المبرد »

١ - تنوين العوض في (جوار وغواش)

التنوين : مصدر (نَوَّت) الكلمة أي : أدخلت نوناً .
وفي الاصطلاح : نون ساكنة أصالة تلحق الآخر تتبعه لفظاً لا خطاً ، لغير
توكيد .

أنواع التنوين المختصة بالاسم أربعة هي :
تنوين التمكن ، أو الصرف : وهو ، اللاحق لغالب الأسماء المعربة المنصرفة ،
معرفة نحو : " زيد " ، أو نكرة نحو : " رجل " .
تنوين التنكير : وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية ؛ ليكون وجوده دالاً على أنها
نكرة ، سواء كانت أعلام أشخاص ، أو أصوات مختومة بـ " الهاء " ، أو غيرها ،
نحو : " صه " و " غاق " منونين ، وتنوين هذين النوعين دليل على تنكيرهما وإبهامهما .
تنوين المقابلة : وهو اللاحق لما جمع بألف وتاء مزيدتين مسمى به ، نحو
" مسلمات " ، وجعل التنوين في هذا وأمثاله لمقابلة النون في جمع السلامة المذكور .

تنوين التعويض أو العوض : وهو اللاحق لـ " إذ " عوضاً عن الجملة التي
تضاف إليها ، كقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يُفْرِحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ ﴾ ^(١) ، والمعنى :
ويوم إذ غلبت الروم فارساً يفرح المؤمنون ، فحذفت " غلبت الروم " ، وجيء
بالتنوين عوضاً عن الجملة المحذوفة إيجازاً ، فالتقى ساكنان ، " إذ " و " التنوين "
فكسرت الذال على أصل التقاء الساكنين .

أو اللاحق لكل ما آخره ياء قبلها كسرة ثم لا ينصرف نظيره من الصحيح ،
مثل : " أُعِيْمَ " و " يُعِيلُ " مُصَغَّرِي : " أَعْمَى " و " يَغْلَى " والأصل : " أُعِيْمِي " و
" يُعِيلِي " ، وهذا النوع ممنوع من الصرف للوصفية ، ولكونهما يشبهان

الفعل في زنته نحو : " أُيَّطِر " و " يُيَّطِر " ، وتنوينهما عوض عن الياء المحذوفة .
أو اللاحق لجموع معتلة على وزن " فَوَاعِل " ، كـ " غَوَاشٍ ، وَجَوَارٍ " ،
وتنوينها عوض عن ياء محذوفة اعتباراً في حال الرفع والخفض ، نحو : هؤلاء
جـوارٍ .

ويدلك على أَنَّ التنوين عوض أَنَّك لا تحذف الياء في حال الرفع والخفض إذا
أضيف ما كان على " فَوَاعِل " ، أو كان مقترناً بالالف واللام ^(١) .
وقالوا : إِنَّ المَعْوِضَ الياء أو حركتها ، وكذلك قالوا : إِنَّ التنوين تنوين
صرف ، أو عوض ، على خلاف بينهم .

والكلام في المسألة هذه ينصرف إلى محاولة معرفة موقف المبرِّد من مثل هذا
التنوين ، أتنبئين صرف هو أم تنوين عوض ؟ ثم ما حقيقة المَعْوِض عنه عنده ؟
بمعنى : هل التنوين عوض عن الياء أو عن حركتها ؟

وقد أجاب عن هذا ابن مالك في قوله ((وكون هذا التنوين عوضاً لا تنوين
صرف هو مذهب سيبويه والمبرِّد ، إلاَّ أَنَّ سيبويه جعله عوضاً من الياء ، والمبرِّد جعله
عوضاً من ضمة الياء وكسرتها . والصحيح مذهب سيبويه)) ^(٢) .

فابن مالك يذكر عن المبرِّد اتفاقه مع سيبويه في كون " جَوَارٍ " وشبهه لا يصح
إجراؤه ولا صرفه ؛ لأنَّ التنوين تنوين عوض لا تنوين صرف ، هذا من جهة ، ومن
أخرى هما مختلفان في المَعْوِض عنه ، فسيبويه جعل التنوين عوضاً عن الياء ، والمبرِّد
جعله عوضاً عن الضمة أو الكسرة في الياء .

ثم أفصح ابن مالك عن رأيه مصححاً قول سيبويه ، ومعتزلاً على المبرِّد من بعد .

(١) التصريح بمضمون التوضيح ١٣٨/١ - ١٤٧ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٤٢٣/٣ .

ويجدر بنا أن نعود إلى مقالة المبرّد في المسألة ؛ لنعرف حقيقة مذهبه ، ولنستبين سبيله ووجهته .

وللمبرّد فيما نحن بصدد الحديث عنه كلام طويل يأخذ بعضه برقاب بعض ، أنزع منه قوله في (باب ما بُني من هذه الأفعال اسماً) : ((فإنما انصرف باب (جَوَارٍ) في الرفع والخفض ؛ لأنّه أنقص من باب (ضَوَارِب) في هذين الموضعين . وكذلك (قَاضٍ فاعلم) . لو سَمَّيْتُ به امرأة لا انصرف في الرفع والخفض ؛ لأنّ التنوين يدخل عوضاً ممّا حُذِفَ منه . فأَمَّا في النصب فلا يُجرى ؛ لأنّه يَتِمُّ فيصير بمترلة غيره ممّا لا علة فيه .

فإن احتاج الشاعر إلى مثل (جَوَارٍ) فحقّه إذا حرّك آخره في الرفع والخفض ألا يُجرّيه ، ولكنّه يقول : مررت بجواري ، كما قال الفرزدق :

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ وَلَكِنْ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا ^(١)

فإنما أُجرى للضرورة مجرى ما لا علة فيه ((^(٢) .

فالمبرّد إذن لا يجري "جوارٍ" في الرفع والخفض ، ولا يغرّك قوله : ((فإنما انصرف باب جَوَارٍ)) فتظنّ أنّه يصرفها ؛ لأنّه أراد بالصرف هنا التنوين .

وهذا متفق وما نسبته ابن مالك إليه ، فالتنوين عند المبرّد ليس بتنوين صرف بل عوض ، ولكنّ المبرّد في النص نفسه لم يفصح عن نوع المعوّض عنه ، وإنّما اكتفى بقوله : ((لأنّ التنوين يدخل عوضاً ممّا حُذِفَ منه)) ، وتركنا نختصم في التعرف على حقيقة المحذوف عنده ، أهو الياء أم حركتها ؟

(١) قائله : الفرزدق ، وليس في ديوانه . انظر : الكتاب ٣/ ٣١٣ ، ٣١٥ ، وما ينصرف وما لا ينصرف

ص ١٤٨ ، وشرح أبيات سيويه لابن السيرافي ٢/ ٢٧ ، وشرح المفصل ١/ ٦٤ .

(٢) المقتضب ١/ ٢٨٠ - ٢٨١ .

والذي أظنه الصواب أَنَّ المبرّد يجعل التنوين عوضاً عن حركة الياء ، للأسباب التالية :

الأول : أَنَّ الزجّاج تلميذ المبرّد نقل عنه ذلك ، قال : ((وقال محمد بن يزيد : التنوين عوض عن حركة الياء لا غير))^(١) .

والثاني: أَنَّ كثيراً من مشاهير النحاة سوى ابن مالك نقلوا عنه ذلك ، ومنهم : السيرافي^(٢) ، والصيمري^(٣) ، والشنتمري^(٤) ، والأبدي^(٥) ، والكيشي^(٦) ، والرضي^(٧) ، والمرادي^(٨) ، والأزهري^(٩) ، والسيوطي^(١٠) ، والأشعوني^(١١) .

والثالث : أَنّي لم أعر على نص يعارض ما قيل : إِنَّه مذهب لأبي العباس .

والرابع : أَنّي لم أعر على نحوٍ نسب إلى المبرّد خلاف هذا القول فيكون باعثاً

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٤٧ .

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ١٣٥/٤ ل ..

(٣) التبصرة والتذكرة ٥٧٠/٢ .

(٤) النكت في تفسير كتاب سيويه ٨٧٣/٢ .

(٥) شرح الجزولية ٧٩/١ .

(٦) الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٤٢٩ — ٤٣٠ .

(٧) شرح الرضي على الكافية ١٥٣/١ .

(٨) توضيح المقاصد ١٢١/٤ .

(٩) التصريح بمضمون التوضيح ١٤٤/١ .

(١٠) همع الهوامع ٤٠٦/٤ .

(١١) شرح الأشعوني ١٤٧/٣ .

للتشكيك في صحة ما نُسب إليه .

ولهذه الاعتبارات يحق لنا قبول ما نسبته ابن مالك إلى المبرّد في هذا الموضع ، ولا يصلح ردّ ذلك احتجاجاً بعدم تصريح أبي العباس بذلك في (المقتضب) ، فالأوجه الأربعة — التي ذكرت تكفي للاطمئنان إلى صحة ذلك والاتفاق عليه ، حتى يثبت بالدليل ما يعارضه .

والظاهر أنّ الزجّاج موافق على مذهب شيخه ^(١) ، ولذا حرص على شرحه وتبيينه فقال : ((الأصل في هذا عند النحويين (جَوَارِيٌّ) بضمة وتنوين ، ثم يحذف التنوين ؛ لأنّه لا ينصرف ، فيبقى (جَوَارِيٌّ يا هذا) بضمة الياء ، ثم تحذف الضمة لثقلها مع الياء فيبقى (جَوَارِيٌّ) بإسكان الياء ، ثم تدخل التنوين عوضاً من الضمة فيصير (جَوَارِيْنٌ) ، فتحذف الياء لسكونها وسكون التنوين فيبقى (جَوَارٍ)) ^(٢) . واختاره الزجّاجي ^(٣) ، ومكي بن أبي طالب ^(٤) .

وأما ابن مالك — وكما ظهر لنا من نصه السابق الذي أثبتته في صدر المسألة — فيمنع من الصرف "جَوَارٍ وغَوَاشٍ" ، والتنوين عنده عوض من الياء ، شأنه شأن سابقيه الخليل وسيبويه ، قال إمام النحاة في (باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات منهن لامات) : ((واعلم أنّ كلّ شيء من بنات الياء والواو كان على هذه الصفة فإنّه ينصرف في حال الجرّ والرفع ، وذلك أنّهم حذفوا الياء فحَفَّ عليهم ، فصار التنوين عوضاً)) ^(٥) .

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣٣٨/٢ . وانظره في : الخصائص ١٧١/١ ، سرّ صناعة الإعراب ٥١٢/٢ ،

وشرح المفصل ٦٣/١ — ٦٤ ، وشرح ألفية ابن مالك لابن النازم ص ٦٤٧ ، ورصف المباني ص ٤١٥ ، وغيرها .

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٤٧ — ١٤٨ .

(٣) الإيضاح في علل النحو ص ٩٧ — ٩٧ .

(٤) مشكل إعراب القرآن ٢٩١/١ .

(٥) الكتاب ٣٠٨/٣ .

ثم قال بعد ذلك مسائلاً الخليل عن " جَوَارٍ " : ((قلتُ : فإن جعلته اسم امرأة ؟ قال : أصرفُها ؛ لأنَّ هذا التنوين جعل عوضاً ، فيثبتُ إذا كان عوضاً كما ثبتتْ التنوينةُ في أذرعاتٍ إذ صارت كنون مُسلمين)) ^(١) .

فسيبويه يرى أنَّ التنوين في " جَوَارٍ " عوض عن الياء لا تنوين صرف ، وأمَّا ما ردَّده في كلامه من عبارات قد يفهم منها أنَّ التنوين تنوين صرف كقوله : " ينصرف ومصروفة " ، فإنه يقصد بها التنوين على اعتبار أنَّه المعنى الأصلي لها .

ولا يصح أن ندعي أنَّ التنوين في " جَوَارٍ " وبابه عند الخليل وسيبويه تنوين تمكّن ؛ لأنَّه صرح بأنَّ التنوين عوض عن الياء ، ولا يتصور أن يكون لتنوين واحد في كلمة واحدة وظيفتان من هذا النوع ، بحيث يكون تنوين عوض من جهة وتنوين صرف من أخرى .

وقد وهم ابن يعيش ، وتبعه ابن جمعة الموصلي فظنَّا أنَّ التنوين في " جَوَارٍ " ونحوه عند الخليل وسيبويه تنوين إعراب ، وأنَّ الياء حُذفتُ للتخفيف ، وعلة ذلك أنَّه لما كان جمعاً والجمع أثقل من الواحد ، وكان آخره ياء مكسوراً ما قبلها ، وكانت الضمة والكسرة مقدرتين فيها ، وهما مستثقلتان ، وذلك ممَّا يزيده ثقلاً ، فحذفوا الياء تخفيفاً ، فلما حذفوا الياء نقص الاسم عن مثال " مفاعل " فدخله التنوين على حدِّ دخوله في " قِصَاعٍ " و " جِفَانٍ " ؛ لأنَّه صار على وزنهما ^(٢) .

وكلامهما هذا غير صحيح ومخالف لما في (الكتاب) ، كما أنَّه مخالف لما فهمه النحاة ، فقد نصَّوا على أنَّ تنوين " جَوَارٍ " تنوين عوض لا صرف ، والمعوّض الياء لا حركتها ، فهذا الزجَّاج يقول : ((زعم سيبويه والخليل جميعاً أنَّ النون عوض من الياء ؛ لأنَّ (غَوَاشٍ) لا تنصرف)) ^(٣) .

(١) الكتاب ٣/٣١٠ .

(٢) شرح المفصل ١/٦٣ - ٦٤ ، شرح ألفية ابن معطي ١/٤٥٦ - ٤٥٧ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢/٣٣٨ .

وقال النحاس عند قوله تعالى : ﴿ لَّهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِنْ فَوْقِهِمْ

غَوَاشٍ ﴾ ^(١) : ((التنوين عند سيبويه عوض من الياء)) ^(٢) .

وقال السيرافي : ((وأما التنوين الذي دخل المعتل فإن كان نظيره الذي

لا ينصرف فالذي ذكره سيبويه أنه بدل من الياء)) ^(٣) .

وشرحه أبو علي الفارسي في (التعليقة) على هذا النحو ^(٤) ، ونسبه إلى

سيبويه ابن جني ^(٥) ، والصيمري ^(٦) ، والشتمري ^(٧) ، وابن الحاجب ^(٨) ،

والكيشي ^(٩) ، والإسفرائيني ^(١٠) ، وغيرهم .

وإذا اتفقنا على أن تنوين " جَوَارٍ " عند سيبويه تنوين عوض لا تنوين صرف ،

وأنَّ المعوَّض الياء ، وأنه يُحتمل أن يكون ما قاله سيبويه مذهبا للمبرد أيضاً ، فكيف

كان التنوين عوضاً عن الياء ؟

أقول : فسّر بعضهم ما قاله الخليل وسيبويه بأنَّ منع الصرف مقدّم على

الإعلال ، فأصل كلمة " جَوَارٍ " عندهم " جَوَارِيٌّ " بالتنوين ، ثم " جَوَارِيٌّ " بحذفها ،

ثم حذفت الضمة للاستثقال فتصير الكلمة " جَوَارِي " ، ثم استثقلت الياء المكسورة

(١) الأعراف / ٤١ .

(٢) إعراب القرآن ١٢٦/٢ .

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ١٣٥/٤ ل .

(٤) ١٢٠/٣ .

(٥) سر صناعة الإعراب ٥١١/٢ .

(٦) التبصرة والتذكرة ٥٧٠/٢ .

(٧) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٨٧٣/٢ .

(٨) الأمالي النحوية لابن الحاجب ١٨/٣ .

(٩) الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٤٢٩ .

(١٠) لباب الإعراب ص ٢١٣ — ٢١٤ .

ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية فحذفت الياء فصارت الكلمة "جَوَارٍ" ، ثم جيء بالتنوين عوضاً من الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقطة في الرجوع ، إذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت ؛ وانتهت على "جَوَارٍ" .

وقيل : إن الإعلال مقدّم على منع الصرف ، فالأصل "جَوَارِيٍّ" بالتنوين ، ثم حذفت الضمة وحدها لأنها ثقيلة على الياء ، وبقي التنوين الذي تدل الضمة الثانية عليه فصارت الكلمة "جَوَارَيْنِ" ، فالتقى ساكنان الياء والتنوين ، فحذفت الياء أولاً لذلك فصارت "جَوَارٍ" ، ثم حذف التنوين لأن الكلمة ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع فصارت "جَوَارٍ" بكسرة واحدة ، ثم دخل الكلمة تنوين آخر غير المحذوف ؛ ليمنع رجوع الياء ويكون عوضاً عنها ، وانتهت على "جَوَارٍ" ^(١) .

ثم إن "جَوَارٍ وغواشٍ" وما جرى مجراها ممنوع من الصرف عند سيبويه ومن وافقه لاعتبارين :

الأول : أننا نقول : " هذه جَوَارٍ " بكسر الراء اعتداداً بوجود الياء ، ولو كانت الياء في حكم العدم لوجب أن نقول : " هُنَّ جَوَارٌ " ، فدل ذلك على أنه ليس كـ "سَلَامٍ" و "كَلَامٍ" ، وإذا ثبت الاعتداد بها في الحكم اللفظي قُدِّرَتْ كالموجودة ووجب الاعتداد بها في منع الصرف ؛ لأنه حكم لفظي مثله .

والثاني : أننا متفقون على منع صرف "أَشْفَى وَأَحْوَى" وما أشبهه ، وأصله "أَحْوِيٌّ" . فالمانع فيه وزن الفعل والصفة ، ووزن الفعل إنما يكون باعتبار الصيغة التي هي "أَفْعَلٌ" ، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصارت "أَحْوَى" ، فلو صح أن يكون الإعلال مُخْلَلاً بالوزن لوجب ألا يعتدوا بوزن الفعل ، فيقال : "هُوَ أَحْوَى من كذا" بالتنوين ؛ لأنه حينئذ غير مماثل لوزن الفعل ، ولا قائل به ^(٢) .

(١) شرح الكتاب للسرياني ١٣٧/٤ فما بعدها ، شرح الرضي على الكافية ١٥٣/١ — ١٥٤ بتصرف .

(٢) الأمالي النحوية لابن الحاجب ١٩/٣ .

ويبدو أنَّ ابن مالك في اختياره لمذهب الخليل وسيبويه لم يكن بمعزل عن جمهور النحاة ^(١) الذين اختاروا المذهب نفسه من مثل : ابن السراج ^(٢) وابن جني ^(٣) ، وابن عصفور ^(٤) ، والأبدي ^(٥) ، وابن الناظم ^(٦) ، والمالقي ^(٧) ، والأزهري ^(٨) ، والأشثوني ^(٩) .

واعتماد ابن مالك بمذهب سيبويه حملة على الدفاع عنه واعتراض مذهب المبرد من جهتين :

الأولى : أنَّ التنوين لو كان عوضاً من الحركة لكان ذو الألف أولى من ذي الياء ؛ لأنَّ حركة ذي الياء غير متعذرة فهي لذلك في حكم المنطوق بها ، بخلاف حركة ذي الألف فإنَّها متعذرة ، وحاجة المتعذر إلى التعويض أشدُّ من حاجة غير المتعذر .

والثانية : أنَّه لو كان عوضاً من الحركة لألحق مع الألف واللام كما ألحق معهما تنوين الترخم في قوله :

أَقْلِي اللّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَاً وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ ^(١٠)

(١) التصريح بمضمون التوضيح ١٤٤/١ .

(٢) الأصول في النحو ٩١/٢ .

(٣) سرّ صناعة الإعراب ٥١١/٢ - ٥١٤ ، والخصائص ١٧١/١ - ١٧٢ .

(٤) شرح جمل الزجاجي ٢١٨/٢ - ٢١٩ .

(٥) شرح الجزولية ٧٩/١ .

(٦) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٦٤٦ - ٦٤٧ .

(٧) رصف المباني ص ٤١٤ - ٤١٦ .

(٨) التصريح بمضمون التوضيح ١٤٤/١ .

(٩) شرح الأشثوني ١٤٨/٣ .

(١٠) البيت لجريز ، ومصادره : ديوانه ص ٨١٣ ، الكتاب ٢٠٥/٤ ، والمقتضب ٣٧٥/١ ، وشرح المفصل

٢٩/٩ ، والمقاصد النحوية ٩١/١ . وانظر اعتراض ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) ١٤٢٣/٣ .

ولم يكن ابن مالك في اعتراضه على مذهب أبي العباس وحده ، فقد شاركه في اعتراضه بعض نحاة العربية معزّواً إلى المبرّد ومعه غيره ، أو معزّواً إلى غيره .
فهذا الأبيدي يرده على أنّه مذهب للمبرّد والزجاجي في قوله : ((ولا ينبغي أن يُقال ، لما استُقلّت الحركة حذفت وعوّض منها التنوين ، ثم حذفت الياء ؛ لالتقاء الساكنين ، كما يقول الزجاجيّ وأبو العباس المبرّد ؛ لأنّ الحركة في كلام العرب إذا حذفت لا يُعوّض منها التنوين ؛ ألا ترى أنّهم لا يلحقون التنوين في (حُبلى) عوضاً من الحركة المحذوفة اللازم حذفها)) (١) .

وظاهر أنّ جهة الاعتراض عند الأبيديّ توافق ما ذكره ابن مالك قبله .
وكذلك اعترض الأشمونيّ مذهب المبرّد منسوباً إليه وإلى الزجاجي في (شرحه على الألفية) مردداً جهة الاعتراض التي قرأناها عند ابن مالك قبله (٢) .
وينصّ ابن جنّي ، وابن يعيش ، والمالقيّ على أنّه قول لأبي إسحاق الزجاج وحده ، ولا يسكتون عليه ويردونه بما توافر لهم من أوجه تبطله .
فأمّا ابن جنّي فقال : ((وذهب أبو إسحاق إلى أنّ التنوين في (جوارٍ) ونحوه إنّما هو من الحركة الملقاة لنقلها عن الياء ... وهذا الذي ذهب إليه أبو إسحاق غير مرضيّ في القول ، ولا سائغ في القياس ، وقد ترك قول سيبويه والخليل ، وخالفهما إلى خلاف الصواب)) (٣) .

ثم أتبع كلامه باعتراضين هما :

((أنّ الياء في باب (جوارٍ وغواشٍ) في الرفع والجرّ قد عاقبت الحركة فلم تجتمع معها ، فلمّا ناوبتها فلم تجامعها صارت بدلاً منها ووسيلة لها ، فكما لا ينبغي أن

(١) شرح الجزولية ٧٩/١ .

(٢) شرح الأشموني ١٤٧/٣ - ١٤٨ .

(٣) سر صناعة الإعراب ٥١٢/٢ - ٥١٣ .

يُعَوِّضُ من الحركة وهي موجودة فكذلك لا ينبغي أن يعوض من الحركة وهناك من الياء ما يعاقبها بدلاً منها)) .

وأنه لو كان التنوين في " جوارٍ وغواشٍ " عوضاً من حركة الياء في الرفع والجر ، للزم أيضاً أن يعوّضوا من ضمة الياء والواو في نحو " يقضي " و " يغزو " ، فالحركة فيهما محذوفة ، وهي الضمة .

ويفترض ابن جنّي جواباً للزجاج جديلاً ، ويتمثل في أن " يقضي ، ويغزو " أفعال ، والأفعال لا يدخلها التنوين بخلاف الأسماء " جوارٍ " ونحوه .

ويجيب عنه بقوله : إِنَّ الْأَفْعَالَ إِنَّمَا يَمْتَنِعُ مِنْهَا تَنْوِينُ التَّمَكِينِ الدَّالِّ عَلَى الْخَفَةِ ، فأما غيره فيدخله ، كتوين الترتيم في قوله :

وَقُولِي إِنَّ أَصَبْتَ لَقَدْ أَصَابَنْ (١) .

وأما ابن يعيش فله اعتراض على الزجاج لم يأت فيه بجديد واكتفى بتكرار ما قاله ابن جنّي قبله (٢) .

وأما المالقيّ فاعتبره فاسداً وردّه بالأوجه التي سبق ذكرها وزاد عليها وجهاً آخر ، وهو أَنَّ الكسرة والضمة يمتنع ظهورهما أبداً ، سواء أكان في الكلمة تنوين أو لم يكن ؛ لاستثقالهما ، وهذا دليل على أَنَّ التنوين إِنَّمَا هو عوض من الياء (٣) .

ونسب ابن عصفور قول من قال : إِنَّ التَّنْوِينَ عوض عن حركة الياء إلى الزجاجي وحده ، ووصفه بالفساد ؛ لأنَّ التنوين حرف فينبغي أَنْ يكون عوضاً من حرف ، فقد ثبت تعويض الحرف من الحرف ، ولم يثبت تعويض الحرف من الحركة (٤) .

(١) سبق تخريجه . وانظر اعتراض ابن جنّي في (سر صناعة الإعراب) ٥١٣/٢ ، و(الخصائص)

١٧١/١ - ١٧٢ .

(٢) شرح المفصل ٦٣/١ - ٦٤ .

(٣) رصف المباني ص ٤١٤ - ٤١٦ .

(٤) شرح جمل الزجاجي ٢١٩/٢ .

أقول : اتضح الآن أنَّ الخليل وسيبويه من جهة ، والمبرد والزجاج والزجاجي من أخرى يقرّون أنَّ " جَوَارِ " ونحوه ممنوع من الصرف ، وإن وقع بينهم خُلف في تقدير المحذوف ، فالمحذوف عند الخليل وسيبويه الياء ، والمحذوف عند المبرد والزجاج والزجاجي حركة الياء ، والتنوين عوض عن هذه أو تلك .

غير أنَّ المستعرض لأقوال النحاة في هذه المسألة يقع تحت يده قول آخر جعل فيه تنوين " جَوَارِ " تنوين صرف لا تنوين عوض ، وصاحب هذا القول هو الأخفش . وحجته أنَّ الاسم لما حُذِفَتْ ياءه تخفيفاً دخله النقص وزالت عنه صيغة منتهى الجموع ، فوجب بقاءه على الأصل قياساً على " سَلَامٍ وَكَلَامٍ " ، ويكون التنوين تنوين صرف ^(١) .

ورُدَّ بأنَّ المحذوف في قوة الموجود ، وإلاَّ كان آخر ما بقي حرف إعراب ، واللازم باطل والملزوم مثله ^(٢) .

وأنَّ الفرق بين " جَوَارِ " و " سَلَامٍ " ظاهر ، فالأولى جمع والثانية مفرد ، فلا يُقاس عليه ^(٣) .

هذا مجمل ما يُقال في تنوين " جَوَارِ " ، وغواشٍ " من أقوال ، والرأي الذي أراه الأقوى وأظن أنَّ الأخذ به أولى رأي الخليل وسيبويه ومن وافقهما — ولا سيما ابن مالك — فالتنوين عوض عن الياء وليس تنوين صرف ؛ لسلامته من الاعتراض الذي يقع على مذهب المبرد ومن معه .

فباب " جوارِ " إذن حقه المنع من الصرف ، والتنوين اللاحق لكلمات هذا الباب تنوين عوض ، والمعوّض عنه الياء لا حركتها .

(١) الأماي النحوية لابن الحاجب ١٩/٣ .

(٢) المرجع السابق ١٩/٣ ، التصريح بمضمون التوضيح ٢١٣/٤ — ٢١٤ .

(٣) الأماي النحوية لابن الحاجب ١٩/٣ .

٢ = إعراب المثني وجمع المذكر السالم

الأصل في الأسماء إعرابها بالعلامات الأصلية ظاهرة أو مقدرة ، وهي : الضمة ، والفتحة ، والكسرة ، وينوب عنها في المثني وجمع المذكر السالم علامات فرعية ، هي : الألف ، والواو ، والياء .

وقد تناول ابن مالك خلاف النحاة في كيفية إعراب المثني وجمع المذكر السالم ، وذكر أن المبرد موافق للأخفش في جعل الإعراب مقدراً في الحرف الذي كان حرف الإعراب قبل طروء التثنية والجمع ، وأن حروف اللين المتجددة دلائل عليه ^(١) .

والمبرد يقول معترضاً على سيبويه في (مسائل الغلط): ((فرعم أن الألف والياء في الاثنين ، والواو والياء في الجمع حروف الإعراب ، وهذا محال ؛ لأنها لو كانت حروف الإعراب كان الإعراب لازماً لها وهو وغيرها ، نحو: دال (زيد) لما كانت حرف الإعراب هي وما أشبهها كان ما يعتورها من الضم والكسر والفتح هو الإعراب ، وليست الألف في التثنية وما ذكرنا معها إعراباً ؛ لأن الإعراب حركة في حركة الإعراب ، ولكنهما دلائل على الإعراب ، وهذا قول أبي الحسن الأخفش وأبي عثمان المازني)) ^(٢) .

وقال في (المقتضب) شارحاً رأي أبي الحسن ومعللاً : ((والقول الذي نختاره ونزعم أنه لا يجوز غيره قول أبي الحسن الأخفش ، وذلك أنه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها ، كما كان في الدال من (زيد) ، ونحوها ، ولكنها دليل على الإعراب ؛ لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه ، ولا يكون إعراب إلا في حرف)) ^(٣) .

فالمبرد يرى أن " الألف والواو والياء " ليست حروف إعراب أي " محل إعراب ، وليست علامات إعراب بل هي دلائل عليه ، وهو متأثر — كما صرح

(١) شرح التسهيل ٧٥/١ .

(٢) الانتصار لسيبويه على المبرد ص ٤٥ — ٤٦ . وانظر : حاشية المقتضب ١٥٢/٢ .

(٣) المقتضب ١٥٢/٢ .

هو — بالأخفش والمأزني .

وفسر المبرّد معنى دلّائل على الإعراب عندهم بقوله : ((وقولنا : دليل على الإعراب ، إنّما هو أنّك تعلم أنّ الموضوع موضع رفع إذا رأيت الألف ، وموضع خفض ونصب إذا رأيت الياء ، وكذلك الجمع بالواو والنون إذا قلت : مسلمون ، ومسلمين)) ^(١) .

وفسر الصفار فقال : معناه أنّه قد كان في الكلمة إعراب فبطل هذا الإعراب بهذه اللواحق ، فهي دليل على ذلك الإعراب الموجود قبل هذه اللواحق ^(٢) .

وقيل : مرادهم بدلائل الإعراب : ((أنّ حركات الإعراب مقدّرة فيما قبل الألف والواو والياء ، وهذه الحروف دلّائل على الإعراب ، ومنع من ظهور الإعراب شغل ما قبل هذه الحروف بالحركات التي اقتضتها الحروف)) ^(٣) .

فإذا قلت : قام الزيدان ، فعلامة الرفع الضمّة المقدّرة على الدال ، وإذا قلت : رأيت الزيدَيْن ، فعلامة النصب فتحة مقدّرة على الدال ، وإذا قلت : مرت بالزيدَيْن ، فعلامة الجر كسرة مقدّرة على الدال ، وكذا جمع المذكر السالم ، والألف والواو والياء دلّائل على ذلك ^(٤) .

وأصحاب هذا المذهب — كما قيل عنهم — يسوقون أدلة يبرهنون بها على أنّ الأحرف المذكورة ليست محل إعراب ولا علامة عليه ، بل دليل إعراب .

فأمّا ما يدل على أنّها ليست حروف إعراب فثلاثة أدلة :

الأوّل : أنّ حرف الإعراب — كالدال من " زيد " — لا يدل على الإعراب ،

(١) المقتضب ١٥٣/٢ ، وانظر : سر صناعة الإعراب ٦٩٥/٢ ، شرح المفصل ١٣٩/٤ .

(٢) شرح كتاب سيويه للصفار ٣٠٠/١ .

(٣) ارتشاف الضرب ٥٦٩/٢ ، همع الهوامع ١٦١/١ .

(٤) التذييل والتكميل ٢٩٣/١ — ٢٩٤ .

فإنَّك إذا سمعته بلا حركة لم تعرف به رفعاً ولا نصباً ولا جرّاً ، بخلاف " الألف والواو والياء " ، فإنَّها تدلّ على الإعراب ، ونعرف بها الرفع والنصب والجر .
والثاني : أنَّ حرف الإعراب يلزم حالة واحدة ، فلمّا كان الرفع في المثني وجمع السلامة بحرف ، والنصب والجر بحرف آخر ، لم تكن هذه الأحرف محل إعراب بل دلائل عليه .

والثالث : أنَّها لو كانت حروف إعراب لبان فيها إعراب ، كما أنَّ الدال من " زيد " تظهر عليها علامات الإعراب . فإن قيل : الإعراب فيها مقدّر ، فيردّه دلالة هذه الحروف على الإعراب ، فلو كان فيها إعراب لاجتمع في الكلمة الواحدة دليان ، ولا يصح ذلك .

وأما ما يدلّ على أنَّها ليست إعراباً فاختلال الكلمة بسقوطها ، وعلامات الإعراب لا يختل المعنى بإسقاطها ، فلو أنَّك أسقطت الضمة وما أشبهها من دال " زيد " في قولك : قام زيد ، لصح المعنى وتمّ ، وليست " الألف والواو والياء " في " رَجُلَانِ وَرَجُلَيْنِ " و " مُسْلِمُونَ وَمُسْلِمَيْنِ " كذلك ^(١) .

ومذهب ابن مالك أنَّ المثني والمجموع على حدّه مُعْرَبٌ بالحروف بدلاً من الحركات ، قال : ((وليس الإعراب انقلاباً " الألف والواو " ياءً ، ولا مُقَدَّرًا في الثلاثة ، ولا مدلولاً بها عليه مقدّراً في متلوها ... بل الأحرف الثلاثة إعراب)) ^(٢) .
وابن مالك متأثر بمذهب الكوفيين ^(٣) ، كالكسائي ^(٤) ، والفراء ^(٥) ،

(١) سر صناعة الإعراب ٧١٠/٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٣٥/١ ، والبيان عن مذاهب النحويين ص ٢٠٦ .

(٢) تسهيل الفوائد ص ١٣ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٣/١ .

(٤) ارتشاف الضرب ٥٦٩/٢ .

(٥) شرح المفصل ١٤٠/٤ .

وثعلب^(١) ، وتبعهم فيه قُطْرِب^(٢) ، ونُسبَ إلى الزَّجَّاج^(٣) والزَّجَّاجِيَّ^(٤) ، واختاره عبدالقادر المكي^(٥) ، وهو قول طائفة من المتأخرين^(٦) .
ولم يُفصح ابن مالك عن حجته ، وكأني به قد اكتفى بإبطال ما سواه من الأقوال ، وبطلانها برهان على صحة مذهبه^(٧) .

واحتج الكوفيون على صحته بحجج منها :
أنَّ جعل الحروف علامة إعراب له نظير ، فقد جاز إعراب الأفعال الخمسة بالحروف ، فكذلك هاهنا^(٨) ، كما أنَّ الإعراب قد يكون سلب الحركة في الجُزْم ، نحو : لم يذهب ، ولم يركب ، فجَعَلْنَا لفظ ضِدَّ الإعراب إعراباً^(٩) .
وأنَّ هذه الحروف تتغيَّر كتغيَّر الحركات ، تقول : قامَ الزيدَانِ ، ورأيتَ الزيدَيْنِ ، ومررتَ بالزيدَيْنِ ، وذهبَ الزيدونَ ، ورأيتَ الزيديْنَ ، ومررتَ بالزيدينَ ، فلما تغيَّرت كتغيَّر الحركات دَلَّ على أنَّها إعراب بمنزلة الحركات^(١٠) .

-
- (١) ارتشاف الضرب ٥٦٩/٢ .
 - (٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٣/١ .
 - (٣) ارتشاف الضرب ٤٨/١ .
 - (٤) هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل ٢٥٦/١ .
 - (٥) المرجع السابق ٢٥٦/١ .
 - (٦) تعليق الفرائد ٢٩٩/١ .
 - (٧) شرح التسهيل ٧٥/١ فما بعدها .
 - (٨) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٤/١ .
 - (٩) الإيضاح في علل النحو ص ١٣٢ .
 - (١٠) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٤/١ .

وقد اعترض ابن مالك على قول الأخفش والمبرد انتصاراً لمذهب الكوفيين هذا من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنَّ الحروف المتجددة للتثنية والجمع مكملة للاسم ؛ إذ هي مزيـدة في آخره لمعنى لا يفهم بدونها ، كآلف التأنيث وتائه وياء النسب ، فكما لم يكن ما قبل هذه محلاً للإعراب كذلك لا يكون ما قبل الأحرف الثلاثة محلاً له ، إذ الإعراب لا يكون إلاً آخراً .

والثاني : أنَّ الإعراب لو كان مُقَدَّرًا فيما قبلها لم يُحتج إلى تغييرها ، كما لم يُحتج إلى تغيير بعد الإعراب المقدّر قبل ياء المتكلم ، وفي ألف المقصور .

والثالث : أنَّ الإعراب إنّما جيء به للدلالة على ما يحدث بالعامل ، والحروف المذكورة محصلة لذلك ، فلا عدول عنها ^(١) .

وسبق ابن مالك في الاعتراض على مذهب الأخفش والمبرد والمازنيّ كلّ من : ابن جنّي ^(٢) ، والأنباري ^(٣) ، والصفار ^(٤) ، وابن يعيش ^(٥) .

وقد ناقش ابن جنّي هذا المذهب منسوباً إلى أبي الحسن وحده ، وردّه بوجوه ، منها : ردّه على استدلاله على صحة قوله بأنَّ " الألف والواو والياء " يعرف بها الإعراب وتدل عليه في حال الوقف بخلاف الدال من " زيد " فإنّه لا يعرف بها رفع من نصب أو جرّ عند الوقف ، بأنّه قد وُجد من حروف الإعراب ما يفيد الرفع والنصب والجرّ بلا خلاف ، وذلك في مثل : " أبوك وأخوك ، وأباك وأخاك ، وأبيك

(١) شرح التسهيل ٧٥/١ .

(٢) سر صناعة الإعراب ٧١٠/٢ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٥/١ .

(٤) شرح كتاب سيويه للصفار ٣٠٠/٢ .

(٥) شرح المفصل ١٣٩/٤ — ١٤٠ .

وأخيك " ، فإنَّ " الواو " حرف إعراب وقد أفادت الرفع ، والألف حرف إعراب وقد أفادت النصب ، والياء حرف الإعراب وقد أفادت الجر ^(١) .

ونسبه أبو البركات الأنباري إلى الأخفش ، والمازني ، والمبرد ، ورأى أنَّ مقاتلهم فاسدة ((وذلك لأنَّ قولهم : إنَّ هذه الحروف تدلُّ على الإعراب لا يخلو : إمَّا أنَّ تدلُّ على إعراب في الكلمة ، أو في غيرها ، فإنَّ كانت تدلُّ على إعراب في الكلمة فوجب أنَّ تقدَّر في هذه الحروف ؛ لأنَّها أواخر الكلمة ، فيؤول هذا القول إلى أنَّها حروف إعراب كقول أكثر البصريين ، وإنَّ كانت تدلُّ على إعراب في غير الكلمة فوجب أنَّ تكون الكلمة مبنية ، وليس من مذهب أبي الحسن الأخفش وأبي العباس المبرد وأبي عثمان المازني أنَّ التثنية والجمع مبنيان)) ^(٢) .

ومثلهما فعَل الصَّفَّار الذي عزا القول نفسه إلى الأخفش وحده ، ثم أبطله انطلاقاً ممَّا فهمه من قولهم هي دليل إعراب ، وهو أنَّه قد كان في الكلمة إعراباً ثم بطل بهذه اللواحق " الألف ، والواو ، والياء " ، فهي دليل على ذلك الإعراب الموجود ، قال : ((وهذا المذهب بين الفساد ؛ لأنَّ هذه اللواحق يتبيَّن بها الإعراب بلا خلاف ، وإذا جعلتها تدلُّ على ذلك الإعراب الذي بطل ، فذلك الإعراب أيُّ فائدة له حتى يُجعل عليه دليل ، وهو قد بطل ، فما الداعية إلى نَصْب العلامات عليه ؟ وهذه العلامات تعطي ما كان يعطي ذلك لو كان موجوداً)) ^(٣) .

وأما ابن يعيش فذكر قول أبي الحسن ، وأشار إلى أنَّه مذهب أبي العباس ، وردَّ ما قيل إنَّ المبرد يعتل به من أنَّ " الألف ، والواو ، والياء " لو كانت حروف إعراب

(١) سر صناعة الإعراب ٢/٧١٠ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٥ .

(٣) شرح الكتاب للصَّفَّار ١/٣٠٠ .

ومحلات له ما عَرَفَتْ بِهَا رفعاً من نصب أو جرّ ، كما أنَّكَ إذا سمعت دال " زيد " ساكنة لم تدل على ذلك ، من جهتين :

الأولى : أنَّه يجوز أن يكون الحرف من نفس الكلمة ويفيد الإعراب ، ومثال ذلك جزم الأفعال المعتلة الآخر " يغزو ، ويرمي ، ويخشى " ، وعلامة جزمها حذف حرف العلة ، تقول : لم يغزو ولم يرم ، ولم يخشَ ، فإذا جاز أن يكون الإعراب بحذف شيء من نفس الكلمة جاز أن يكون يثباته .

والثانية : ذكرها ابن جنّي قبله ، وتتمثل في أن " الألف ، والواو ، والياء " في الأسماء الخمسة حروف إعراب وعلامات عليه بلا خلاف ، وهي حجة عليه ^(١) .

وإذا كان ابن مالك مشاركاً لمن سبقه في اعتراض قول المبرّد المتابع للأخفش ، فإنّاه غايرهم في الجهات التي ردّها بقولته ، فلم أعثر على أصول أدلتها التي ساقها برهاناً على عدم صحة قول من قال : الألف والواو والياء دلّائل إعراب ، عند نحويّ قبله .

وتأثر من جاء بعده به ظاهر ، فإنّا نقرأ عند ابن هشام — مثلاً — اعتراضاً ردّد فيه بعض ما قاله ابن مالك ، قال : ((الرابع [من أقوالهم في إعراب المثني] أنَّه معرب بحركات مقدّرة في لام المفرد ، وحرف التشية دلّ عليه ، ويُردُّ بأنّ الحرف الزائد في الكلمة لمعنى لا تُحيل الإعراب على ما قبله ، كالمزيد فيه ياء النّسب ، وتاء التّأنيث)) ^(٢) .

(١) شرح المفصل ١٣٩/٤ — ١٤٠ .

(٢) شرح اللوحة البدرية في علم العربية ٢٢٢/١ .

وحكم بفساده عبدالقادر المكي^(١) ، والتتسي^(٢) ، والدماميني^(٣) مرددين الأوجه التي ذكرها ابن مالك قبلهم .

ويرى السيوطي أن جعل الحركة مقدرة فيما قبل الألف والواو والياء تقدير في غير الآخر ، والإعراب لا يكون إلا آخراً ، وهو ما لم نجده عند ابن مالك .
ثم قال متأثراً بابن مالك : ((وبأنه لم يكن يحتاج إلى تغييرها ، كما لم يحتاج إلى تغيير بعد الإعراب المقدّر قبل ياء المتكلم))^(٤) .

ومع أن ابن مالك هنا قد تحامل على مذهب أبي العباس ومن معه انتصاراً لمذهب الكوفيين ، فإن مذهبه ومذهب الكوفيين غير سالم من الاعتراض أيضاً ، فالزجاجي يرد على زعمهم أن " الألف والواو والياء " علامات إعراب كما جعلت السنون مع الأفعال الخمسة علامة إعراب حذفاً وثبوتاً ، وكما جعل سلب الحركة من الفعل المضارع المجزوم علامة إعراب كذلك ، بأن الإعراب إنما يدخل لمعنى يعتور الكلمة بعد حصولها ببنائها وحركاتها ، وأن سقوط الإعراب لا يخل بالكلمة نفسها ، فالاسم والفعل المستقبل إذا لم يعرب واحد منهما لم يسقط معناه ، فالإعراب يدخل ويخرج ، ومعنى الاسمية قائم في الاسم ، ومعنى الفعلية قائم في الفعل ، وكذا إن

(١) هداية السبيل في بيان مسائل التسهيل ٢٥١/١ - ٢٥٢ .

(٢) شرح التسهيل للتتسي ٣٢/١ .

(٣) تعليق الفرائد ٢٢٧/١ .

(٤) همع الهوامع ١٦١/١ .

سقطت نون " يذهبان " وشبهه ، فإنَّها تجري على هذا الأصل ^(١) . " والألف والواو والياء " في المثني وجمع المذكر السالم بخلاف ذلك ، فلو سقط واحدٌ منها صارت الكلمة مفردة بعد أن كانت دالةً على المثني أو دالة على جماعة الذكور .

واعترض صاحب (الإنصاف) على مذهب الكوفيين من ثلاثة وجوه هي :
الأول : أن قولهم : إنَّ الحروف هي الإعراب بدليل تغيُّرها كتغيُّر الحركات مردود بأنَّ القياس كان يقتضي ألاَّ تتغيَّر كقراءة مَنْ قرأ : ﴿ إِنَّ هَٰذَا نِسْرَانٌ ﴾ ^(٢) على لغة بني الحارث ، غير أنَّهم عدلوا عن هذا القياس لإزالة اللبس ، فلو قلنا : ضرب الزيدان العمران . لوقع الالتباس ، وليس ذلك بمثالة المقصور في نحو : ضرب موسى عيسى ؛ لأنَّ المقصور يزول عنه اللبس بالوصف والتوكيد ، بخلاف المثني والمجموع ؛ لأنَّه من شرط وصف المثني أن يكون مثني ، ومن شرط وصف المجموع أن يكون مجموعاً .

والثاني : أنَّ تغيير الحروف في التثنية والجمع ناتج عن خاصية لا تكون في غيرهما استحقاقاً من أجلها التغيير ، فكُلُّ اسم معتل لا تدخله الحركة له نظير من الصحيح كـ " رَحَى " نظيرها " جَمَل " ، أمَّا المثني والمجموع على حدِّه فلا نظير له إلاَّ بشية أو جمع ، فعوضاً عن فقد النظير بالتغيير .

والثالث : أنَّ الضمائر المتصلة والمنفصلة تتغير في حال الرفع والنصب ، وليس تغييرها إعراباً ، تقول في المتصل من الضمائر : " قمتَ " في حال الرفع ، و " رأيتُكَ " في حال النصب ، و " مررتُ بِكَ " في حال الجر ، وتقول في المنفصلة : " أنا وأنتَ "

(١) الإيضاح في علل النحو ص ١٣٣ ، وانظر الاعتراض نفسه في التذييل والتكميل ٣٠٠/١ ، وتمهيد القواعد ٢٧٦/١ ..

(٢) طه ٦٣ . وهذه قراءة جمع من القراء منهم : ابن عامر ، ونافع ، وحمة ، والكسائي ، وأبو جعفر ، والحسن ، وغيرهم . انظر : الحجة للقراء السبعة ١٤٢/٣ ، والبحر المحيط ٢٣٨/٦ .

في موضع الرفع ، و " إِيَّايَ وَإِيَّاكَ " في حالة النصب ^(١) .

ومن جملة المعترضين ابن عصفور ؛ إذ حكم بفساد قول الكوفيين ومن وافقهم ، وردّه من ثلاثة وجوه ، الأول منها ذكره الصّفّار قبله فلا حاجة لإعادته ، وأمّا الثاني والثالث فهما :

أنّ هذه الحروف دلالات على التثنية والجمع ، فلو كانت علامات للإعراب لأدى ذلك إلى أنّ يدلّ كلّ واحد منها على معنيين في حال واحد ، والحرف لا يدلّ في حين واحد على أكثر من معنى .

وأنّ الإعراب يُحدِّثه العامل ، وهذه الحروف موجودة قبل دخول العامل ؛ لأنّهم قالوا : زَيْدَانِ ، وَزَيْدُونِ ، كما قالوا : اثْنَانِ ، وَثَلَاثُونَ ، قبل التّركيب ، فدلّ ذلك على أنّهما ليسا معربين بالحروف في الرفع ، والنّصب والخفض محمول عليه ^(٢) .

ويرى البصريّون ^(٣) ، ومنهم الخليل ^(٤) وسيبويه أنّ " الألف والواو والياء " في المثني وجمع المذكر السالم حروف إعراب كالبدال في " زَيْدٌ " ، وليست إعراباً . واختاره ابنُ كَيْسَانَ ^(٥) ، والزّجّاجيّ ^(٦) ، والأعلم الشنتمري ^(٧) ،

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٦/١ — ٣٧ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ١٢٣/١ . وبعض كلام ابن عصفور ذكره أبو حيان في التذييل والتكميل

٣٠٠/١ ، وساق محمد بن أبي القاسم القرشي صاحب كتاب (البرود الضافية والعقود الصافية

الكافّة للكافية) أوجها ستة تبطل هذا المذهب عد إليها إنّ شئت وانظرها في الكتاب نفسه ص ٦٣

— ٦٤ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٣/١ .

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٤٧/١ .

(٥) شرح المفصل ١٣٩/٤ .

(٦) الإيضاح في علل النحو ١٣١ .

(٧) ارتشاف الضرب ٥٦٩/٢ .

والصيمري^(١) ، وابن بابشاد^(٢) ، والأنباري^(٣) ، والسهيلي^(٤) ، وأبو البقاء العكبري^(٥) وابن يعيش^(٦) ، وأبو حيّان^(٧) ، وناظر الجيش^(٨) .

قال إمام النحاة سيبويه: ((واعلم أنّك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان : الأولى منها حرف المد واللين ، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون ، يكون في الرفع ألفاً ، ولم يكن واولاً ليفصل بين الثنية والجمع الذي على حدّ الثنية ، ويكون في الجر ياءً مفتوحاً ما قبلها ، ولم يكسر ليفصل بين الثنية والجمع الذي على حدّ الثنية ، ويكون في النصب كذلك))^(٩) .

وقول : سيبويه : هو حرف الإعراب ، يحتمل أنّه يريد به الحرف الذي يُعرب به ، ويكون في مقابل الحركة ، ويحتمل أن يكون مراده به أنّ حرف الإعراب هو مكان الإعراب ومحلّه كـ " الدال " من " زيد " .

وقد فصل السيرافي الحديث عن هذين الاحتمالين ، وفي تناوله وعرضه إطالة ، مع ملاحظة أنّه لم يرجح أحدهما على الآخر^(١٠) .

وأما الصفار فجعل الأخير من الاحتمالين الأوّجه كما صنع أكثر شراح الكتاب^(١١) ؛ وعلل ذلك بمايلي :

-
- (١) التبصرة والتذكرة ٨٩/١ .
 - (٢) شرح المقدمة المحسبة ١٢٨/١ - ١٢٩ .
 - (٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٩/١ .
 - (٤) همع الهوامع ١٦١/١ .
 - (٥) التبيين عن مذاهب النحويين ص ٢٠٣ فما بعدها .
 - (٦) شرح المفصل ١٤٠/٤ .
 - (٧) ارتشاف الضرب ٥٦٩/٢ ، والنكت الحسان ص ٣٨ .
 - (٨) تمهيد القواعد ٢٧٧/١ .
 - (٩) الكتاب ١٧/١ .
 - (١٠) شرح كتاب سيبويه ٢١٩/١ - ٢٢٣ .
 - (١١) النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٠/١ .

الأول : أن هذا الحرف ثابت قبل دخول الإعراب في قولهم : " اثنان " و " ثلاثون " .

والثاني : أن حرف الإعراب إذا أُريد به علامة الإعراب تعين عند سقوطه ألا يختل المعنى ، و " الألف والواو " إذا سقطتا تغير المعنى واختل الاسم ^(١) .

ولم يشرح سيويه في نصّه السابق طريقته في إعراب المثني وجمع المذكر السالم أمعربان هما بحركات مقدّرة أم غير ذلك ؟ وهذا مبني على اعتبار أن " الألف والواو " والياء " حروف إعراب .

وقد اختلف النحاة بعد ذلك في تفسير الإعراب عند سيويه ، فجعله بعضهم مقدّراً ، قال الأعلام : ((إن فيها حركة مقدّرة وإن لم ينطق بها استثقلاً لها كما تكون في (عَصَا) و (قَفَا) حركة منويّة ، من قبل أن هذه الحروف لما دلّت على تمام معنى الكلمة في ذاتها أشبهن ألف (حُبلى) و (قَفَا) ، فجرين مجراها في نية الحركة إذ لا موجب للبناء)) ^(٢) .

فيكون المثني على هذا الاعتبار مرفوعاً بحركة مقدّرة على الألف ، ومنصوباً بحركة مقدّرة على الياء ، ومجروراً بحركة مقدّرة في الياء ، وجمع المذكر السالم كذلك مرفوع بضمة مقدّرة على الواو ، ومنصوب بفتحة مقدّرة على الياء ، ومجرور بكسرة مقدّرة في الياء .

وقال آخرون لا يقدر ، قال ابن جني : ((واعلم أن سيويه يرى أن الألف في الشنية كما أنه ليس في لفظها إعراب ، فكذلك لا تقدير إعراب فيها كما يقدر في الأسماء المقصورة المعربة نية الإعراب ... ويدلّ على أن ذلك مذهبه قوله : ودخلت

(١) شرح كتاب سيويه للصفار ٢٩٥/١ - ٢٩٦ ، وانظر : التعليقة على كتب سيويه ٢٧/١ .

(٢) النكت في تفسير كتاب سيويه ٢١/١ ، وانظر : همع الهوامع ١/١٦١ ، وشرح الكافية للرضي

النون كأنّها عوض لما مُنِع من الحركة والتنوين ، فلو كانت في الألف عنده نيّة الحركة لما عوّض منها التنوين)) (١) .

واستدلّ البصريون مصحّحين مذهبهم بأدلة منها :

أنّ " الألف والواو والياء " جيءَ بها للدلالة على الثنية والجمع ، فصارت من تمام صيغة الكلمة كـ " تاء " " قائمة " (٢) .

وأنّ المثني وجمع المذكر السالم اسمان معربان ، وإعرابهما يلزم أن يكون لهما حرف إعراب كسائر الأسماء (٣) .

وأَنَّك إذا رَحِمْتَ ما سُمِّيَ به من المثني والجمع نحو : مسلمان ومسلمون ، حذفَت الألف والواو والنون ، والنون ليس حرف إعراب بلا خلاف ، فوجب أن يكون الألف والواو حرف إعراب ؛ لأنّ الترخيم لا يحذف إلا حرف الإعراب (٤) .

واعترض قولهم : إنّ تقدير الحركة على " الألف والواو والياء " — كما فهمه بعضهم من كلام سيبويه وسبق إيضاحه — يلزم منه ظهور الفتحة في نحو : " رأيتُ بَنِيكَ " ؛ لأنّ ياءه كـ " ياء " " جَوَارِيكَ " مع ما في " جَوَارِيكَ " من زيادة الثقل ، ولما انتفى اللازم وهو ظهور الفتحة علم انتفاء الملزوم ، وهو تقدير الضمة والكسرة (٥) .

وأجيب عنه ((بأنّهم لما حملوا حالة النصب على حالة الجر أجروا الحكم على الياء حكماً واحداً ، فكما قدّروا الكسرة قدّروا الفتحة تحقيقاً للحمل)) (٦) .

(١) سرّ صناعة الإعراب ٧٠٦/٢ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٤/١ — ٣٥ .

(٣) سرّ صناعة الإعراب ٦٩٦/٢ .

(٤) التبيين عن مذاهب النحويين ص ٢٠٥ .

(٥) شرح التسهيل ٧٤/١ — ٧٥ .

(٦) همع الهوامع ٦٦١/١ .

وأنّه يلزم منه أن تظهر الفتحة على الياء نصباً وخفضاً ؛ إذ لا تستثقل الحركة على حرف العلة إلا أن تكون قبله حركة مجانسة ، ويلزم على هذا قلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ^(١) .

وأجيب ((بأنّ الموجب للقلب الفرق ، وإن كان القياس ما ذكر ، ولذلك لاحظته من العرب من يُجري المثني بالألف مطلقاً)) ^(٢) .

وذهب الجرمي ^(٣) ، إلى أن المثني والمجموع بالواو والنون معربان بالتغيير والانقلاب في حال النصب والجر ، وبعدم التغيير في حال الرفع ، وتابعه الصفار ^(٤) وصححه ابن عصفور ^(٥) والمالقي ^(٦) .

قال ابن عصفور يُثبت صحة ما عليه الجرمي : ((أن الأصل في التثنية قبل دخول العامل أن تكون بالألف ، والأصل في الجمع أن يكون بالواو ، نحو : (زيدان) و (زيدون) ، ونظير ذلك (اثنان) و (ثلاثون) ، وإذا دخل عامل الرفع عليهما لم يحدث فيهما شيئاً ، وكان ترك العلامة لهما علامة ، وإذا دخل عامل النصب أو الحذف عليهما قلبت (الألف) و (الواو) ياءً ، وكان ذلك علامة النصب والحذف ، وليس في إعراب التثنية وجمع المذكر السالم بالتغيير والانقلاب خروج عن النظير ؛ لأنّه لم يثبت لهما إعراب بالحركة في موضع من المواضع)) ^(٧) .

(١) شرح اللوحة البدرية في علم العربية ٢٢١/١ .

(٢) همع الهوامع ١٦١/١ .

(٣) المقتضب ١٥١/٢ .

(٤) شرح كتاب سيويه ٢٩٧/١ .

(٥) شرح جمل الزجاجي ١٢٤/١ .

(٦) رصف المباني ص ١١٥ .

(٧) شرح جمل الزجاجي ١٢٤/١ .

ورَدَ مذهبَ الجرميِّ ومن وافقه بعضُ النحويين منهم: المبرد^(١)، والأنباري^(٢)، وابن يعيش^(٣)، وابن مالك^(٤)، وابن هشام^(٥) والدمامي^(٦)، وأفسدوه بوجوه عدَّة منها :

أنَّ هذا يؤدي إلى كون الإعراب بغير حركة ولا حرف ، وهذا لا نظير له في كلامهم .

وأنَّ يكون المثني والجمع في حال الرفع مبنيَّين ؛ لأنَّ أوَّل أحوال الاسم الرفع، ولا انقلاب له ، وأنَّ يكونا في حال النصب والجر معربين ؛ لانقلابهما ، وليس من مذهب أبي عمر الجرميَّ أنَّ المثني والجمع بالواو والنون مبنيَّان في حال من الأحوال^(٧) .

ثم إنَّ الرفع أقوى وجوه الإعراب ، فلاعتناء به أولى ، وجعل علامته عدمية مُنافٍ لذلك^(٨) .

ويجعل الزجَّاج المثني والجمع بالواو والنون مبنيَّين ؛ لأنَّ هذه الحروف كما يرى زيدت على بناء المفرد في التشية والجمع ، فتنزلا منزلة ما رُكِّبَ من الاسمين نحو : خمسة عشر ، وما أشبهه .

-
- (١) المقتضب ١٥٥/٢ .
 - (٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٥/١ .
 - (٣) شرح المفصل ١٤٠/١ .
 - (٤) شرح التسهيل ٧٤/١ .
 - (٥) شرح اللمحة البدرية في علم العربية ٢٢٢/١ .
 - (٦) تعليق الفرائد ٢٢٥/١ - ٢٢٦ .
 - (٧) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٥/١ .
 - (٨) شرح التسهيل ٧٤/١ ، شرح اللمحة البدرية في علم العربية ٢٢٢/١ .

ويردّه أَنَّ المثني وجمع المذكر السالم وُضِعَا على هذه الصيغة للدلالة على معنى التثنية والجمع ، وإِنَّمَا يفرد المفرد في الحكم لوجود لفظه ، وإذا كان كذلك لم يجوز أَنْ يُشَبَّهَا بما رُكِّب من شيئين منفصلين .

وَأَنَّهُمَا لو كانا مبنيين لكان يجب ألاَّ يختلف آخرهما باختلاف العوامل فيهما ؛ لأنَّ المبني ما لا يختلف آخره باختلاف العوامل فيه ، فلمَّا اختلف هاهنا آخر المثني والجمع باختلاف العوامل دَلَّ على أَنَّهما معربان ^(١) .

وخلاصة القول أَنَّهُ قد اجتمع في إعراب المثني وجمع السلامة المذكر خمسة أقوال هي :

الأول : أَنَّ " الألف والواو والياء " فيهما حروف إعراب كالدال من " زيد " ، وليست إعراباً ، وهو قول البصريين ، ومنهم الخليل وسيبويه .

والثاني : أَنَّها علامات إعراب ، وعليه الكوفيون ، واختاره ابن مالك .

والثالث : أَنَّها ليست حروف إعراب ، وليست إعراباً ، وإِنَّمَا هي دلائل على الإعراب ، وهو قول منسوب إلى الأخفش والمازني واختاره المبرّد .

والرابع : أَنَّهما معربان بالتغيّر والانقلاب في حال النصب والجر ، وبعدم التغيّر عند الرفع ، وهو قول منسوب إلى الجرمي .

والخامس : أَنَّهما مبنيان تشبيهاً لهما بـ " خمسة عشر " ، ونُسِبَ إلى الزجاج . والأقوال الخمسة لا يسلم واحد منها من الاعتراض ، بل إِنَّ ابن هشام ردّ الأعراب المشهورة جميعاً ^(٢) ، والخلاف الذي في هذه الحروف ليس تحته طائل ، ولا ينبني عليه حكم كما نص عليه أبو حيّان ^(٣) ؛ إِلَّا أَنِّي أميل لرأي الكوفيين الذي

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٦/١ .

(٢) شرح اللوحة البدرية في علم العربية ٢٢١/١ - ٢٢٢ .

(٣) ارتشاف الضرب ٥٧١/١ .

اختاره ابن مالك ؛ ففيه أخذ بالظاهر ، فالحرف قام مقام الحركة ، فليكن إعراب المثني بالألف رفعاً والياء نصباً وجراً ، وجمع المذكر السالم بالواو رفعاً والياء نصباً وجراً ، ففيه أخذ بالأسهل ، وبعد عن المتكلف من الآراء .

ثم إني لا أزعم أنني بما قدّمت قد لمت شتات المسألة ، وجمعت شعنها ، فهي في كتب الخلاف كـ (الإنصاف) ، و(التبيين) ومصنفات النحاة الأخرى أكثر بسطاً وأوسع تناولاً ، وحسبي أنني حاولت الوقوف على بعض جوانبها ، وكشفت عن مذهب المبرد في المسألة وتعقب ابن مالك له ، إذ أفسد مذهبه ، واختار مذهب الكوفيين ، كما سبق به البيان .

٢ - إعراب ما سمي بجمع المذكر السالم

أَلْحَقَ النحاة بجمع المذكر السالم في إعرابه أنواعاً من الأسماء تجري مجراه ، وذكروا منها أسماء جُمِعَتْ جمع مذكر سالماً ، وصار كُلُّ واحد منها علماً على مفرد كـ " عَلِيّون " و " عَشْرُونَ " و " مُسْلِمُونَ " مسمًى بها .
وأجازوا فيما سُمِّيَ به من هذا الجمع أعاريبَ عدّة ، رتبوها بحسب شهرتها ، وجودتها ، وقوتها الترتيب التالي :

الأوّل : أَنْ تُجْرَى مُجْرَى الجمع ، فَتُعْرَبَ بالحروف ، ويكون حالها بعد التسمية كحالها قبلها مرفوعةً بـ " الواو " ، ومنصوبةً ومجرورةً بـ " الياء " .
والثاني : أَنْ يُلْزَمَ آخرها " الياء " و " التّون " كـ " غَسْلِينَ " ، وتُعْرَبَ بحركات على النون منوّنة رفعاً ونصباً وجراً .

والثالث : أَنْ يُلْزَمَ آخرها الواو والنون كـ " عَرَبُونَ " ، وتُعْرَبَ بالحركات الثلاثة على النون منوّنة .

والرابع : أَنْ يُلْزَمَ آخرها الواو التّون كـ " هَارُونَ " ، وتُعْرَبَ بحركات ظاهرة غير منوّنة ؛ لمنعها من الصرف ؛ للعلميّة وشبه العجمة .

والخامس : أَنْ تُلْزَمَ الواو ، وتُفْتَحَ النون مطلقاً ، وهي بذلك نظير لغة من ألزموا المثني الألف مطلقاً مع كسر النون ، ويكون إعرابها بحركات مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل في الرفع والجر ، ويعامل المنصوب معاملة المرفوع والمجرور في حالة النصب .

قال ابن مالك : ((ذكر هذا الوجه أبو سعيد السيرافي ، وزعم أنّه ثابت في كلام العرب وأشعارها بالرواية الصحيحة)) ^(١) .

ولم يقبل بعضهم هذه اللغة وضعفها ، لأنه يترتب عليها جعل الإعراب مقدراً في وسط الكلمة ، وأن يكون في الأسماء ما آخره واو وقبلها ضمة تقدّر عليها حركات الإعراب ، ولا نظير لذلك في العربية ^(١) .

وما يهمنا من هذه الأعراب إعرابهم المسمّى بجمع المذكر السالم بحركات ظاهرة منوّنة مع إلزامه الواو والنون كـ " عَرَبُونَ " ، فقد ذكر ابن مالك ((أَنَّ الْمَبْرَدَ قَدْ أَجَازَ لَزُومَ الْوَاوِ عِنْدَ التَّسْمِيَةِ بِهَذَا الْجَمْعِ ، فيقول في المسمّى بـ (زَيْدُونَ) : هذا زَيْدُونَ ، ورَأَيْتُ زَيْدُونًا ، ومَرَرْتُ بِزَيْدُونَ . ويؤيّد قوله قولهم : (المَاطِرُونَ) ، و (سَيَحْلُونَ) ، و (نَاطِرُونَ) و (مَاعِزُونَ) ، أسماء أمكنة ، والأجود إجراؤها مُجْرَى الْجَمْعِ ، ثم التزم الياء ، وأمّا التزم الواو وجعل الإعراب في التّون فقليل ، والحمل عليه ضعيف)) ^(٢) .

فالمبرّد — على حدّ قول ابن مالك — يميز إعراب ما سُمي بجمع المذكر السالم بالحرركات الظاهرة المنوّنة في الحالات الثلاث مع إلزام الاسم الواو .

والحق أنّي لا أدري على أيّ مَصْدَرٍ اعتمد ابن مالك فيما ذكره مذهباً للمبرّد ، فقد أرجعت البصر في كتبه كرّتين وزدت ، واتضح لي أنّه يُجيز فيما سُمي به من جمع المذكر السالم وجهين :

الأوّل : أن يُعرب بالحروف إعراب جمع السلامة ، رفعاً بالواو ونصباً وجراً بالياء ، قال : ((فَإِنَّهُ كُلُّ مَا كَانَ عَلَى بِنَاءِ الْجَمْعِ مِنَ الْوَاحِدِ فإِعْرَابُهُ كإِعْرَابِ الْجَمْعِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ (عَشْرِينَ) لَيْسَ لَهَا وَاحِدٌ مِنْ لَفْظِهَا ، وإِعْرَابُهَا كإِعْرَابِ (مُسْلِمِينَ) وَاحِدُهُمْ (مُسْلِمٌ) ، وكذلك جميعُ الإعراب ، وتقول : (هَذِهِ فَلَسْطُونَ يَا فَتَى) ،

(١) أوضح المسالك ٥٣/١ — ٥٥ ، شرح الأشموني ٧٢/١ ، التصريح بمضمون التوضيح ٢٥٠/١ —

(٢) شرح التسهيل ٨٦/١ .

و (رَأَيْتُ فَلَسْطِينَ يَا فَتَى) ، هذا القول الأجود ، وكذلك (يَبْرِينَ) ، وفي الرفع (يَبْرُونَ يَا فَتَى) وكلُّ ما أشبه هذا فهو بمتزلته ((^(١)).

وقال في (باب تسمية الرجال بالثنية والجمع من الأسماء) : ((إذا سُميت رجلاً (رَجُلَيْنِ) فَإِنَّ أَحْسَنَ ذَلِكَ أَنْ تَحْكِيَ حاله التي كانت قبل الثنية ، فتقول : (هَذَا رَجُلَانِ قَدْ جَاءَ) ، و (رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ). وتقول في هذا البلد : (هَذَا الْبَحْرَانِ يَا فَتَى) ، و (أَتَيْتُ الْبَحْرَيْنِ) ، وإِثْمَا اخترتُ ذلك لِأَنَّ الْقَصْدَ إِثْمَا كَانَ فِي الثْنِيَةِ . وكذلك إِنْ سَمَّيْتَهُ بِقَوْلِكَ : (مُسْلِمُونَ) قلتَ : (هَذَا مُسْلِمُونَ قَدْ جَاءَ) ، و (مررت بمُسْلِمِينَ) ، والقَوْلُ فِي هَذَا الْقَوْلُ فِي الثْنِيَةِ)) (^(٢)).

والوجه الثاني : إلزامه الياء والنون وإجراء الحركات على آخره منونة ، قال في (المقتضب) : ((وإن شئت قلت في الثنية : (هَذَا مُسْلِمَانُ قَدْ جَاءَ) ، فتجعله بمتزلة (زعفران) . وإِثْمَا جاز ذلك ؛ لِأَنَّ الثْنِيَةَ قَدْ زَالَتْ عَنْهُ ، وَالْأَلْف والنون فِيهِ زَائِدَتَانِ ، فَصَارَ بِمِثْلَةِ قَوْلِكَ (غَضَبَانِ) ، و (عَطْشَانِ) ، و (عُرْيَانِ) ، وَكَأَنَّ الْأَوَّلَ أَقْبَسُ ؛ لِأَنَّ هَذَا بُنِيَ فِي الْأَصْلِ عَلَى (فَعْلَانِ) ، و (فَعْلَانِ) ونحو ذلك ، وهذا نُقِلَ عَنِ الثْنِيَةِ .

ومن قال : (هَذَا رَجُلَانُ فاعلم) ، قال في رجل يسمى بقولك : (مُسْلِمُونَ) : (هَذَا مُسْلِمَيْنِ فاعلم) ، فجعل الإعراب في التَّوْنِ ، كَمَا فَعَلَ هُنَاكَ ، وَلَمْ يَجِزْ أَنْ تَقُولَ : (هَذَا رَجُلَيْنِ قَدْ جَاءَ) ؛ لِأَنَّ هَذَا مِثَالٌ لَا تَكُونُ الْأَسْمَاءُ عَلَيْهِ .

ومثل قولك : (مُسْلِمَيْنِ فاعلم) ، (غَسْلَيْنِ فاعلم) ، و (يَبْرَيْنِ) و (قَسْرَيْنِ) ، ونحو ذلك ، والأجود ما ذكرت لك ، والوجه الآخر يجوز ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ وَهُوَ

(١) الكامل ٦٣٤/٢ .

(٢) المقتضب ٣٦/٤ .

جَمَعَ أَنْ تُجْرِيَهُ مُجْرَى الْوَاحِدِ ، فيصير إعرابه في آخره ، فتقول : (هذا عشرين فاعلم) ، وليس بالوجه)) ^(١) .

فالبرّد يجيز في المثني المسمّى به إلزامه الألف وإعرابه بالحركات ظاهرة على النون من غير تنوين ، تقول : جاء رَجُلَانُ ، ورأيت رَجُلَانِ ، ومررت برَجُلَانِ . وهو بذلك نظير قولهم : عُثْمَانُ ؛ لأنّ التثنية زالت عنه ، والألف والنون فيه زائدتان . ولا يجوز عنده إلزام المثني الياء وإعرابه بالحركات ، فيقال : جاء رَجُلَيْنِ ؛ لأنّه لا نظير له في المفرد .

وأما ما سُمي به من جمع المذكر السالم فظاهر أنّه يجوز ملازمة الياء له ، وإعرابه بالحركات على النون ، تقول : هذا مُسْلِمَيْنِ ، ورأيت مُسْلِمَيْنِ ، ومررت بمسلمين ، ونظير ذلك قولهم : " غَسْلَيْنِ " و " يَبْرَيْنِ " و " قَنَسْرَيْنِ " . وله في (الكامل) كلام مشابه لما ذكره في (المقتضب) قال فيه : ((وأما قول :

إِلَّا الْخُلَائِفُ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّينَ ^(٢)

فخفض هذه النون ، وهي نون الجمع ، وإنّما فعل ذلك لأنّه جعل الإعراب فيها لا فيما قبلها ، وجعل هذا الجمع كسائر الجمع ، نحو : (أَفْلَسَ) و (مَسَاجِدَ) و (كِلَابَ) ، فإنّ إعراب هذا كإعراب الواحد ، وإنّما جاز ذلك ؛ لأنّ الجمع يكون على أبنية شتى ، وإنّما يلحق منه بمنهاج التثنية ما كان على حَدِّ التَّثْنِيَةِ لا يُكَسِّرُ الْوَاحِدُ عَنْ بَنَائِهِ

(١) المقتضب ٣٦/٤ - ٣٧ .

(٢) قائله : الفرزدق وليس في ديوانه . صدره : (ما سدّ حيّ ولا ميّت مسدّهما)

انظر : سرّ صناعة الإعراب ٦٢٨/٢ ، وشرح المفصل ١٤/٥ ، وتخليص الشواهد ص ٧٥ ، ومع الهوامع ١٦٥/١ ، وخزانة الأدب ٦٠/٨ ، ٦٥ ، ٦٨ .

وإِلَّا فَلَا ، فَإِنَّ الْجَمْعَ كَالوَاحِدِ لاختلاف معانيه كما تختلف معاني الواحد ، والثنائية ليست كذلك ؛ لِأَنَّهَا ضَرْبٌ وَاحِدٌ وَلَا يَكُونُ اثْنَانِ أَكْثَرَ مِنْ اثْنَيْنِ عِدداً كما يكون الجمعُ أَكْثَرَ مِنَ الْجَمْعِ ، فَمِمَّا جَاءَ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ قَوْلُهُمْ : (هَذِهِ سِنِينَ فاعْلَمْ ، وهذه عشرين فاعلم)^(١) .

ومع أَنَّ الْمَبْرَدَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ يَجِيزُ إِجْرَاءَ مَا سُمِّيَ بِهِ مِنْ جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ مَجْرَى " غَسَلِينَ " فِي لُزُومِ الْيَاءِ وَالنُّونِ ، وَالْإِعْرَابِ بِالْحَرَكَاتِ ظَاهِرَةٌ مَنْوُتَةٌ عَلَى آخِرِهِ ، إِلَّا أَنَّ الْقَيْسَ عِنْدَهُ ، وَالْأَجُودَ عِنْدَهُ كَمَا ذَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُ ، أَنَّ يُعَامَلُ مَا سُمِّيَ بِهِ مِنْ هَذَا الْجَمْعِ جَمْعُ السَّلَامَةِ مَذْكَراً مُعَامَلَةً مَا جَمَعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ ، مُعَرِّباً بِالْوَاوِ رَفْعاً ، وَبِالْيَاءِ نَصْباً وَجَرّاً .

وهذا برهان على أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ قَدْ نَسَبَ إِلَى الْمَبْرَدِ خِلَافَ مَا صَرَّحَ بِهِ الْمَبْرَدُ نَفْسُهُ فِي (الْمُقْتَضِبِ) وَ (الْكَامِلِ) ، وَفِيهِ دَلَالَةٌ وَاضِحَةٌ عَلَى أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ لَمْ يَحْفَلْ بِتَحْقِيقِ كَلَامِ الْمَبْرَدِ قَبْلَ ثَبْتِهِ .

وقد حرصت قبل أَنَّ أُصْدِرَ هَذَا الْحُكْمُ عَلَى تَتَبِعِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي تَعْرُضُ فِيهَا الْمَبْرَدُ لِإِعْرَابِ جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ وَمَا سُمِّيَ بِهِ ، فَوَجَدْتُهُ فِي أَمْثَلَتِهِ كُلِّهَا يُلْزَمُ الْمُسَمَّى بِالْجَمْعِ الْيَاءُ ، وَيُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ الظَّاهِرَةِ الْمَنْوُتَةِ ، بِاسْتِثْنَاءِ قَوْلِهِ فِي مَعْرِضِ حَدِيثِهِ عَنْ إِعْرَابِ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ : ((وَمَنْ لَمْ يَقُلْ هَذَا ، وَقَالَ : (فَتَسْرِينُ كَمَا تَرَى) ، وَجَعَلَ الْإِعْرَابَ فِي النُّونِ ، وَقَالَ : (هَذِهِ سِنُونَ فاعْلَمْ) ، فَإِنَّهُ يَفْعَلُ هَذَا بِالْمُؤَنَّثِ إِذَا كَانَ وَاحِداً ، وَيَجِيزُهُ فِي الْجَمْعِ ، كَمَا تَقُولُ : هَؤُلَاءِ مُسْلِمِينَ فاعلم))^(٢) .

(١) الْكَامِلُ ٦٣٣/٢ — ٦٣٤ .

(٢) الْمُقْتَضِبُ ٣٣٢/٣ .

فإن في قوله : " هذه سنون فاعلم " ما يشعر بأنه يلزم جمع المذكر السالم الواو ويعر به بحركات منوثة ظاهرة .

وأزعم أن هذا المثال وحده لا يكفي لأن يكون دليلاً على أنه يجيز هذه اللغة ، واحتمال ذكره له سهواً واردة ، بدليل التزامه بالياء في جميع أمثله التي ذكر ، زد على ذلك أنه ذكر المثال نفسه في موضع آخر جاريّاً على ما درج عليه في أمثله ، إذ قال في (الكامل) : هذه سنين فاعلم .

فإن لم يكن ذلك ، وسلمنا — جدلاً — بثبوت ما تُسب إليه انطلاقاً من هذا المثال فالأولى العمل بالمذكور في بابه ، أعني إجراء جمع المذكر السالم المسمّى به مجرى " غسّلين " ؛ لأنه بصدد تحقيقه وإيضاحه بخلاف ما ذكره عرضاً في غير بابه ، فإنه لم يعتن به كاعتنائه بالأول ، فقد ذكره استطراداً .

وكيف يسوغ لنا أن نفهم من هذا المثال المذكور عرضاً أنه يُجيز هذه اللغة ، وهو يذكر في كتابيه (المقتضب) و (الكامل) صراحة أن إلزام جمع المذكر السالم المسمّى به الياء — وهي لغة أكثر وأشهر من إلزام جمع المذكر السالم المسمّى به الواو — ليست بوجه الكلام ، وأن إعرابه بالحروف هو المقيس الأجود .

فأكثر ما يُقال عنه إذا لم يكن ذكره له سهواً منه أنه مقرّ فقط بهذه اللغة ، وأما أنه يجعل ذلك مقيساً فاحتمال بعيد .

ويحق لنا بعد ذلك القول بأن المبرّد سائر على درب سيبويه القائل : ((فإذا سميت رجلاً بـ (رَجُلَيْنِ) فإنّ أقيسه وأجوده أن تقول : (هذا رَجُلَانِ) ، و(رأيتُ رَجُلَيْنِ) ، و(مررت برَجُلَيْنِ) كما تقول : (هذا مُسْلِمُونَ) ، و(رأيت مُسْلِمِينَ) ، و(مررت بمُسْلِمِينَ) . فهذه الياء والواو بمنزلة الياء والألف ، ومثل ذلك قول العرب : (هذه قَسْرُونَ ، وهذه فِلِسْطُونَ) . ومن النحويين من يقول : (هذا رَجُلَانُ كما

ترى) ، يجعله بمنزلة (عُثْمَان) . وقال الخليل : من قال هذا قال : (مُسْلِمِينَ كما ترى) جعله بمنزلة قولهم : (سِنِينَ كما ترى) ، وبمنزلة قول بعض العرب : (فَلَسْطِينَ وَفَسْطِينَ كما ترى) ((^(١) .

ولسائل أن يسأل فيقول : ما الذي حمل ابن مالك على ذكر ما ذكره قولاً للمبرد مع أنه مخالف لما صرح به في كتبه ؟

الذي يظهر أن ما عزاه ابن مالك إلى المبرد قول معروف عنه صرح به في غير كتابيه (المقتضب) و (الكامل) ، ويدل على ذلك عبارة أطلقها الزجاج في كتابه (ما يَنْصَرَفُ وَمَا لَا يَنْصَرَفُ) متحدثاً عن تسمية رجل " ضَرْبُوا " ، وأنه يجوز لك أن تجرية مجرى جمع السلامة المذكور ، أو تلزمه الياء معرباً بالحركات منونة على آخره كـ " سِنِينَ " قال فيها : ((والذي أراه : أن (الواو) ثبوتهما جائز ، وأنهم قد غلطوا في قلبهم هذا الباب إلى (الياء) دون (الواو) ، وكان ينبغي أن يقولوا : إنه على ضربين . من قال : (سِنِينَ) قال : (ضَرْبِينَ) ، ومن اعتد بزيادة (الواو) و (النون) قال : (هذا ضَرْبُونَ قد جاء) ، مثل (زَيْتُونَ) و (مررت بِضَرْبُونَ) .

ولا أعلم أحداً قال هذا إلا محمد بن يزيد — رحمه الله — فإنه أثبتنا بهذا القياس ((^(٢) .

والذي أفهمه من كلام الزجاج أنه هو والمبرد يميزان في المسمى بالأفعال أن يُحمل في لزوم الياء والإعراب بالحركات على " سِنِينَ " ، ويميزان إلزامه الواو والإعراب بالحركات المتونة ويعامل معاملة " زيتون " . ومقتضى ذلك إقرار أبي العباس للغتين ، وتجويزه القياس على الأسلوبين . والعمل بالطريقتين .

وساق ابن يعيش قولاً قريباً من قول الزجاج السابق عزاه إلى المبرد أيضاً ، جاء

(١) الكتاب ٢٣٢/٣ .

(٢) ص ٣٠ .

فيه : ((وأجاز أبو العباس المبرد التزام الواو فيكون مثل (زَيْتُون))) ^(١) .

هذا وقد صرح العلامة الرضيُّ بأنَّه مذهب للمبرد أيضاً ، وكان — في رأيي — أكثر دقة من ابن يعيش وابن مالك فيما ذكر ؛ لأنَّه حدّد لنا المصدر الذي اعتمد عليه في ثبت ما أثبتته عن المبرد ، قال : ((وجاء في الجمع الواو قليلاً مع الياء ، وقالوا : (قَنَسْرِين ، وَقَنَسْرُون) و (نَصِيبَيْن ، وَنَصِيبُون) و (يَبْرِين وَيَبْرُون) ؛ لأنَّ مثل (زَيْتُون) في كلامهم موجود ، وقال الزّجاج نقلاً عن المبرد : يجوز الواو قبل النون المَجْعُول مُعْتَقَب الإعراب قياساً ، قال : ولا أعلم أحداً سبقنا إلى هذا)) ^(٢) .

وما ذكره الرضيُّ المعاصر لابن مالك يقوِّي ما ذكرت سابقاً من أنَّ ابن مالك لم يستند فيما أثبتته قولاً للمبرد على كلام للمبرد نفسه اطلع عليه ، بل اعتمد على عبارة درجت عند النحاة نقلها الزّجاج عن شيخه المبرد .

ومهما يكن من شيء فواضح أنَّه وَرَدَ عند بعض النحاة أنَّ المبرد يميز فيما سُمِّي به من جمع المذكر جعل النون معتقب الإعراب ، تظهر عليها العلامات رفعاً ونصباً وجرّاً مع إلزام اللفظ الواو ، وتأثر ابن مالك بهم ليس ببعيد .

ولا يعني ذلك قبوله ، فكلامهم كلّهم يدخله الاحتمال ، ويبقى ما هو مسطور في (الكامل) و (المقتضب) قولاً فصلاً لا عدول عنه .

وابن مالك يرى أنَّ إلزام ما سُمِّي به من جمع المذكر السالم الواو ، وجعل الإعراب في النون قليل ، وأنَّ التزام الياء فيه أحق ؛ لسببين :

الأول : أنَّ معاملته بالياء مطلقاً ، مع إجراء الحركات على النون أكثر في كلامهم من إلزامهم الواو فيه مطلقاً .

(١) شرح المفصل ١٢/٥ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢٦٧/٣ .

والثاني: أَنَّ الواو كانت إعراباً صريحاً ؛ إذ لم يشترك فيها شيئان ، فلو لزمّت عند الإعراب بالحركات لكان الرفع بالضمّة معها كرفعين ، وليست الياء كذلك ؛ إذ لم ينفرد بها شيء واحد ^(١) .

وأما قول العرب : " الماطرُونَ " و " سَيِّحِلُونَ " و " نَاطِرُونَ " و " مَاعِزُونَ " ، فلا تشفع عند ابن مالك لجعل " الواو " مساوية لـ " الياء " في المنزلة . فهو إذاً لا ينكر تلك اللغة ، بل هو مُقرّ بثبوت الواو في جمع المذكر السالم المسمّى به ، وإعرابه بالحركات على النون منوّنّة ، لكنّه قليل .

على أَنّا نقرأ عند بعضهم أَنَّ مثل ذلك مردود غير مقبول ، قال أبو علي الفارسي : ((فَأَمَّا مَنْ أَجَازَ ثَبَاتَ الْوَائِ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْجَمْعِ ، وَزَعَمَ أَنَّ ذَلِكَ يَجُوزُ فِيهِ قِيَاساً عَلَى قَوْلِهِمْ : (زَيْتُونَ) ، فَقَوْلُهُ فِي ذَلِكَ يَتَّعِدُ عَنْ جِهَةِ الْقِيَاسِ ، مَعَ أَنَّا لَمْ نَعْلَمْهُ جَاءَ فِي شَيْءٍ عَنْهُمْ ، وَذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْوَائِ لَمْ تَكُنْ قَطُّ إِعْرَاباً ، وَلَا دَالَةً عَلَيْهِ ، كَمَا كَانَتِ الَّتِي فِي " مُسْلِمُونَ " فَالْوَاوُ فِي (زَيْتُونَ) كَالَّتِي فِي (مَنَجْنُونَ) ، فِي أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ إِعْرَاباً قَطُّ ، كَمَا أَنَّ الَّتِي فِي (مَنَجْنُونَ) كَذَلِكَ ، وَعَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّاسُ جَاءَ التَّنْزِيلُ ، وَهُوَ قَوْلُهُ : ﴿ وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينَ ﴾ ^(٢) ، لَمَّا صَارَتِ النُّونُ حَرْفَ إِعْرَابٍ ، صَارَ حَرْفُ اللَّيْنِ قَبْلَهُ الْيَاءُ ، وَقَالَ : ﴿ لَفِي عَلِيٍّ . وَمَا أَدْرَاكَ مَا

عَلِيٌّ ﴾ ^(٣) ، فَأَمَّا قَوْلُهُ :

(١) شرح التسهيل ٨٦/١ .

(٢) الحاقة / ٣٦ .

(٣) المطففين / ١٨ ، ١٩ .

ولها بالماطرُونَ إذا أَكَلَ النَّمْلُ الذي جَمَعَا^(١)

فأعجمي^(٢) ، وليست الواو فيه إعراباً كالتي في (سِنَّينَ) ((^(٢))).

فالفارسي لا يميز باب "عَرَبُونَ" ، ويصرّح بأنّه لا يستبعد ذلك سماعاً وقياساً ، فلم يرد في كلام العرب شيء من ذلك ، وليست كلمة "الماطرُونَ" دليلاً عليه ؛ لأنّها من وجهة نظره اسم أعجمي ليست الواو فيه إعراباً كالتون التي في "غَسَلين" . ولا يصح قياس ذلك على قولهم : "زَيْتُون" ؛ لأنّ الواو فيها لم تكن قط إعراباً كما كانت الواو في "مسلمون" .

وبعد : فإنّ إعراب المسمّى بجمع المذكر السالم بالحروف مرفوعاً بالواو ، ومنصوباً ومجروراً بالياء أوّل الأعراب وأكثرها وعليه القياس ، ففي القرآن ما يُصدّق ذلك ، قال تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْإِنْبَرِ لَفِي عِلِّيِّينَ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴾^(٣) .

ولا يعني هذا عدم قبول لغة مَنْ أُلْزِمَ الاسم المجموع جمع مذكر سالماً الياء أو الواو ، وأعرابه بحركات ظاهرة منوّنة على النون ، فاللغتان صَحَّ ثبوتهما في كلام العرب ، ولكننا لا نستطيع أن نجعلهما في القوة بمنزلة اللغة الأولى ؛ لقلتهما . ولا شك أنّ إلزام المسمّى بجمع المذكر السالم الياء ، وإعرابه بالحركات المنوّنة أوّل من إلزامه الواو ؛ لأنّه قد وُرِدَ في قول الحق — تبارك وتعالى — ما يؤيده ، قال :

(١) البيت في ديوان أبي دهب الجمحي ص ٨٥ ، وورد في ديوان الأحوص الأنصاري ص ٢٧٥ ، وورد في ديوان يزيد بن معاوية ص ٢٢ . وانظر : كتاب الحيوان ١٠/٤ ، وسرّ صناعة الإعراب ٦٢٦/٢ ، والمتع في التصريف ٥٨/١ ، ولسان العرب ١٨٠/٥ (م ط ر) ١٨٠/٥ ، (م ط ر ن) ٤٠٩/١٣ . ورواه صاحب الصحاح (الناطرون) بالنون . انظر الصحاح ٨٣٠/٢ وضبطت نون (الماطرُونَ) بالفتح مطلقاً والإعراب بحركات مقدّرة على الواو . انظر : التصريح بمضمون التوضيح . ٢٤٥/١ .

(٢) كتاب الشعر ١٥٩/١ — ١٦٠ .

(٣) المطففين / ١٨ ، ١٩ .

﴿ وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْلِينَ ﴾^(١) .

وهي لغة مروية عن العرب ، وجاء عليها قول الشاعر:

وَمَاذَا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ^(٢)

وقول الآخر:

إِنِّي أَبِي أَبِي ذُو مُحَافَظَةٍ وابنُ أَبِي أَبِي مِنْ أَبِييْنِ^(٣)

وقول الفرزدق:

مَا سَدَّ حَيٍّ وَلَا مَيِّتٌ مَسَدَهُمَا إِلَّا الْخُلَافُ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّينِ^(٤)

فالكسرة في " أَرْبَعِينَ " و " أَبِييْنِ " و " النَّبِيِّينِ " علامة إعراب على لغة من ألزم جمع السلامة المذكر الياء وأعربه بالحركات .

وليست الكسرة فيها ضرورة جيء بها للتخلص من التقاء الساكنين على حَدِّ قول ابن جني^(٥) ، بل هي علامة إعراب ظاهرة جارية على كلام ثابت عن العرب ، ولكنه قليل .

وأقلُّ منها التزام الواو وجعل الإعراب في النون ، وجاء عليها تسميتهم بعض الأمكنة بـ " الماطرُونَ " و " سَيِّحِلُونَ " و " نَاطِرُونَ " و " مَاَعِرُونَ " .

(١) الحاققة / ٣٦ .

(٢) البيت منسوب لسحيم بن وثيل ، ونُسب إلى جرير ، وليس في ديوانه ص ٥٥٧ . ويروى (تبتغي) عوضاً عن (يَدْرِي) ، انظر : الأصمعيّات ص ١٩ ، والمقتضب ٣/٣٣٢ ، ٤/٣٧ ، ومجالس ثعلب ١/١٧٦ ، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٢٧ ، وشرح المفصل ٥/١٣ ، وشرح التسهيل ١/٨٥ ، وشرح ابن عقيل ١/٦٨ . وقوله : " يَدْرِي " مضارع أدراه بمعنى : خَدَّعَه .

(٣) قائله : ذو الإصبع العدواني . انظر : المقتضب ٣/٣٣٣ ، ومجالس ثعلب ١/١٧٧ ، وسر صناعة الإعراب ٢/٦٢٨ ، وشرح المفصل ٥/١٣ .

(٤) سبق تخريجه .

(٥) سر صناعة الإعراب ٢/٦٢٨ .

٤ - حكم اجتماع ضميرين متصلين المتقدم منهما أبعد

من القواعد التي قَعَّدها النحاة في (باب المضمَر) أنَّه متى تأتى اتصال الضمير لا يُعدل عنه إلى انفصاله ؛ لأنَّه موضوع على الاختصار ، والمتصل أَخْصَر من المنفصل . واستثنوا من ذلك مسألتين :

الأولى : أن يكون الضمير منصوباً بـ " كان " أو إحدى أخواتها ، فيجوز فيه الوجهان الاتصال والانفصال ، تقول : الصديق كُتِبَ ، أو : كُتِبَ إِيَّاهُ .
والثانية : أن يكون عامل الضمير عاملاً في ضمير آخر أعرف منه مقدّم عليه وليس مرفوعاً ، فيجوز فيه الاتصال والانفصال نحو : زَيْدٌ سَأَلَنِيكَ ، وزَيْدٌ حَسِبْتُكَ ، ويجوز : سَأَلَنِي إِيَّاكَ ، وَحَسِبْتُكَ إِيَّاهُ .

وحديث النحاة عن المسألتين متشعب طويل لست بصدد ذكره مفصلاً هنا ، والذي يعنيني منه اختلافهم في الحكم على الضمير المتقدم على الضمير الثاني غير الأعراف ، وهي فرع عن المسألة الثانية التي استثنّاها علماء العربية ^(١) .

فقد ذهب المبرِّد — كما ذكر ابن مالك — إلى جواز تقديم الأخص أو غير الأعراف مع الاتصال ، نحو أَعْطَيْتُهُوْكَ ، إِلَّا أَنَّ الانفصال أرجح .

قال ابن مالك : ((فلو قُدِّمَ الأبعد في الرتبة امتنع الاتصال ووجب الانفصال ، نحو : أَعْطَيْتَهُ إِيَّاكَ ، وحسبته إِيَّاكَ . وأجاز المبرِّد الاتصال في هذا النوع ، كقولك : أَعْطَيْتُهُوْكَ . وحكى سيبويه تجويز ذلك عن بعض المتقدمين ، وردّه بأنَّ العرب لم تستعمله . وقد رُوِيَ أَنَّ عَثْمَانَ — رضي الله عنه — قال : (إِنَّ الْبَاطِلَ أَرَاهُمْنِي شَيْطَانًا) ^(٢) ، ففيه حجة للمبرِّد على سيبويه)) ^(٣) .

(١) أوضح المسالك ٩٠/١ — ١٠٥ ، التصريح بمضمون التوضيح ٣٢٩/١ — ٣٤٨ .

(٢) النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ١٦٣/٢ — ١٦٤ .

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٣١ .

وإذا كنّا نفهم من قول ابن مالك ، ففيه حجة للمبرّد على سيبويه أنه يميل إلى مذهب أبي العباس ، فإنّه في كتابه (التسهيل) عزا هذا المذهب إلى أبي العباس واعتراض عليه قائلاً : ((ووجب — في غير ندور — تقديم الأسبق رتبة مع الاتصال ، خلافاً للمبرّد ولكثير من القدماء)) (١) .

وفي (شرح التسهيل) نفهم من كلامه أنّه يستقبح تقديم الضمير غير الأخص على الأعراف مع الاتصال ، ولكنّه لم يذكر أنّه رأي للمبرّد ، قال : ((فإنّ بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال : أعطاكني ، أو بدأ بالغائب قبل المخاطب فقال : أعطاهوك ، فهذا قبيح لا تتكلم به العرب ، ولكنّ النحويين قاسوه)) (٢) .

والسؤال الذي ينبغي طرحه هنا : هل ما عزاه ابن مالك إلى المبرّد ثابت عنه ؟ وهل اعتراضه عليه اعتراض صحيح ؟

هذا ما أحاول الإجابة عليه هنا ، فأقول :

أمّا أنّ المبرّد يجوز تقديم الضمير غير الأعراف مع الاتصال فقول لم أعثر في (المقتضب) ولا في (الكامل) على نص صريح له يؤيد ذلك .

والذي يجعلنا نطمئن إلى أنّه مذهب له قول ابن السراج : ((وتقول : أعطانيه ، وأعطانيك ، ويجوز : أعطاكني . فإنّ بدأ بالغائب قال : أعطاهوني . وقال سيبويه : هو قبيح ، لا تكلم به العرب ، وقال أبو العباس : هذا كلام جيد ليس بقبيح)) (٣) .

والذي يبدو لي أنّ هذا المذهب مشهور عن المبرّد فقد نسبته إليه سوى ابن مالك طائفة من النحاة ، منهم : السيرافي ، والأعلم الشنتمري (٤) ، وابن يعيش ،

(١) ص ٢٧ .

(٢) ١٥١/١ .

(٣) الأصول في النحو ١٢٠/٢ .

(٤) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٦٥٩/١ .

وأبو حيّان^(١) ، والرضي^(٢) ، والمرادي^(٣) وابن عقيل^(٤) ، والسيوطي^(٥) .
قال السيرافي : ((وأبو العباس المبرّد يذهب إلى قول النحويين وقياسهم ،
ويجعل إضمار المتكلم والمخاطب في التقديم والتأخير سواء ، نحو : أعطاهوك ،
وأعطاهوني ، وأعطاكني ، ويستجده ويراه صحيحاً))^(٦) .

وقال ابن يعيش : ((وقد أجاز غيره [أي : سيبويه] من النحويين تقديم
الضمير الأبعد على الأقرب قياساً ، وهو رأي أبي العباس محمد بن يزيد))^(٧) .
والحاصل أن قدماء النحويين ، وتبعهم المبرّد ، يجيزون اتصال ضميرين
بالكلمة ، والمتقدم غير أعرف قياساً ، فقد نظروا إلى مجرد كون الأول متصلاً ، والثاني
متعلقاً به ، فلا مزية لأحدهما على الآخر ، ومع تجويزهم ذلك فالأحسن عندهم
الانفصال .

وذكر ابن مالك^(٨) ، وغيره^(٩) من المتأخرين أن ما أجازوه مسموع عن
العرب ، فقد تكلم بمثله عثمان بن عفان — رضي الله عنه — في قوله : (إِنَّ الْبَاطِلَ
أَرَاهُمِي شَيْطَانًا)^(١٠) .

-
- (١) ارتشاف الضرب ٩٣٥/٢
 - (٢) شرح الرضي على الكافية ٤٣٩/٢ .
 - (٣) شرح التسهيل للمرادي ١٤٥/١ .
 - (٤) المساعد على تسهيل الفوائد ١٠٦/١ .
 - (٥) همع الهوامع ٢٢٠/١ .
 - (٦) شرح الكتاب ١٤٦/٣ ل .
 - (٧) شرح المفصل ١٠٥/٣ .
 - (٨) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٣١ .
 - (٩) كأي حيّان في ارتشاف الضرب ٩٣٥/٢ ، والدمامي في تعليق الفوائد ٩٥/٢ — ٩٦ .
 - (١٠) سبق تخريجه .

وابن مالك وهو يذكر ذلك عن المبرّد ويعترض عليه يدافع عن مذهب سيويه الذي لا يُجيز الاتصال ، وحجته أنّه لم يرد عن العرب ، قال : ((وأما قول النحويين : (قد أعطاهوك) و (أعطاهوني) ، فإنّما هو شيء قاسوه لم تكلم به العرب ، ووضعوا الكلام في غير موضعه ، وكان قياس هذا لو تكلم به كان هيناً)) (١) .

والوجه في هذا وأمثاله عند سيويه أن يُقال : قد أعطاه إياك ، وأعطاه إياي . وليس مذهب سيويه وقول المبرّد كلّ ما قيل عن الضميرين المتصلين بالفعل إذا كان المتقدم منهما الأبعد ، فقد نُسب إلى الكسائي الفراء أن الانفصال عندهما واجب إلا أن يكون المتقدم ضمير مثنى ، أو ضمير جمع مذكر ، والانفصال أحسن ، نحو : الدّرهمان أعطيتُهُمَاكَ ، والغلمان أعطيتُهُمُوكَ .

وزيادة على ذلك أجاز الكسائي — وحده — الاتصال إذا كان الأول ضمير جماعة الإناث ، نحو : الدّارهم أعطيتُهُنَّكَ (٢) .

أقول : الأولى عند التّقاء ضميرين متصلين أن يبدأ الإنسان بنفسه ؛ لأنّها الأعراف ، فيقول : أعطيتني ، ويبدأ بالمخاطب على الغائب ؛ لأنّه أقرب إلى المتكلم ، فيقول : أعطيتك ، وإلاّ تعيّن الفصل ، هكذا تكلمت العرب .
وأما ما أجازته الكسائي ، والفراء ، والمبرّد فينقصه السماع ، فالعرب لم تتكلم بمثل ما قالوه .

ولا دليل للمبرّد خاصة في قول عثمان بن عفان : (إنّ الباطل أراهمني شيطاناً) (٣) ؛ لأنّه ممّا ندر (٤) ، والقياس فيه وأشباهه أن يقال : أراهم إياي (٥) .

(١) الكتاب ٣٦٤/٢ .

(٢) ارتشاف الضرب ٩٣٤/٢ — ٩٣٥ ، همع الهوامع ٢٢٠/١ .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) تسهيل الفوائد ص ٢٧ .

(٥) ارتشاف الضرب ٩٣٥/٢ .

هـ - (أَل) مع اسم الفاعل والمفعول

تتصل " أَل " باسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وذلك في مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ ﴾ ^(٢) ، وكقولك : رأيتُ الحسنَ وجْههُ .

وهي مع الصفة المشبهة حرف تعريف على الأصح ؛ لأنَّ الصفة المشبهة دالة على الثبوت ، فلا تؤول بالفعل ^(٣) .

واختلفَ فيها مقترنة باسم الفاعل ، واسم المفعول على ثلاثة أقوال : فقليل : هي موصول حرفي ، وقيل هي حرفُ تعريف ، وقيل : هي موصول اسمي . فالجمهور ^(٤) — ومنهم ابن مالك — يرون أنَّها موصول اسمي ، وهي بمعنى " الذي " ، ويعدونها مع الموصولات الاسمية المشتركة " مَنْ ، وما ، وأيُّ ، وذو ، وذا " ^(٥) .

واستدل المذهبهم بعود الضمير إلى " أَل " في السعة نحو : المبرورُ به زيدٌ ^(٦) . وقد اعترض ابن مالك على المبرّد ؛ لمخالفته مذهب الجمهور ، فقال في كتاب (الفوائد الخويّة في المقاصد النحويّة) : ((والألف واللام بمعنى (الذي) وفروعه خلافاً للمازني وأبي العباس في أحد قوليه)) ^(٧) .

(١) الحديد / ١٨ .

(٢) الطور / ٥ ، ٦ .

(٣) مغنى اللبيب ص ٧١ ، التصريح بمضمون التوضيح ٣٥٣/٣ .

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ١٤٩/١ . تعليق الفوائد ٣١٣/٢ .

(٥) شرح التسهيل ١٩٦/١ — ٢٠٠ .

(٦) تعليق الفوائد ٢١٣/٢ — ٢١٤ .

(٧) ص ٢٠ .

وَوَاضِحٌ أَنَّهُ جَعَلَ الْمَبْرَدَ فِي مَعِيَّةِ شَيْخِهِ الْمَازِنِيِّ فِيمَا قَال ، وَلَكِنَّهُ فِي كِتَابِهِ (التَّسْهِيل) ذَكَرَ الرَّأْيَ نَفْسَهُ مَنْسُوباً إِلَى الْمَازِنِيِّ وَحْدَهُ ، وَصَرَحَ بِمُخَالَفَتِهِ لَهُ وَمِنْ وَافِقِهِ ، وَلَمْ يَنْسَبْ ذَلِكَ إِلَى الْمَبْرَدِ فَقَالَ : ((وَمَعْنَى (الَّذِي) وَفُرُوعِهِ (الْأَلْفُ وَاللَّامُ) خِلَافاً لِلْمَازِنِيِّ وَمِنْ وَافِقِهِ فِي حَرْفَيْهَا)) ^(١) .

وَعِبَارَتُهُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ مَجْمَلَةٌ ، لَمْ يَكْشِفْ لَنَا ابْنُ مَالِكٍ مِنْ خِلَالَهُمَا جِهَةً خِلَافَهُ لِلْمَازِنِيِّ وَالْمَبْرَدِ ، إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَ فِي (شَرْحِ التَّسْهِيلِ) أَنَّهَا عِنْدَ الْمَازِنِيِّ حَرْفُ تَعْرِيفٍ ، قَالَ : ((وَمِنْ الْمُسْتَعْمَلِ بِمَعْنَى (الَّذِي) وَفُرُوعِهِ (الْأَلْفُ وَاللَّامُ) فِي نَحْوِ : (رَأَيْتُ الْحَسَنَ وَجْهَهُ) ، وَ(الْحَسَنَ وَجْهَهَا) ، وَ(الْكَرِيمَ أَبُوهُمَا) ، وَ(الْكَرِيمَ أَبُوهُمْ) ، وَ(الْكَرِيمَ أَبُوهُنَّ) . وَزَعَمَ الْمَازِنِيُّ أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لِلتَّعْرِيفِ ، وَأَنَّ الضَّمَائِرَ عَائِدَةً عَلَى مَوْصُوفَاتٍ مَحْذُوفَةٍ)) ^(٢) . وَهَذِهِ الْإِشَارَةُ نَسْتَطِيعُ الْقَوْلَ إِنَّ ابْنَ مَالِكٍ نَسَبَ إِلَى الْمَبْرَدِ فِي كِتَابِهِ (الْفَوَائِدُ الْخَوِيَّةُ) أَنَّ " أَل " الْمُقْتَرَنَةَ بِاسْمِ الْفَاعِلِ وَاسْمِ الْمَفْعُولِ حَرْفُ تَعْرِيفٍ ، فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ " أَل " فِي كَلِمَةِ " الْغَلَامُ " ، وَالْمَبْرَدُ بِذَلِكَ مُوَافِقٌ لِلْمَازِنِيِّ ، وَلْتَحْقِيقُ مَا نَسَبَهُ ابْنُ مَالِكٍ إِلَى الْمَبْرَدِ أَقُولُ :

الْمَشْهُورُ عَنِ الْمَازِنِيِّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ أَنَّ " أَل " الْمُتَّصِلَةَ بِاسْمِ الْفَاعِلِ وَاسْمِ الْمَفْعُولِ حَرْفُ تَعْرِيفٍ ، وَقَدْ حَكَاهُ عَنْهُ تَبِعاً لِابْنِ مَالِكٍ أَبُو حَيَّانٍ ^(٣) ، وَنَازِلُ الْجَيْشِ ^(٤) ، وَابْنُ عَقِيلٍ ^(٥) ، وَالْأَزْهَرِيُّ ^(٦) ، وَالدَّلَائِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ فِي كِتَابِهِ (نَتَاجُ التَّحْصِيلِ) ^(٧) .

(١) ص ٣٤ .

(٢) ص ٢٠٠/١ .

(٣) التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ ٦٤/٣ .

(٤) تَهْيِيدُ الْقَوَاعِدِ ٦٨٣/١ .

(٥) الْمُسَاعَدَةُ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ١٤٩/١ .

(٦) النَّصْرِيحُ بِمَضْمُونِ التَّوْضِيحِ ٤٤١/١ - ٤٤٢ .

(٧) ٧٤٠/٢ .

وَأَمَّا أَنْ أَبَا الْعَبَّاسِ يَتَّخِذُ ذَلِكَ مَذْهَباً فَبِهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ يَقُولُ : ((وَتَقُولُ :
(أَعْجَبَنِي ضَرْبُ الضَّارِبِ زَيْدًا عَبْدَ اللَّهِ) . رَفَعْتَ (الضَّرْبَ) ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ بِالْإِعْجَابِ ،
وَأَضَفْتَهُ إِلَى (الضَّارِبِ) ، وَنَصَبْتَ (زَيْدًا) ؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ فِي صِلَةِ (الضَّارِبِ) ،
وَنَصَبْتَ (عَبْدَ اللَّهِ) بِالضَّرْبِ الْأَوَّلِ ، وَفَاعِلُهُ (الضَّارِبُ) الْمَجْرُورُ ، وَتَقْدِيرُهُ :
أَعْجَبَنِي أَنْ ضَرْبَ الضَّارِبِ زَيْدًا عَبْدَ اللَّهِ ، فَهَكَذَا تَقْدِيرُ الْمَصْدَرِ)) (١) .

وَلَيْسَ فِي الْعِبَارَةِ السَّابِقَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ "أَل" مَوْصُولٌ حَرْفِيٌّ أَوْ حَرْفٌ تَعْرِيفٌ ،
وَلَكِنْ فِيهَا مَا يُشِيرُ إِلَى أَنَّهَا مَوْصُولٌ اسْمِيٌّ ، وَأَنَّهَا بِمَعْنَى الَّذِي ، فَفِي قَوْلِهِ أَعْجَبَنِي إِنْ
ضَرْبَ الضَّارِبِ زَيْدًا عَبْدَ اللَّهِ ، بِمَعْنَى أَعْجَبَنِي أَنْ ضَرْبَ الَّذِي ضَرْبُ زَيْدًا عَبْدَ اللَّهِ ،
وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : ((... الْقَائِمُ زَيْدٌ ، فَتَجْعَلُ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِي مَعْنَى
(الَّذِي) ، وَصَلْتَهُمَا عَلَى مَعْنَى صِلَةِ الَّذِي ، وَفِي الْقَائِمِ ضَمِيرٌ يَرْجِعُ إِلَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ ،
وَذَلِكَ الضَّمِيرُ فَاعِلٌ ؛ لِأَنَّكَ وَضَعْتَهُ مَوْضِعَ زَيْدٍ فِي الْفِعْلِ ، وَ (زَيْدٌ) خَبَرُ الْإِبْتِدَاءِ)) (٢) .

وَلَكِنِّي لَمَّا قَرَأْتُ كِتَابَ (الْأُصُولِ) لابن السَّرَّاجِ وَجَدْتُهُ يَنْقُلُ ذَلِكَ عَنْ شَيْخِهِ
الْمُبَرِّدِ ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَقْطَعْ بِأَنَّهُ مَذْهَبٌ لَهُ ، قَالَ : ((فَأَمَّا قَوْلُهُ : ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنْ

الزَّاهِدِينَ ﴾ (٣) فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ (فِيهِ) فِي الصِّلَةِ . وَقَدْ كَانَ بَعْضُ مَشَايخِ الْبَصْرِيِّينَ
يَقُولُ : إِنَّ " الْأَلْفَ وَاللَّامَ " هَا هُنَا لَيْسَتْ فِي مَعْنَى (الَّذِي) ، وَأَنَّهُمَا دَخَلَتَا كَمَا تَدْخُلُ
عَلَى الْأَسْمَاءِ لِلتَّعْرِيفِ ، وَأَجَازَ أَنْ يُقَدَّمَ عَلَيْهَا إِذَا كَانَتْ بِهَذَا الْمَعْنَى ، وَمَتَى كَانَتْ بِهَذَا
الْمَعْنَى لَمْ يَجْزُ أَنْ يَعْمَلَ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ فَيَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى عَامِلٍ فِيهَا . قَالَ أَبُو بَكْرٍ : وَأَنَا
أُظَنُّ أَنَّهُ مَذْهَبُ أَبِي الْعَبَّاسِ ، يَعْنِي أَنَّ (الْأَلْفَ وَاللَّامَ) لِلتَّعْرِيفِ)) (٤) .

وَأَزْعَمُ أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ أَنْ نَبْنِيَ حُكْمًا عَلَى كَلَامِ ابْنِ السَّرَّاجِ الْقَائِمِ

(١) المقتضب ١٣/١ - ١٤ .

(٢) المقتضب ٨٩/٣ .

(٣) يوسف ٢٠/ .

(٤) ٢٢٣/٢ .

على الظن ، فضلاً عن كون كُتِبَ المبرّد ليس فيها ما يشير إلى أنّه يعتبر " أَل " مُعرّفة ، ورُبّما كان ذلك مسوغاً لابن مالك في ترك نسبته إلى المبرّد في المتأخر من كتبه .
 ويزيد ما ذكرت قوة أنّ في النحاة سوى ابن السّراج من نسبته إلى المازنيّ وحده دون المبرّد ، وقد مضى إيضاح ذلك .

ولذلك كلّ لا نستطيع أن نجزم بأنّ ما عزاه ابن السّراج وابن مالك إلى المبرّد صحيح ، وليس بين أيدينا ما يعضد ذلك ، والذي يثبت أنّها عنده موصول اسمي بمعنى (الذي) ، كما أوضحت فيما سبق .

ومن هنا يبقى القول بأنّ " أَل " حرف تعريف إذا اتصلت باسم الفاعل واسم المفعول أحد قولي المازنيّ ، وهو فيه متابع للأخفش ^(١) ، وذكر ابن السّراج أنّ عليه بعض مشايخ البصريين ^(٢) ، وتابع هؤلاء ابنُ يعيش ^(٣) فصوّب رأيهم وانتصر لمذهبهم ، وهو قول صرح به الشلوبين أيضاً ^(٤) .

وقال المازنيّ يحتاج على صحة مذهبه : ليس في عود الضمير على " أَل " دليلاً على اسميّتها كما ذكر جمهور النحاة ؛ لأنّ الضمير في : " المبرور به زيد " وشبهه عائد على موصوف محذوف ^(٥) .

فإذا قيل : مررت بالضارب ، فهو على تقدير : مررت بالرجل الضارب ، فالضمير يعود إلى " الرجل " الموصوف المحذوف ؛ لأنّه في حكم المنطوق به ، وتارة تقول : إنّّه يعود إلى مدلول " الألف واللام " وهو " الذي " ^(٦) .

(١) تعليق الفرائد ٢/٢١٣ .

(٢) الأصول في النحو ١/٢٢٣ .

(٣) شرح المفصل ٣/١٤٤ .

(٤) التوطئة ص ١٦٩ .

(٥) شرح التسهيل ١/٢٠٠ .

(٦) شرح المفصل ٣/١٤٤ .

وقيل : إِنَّ العوامل تتخطى " أَل " في نحو : " جاء الضارب " كما تتخطاها مع الجامد نحو : جاء الرجل ، وهي مع الجامد مُعَرَّفَةٌ اتِّفَاقاً ، فلزم أَنْ تكون مع المشتق كذلك ^(١) .

وقد ردّ ابن مالك قول المازنيّ والأخفش قبله : إِنَّ الضمير في " المبرور به زيد " وما أشبهه عائد على موصوف محذوف من جهتين :

الأولى : أَنَّهُ لو جاز ذلك مع " الألف واللام " المُعَرَّفَةُ لجاز مع التكرير ؛ إذ لا فرق بين تقدير الموصوف مُتَكَرِّراً وتقديره مُعَرَّفاً ، بل كان ذلك مع التكرير أولى ؛ لأنَّ حذف المُتَكَرِّر أكثر من حذف المُعَرَّف .

والثانية : أَنَّهُ لو كانت " الألف واللام " حرف تعريف لكان لحاقها اسم الفاعل واسم المفعول قادحاً في صحة عملهما مع كونهما بمعنى الحال والاستقبال ؛ لأنَّها لو كانت معهما معرفة كانت مُبَعَّدَةً من شبه الفعل ، فلا يكون الوصف معها عاملاً ، والأمر بخلاف ذلك ، فَإِنَّ الألف واللام فيهما توجب صحة عملهما وإنَّ كانا ماضيين المعنى ؛ ولذا كانت " أَل " غير معرفة ، بل موصولة بالصفة ^(٢) .

وقد يجاب عن اعتراض ابن مالك الثاني بأنَّ اسم الفاعل لا عمل له مع " أَل " ، كما لا يعمل إذا وُصف أو صُغِّر ؛ لأنَّ " أَل " علامة من علامات الاسم كما أنَّ الوصف والتصغير خاصة من خواص الاسم كذلك ، وإنَّما نصب الاسم بعده على التشبيه بالمفعول به ، وهو قول منسوب إلى الأخفش ^(٣) .

ويردّه ((أَنَّ المشبه بالمفعول به لا يكون إلا سبباً ، ولا يكون في الكلام إلا نكرة ، أو معرفاً بالألف واللام ، أو مضافاً إلى ما فيه الألف واللام ، أو ضمير ما هما

(١) التصريح بمضمون التوضيح ٤٤٢/١ .

(٢) شرح التسهيل ٢٠٠/١ .

(٣) التذيل والتكميل ٥٩/٣ ، همع الموامع ٨٢/٥ .

فيه ، أو مضافاً إلى ضمير ما هما فيه ، و (زيداً) من قولك : (هذا الضارب زيداً)
ليس سبباً ولا نكرة ولا شيئاً من المعارف التي ذكرناها ، فثبت أنه ليس منصوباً على
التشبيه بالمفعول به)) (١) .

وقال غير ابن مالك : لا يصح إدعاء حذف الموصوف هنا ؛ لأنَّ له مواضع
ومظان لا يحذف في غيرها إلاَّ ضرورة ، وليس هذا منها (٢) .

وأجيب عن حجة المازني الأخرى التي بناها على تساوي الاسم المشتق المقترن
بـ " أَل " مع الاسم الجامد المقترن بها أيضاً بأنَّ بينهما فرقاً ، فـ " أَل " مع المشتق
داخلة على الفعل تقديرأ ؛ لأنَّ المشتق في تقدير الفعل ، فيعود عليها الضمير ، و " أَل "
المعرّفة لا يعود عليها ضمير ، وإِنَّمَا نُقِلَ الإعراب إلى ما بعدها لأنَّها على صورة
الحرف (٣) .

وانفرد المازني بقول آخر له زعم فيه أنَّ " أَل " المتصلة باسم الفاعل واسم
المفعول موصول حرفي ، وذكروا أنَّه يحتج على صحة قوله بحجتين :
الأولى : أنَّ العوامل تتخطاها كما في : قام الضاربُ ، ورأيت الضاربَ ،
ومررت بالضاربِ ، فلو كانت اسماً كان لها موضع من الإعراب ، فالأسماء لها مواضع .
الثانية : أنَّها لو كانت اسماً فهي من الأسماء الظاهرة ، وليس من الأسماء الظاهرة
اسم على حرفين أحدهما وصل ، فصار الاسم في الحقيقة على حرف .

(١) التذييل والتكميل ٦٠/٣ .

(٢) تعليق الفرائد ٢١٤/١ . وانظر — إن شئت — المواضع التي يحذف فيها المنعوت في التصريح بمضمون

التوضيح ٤٩٨/٣ — ٥٠٦ .

(٣) المرجع السابق ٤٤٢/١ .

والثالث : أنَّ الهمزة في " أل " المفتحة بها تكون مفتوحة ، وهي بخلاف الهمزة في أول الأسماء ، فإنَّها فيها تكون مكسورة إلا ما شذَّ نحو : أيمن الله ، وإنَّما تفتح الهمزة فيها إذا كانت " أل " حرفية كـ " الرَّجُل " .

والرابع : أنَّها لو كانت موصولاً اسمياً لجاز الفصل بينها وبين صلتها بعمول الصلة ، فيقال في " قام الضارب زيداً " : قام " أل " زيداً ضارب ، نظير : الذي زيداً ضرب .

والخامس : أنَّ " أل " لو كانت اسماً كانت فاعلاً ، واستحق " قائم " وشبهه البناء ؛ لإهماله حينئذ لكونه صلة ، ولا يسلط على الصلة عامل الموصول ^(١) .

وهذه الأدلة التي ذكرت لم تسلم من الاعتراض ، فقد ردَّ الدماميني الأول بأنَّ " أل " اسم على صورة الحرف ، فنقل إعرابه إلى صلتها عارية كما نُقل في " إلا " الكائنة بمعنى " غير " ؛ ولذا لم يكن لها موضع من الإعراب كالأسماء ^(٢) .

ووصفها الدلائي بأنَّها أوهى من نسج العنكبوت ، وردَّها جميعاً ، فأجاب عن الأول بأنَّ " أل " مع الاسم بعدها كالشيء الواحد وهذا شأن الموصول وصلته ، والاسم المفرد الصلة أشد اتصالاً وافتقاراً إلى الموصول ؛ ولذا جعل الفاعل جملة " أل " مع مدخولها نحو : قام الضارب ، كما لو قلت : هذه بَعْلَبُكَ ، في صيرورة مجموعهما اسماً واحداً .

وأجاب عن الثاني بما حُكي عنهم في قولهم : إِمُ الله ، والهمزة وصلية وهو معرب ، فكان المبنى بذلك أجدر .

وإذا سميت بالباء من " اضرب " تقول : " اب " ملحقة إياه همزة الوصل معرباً ، فصار على حرفين ابتداء ، نقول : " اب " ، فإذا وصلت في نحو : " مَنْ أب لك " عاد

(١) نتاج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ٧٤٠/٢ .

(٢) تعليق الفرائد ٢١٤/٢ . وانظر : شرح الرضي على الكافية ١٤/٣ .

على حرف ، بل رُبَّما وَرَدَ الاسم المعرب على الحالين كالذي حكاه ابن مُقَسِّم عن ثعلب في قولهم : شربت ماءً ^(١) ، يريد : ماءً.

وأجاب عن الثالث بأنَّ همزة الوصل فتحت تشبيهاً بالمعربة .

وأجاب عن الرابع بأنَّ عدم الفصل بين " أل " والصلة بمعمولها سببه شدة التعلق والارتباط بينهما ، بخلاف صلة " الذي " لكونها جملة .

وأجاب عن الخامس متأثراً بما قال ابن مالك قبله ^(٢) بأنَّ مقتضى الدليل ظهور عمل الموصولات في أعجاز الصلات ؛ لأنَّ نسبتها منه كنسبة عجز المركب منه ، وذلك ممنوع ؛ إذ الصلة جملة ، والجملة لا تتأثر بالعوامل فلما أفردت صلة " أل " ولم تكن جملة جيء بالإعراب على ذلك المقتضى لعدم المانع ^(٣) .

ولا يخلو الرأيان من ضعف ، أعني رأي من ادعى أنَّ " أل " الموصولة حرف تعريف ؛ ورأي من زعم أنَّها حرف موصول ؛ ولذا يحسن الاقتصار على رأي الجمهور والأخذ به ؛ إذ لو كانت حرف تعريف على الرأي الأوَّل لما جاز دخولها على الفعل المضارع المشابه لاسم الفاعل وشبهه من الصفات ، عند من لا يعتبر دخولها عليها من

(١) نتاج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ٧٤٠/٢ وما بعدها .

(٢) شرح التسهيل ٢٠٣/١ .

(٣) نتاج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ٧٤١/٢ ، ٧٤٢ .

باب الضرورة والشذوذ ^(١) كقولهم : "الترضي" ، و "اليجدع" ^(٢) من قول الشاعر :

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرَضَى حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ ^(٣)

وقول الآخر :

يُقُولُ الْخَنَا وَأَبْغَضُ الْعُجَمِ نَاطِقًا إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعِ ^(٤)

ويقويه أَنَّ حرف التعريف مختص بالاسم كاختصاص حرف التنفيس بالفعل ، فكما لا يدخل حرف التنفيس على الاسم لا يدخل حرف التعريف على الفعل ^(٥) .

ثم لو كانت " أَل " موصولا حرفياً على الرأي الثاني لأَوَلَّتْ مع ما بعدها بمصدر كما هو الشأن في الموصولات الحرفية ^(٦) .

(١) منهم ابن مالك في شرح التسهيل ٢٠١/١ - ٢٠٣ ، وابن هشام في مغني اللبيب ص ٧١ - ٧٢ .

والأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك ١٥١/١ .

(٢) تعليق الفرائد ٢١٤/١ .

(٣) قائله الفرزدق . انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٢١/٢ ، والمقرب ٦٠/١ ، وشرح التسهيل

٢٠١/١ ، ورصف المباي ١٦٢ ، وخزانة الأدب ٥١/١ .

(٤) قائله : ذُو الْخَرَقِ الطُّهَوِي (دينار أو قرط بن هلال) من شعراء الجاهلية ، وقبله :

أَتَانِي كَلَامُ التَّغْلِبِيِّ بْنِ دَيْسَقٍ فَفِي أَيِّ هَذَا وَيْلَهُ يَتَسَرَّعُ

انظر : النوادر في اللغة ص ٢٧٦ ، واللامات ص ٣٥ ، وشرح التسهيل ٢٠١/١ ، ومغني اللبيب

ص ٧٢ ، وخزانة الأدب ٥٠/١ ، وشرح شواهد المغني ١٦٢/١ .

" الخنا " : الفحش ، " اليجدع " : المجدع من قطعت أذناه . والشاعر يشبه التغلبي في فحشه بالحمار الذي تجدع أذناه فينهق .

(٥) شرح التسهيل ٢٠١/١ - ٢٠٢ .

(٦) تعليق الفرائد ٢١٤/٢ .

٦ - رافع المبتدأ والخبر

المبتدأ والخبر ركنان أساسيان يحصل بهما المعنى المفيد للجملة الاسمية ، وهما مرفوعان ، ورافعهما أو العامل فيهما محل بحث النحاة وعنايتهم ، فقد اشتغلوا بالبحث عن العامل في المبتدأ والخبر وإيجاد ما يفسر أو يبرر رفعهما ، سواء كان الرفع رفعاً ظاهراً ، أو مقدراً ، أو محلياً ، كأن يكون الخبر جملة ونحوها فما يكون في محل رفع .

وكعادتهم اختلفوا في تعيين رافع المبتدأ والخبر ، فطال حديثهم ، وتشعبت آراؤهم ، وانتهوا إلى سبعة أقوال مشهورة ومنشورة في كتب العربية ، خمسة منها للبصريين ومن وافقهم ، واثنان صرح بها نحاة الكوفة ومن معهم .

فأما البصريون فلهم في مسألتنا — بناء على اختلافهم في رافع المبتدأ — مذهبان :

المذهب الأول : وعليه جمهور البصريين أن الابتداء عمل في المبتدأ ، ثم اختلفوا في رافع الخبر على أربعة أقوال :

الأول : رافع الخبر الابتداء والمبتدأ معاً .

والثاني : رافع الخبر المبتدأ .

والثالث : رافع الخبر الابتداء .

الرابع : رافع الخبر الابتداء بواسطة المبتدأ .

المذهب الثاني : وعليه أكثر البصريين أن المبتدأ مرفوع بتجرده للإسناد والخبر كذلك .

وأما الكوفيون فلهم في رافع المبتدأ والخبر مذهبان :

الأول : أن المبتدأ يُرفع بالخبر ، والخبر يُرفع بالمبتدأ مطلقاً ، سواء أكان في الخبر ذكر للمبتدأ أم لم يكن له ذكر .

والثاني : التفصيل بين أن يكون للمبتدأ ذكر في الخبر فيكون المبتدأ مرفوعاً

بذلك الذكر ، أو لا يكون ذكر فيكون مرفوعاً بالخبر ^(١) .

وفي ضوء هذا سأتناول بالتفصيل خلاف ابن مالك مع المبرّد في رافع المبتدأ والخبر ، فأقول :

اختار ابن مالك من هذه الأقوال رفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الخبر بالمبتدأ ، قال في (شرح الكافية الشافية) : ((وَأَمَّا الْخَبَرُ : فَرَأْفَعُهُ الْمَبْتَدَأُ — وَحَدَّهُ — ، أَوِ الْإِبْتِدَاءُ — وَحَدَّهُ — ، أَوِ الْمَبْتَدَأُ وَالْإِبْتِدَاءُ — مَعًا — . هَذِهِ الثَّلَاثَةُ أَقْوَالُ الْبَصْرِيِّينَ . وَالْأَوَّلُ قَوْلُ سَيُوبَةَ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَالْأَسْتِدْلَالُ عَلَى صِحَّتِهِ وَضَعْفِ مَا سِوَاهُ يَفْتَقِرُ إِلَى بَسْطٍ ، وَهُوَ أَلْيَقُ بِشَرْحِ كِتَابِي الْكَبِيرِ ، فَمَنْ أَحَبَّ الْوُقُوفَ عَلَيْهِ فَلْيُسَارِعْ إِلَيْهِ)) ^(٢) . وليس في كلام ابن مالك السابق ذكر للمبرّد ، أو نسبة رأي إليه ، فقد ترك ابن مالك بسط أقوال النحاة وتفصيل الرد عليها — كما قال — هنا وتناولها في كتابه الكبير (شرح التسهيل) .

وفي (شرح التسهيل) ^(٣) زاد على الأقوال الثلاثة التي مضت قولين آخرين ، أحدهما : عزاه إلى المبرّد ، وفيه ذكر أَنَّ المبرّد يرى أَنَّ يرفع الابتداء المبتدأ ، ويرفع الابتداء الخبر بواسطة المبتدأ ، والثاني : قول من قال : إِنَّ المبتدأ والخبر مرفوع أحدهما بالآخر .

فاجتمع بهما في المسألة خمسة أقوال ، هي بعض ما ذكرته في صدر المسألة . فأما ما نسبته إلى المبرّد محل البحث والنظر فقد ذكره في قوله : ((وَأَمَثَلُ مَنْ قَوْلٍ مَنْ قَالَ : الْإِبْتِدَاءُ رَفَعَ الْمَبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ مَعًا ، قَوْلُ أَبِي الْعَبَّاسِ : الْإِبْتِدَاءُ رَفَعَ الْمَبْتَدَأَ

(١) راجع هذه الأقوال في : الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٤/١ — ٥١ ، وشرح الرضي على الكافية

٢٢٣/١ — ٢٢٨ ، والتذييل والتكميل ١١/٢ — ٢٧ ، وجمع الهوامع ٧/٢ — ٩ ، وغيرها .

(٢) ٣٣٤/١ .

(٣) ٢٦٩/١ — ٢٧٢ .

بنفسه ، ورفع الخبر بواسطة المبتدأ ، وهو أيضاً مردود ؛ لأنه قول يقتضي كون العامل معنى متقوياً بلفظ ، والمعروف كون العامل لفظاً متقوياً بلفظ ، كتقوي الفعل بواو المصاحبه ، أو كون العامل لفظاً متقوياً بمعنى ، كتقوي المضاف بمعنى (اللام) أو بمعنى (من) ، فالقول بأن الابتداء عامل مقوئ بالمبتدأ لا نظير له ، فوجب ردّه)) ^(١) .

وواضح أن ابن مالك لا يرتضي قول المبرد ويردّه ، ويعترض عليه بما يراه سبباً مقنعاً لدفعه وعدم قبوله .

وقد عدت إلى مؤلفات المبرد لأجد ما نقله ابن مالك عنه ، ثم أدقق فيه ، وأقارنه به ، فلم أعثر على ما نسبه إليه ابن مالك ، ولكني وجدت لأبي العباس قولين في رافع المبتدأ والخبر مختلفين تماماً عما نقله ابن مالك .

فأما الأول فصريح فيه بأن رافع المبتدأ الابتداء ، ورفع الخبر الابتداء والمبتدأ معاً ، قال في (المقتضب) : ((فأصل الجزاء أن تكون أفعاله مضارعة ؛ لأنه يُعربها ، ولا يُعرب إلا المضارع . فإذا قلت : (إن تأتي آتِك) ، فـ (تأتي) مجزومة بـ (إن) ، و (آتِك) مجزومة بـ (إن) و (تأتي) ، ونظير ذلك من الأسماء قولك : (زيدٌ منطلقٌ) ، فـ (زيدٌ) مرفوع بالابتداء ، والخبر رُفِعَ بالابتداء والمبتدأ)) ^(٢) .

وقال في موضع آخر منه : ((والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر)) ^(٣) .

فكما أن أداة الجزم " إن " دخلت على فعلين الشرط والجزاء ، فعملت في الشرط ، ثم تركبت هي والشرط فعلاً في الجزاء ؛ لأنهما بمجموعهما طالب ^(٤) له ، فكذلك الابتداء والمبتدأ يطلبان بمجموعهما الخبر فهما العامل فيه .

(١) شرح التسهيل ٢٧١/١ .

(٢) ٤٨/٢ .

(٣) ١٢٦/٤ .

(٤) همع الهوامع ٣٣١/٤ .

والصلة بين الخبر والجزء أو الجزء والخبر آتية من كونهما مشتركين في شرط الإفادة ، فلا يكون الجواب عن الشرط إلا بما يفيد ^(١) ، ولا يكون الإخبار عن المبتدأ إلا بما يفيد ^(٢) ، فإذا كان الجزء مجزوماً بالأداة والشرط معاً ، فالخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ معاً .

وأما قول المبرّد الثاني فذهب فيه إلى أن رافع المبتدأ الابتداء ، ورافع الخبر المبتدأ ، قال في (المقتضب) أيضاً : ((فَإِنْ سَمَّيْتَ رَجُلًا (زَيْدٌ الطَّوِيلُ) و (الطَّوِيلُ) خبر ، قلت : (رَأَيْتُ زَيْدَ الطَّوِيلِ) ، و (مَرَرْتُ بِزَيْدِ الطَّوِيلِ) . فَإِنْ جَعَلْتَ (الطَّوِيلُ) نعتاً صرّفته ، فقلت : (مَرَرْتُ بِزَيْدِ الطَّوِيلِ) و (رَأَيْتُ زَيْدًا الطَّوِيلَ) ؛ لِأَنَّ (الطَّوِيلَ) تابع ، وعلى هذا الشرط وقع في التسمية .
وأما حيث كان خبراً فإنه وقع مرفوعاً بالمبتدأ ، كما كان المبتدأ رفعاً بالابتداء)) ^(٣) .

وأما ما ذكره ابن مالك رأياً للمبرّد فقول لم أظفر به في (المقتضب) و (الكامل) ، ولا أدري من أين أخذه ؟ وكيف فهمه ؟ ، ولعله نُسب إليه ولم يقل به .
والذي يصح عندي أن ما عزاه ابن مالك إلى المبرّد خطأ هو قول للأنباري أبي البركات ، فقد صرح به في قوله : ((والتحقيق فيه عندي أن يُقال : إِنَّ الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ)) ^(٤) .

ووافقه عليه ابن يعيش ، قال : ((والذي أراه أن العامل في الخبر هو الابتداء وَحْدَهُ على ما ذكر ، كما كان عاملاً في المبتدأ ، إِلَّا أَنَّ عَمَلَهُ فِي المبتدأ بلا واسطة ، وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ)) ^(٥) .

(١) هـم الهوامع ٣٢٦/٤ .

(٢) أوضح المسالك ١٩٤/١ .

(٣) المقتضب ١٢/٤ .

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦/١ — ٤٧ .

(٥) شرح المفصل ٨٥/١ .

والظاهر أنَّه لم ينسب هذا القول إلى المبرّد سوى ابن مالك ، فلم يؤثر عن أحد من تلاميذ المبرّد أنَّه ذكر ذلك عنه فيما قرأت ، ولم يؤثر كذلك فيما قرأت عن أحد من النحاة أنَّه نسب إلى المبرّد القول برفع الابتداء للمبتدأ ، ورفع الخبر بالابتداء أيضاً ولكن بواسطة المبتدأ .

وبناء عليه يكون اعتراض ابن مالك على المبرّد مردوداً ؛ لأنَّه لم يقل بهذا القول حتى يُعترض عليه ، ودعوى وساطة المبتدأ بين الابتداء والخبر مزعومة غير مدعومة بدليل من كلام المبرّد .

ولن نقف في تناول هذه المسألة عند هذا الحد بل يلزمنا طلباً للفائدة وتتميماً للقول أن نبحث عن الأدلة التي استدللّ بها المبرّد على رأيه في قوله ، والتحقق من أصالته فيما ذهب إليه ، واستقصاء موقف النحاة بعده فما يراه .

وقبل الشروع في تفصيل الحديث عن هذا كله يحسن أن نعلم أن أكثر نحاة البصرة — والمبرّد منهم — متفقون على أن العامل في المبتدأ الابتداء ^(١) ، وهو وإن كان عاملاً عديمياً فالعوامل — كما نقل الأنباري عن البصريين — ((في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسيّة ، كالإحراق للنار ، والإغراق للماء ، والقطع للسيف ، وإنما هي أمارات ودلالات ، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات ، فالأماراة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء ، ألا ترى أنَّه لو كان معك ثوبان ، وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر ، لكان

(١) اختلفوا في تعريف الابتداء ، فقليل : الابتداء هو تقديم الشيء في اللفظ والنية مجرداً مسنداً إليه خبر ، ومسنداً هو إلى ما يسد مسد الخبر . انظر : شرح التسهيل ٢٦٩/١ . وقيل : معناه اهتمامك بالشيء ، وجعلك إيّاه أولاً لثان . انظر : كشف المشكل في النحو ٣١٣/١ ، وشرح المفصل ٨٥/١ . وقيل : تجريد الاسم عن العوامل اللفظية للإنسان إليه . انظر : المقتضب ١٢٦/٤ ، الإيضاح العضدي ص ٧٣/١ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٨/١ .

ترك صبغ أحدهما في التميّز بمنزلة صبغ الآخر ؟ فكذلك ها هنا)) ^(١) .
 ويقوّي ذلك أَنَّ المبتدأ مرفوع ، والمرفوع لا بُدَّ له من رافع ، ورافعه إمّا لفظيٌّ ،
 وإمّا معنويٌّ ، وامتنع وجود الأوّل ، فتعيّن الثاني ^(٢) .
 كما أَنَّ المبتدأ مبني على الابتداء ، ولأجل ذلك عمل فيه ^(٣) .
 فإنّ قال قائل : إنّ التجريد أمر عدميٌّ فلا يؤثر ^(٤) .
 فالجواب عليه بما صرّح به الرضيُّ في قوله : ((إنّ العوامل في كلام العرب
 علامات في الحقيقة لا مؤثرات ، والعدم المخصوص — أعني عدم الشيء المعين —
 يصح أن يكون علامة لشيء لخصوصيّته)) ^(٥) .
 ثم أقول : إنّ أبا العباس لم يكن بمعزل أبداً عن نحاة البصرة فيما ذكر أنّه العامل
 في الخبر ، فإنّه أعطانا صورة واضحة لاختلافهم عندما تردّد هو في تعيين رافعه ، فذكر
 مرة أنّ رافع الخبر المبتدأ والابتداء معاً ، وفي الأخرى رَفَعَهُ بالمبتدأ وحده ، ولم يستطع
 الجزم بأحدهما .
 فأمّا القول بأنّ المبتدأ والابتداء معاً رفعاً الخبر فأحسب أنّ المبرّد أوّل القائلين
 به ، فلم يسبقه إليه أحد ، ووافقه عليه أبو إسحاق الزجاج ^(٦) ، وابن السّراج
 القائل : ((وهما مرفوعان أبداً ، فالمبتدأ رَفَعَ بالابتداء ، والخبر رَفَعَ بهما)) ^(٧) .

-
- (١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦/١ ، وانظر : إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ١٢٢ ،
 وشرح المفصل ١٨٤/١ .
 (٢) شرح ألفية ابن معطي ٨١٦/٢ .
 (٣) همع الهوامع ٨/٢ .
 (٤) شرح الرضي على الكافية ٢٢٧/١ .
 (٥) المرجع السابق ٢٢٧/١ .
 (٦) التذييل والتكميل ٢٦٤/٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٢٠٦/١ .
 (٧) الأصول في النحو ٥٨/١ .

وهو مذهب لابن جني كذلك ، قال ((وبعد: فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه ، فأما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه ؛ لأن رافعه ليس المبتدأ وحده ، إنما الرافع له المبتدأ والابتداء جميعاً))^(١) .

وقالوا : إن وقوع الخبر بعد الابتداء والمبتدأ يوجب عملهما فيه^(٢) ؛ لأن الابتداء عامل ضعيف لا يعمل في الخبر وحده فقوي بالمبتدأ ، كما قويت " إن " بفعل الشرط فعملها جميعاً في الجواب^(٣) .

واعترض على هذا المذهب الأنباري فقال : ((غير أن هذا القول وإن كان عليه كثير من البصريين إلا أنه لا يخلو من ضعف ، وذلك لأن المبتدأ اسم ، والأصل في الأسماء ألا تعمل ، وإذا لم يكن له تأثير في العمل ، والابتداء له تأثير ، فإضافة ما لا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير له))^(٤) .

وحكم بفساده ابن عصفور^(٥) ، وردّه ابن عقيل^(٦) ؛ لأنه يؤدي إلى منع تقديم الخبر ؛ إذ لا يتقدم المعمول إلا إذا كان العامل لفظاً متصرفاً .

كما أنه يتعين على قولهم هذا — والكلام للحيدرة اليمني — اجتماع عاملين على معمول واحد ، وذا مردود في الصناعة النحوية^(٧) .

(١) الخصائص ٣٨٥/٢ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦/١ ، وانظر : أسرار العربية ص ٦٠ ، والمقتصد في شرح الإيضاح

٢٥٦/١ — ٢٥٧ .

(٣) الإرشاد إلى علم الإعراب ص ١١٠ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٥١٧/١ — ٥١٨ .

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦/١ .

(٥) شرح جمل الزجاجي ٣٥٧/١ .

(٦) المساعد على تسهيل الفوائد ٢٠٦/١ .

(٧) كشف المشكل في النحو ٣١٩/١ — ٣٢٠ .

وقد أُجِيبَ عن الأخير بأنّه لا يُنسب إلى كل واحد منهما عمل خاص به ، بل هما يعملان في الخبر حال اجتماعهما ^(١) .

وأما رأي المبرّد الثاني ، وهو قوله : إنّ رافع الخبر المبتدأ ، فقد سبقه إليه سيبويه ، قال : ((واعلم أنّ المبتدأ لا بدّ له من أن يكون المبنى عليه شيئاً هو هو ، أو يكون في مكان أو زمان . وهذه الثلاثة يُذكرُ كل واحد منهما بعد ما يُبتدأ . فأما الذي يُبنى عليه شيء هو هو فإنّ المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ، وذلك قولك : (عبد الله منطلق) ، ارتفع (عبد الله) ؛ لأنّه ذكر ليبنى عليه (المنطلق) ؛ لأنّ المبنى على المبتدأ بمنزله)) ^(٢) .

والذي يقصده سيبويه أنّ المبتدأ لا بدّ له من خبر ، ويخبر عنه باسم ظاهر نحو : زيد أخوك ، ويقوم مقام الخبر ظرف المكان نحو : زيد خلفك ، أو ظرف الزمان نحو : القتال يوم الجمعة ، فهذه ثلاثة .

والخبر إذا كان اسماً مفرداً فهو مرفوع بالمبتدأ ؛ لأنّه مبني عليه ومستدع له .

ولا ريب أنّ ما نص عليه المبرّد في أحد قوليّه السابقين اللّذين تمّ شرحهما فيما مضى يطابق — إلى حد ما — ما صرح به إمام النحاة سيبويه .

كذلك هو مذهب لأبي الحسن الأخفش ^(٣) ، وابن جنّي في أحد قوليّه ، قال في (اللمع) وهو يُعرّف الخبر : ((وهو كلّ ما أسندته إلى المبتدأ وحدثت به عنه ، وذلك على ضربين : مفرداً وجملة ، فإذا كان الخبر مفرداً فهو المبتدأ في المعنى ، وهو مرفوع بالمبتدأ)) ^(٤) .

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٥٧/١ ، التذييل والتكميل ٢٦٤/٣ .

(٢) الكتاب ١٢٧/٢ .

(٣) الخصائص ٣٨٥/٢ .

(٤) ص ٤٤ .

وسبق القول بأنّه مذهب لابن مالك ، وتبعه ابنه فقال : ((وأما الخبر :
فالصحيح أنّه مرفوع بالمبتدأ)) ^(١) .

وقال ابن هشام : ((وارتفاع الخبر بالمبتدأ لا بالابتداء ، ولا بهما)) ^(٢) .
واختاره معهم ابن عقيل ^(٣) ، والمرادي ^(٤) .

واحتج هؤلاء بعدم صلاحية إعمال الابتداء في الخبر ؛ لأنّه عامل معنويّ
ضعيف لا يعمل في معمولين كالعامل اللفظي ^(٥) .

كما أنّه — أي الابتداء — يبطل بدخول العامل عليه، فـ "كان" في قولنا :
" كان زيد قائماً " أبطلت معنى الابتداء ، وأما المبتدأ فلا يبطل معناه بدخول العامل ؛
لأنّ المبتدأ هو المخبر عنه ، وما لا يبطل أولى بالعمل ^(٦) .

ثم إنّ الخبر مبني على المبتدأ ، فهو مرتفع به ، كما ارتفع المبتدأ بالابتداء لما كان
مَبْنِيّاً عليه ^(٧) .

ويضاف إلى ذلك أنّ المبتدأ طالب للخبر طلباً لازماً ؛ لكونه محكوماً به ، كما
أنّ فعل الشرط طالب للجواب كذلك ، وإذا كان فعل الشرط يعمل في الجواب عند
طائفة وإن كان الفعل لا يعمل في الفعل ؛ لأنّ أصل العمل للطلب ، فالمبتدأ عامل في
الخبر عملاً بهذا الأصل أيضاً ^(٨) .

(١) شرح ألفية ابن مالك لابن النازم ١٠٧ .

(٢) أوضح المسالك ١٩٤/١ .

(٣) شرح ابن عقيل ٢٠١/١ .

(٤) توضيح المقاصد ٢٧٢/١ .

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٧/١ .

(٦) التبيين عن مذاهب النحويين ص ٢٣١ .

(٧) همع الهوامع ٨/٢ .

(٨) التصريح بمضمون التوضيح ٥١٦/١ .

وَأَنَّ المبتدأ قريب من الخبر فحقه أَنْ يكون مؤثراً فيه ، ولا داعي لصرف العمل إلى غير المبتدأ ^(١) .

ولم يسلم مذهبهم من الاعتراض ، فقد قال عنه الحيدرة اليمنيّ — وهو واحد من المعترضين عليه — : ((والحجة لما ذهبنا إليه أَنَّ المبتدأ لا يرفع الخبر ؛ لأنّه في الغالب جامد ، ولو رفعه لكان مُشَبَّهاً للفعل ، ومرفوع الفعل فاعل . ووجه آخر : وهو أَنَّ المبتدأ هو الخبر في المعنى ، والشيء لا يعمل في نفسه ، ولو جاز ذلك لكان الموصوف عاملاً في الصفه ، والمؤكِّد عاملاً في التوكيد ، وصاحب الحال في الحال)) ^(٢) . وما قاله الحيدرة مردود ، فقد أُجِيبَ عن اعتراضه الأوّل بأنّ ذلك إنّما يؤثر فيما يعمل بطريق الشبه ، وعمل المبتدأ ليس به ، بل بطريق الأصالة ^(٣) .

وأُجِيبَ عن الثاني بأنّهما وإن اتفقا مصدوقاً ، فقد اختلفا مفهوماً ؛ لأنّ " زيد " في قولهم : " زيدٌ أخوك " دلّ على الذات ، و " الأخ " دلّ على الأخوة ، وهذا الشأن في كلّ مبتدأ وخبره ^(٤) .

وكذلك حاول ابن عصفور إبطال مذهبهم بدليلين :

الأوّل : أَنَّ المبتدأ قد يرفع فاعلاً ، نحو : القائم أبوه ضاحك ، ولو كان رافعاً للخبر لأدّى إلى إعمال عامل واحد في معمولين رفعاً من غير أَنْ يكون أحدهما تابِعاً للآخر ، وذلك لا نظير له .

والثاني : أَنَّ المبتدأ قد يكون اسماً جامداً ، نحو : زيد ، والعامل إذا كان غير متصرف لم يجوز تقديم معموله عليه ، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه ^(٥) .

(١) شرح ألفية ابن معطي ٨١٧/٢ .

(٢) كشف المشكل في النحو ٣١٩/١ .

(٣) همع الهوامع ٨/٢ .

(٤) حاشية الشيخ يس على التصريح ١٥٩/١ .

(٥) شرح جمل الزجاجي ٣٥٧/١ .

وقد أُجِيبَ عن اعتراض ابن عصفور الأول باختلاف جهة طلب المبتدأ للفاعل والخبر ، فطلبه للفاعل من حيث كونه محكوماً عليه ، وطلبه للخبر من حيث كونه محكوماً به له .

ويرد الثاني من اعتراض ابن عصفور ، وهو أن العامل إذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله عليه ، بأن ذلك يجري على العوامل المحمولة على الفعل في العمل ، والمبتدأ ليس كذلك ، لأنه يعمل في الخبر بالأصالة فهو طالب له ، كما يعمل الفعل في الفاعل لطلبه له ^(١) .

وقال عن مذهبهم ابن يعيش : ((إنَّ المبتدأ اسم كما أنَّ الخبر اسم ، وليس أحدهما بأولى من صاحبه في العمل فيه ؛ لأنَّ كُلَّ واحد منهما يقتضي صاحبه)) ^(٢) .

فالمبتدأ الأصل ، والخبر مبني عليه ، وبه تحصل الفائدة ، ويتحقق التمام ، والخبر المسند ، والمسند إليه المبتدأ ، هكذا حدّد لنا سيبويه العلاقة بين المبتدأ والخبر ، فالمبتدأ سابق والخبر لاحق ، واقتضاء السابق لللاحق ظاهر ؛ إذ لا يتصور وجود الخبر إلاّ بعد المبتدأ .

ولنحاة البصرة قولان آخران سوى ما جاء في كلام أبي العباس في رافع الخبر ، فقد ذهب فريق منهم ^(٣) إلى أنَّ رافع الخبر الابتداء .

(١) التذييل والتكميل ٢٥٨/٣ ، التصريح بمضمون التوضيح ٥١٦/١ .

(٢) شرح المفصل ٨٥/١ .

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٢٠٥/١ .

ومن أشهرهم : الأخفش ^(١) ، وابن السراج ^(٢) ، والرماني ^(٣) .
وتبعهم من المتأخرين الجزولي ^(٤) ، والحيدرة اليماني ^(٥) ، وأبو البقاء
العكبري ^(٦) . وقالوا في الاحتجاج له : إنَّ الابتداء لما عمل في المبتدأ عمل في الخبر
قياساً على العوامل اللفظية ، قال العكبري : ((إنَّ الابتداء رفع المبتدأ ، فوجب أنْ
يرفع الخبر ؛ لأنَّه مقتضى لهما ، فهو كالفعل ، لما عمل في الفاعل عمل في المفعول ،
وككان وأخواتها تعمل في الاسم والخبر)) ^(٧) .

ثم إنَّ الابتداء اقتضى المبتدأ والخبر فعمل فيهما ، ونظير ذلك معنى التشبيه في "
كان" فإنه لما اقتضى مشبهاً ومشبهاً به كانت عاملة فيهما ^(٨) .

ولم يستحسن ابن مالك مذهب هؤلاء واعترضه بأربعة أوجه تكفي لردّه وعدم
الاعتداد به ، وهي :

الأوّل : أنَّ الأفعال من أقوى العوامل ، وليس فيها ما يعمل رفيعين دون إتياع ،
فالمعنى إذا جعل عاملاً كان أضعف العوامل ، وكان أحقّ بآلاً يعمل رفيعين دون إتياع .
والثاني : أنَّ المعنى الذي يُنسب إليه عمل ، ويمنع وجوده دخول عامل
مصحوبه — كالتمني والتشبيه — أقوى من الابتداء ؛ لأنَّه لا يمنع وجوده دخول عامل
على مصحوبه ، والأقوى لا يعمل إلاّ في شيء واحد هو الحال ، فالابتداء الذي هو
أضعف أحقّ بآلاً يعمل إلاّ في شيء واحد .

(١) ارتشاف الضرب ١٠٨٥/٣ .

(٢) المرجع السابق ١٠٨٥/٣ .

(٣) التذيل والتكميل ٣٥٩/٣ .

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٤٢/٢ .

(٥) كشف المشكل في النحو ٣١٨/١ .

(٦) شرح لمع ابن جني ورقة ٤٥ .

(٧) المرجع السابق ورقة ٤٥ .

(٨) شرح المفصل ٨٥/١ ، شرح ألفية ابن معطي ٨١٦/١ .

والثالث : أنَّ الابتداء قائم بالمبتدأ ؛ لأنَّ المبتدأ مشتق منه ، والمشتق يتضمن معنى ما اشتق منه ، وتقديم الخبر على المبتدأ ما لم يعرض مانع جائز بإجماع من أصحابنا ، فلو كان الابتداء عاملاً في الخبر لزم من جواز تقديمه على المبتدأ تقديم معمول العامل المعنوي الأضعف ، وتقديم معمول العامل المعنوي الأقوى ممتنع ، فما ظنك بالأضعف ؟ .

والرابع : أنَّ رفع الخبر عمل وجد بعد معنى الابتداء ولفظ المبتدأ ، فكان بمنزلة وجود الجزم بعد معنى الشرط والاسم الذي تضمنه ، فكما لا يُنسب الجزم لمعنى الشرط بل للاسم الذي تضمنه ، كذلك لا يُنسب رفع الخبر للابتداء بل للمبتدأ ^(١) .
 وذهب بعضهم إلى أنَّ رافع الخبر الابتداء بواسطة المبتدأ ، وهو قول نسبة ابن مالك إلى المبرِّد ، وبينت أنَّه ليس له ، والصحيح أنَّه رأي لأبي البركات الأتباري ، ووافقته عليه ابن يعيش ^(٢) .

ومرادهما أنَّ الأصل في العمل للابتداء ، والمبتدأ بمنزلة الجسر الموصل عمل الابتداء إلى الخبر ؛ لضعفه .

واحتجاً بأنَّ المبتدأ لا ينفك عن الخبر ، ورتبته بعده ، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به ^(٣) ، ونظير ذلك إعمال أداة الشرط بنفسها في الجواب بواسطة الشرط ^(٤) .

وهو مذهب مردود؛ لأنَّه يقتضي أنَّ يكون العامل معنى متقوياً بلفظ ، وهذا ممَّا لا نظير له ، لأنَّ المعروف أنَّ العامل اللفظي يتقوى بلفظ ، كتقوي الفعل بواو

(١) شرح التسهيل ٢٧٠/١ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦/١ ، شرح المفصل ٨٥/١ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦/١ .

(٤) شرح المفصل ٨٥/١ .

المصاحبه ، أو أَنَّ العامل اللفظي يتقوّى بمعنى ، كتقوّى المضاف بمعنى اللام أو بمعنى "مِنْ" ^(١) .

ورأى فريق آخر من البصريين أَنَّ العامل في المبتدأ والخبر تجرّدهما للإسناد ، والمراد من تجرّدهما للإسناد : تجرّدهما عن العوامل اللفظية ^(٢) .

وهو مذهب كثير من البصريين ، ونسبوه إلى الخليل ^(٣) والجرمي ^(٤) ، وصرّح به السيرافي . قال أبو سعيد السيرافي بعد أَنَّ علّق على رأي سيوييه في رافع الخبر : ((وفيه وجه آخر ليس في شيء ممّا ذكرته في غير هذا الموضع ، ولا رأيت لأحد ، وهو أَنَّ التعرية الموجبة للرفع قد وقعت على المبتدأ والخبر ؛ لأنّ الخبر أيضا لم يدخل عليه عامل لفظي ؛ لأنّ الاسم المبتدأ ليس بعامل ، فكان في كلّ واحد منهما تعرية)) ^(٥) . وتبعه من المتأخرين الزمخشري ، وابن معطي ^(٦) .

قال الزمخشري : ((وكونهما مجرّدين للإسناد هو رافعهما)) ^(٧) .

ورّد هذا المذهب ابن مالك بما رّدّ به قول من قال إنّهما مرفوعان بالابتداء ، وبَيَّن أَنَّ فيه رداءة زيادة على ذلك من جهات ثلاث :

- (١) شرح التسهيل ٢٧١/١ .
- (٢) المرجع السابق ٢٧١/١ ، التذييل والتكميل ٢٦١/٣ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٢٠٦/١ .
- (٣) قال أبو حيّان : ((وذكر الفراء أنّه مذهب الخليل ، وأصحاب الخليل لا يعرفون هذا)) ، التذييل والتكميل ٢٦١/٣ — ٢٦٢ . وانظر قبله : إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ١١٩ .
- (٤) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ١١٩ ، وارتشاف الضرب ١٠٨٥/٣ ، شفاء العليل في إيضاح التسهيل ٢٧٢/١ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٢٠٦/١ ، وفي (الإنصاف ٤٩/١) قال الجرمي لما سأله الفراء عن سبب رفع المبتدأ ، فقال : ((بالابتداء ، قال له الفراء : ما معنى الابتداء ؟ قال : تعريته من العوامل)) .
- (٥) شرح الكتاب للسيرافي ٢٢٣/٢ ل .
- (٦) شرح ألفية ابن معطي ٨١٤/٢ .
- (٧) المفصل ص ٢٤ .

الأولى : أنَّ فيه إعمالاً للتجرّد ، والتجرّد في حقيقته شرط في صحة عمل الابتداء .

والثانية : أنَّ أصحاب هذا القول قد جعلوا تجرّد المبتدأ والخبر واحداً ، وليس كذلك ؛ فإنّ تجرّد المبتدأ تجرّد للإسناد إلى ما يسدّ مسدّاً مسند إليه ، وتجرّد الخبر إنّما هو ليسند إلى المبتدأ ، فبين التجريدين بون ، فكيف يتحدان ؟

والثالثة : أنّهم أطلقوا التجرّد ولم يقيّدوه ، فلزم من ذلك ألاّ يكون ما جرّ بحرف جرّ زائد مبتدأ ولا خبراً ، نحو : ما فيها من أحد ، ونحو قول الشاعر :

هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمٍ^(١)

وقال نخاعة الكوفة^(٢) : إنّ المبتدأ والخبر يترافعان ، وهو قول منسوب إلى

الكسائي^(٣) ، وصرّح به الفراء عند قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهَا لَأَنْظَى نَزَّاعَةً لِّلشَّوَى ﴾^(٤)

قال : ((وقوله : ﴿ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَى ﴾ مرفوع على قولك : إنّها لظى ، إنّها نزاعة للشوى ، وإنّ شئت جعلت الهاء عماداً فرفعت (لظى) — (نزاعة) ، و (نزاعة) — (لظى) ، كما تقول في الكلام : (إنّّه جاريتك فارهة) ، و (إنّها جاريتك فارهة) . والهاء في الوجهين عماد))^(٥) .

(١) البيت للفرزدق ، وهو في ديوانه ص ٦٧٤ مع تغيير بسيط على النحو التالي :

يَقُولُ إِذَا أَقْلَوْنِي عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ
أَلَا هَلْ أَخُو عَيْشٍ لَذِيذٍ بِدَائِمٍ

وانظر : والأزهية في علم الحروف ٢١٠ ، وأساس البلاغة (قرّد) ٦٦/٢ ، وتخليص الشواهد ص

٢٨٦ ، وشرح شواهد المغني ٧٧٢/٢ ، وخزانة الأدب ١٣٣/٤ ، ١٤/٥ .

(٢) مجالس ثعلب ٣٨٩/٢ ، الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦/١ — ٤٧ ، التبيين عن مذاهب النحويين

ص ٢٥٥ ، ائتلاف النصرة ص ٣٠ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢٢٧/١ ، شرح ألفية ابن معطي ٨١٧/٢ .

(٤) المعارج ١٥/١٦ .

(٥) معاني القرآن ١٨٥/٣ .

ووافقهم عليه الرضيّ ، وأبو حيّان ، والسيوطيّ ^(١) .
 قال الرضيّ : ((وقال الكسائيّ والفراء : هما يترافعان ، وقد قوّينا هذا)) ^(٢) .
 وقال أبو حيّان : ((والذي نختاره من هذه المذاهب هو مذهب الكوفيين ، وهو
 أنّهما يرفع كلّ منهما الآخر)) ^(٣) .

وقال الكوفيّون إنّنا وجدنا المبتدأ لا بُدَّ له من خبر ، والخبر مفتقر للمبتدأ ،
 وملازمة كلّ واحد منهما لصاحبه واقتضاؤه له مدعاة لعمل كلّ واحد منهما في
 الآخر .

كما قالوا : لا يمتنع عندنا أنّ يكون اللفظ عاملاً ومعمولاً في حال واحدة ،
 ونظير ذلك عمل أداة الشرط في الفعل الجزم ، وعمل الفعل فيها النصب ، كما في
 قوله تعالى : ﴿ أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ ^(٤) فإنّ " تدعوا " مجزوم بـ
 " أيّ " ، و " أيّا " منصوب بـ " تدعوا " ، فكان كلّ واحد منهما عاملاً ومعمولاً ^(٥) .
 ويؤخذ على رأي الكوفيين أنّ المبتدأ والخبر قد يكون أحدهما جامداً ، وجهوده
 ينفي عنه العمل ^(٦) .

وأنّه قد يرد الخبر موصولاً ، فإذا عمل في المبتدأ عملت الصلة فيما قبلها وهو
 محال ^(٧) .

-
- (١) همع الهوامع ٩/٢ .
 (٢) شرح الرضي على الكافية ٢٢٧/١ .
 (٣) ارتشاف الضرب ١٠٨٥/٣ .
 (٤) الإسراء / ١١٠ .
 (٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٤/١ — ٤٥ ، وانظر : التبيين عن مذاهب النحويين ص ٢٢٧ —
 ٢٢٨ وانتلاف النصرة ص ٣٠ — ٣١ .
 (٦) كشف المشكل في النحو ٣١٩/١ .
 (٧) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ١٢٢ .

وأَنَّهُ لا يجوز على قولهم دخول "كان" أو إحدى أخواتها، و "إنَّ" أو إحدى أخواتها على المبتدأ والخبر حتى لا يدخل عامل على عامل^(١).

وأَنَّهُ لو كان الخبر رافعاً للمبتدأ، كما كان المبتدأ رافعاً للخبر لكان لكل منهما في التقديم رتبة أصليّة؛ لأنَّ أصل كل عامل أنَّ يتقدّم على معموله، فكان لا يمتنع: "صاحبها في الدار"، كما لم يمتنع: "في داره زيد"، وامتناع الأوّل؛ لئلا تعود الهاء المتصلة بـ "صاحبها" على "الدار" وهي متأخرة في الرتبة واللفظ، وجواز الثاني؛ لانتفاء ذلك، دليل على أنَّ التقديم لا أصليّة للخبر فيه^(٢).

وأَنَّهُ يلزم الكوفيين ألاّ ينصبوا المبتدأ إذا دخلت عليه "إنَّ" أو إحدى أخواتها، كما في قولك: "إنَّ زيدا قائم"، لأنَّ الخبر يقتضي رفع المبتدأ به^(٣).

وأما الآية فالجواب عنها من جهتين:

الأولى: أنَّ "أيّا" ليست عاملة بالأصالة؛ لأنّها اسم، والاسم أصله ألاّ يعمل، بل عمل إمّا لشبه الفعل، أو لشبه الحرف، فالعامل في "تدعوا" ما يتضمنه "أيّ" من معنى حرف الشرط، و "تدعوا" عامل بنفسه في "أي"، فليس عملهما من وجهة واحدة.

والثانية: أنَّ "أيّا" وإن كان مقدماً في اللفظ فإنّه مؤخر في المعنى؛ لأنّه مفعول، والمفعول مرتبته التأخير، فإن امتنع تأخير لفظاً لا يمنع منه تقديراً، بخلاف خبر المبتدأ، فإنّه إذا تقدّم عند الكوفيين بطلت خبريّته، وارتفع المبتدأ به على جهة الفاعليّة^(٤).

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٨/١.

(٢) شرح التسهيل ٢٧٢/١.

(٣) الإيضاح في علل النحو ص ١٤٠، إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ١٤٩، والإيضاح في شرح المفصل ١٨٣/١.

(٤) شرح ألفية ابن معطي ٨١٧/٢ - ٨١٨.

وقد قيل : إنَّ للكوفيين قولاً آخر ، وفيه يزعمون أنَّ المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر ، أو بما يعود إليه من الضمير في الخبر ، نحو : " زيد ضربته " ؛ لأنَّه لو زال الضمير انتصب ، فكان الرفع منسوباً للضمير ، والخبر يرتفع بالمبتدأ نفسه . فإذا لم يكن ثمَّ ضمير ، نحو : " القائم زيد " ، ترافعا .

وهو قول نسبه السيوطي إلى الكوفيين ^(١) ، ووجدنا ما يؤيده أو يشير إليه في ثنايا مناظرة دارت بين الجرمي والفرّاء حول رافع المبتدأ ، أوردها البطليوسي ^(٢) والأنباري ^(٣) .

وبعد : فلا بدّ من القول أنَّ الأدلة والردود على مذاهب النحاة وأقوالهم في هذه المسألة متشعبة ، وبعضها مغرق في الأمور العقلية التي لا تحسن في المسائل النحوية ، وأنَّ كلَّ الآراء التي قيلت — وإنَّ اعتدَّ بها أصحابها — لا تخلو من مأخذ يوهنها ويضعفها ، ولكنَّ ذلك لا يبرّر بحال تجاهل هذا العمل الجليل الذي قدّمه النحاة خدمة للقاعدة وتقريباً لها ، فنطالب بإسقاطه جرياً على دعوى ابن مضاء الذي طالب بذلك وفقاً لمعاييريه في العامل فقال : ((ومّا يجب أن يسقط في النحو اختلافهم فيما لا يفيد نطقاً ... كاختلافهم في رافع المبتدأ)) ^(٤) ، ولا يبرّر أيضاً أن يدعي مدّع أن الحديث فيها مما لا طائل فيه كما قال ابن عقيل ^(٥) .

فإنَّ الهدف من تحديد العامل في المبتدأ والخبر وغيرهما دلالة المتكلم وإرشاده إلى اختيار الحركة الصحيحة التي يتضح بها المعنى وينجلي ، ثمَّ إنَّ اختلافهم في تحديد العامل هنا كاختلافهم في تحديد العامل في مواضع كثيرة من أبواب النحو ، فإذا كنّا

(١) مع الهوامع ٩/٢ .

(٢) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ١٢٣ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩/١ .

(٤) الرد على النحاة ص ١٤١ .

(٥) شرح ابن عقيل ٢٠١/١ .

لا نوافق على اختلافهم هنا وندّعي أنّه مما لا طائل فيه على حدّ قول ابن عقيل فإنّ هذا الحكم ينسحب على غيره من المواضع الأخرى التي اختلف فيها النحاة وأورد ابن عقيل خلافهم وأدلى بدلوه فيه ولم يتحمل على صنيع النحاة كتحميله هنا .

وينبغي أن يُعلم أنّ اختلافهم وتشعب أدلتهم في هذه المسألة اختلاف اقتضته طبيعة المسألة ، فهي من المسائل الاجتهادية التي لا يضبطها ضابط ، ويعبر فيها النحوي عن وجهة نظره مدعومة بالدليل ، وطبعي ألاّ تتوحّد وجهات النظر ويحصل الاختلاف ، ويكون لكل مذهب ما له وعليه ما عليه ، ولكن ذلك قطعاً لا يمنع من ترجيح رأي على غيره إذا توافر لواحد من الأقوال ما يميّزه على الآخر ويرجح به عليه .

وفي ظني أنّ أقوى الأقوال في رافع المبتدأ والخبر قول سيويه ومن معه : رافع المبتدأ الابتداء ورافع الخبر المبتدأ ، فإنّ أدلتهم بمجموعها يقوي بعضها بعضاً ، وأمّا ما ورد عليه من اعتراضات فقد أُجيب عنها في موضعها .

٢- اتصال ضمائر النصب بـ (عسى)

الأصل في الضمير البارز المتصل بـ "عسى" أن يكون ضمير رفع ، باعتبار أنها بمنزلة "كان" تقتضي اسماً مرفوعاً ، وخبراً منصوباً ، فيقال : "عسيْتُ" ، و "عسينا" ، و "عسيْتَ" ، و "عسيْتُم" ... ، وبه نزل القرآن ، قال تعالى : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ (١) .

ويجوز بإجماع أن تتصل بـ "عسى" "ياء" المتكلم ، و "كاف" الخطاب ، و "هاء" الغائب ، وهي كما نعلم من الضمائر المشتركة بين محلي النصب والجر ، فيقال : "عساني" ، و "عسأك" ، و "عساه" ، وبمثلها قال الشاعر :

وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تَنَارَعَنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي (٢)

وقال الآخر :

تَقُولُ بِنْتِي : قَدْ أَنَى إِنَاكَ يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ (٣)

وإيقاع هذه الضمائر في محل الرفع مخالف لأصل متفق عليه بين النحاة ، فقد حددوا للرفع ضمائر ليست هذه منها ، وما استطاعوا رد ذلك وأشباهه ؛ لأن الإكتفاء بالموضوع للنصب عن الموضوع للرفع هنا بعض كلام العرب ، فوجدناهم يجتهدون في تخريجها وتأويلها في محاولة منهم للتوفيق بين المسموع من جهة وما توصلوا

(١) محمد ٢٢/ .

(٢) قائله : عمران بن حطان . وروي البيت بروايات عدة لا أثر لها في الاستشهاد به ، انظر : الكتاب ٣٧٥/٢ ، والمقتضب ٧٢/٣ ، والخصائص ٢٥/٣ ، وشرح المفصل ١٠/٣ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ٧ ، ١٢٣/ ورصف المباني ص ٣٢٢ ، وخزانة الأدب ٣٤٠/٥ .

(٣) قائله : رؤبة انظر : ملحقات ديوانه ص ١٨١ ، والكتاب ٣٧٥/٢ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السرياني ١٢٠/٢ ، وشرح المفصل ١٢٣/٧ ، وغيرها كثير . وقيل : إنه للعجاج . انظر : ملحقات ديوانه بتحقيق عبدالحفيظ السطلي ٣٨٧/٢ ، وتهذيب اللغة ١٠٦/١ ، وورد بلا نسبة في مواضع كثيرة منها : المقتضب ٧١/٣ ، والأصول في النحو ٣٢٨/٢ ، والخصائص ٩٦/٢ ، وأمالى ابن الشجري ٢٩٦/٢ - ٣٤٢ ، وخزانة الأدب ٣٢٩/٥ ، ٣٥٢ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ .

إليه من جهة أخرى ، ولكنهم لم يتفقوا على رأي واحد في تخريج وقوع ضمير النصب والجر موقع ضمير الرفع ، بل اختلفوا في إعرابه على أربعة أقوال ، واحد منها للمبرّد ، ومذهبه فيه — كما ذكر ابن مالك — إبقاء " عَسَى " على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر ، لكنّ الذي كان اسماً جعل خبراً ، والذي كان خبراً جعل اسماً^(١) .

ويتضح ذلك من قول المبرّد نفسه : ((فأما قوله :

تَقُولُ بِنْتِي : قَدْ أَنَىٰ إِنَاكَ يَا أَبَتِي عَلَيْكَ أَوْ عَسَاكَ^(٢)

وقال آخر :

وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تَخَالَفَنِي : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي^(٣)

فأما تقديره عندنا : أَنَّ المفعول مُقَدَّم ، والفاعل مضمّر ، كأنّه قال : عساكَ الخيرُ أو الشرّ ، وكذلك : عسانِي الحديثُ ، ولكنّه حذف ؛ لِعِلْمِ المخاطب به ، وجعل الخبر اسماً على قولهم : (عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوسًا)^(٤) ((^(٥) .

فالضمير المتصل بـ " عَسَانِي " وما أشبهه في محل نصب خبرها ، والاسم مضمّر ، والكلام مقلوب جعل فيه الخبر مخبراً عنه ، والمخبر عنه جعل خبراً .

(١) شرح الكافية الشافية ١/٤٦٤ — ٤٦٥ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) مجمع الأمثال للميداني ١٧/٢ ، المستقصى في أمثال العرب ١٦١/٢ ، لسان العرب مادة : (غور)

٣٣/٥ فما بعدها ، و (بأس) ٢٠/٦ فما بعدها . ويضرب لمن يتوقع الشر من جهته ، وأصله من قول الزبّاء حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال وبات بالغوير على طريقه : " عسى الغوير أبوساً " ، أي : لعل الشر يأتيكم من قبل الغار .

(٥) المقتضب ٣/٧١ — ٧٢ .

ومقتضى ذلك أن تكون " أن " والفعل في قولك : " عَسَاكَ أَنْ تَفْعَلَ " في موضع رفع اسمها أيضاً ، قال ابن مالك : ((والمبرّد يجعل المنصوب خبراً مقدماً و (أن) والفعل اسماً مؤخراً)) (١) .

وقد وهم ابن يعيش والرضيّ فظنّا أنّ للمبرّد في توجيه إعراب الضمير بصورته هذه قولين : الأوّل : أنّ الضمير المتصل بها في محل نصب خبر مقدّم والاسم ضمير مستتر ، وهو ما سبق إيضاحه . والثاني : أنّ الضمير في محل نصب خبر مقدّم ، والاسم إمّا محذوف أو مذكور .

قال ابن يعيش : ((والثالث [من أقوالهم في إعراب الضمير في "عساك"] : قول أبي العباس المبرّد ، وهو : أنّ الكاف والنون والياء في موضع نصب بأنّها خبر (عسى) ، وأنّ اسمها مضمّر فيها مرفوع ، وجعله كقولهم : (عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوسًا) (٢) إلاّ أنّه قدّم الخبر لأنّها فعل ، ونوى الاسم للعلم به ، كما قالوا : (ليس إلا))) (٣) . وقال رضيّ : ((وثقل عن المبرّد وجهان في نحو :

يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ (٤)

أحدهما : أنّ الضمير البارز منصوب بـ (عسى) خبراً لها ، والاسم مضمّر فيها مرفوع ، فيكون كقولهم : (عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوسًا) (٥) ...

وثاني الوجهين المنقولين عنه : أنّ الضمير المنصوب خبر قدّم إلى جانب الفعل فاتصل به ، كما في : (ضَرَبَكَ زَيْدٌ) ، والاسم إمّا محذوف كما في قوله :

يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ

(١) شرح التسهيل ٣٩٧/١ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) شرح المفصل ١٢٢/٣ .

(٤) سبق تخريجه .

(٥) سبق تخريجه .

على حسب دلالة الكلام عليه ، كما حذف في قولهم : (جاءني زيد ليس إلا)، أي :
ليس الجائي إلا زيداً ، وإمّا مذكور كما في قولك : (عَسَاكَ أَنْ تَفْعَلَ) ، وكذا في
(عَسَاكَ تَفْعَلَ) ، بتقدير : (أَنْ) ((^(١)).

ولا أدري كيف فهم ابن يعيش ما نسبته إلى المبرّد إن كان قد رجع
إلى "المقتضب" ، فكلامه فيه مغاير لذلك تماماً .

ولا أدري على أيّ مصدر اعتمد الرضيّ في ثبت ما أثبتته للمبرّد بعد أن اتضح
من كلامه أنّه لم يرجع إلى (المقتضب) ، بل اعتمد فيما ذكره على ما نُقِلَ إليه .
ولم أعثر على نحويّ قبلهما — فيما قرأت — ذكر أنّ للمبرّد قولاً آخر غير
الذي فهمناه من (المقتضب) سوى السيرافيّ ، ويتأمل نصه وجدته يذكر ما زعم ابن
يعيش والرضيّ أنّه قول للمبرّد على سبيل الحكاية ، ولم يصرّح بأنّه مذهب للمبرّد ،
قال : ((والقول الثالث : قول أبي العباس المبرّد أنّ الكاف والنون والياء في
(عَسَاكَ) و (عَسَانِي) في موضع نصب بـ (عَسَى) ، وأنّ اسمها مضمّر فيها
مرفوع ، وجعله كقولهم : (عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوسًا) ^(٢) ، وحكي عنه أيضاً أنّه
قدّم فيها الخبر ؛ لأنّها فعل وحذف الفاعل لعلم المخاطب ، كما قالوا : " ليس
إلا ")) ^(٣) .

وهذا التشابه بين النصوص يجعلنا لا نستبعد تأثير المتقدم في المتأخر، ولكن يبقى
ما ادّعى أنّه قول آخر محكيّ عن المبرّد لا نستطيع الجزم به ما دام (المقتضب) خالياً
منه .

وربّما فهم من حكى القول الآخر عنه ذلك من قول المبرّد : " حذف لعلم

(١) شرح الرضي على الكافية ٢/٤٤٧ — ٤٤٨ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) شرح الكتاب ٣/١٥٤ ل .

المخاطب به " (١) ، ولم يكن المبرّد يقصد بهذه العبارة أن الاسم محذوف كما حذف في قولهم : " ليس إلا " ، بل مراده أنه مضمّر .

قال الشيخ عظيمه في حواشيه على (المقتضب) : ((الذي يبدو لي أن للمبرّد رأياً واحداً في نحو : (عَسَاكَ) ، و (عَسَانِي) ، فالضمير خبرها ، والاسم مستتر بدليل قوله : (فأما تقديره عندنا أن المفعول مُقَدَّم ، والفاعل مُضْمَر) ، وأما قوله بعد ذلك : (ولكنه حذف لعلم المخاطب به) ، فلا يريد منه إلا معنى الإضمار ؛ لأنه لا يجوز حذف الفاعل ، ومنع من حذفه في مواضع في (المقتضب))) (٢) .

وأحسن به من كلام ، وأحسن به من فهم لا يدع مجالاً للشك في أن للمبرّد قولاً واحداً لا يثبت عنه غيره في إعراب ضمير النصب المتصل بـ " عسى " ، وهو : أن المفعول مُقَدَّم والفاعل مضمّر .

وقد قيل إن أبا علي الفارسيّ مع المبرّد فيما ذهب إليه ، ومُنَّ نسبه إليه أبو حيّان ، وابن هشام (٣) ، والدماميّ (٤) ، والأزهريّ (٥) ، والسيوطي (٦) والأشموني (٧) .

قال أبو حيّان : ((ومذهب المبرّد والفارسيّ عكس الإسناد)) (٨) .

(١) المقتضب ٧٢/٣ .

(٢) ٧٢/٣ .

(٣) مغني اللبيب ص ٢٠٢ .

(٤) تعليق الفرائد ٣٠٣/٣ .

(٥) التصريح بمضمون التوضيح ١٨/٢ .

(٦) همع الموامع ١٤٦/٢ .

(٧) شرح الأشموني ٢٩٠/١ .

(٨) ارتشاف الضرب ١٢٣٣/٣ ، وانظر قبله : التذييل والتكميل ٣٥٩/٤ .

ولم يصرِّح أبو علي به في واحد من كتبه التي اطلعت عليها ^(١) .
 وأحسب أن أبا العباس المبرِّد استشهد حتى يثبت صحة مقالته بقول العرب :
 (عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوسًا) ^(٢) حيث وقع خبر " عسى " اسماً على خلاف ما تعارف عليه
 النحويون من وجوب كون خبرها جملة يتوجه الحكم إلى مضمونها ، ومتى سلم له ذلك
 صَحَّ أَنْ يَدَّعَى أَنَّ الضمير الواقع بعد "عسى" في نحو " عَسَاكَ " و " عَسَانِي " ^(٣)
 منصوب على أنه خبر " لهما " ، واسمها ضمير مرفوع مستتر أو مذكور ^(٤) . وهو
 احتجاج لم يذكره عنه ابن مالك .

ويرى ابن مالك متابعاً للأخفش أن " عسى " على ما كانت عليه ترفع الاسم ،
 وتنصب الخبر ، غير أن ضمير النصب اسْتَعِيرَ لضمير الرفع فناب عنه ، قال :
 ((وذهب الأخفش إلى أَنَّ الضمير — وإن كان بلفظ الموضوع للنصب — محله رفع
 بـ (عسى) نيابة عن الضمير الموضوع للرفع ، كما ناب الموضوع للرفع عن
 الموضوع للنصب في نحو : (مررت بك أنتَ) ، و(أَكْرَمْتُهُ هُوَ) ، وقول الأخفش هو
 الصحيح عندي)) ^(٤) .

وقد بين ابن مالك أنه اختار مذهب أبي الحسن الأخفش لاعتبارات منها :
 أنه سالم عن عدم النظر ؛ إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن
 ضمير موضوع له ، ومثل ذلك موجود في كلام العرب كقول الراجز :

(١) الإيضاح العضدي ، المسائل البصريات ، المسائل العسكرية ، المسائل المنثورة ، المسائل الحلييات ،
 المسائل العضديات .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) المقتضب ٧٢/٣ ، حاشية شرح المفصل ١٢٢/٣ .

(٤) شرح التسهيل ٣٩٧/١ .

يا ابن الزبير طالما عصيكَا وطالما عنيتنا إليكَا^(١)

وفيه جعل الكاف نائبة عن التاء في "عصيكَا" ، والمراد "عصيت" .
وأن نيابة الموضوع للرفع عن غيره موجودة في نحو : " ما أنا كأنت " و " مررت بك أنت " حيث ناب الضمير في المثالين عن ضمير الجر^(٢) .

واعتماد ابن مالك بمذهب الأخفش حمله على إسقاط ما سواه من الآراء التي قيلت في مسألتنا هذه ، ومن ضمنها ما يراه المبرد ، قال في الموضوع نفسه معترضاً على المبرد ومنتصراً للأخفش : ((ولأن العرب قد اقتضت على (عساك) ونحوه ، فلو كان الضمير في موضع نصب لزم منه الاستغناء بفعل ومنصوبه عن مرفوعه ، ولا نظير لذلك))^(٣) .

والاعتراض نفسه مذكور قبل ذلك في (شرح الكافية الشافية) ، قال : ((ولو كان الضمير المشار إليه في موضع نصب كما قال سيويه والمبرد لم يقتصر عليه في مثل :

يا أبتا علك أو عساكَا^(٤)

لأنه بمنزلة المفعول ، والجزء الثاني بمنزلة الفاعل ، والفاعل لا يحذف ، وكذا ما أشبهه))^(٥) .

(١) قائله : رَجُلٌ مِنْ حَمِيرٍ . انظر : النوادر في اللغة ص ٣٤٧ ، وسر صناعة الإعراب ٢٨٠/١ ، والمقرب ١٨٢/٢ ، والمتع في التصريف ٤١٤/١ ، وشرح الرضي على شافية ابن الحاجب ٢٠٢/٣ ، وشرح شواهد الشافية ص ٤٢٥ ، وخزانة الأدب ٣٩٣/٤ .

(٢) شرح التسهيل ٣٩٧/١ .

(٣) المرجع السابق ٣٩٧/١ .

(٤) سبق تخريجه .

(٥) ٤٦٥/١ - ٤٦٦ .

ومع أن ابن مالك كان حريصاً على تَعَقُّب قول المبرِّد في هذين الموضعين فإنه قد اكتفى في (التسهيل) ببيان وجهة نظر أبي العباس من غير اعتراض عليه ، قال : ((وقد يتصل بها [عسى] الضمير الموضوع للنصب اسماً عند سيويه حملاً على (لعل) ، وخبراً مقدماً عند المبرِّد ، ونائباً عن المرفوع عند الأخفش))^(١) .

ويرى ابن مالك أن أداء مذهب المبرِّد إلى ما لا نظير له مدعاة إلى إسقاطه ، وبيانه : أنه متى ما اكتفى العربي بـ "عَسَاكَ" و "عَسَانِي" في كلامه ، وأعربنا الضمير خبراً مقدماً على رأي المبرِّد فإنه يلزم منه الاستغناء بالفعل ومنصوبه عن مرفوعه ؛ لأن الضمير المتصل بـ "عسى" بمنزلة المفعول ، والجزء الثاني بمنزلة الفاعل ، والفاعل لا يُحذف .

وهذا الاعتراض بناه ابن مالك على أن المبرِّد مع الجمهور في أن "عسى" فعل .

وفي اعتراض ابن مالك هذا على المبرِّد نظر ، فله أن يجيب بأن المنصوب هنا مرفوع في المعنى ، إذ مدَّعاه أن الإعراب قلب المعنى بحاله ؛ فإننا جعلنا الضمير في "عساني" من قول القائل : عساني أن أقوم ، خبراً لها من حيث اللفظ ، وإلا هو في الحقيقة اسمها ، وجعلنا "أن أقوم" اسمها لفظاً ، وهو في الحقيقة خبرها^(٢) .

كما أنه لا يلزم من كون الشيء بمنزلة الشيء أن يُعطى سائر أحكامه ، ولو سلَّمنا بذلك فقد وَرَدَ حذف المرفوع في قولهم : إِنَّ مَالاً وَإِنَّ وَلِداً ، بل عهد حذف الفاعل في مواضع يمكن قياس ما هنا عليها^(٣) ، فقد حذف مع الفعل المبني

(١) ص ٦٠ .

(٢) مغني اللبيب ص ٢٠٤ ، تعليق الفرائد ٣/٣٠٤ ، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١/١٦٦ .

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٢/٢٥٣ ، حاشية الصبان على الأشموني ٢/٤١ ، حاشية الحضري على

للمجهول ، نحو قوله تعالى : ﴿ قُضِيَ الْأَمْرُ ﴾ ^(١) ، ومع الفعل المؤكّد بالنون كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ ﴾ ^(٢) ، والأصل " يَصُدُّوَنَنَّكَ " ، وفي الاستثناء المفرغ ، نحو : ما قام إلاّ زيدٌ ، أي : ما قام أحدٌ ، ومع المصدر بناء على عدم تحمله الضمير الجموده ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَمْ فِي يَوْمٍ ﴾ ^(٣) ، ومع فعل التعجب ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ ^(٤) .

ورأى ابن مالك زيادة على ذلك أنّه يترتب على مذهب المبرّد مخالفة النظائر من جهتين :

الأولى : الإخبار باسم عين جامد عن اسم معنى .
والثانية : وقوع خبر في غير موقعه بصورة لا تجوز فيه إذا وقع موقعه ، وذلك أنّك إذا قلت في : عساك أن تفعل ، عسى أن تفعل إياك لم يجوز ، وما لم يجوز في حالته الأصلية حقيق بالآ لا يجوز في الحالة الفرعية ^(٥) .

والظاهر أنّه لم يسبق أحد ابن مالك في الاعتراض على المبرّد ، وصنع الرضيّ صنيع ابن مالك فضعّف مذهب المبرّد من جهتين لم يذكرهما ابن مالك :
الأولى : أنّ مجيء خبر " عسى " اسماً صريحاً شاذ .

والثانية : أنّ ذلك لا يستمر إذا جاء بعد الضمير المنصوب الفعل المضارع مع " أن " أو مجرداً ، نحو : " عَسَاكَ أَنْ تَفْعَلَ " أو " تَفْعَل " ، إلاّ أنّ يُجْعَلَ " أن

(١) يوسف / ٤١ .

(٢) القصص / ٨٧ .

(٣) البلد / ١٤ .

(٤) مريم / ٣٨ .

(٥) شرح التسهيل ٣٩٨/١ .

تفعل " بدلاً من الكاف ، بدل اشتمال ، أي : عَسَى الْأَمْرُ إِيَّاكَ فَعْلُكَ ، ويكون " تفعل " في : " عَسَاكَ تَفْعَل " حالاً من الكاف ويضمّر اسم "عَسَى" على حسب مدلول الكلام ، كما تقول في " عَسَاكَ تظفر بالمراد " : عَسَى الْوَاصِلُ إِيَّاكَ ظَافِراً . أو يكون المضارع بتقدير "أَنْ" كما في قولهم : (تَسْمَعُ بالمعيديّ خير من أن تراه) ^(١) ، فيكون " تفعل " بدلاً من " الكاف " كما في : عَسَاكَ أَنْ تَفْعَل ، وكلُّ هذا تكلف ، وأيضاً ليس لذلك المضمّر مُفسّر ظاهر ^(٢) .

وقد عني شراح (الألفية) ، و (التسهيل) ، وغيرهم باعتراض ابن مالك فردّده أبو حيان ^(٣) ، والمرادي ^(٤) ، وابن هشام ^(٥) ، وناظر الجيش ^(٦) والدماميني ^(٧) ، و عبد القادر المكي ^(٨) ، والأزهري ^(٩) ، والأشثوني ^(١٠) . وزاد عليه الأزهري بأن قول المبرّد مؤدّ إلى كون خبر " عَسَى " اسماً مفرداً ، وهو ضرورة ، أو شاذ جداً . وهو قول قريب ممّا ذكره الرضيّ من قبل ^(١١) . وإذا كان ابن مالك يعتدّ بمذهب الأخفش فلا يعني هذا بحال سلامة مذهبهما من الاعتراض ، فهذا ابن الحاجب يرى في قياس الأخفش وقوع ضمير النصب موقع

(١) مجمع الأمثال ١/١٢٩ . ويضرب لمن خبره خير من مرّاه .

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢/٤٤٧ - ٤٤٨ .

(٣) التذييل والتكميل ٤/٣٦٢ .

(٤) شرح التسهيل للمرادي ١/٤١٠ .

(٥) مغني اللبيب ص ٢٠٤ .

(٦) تمهيد القواعد ٢/٨٣ - ٨٦ .

(٧) تعليق الفرائد ٣/٣٠٣ - ٣٠٤ .

(٨) هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل ص ١٣٤٤ .

(٩) التصريح بمضمون التوضيح ٢/١٩ .

(١٠) شرح الأشثوني ١/٢٩١ .

(١١) التصريح بمضمون التوضيح ٢/١٩ .

ضمير الرفع في " عساك " بقول العرب : " ما أنا كأنت " ضعف ؛ لقلة استعماله وشذوذه . كما أنَّ في احتجاجة على صحة مذهبه بوقوع المرفوع موقع المجرور في قولهم : " مررت بك أنت " ضعفاً من جهتين :

الأولى : أنَّ ضمير الرفع لم يقع موقع ضمير آخر ؛ إذ لا ضمير منفصل للجبر .
والثانية : أنَّه موضع ضرورة ؛ إذ لا يمكن إلاً كذلك ، فإنَّهم لما أرادوا تأكيد المجرور ، ولا ضمير مُنفصل له يؤكِّد به ، استعملوا غيره .

وأما احتجاجة كذلك بوقوع ضمير الرفع موقع ضمير النصب في قولهم : " ضربته هو " فللتفريق بين التأكيد والبدل ، فإذا قيل : " ضربته إياه " كانت بدلاً ، وإذا قيل : " ضربته هو " كانت توكيداً ، فوقع ضمير الرفع في هذا الموقع ضرورة ألجأ إليها الفرق بين البدل والتأكيد ^(١) .

ورأى أبو حيَّان والمرادي أنَّ تصريحهم بالاسم موضع " أن " والفعل في مثل هذا التركيب مرفوعاً يُبطل مذهب الأخفش ، ومن ذلك قول الشاعر :

فَقُلْتُ عَسَاها نَارُكَاسٍ وَعَلَّها تَشَكَّى فَاتِي نَحْوَهَا فَأَعُوذُها ^(٢)

فلو كان الضمير المتصل بـ " عسى " مرفوعاً ما رفع الخبر " نار " .

وأما احتجاج ابن مالك لمذهب الأخفش بنبابة الكاف عن التاء في " عصيكا " فيردُّه أنَّ الكاف بدل من التاء كما نصَّ عليه أبو علي الفارسي وغيره وهو شاذ . والذي يدل على أنَّه من باب البدل تسكين آخر الفعل له في قولهم : عَصَيْكَ ، ولو كان ضمير نصب لم يُسكَّن كما لم يسكَّن في " عساك ، ورماك " ^(٣) .

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٤٧٧/١ .

(٢) قائله : صخر بن الجعد الحضري . انظر : الجني الدانسي ص ٤٦٩ ، ومغني اللبيب ص ٢٠٤ ، وأوضح المسالك ٣٢٩/١ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١٧/٢ ، وشرح شواهد المغني ٤٤٦/١ ، وخزانة الأدب ٣٤١/٥ . و " كاس " : اسم امرأة ، و " تشكى " : تشتكى .

(٣) التذيل والتكميل ٣٦٠/٤ ، الجني الدانسي ص ٤٦٩ ، شرح التسهيل للمرادي ٤٠٩/١ .

ومرادهم أنَّ "الكاف" مساوية لـ "التاء" في الهمس ، والاستفال ، والشدة والانفتاح ، والإصمات ، فابدلت منها شذوذاً ، ولا يصح أن يحمل ذلك على الإنابة شذوذاً ؛ لأنه قد عهد الشذوذ في الإبدال أكثر ^(١) .

وأورد ابن هشام في (المغني) جهتي اعتراض أبي حيان والمرادي على الأخفش وابن مالك ، وأضاف إليهما أن إنابة ضمير عن ضمير إنما تثبت في المنفصل ، نحو : " ما أنا كَأَنْتَ " ، و " لا أَنْتَ كَأَنَا " ، لا في المتصل ^(٢) .

هذا ما قيل عن مذهب المبرّد ، وعمّا اختاره ابن مالك مذهباً له في "عساني" وشبهه ، وليس ما ذهب إليه كل ما قيل في إعراب ضمير النصب المتصل بـ "عسى" فثمة إعرابان سواهما : أحدهما قال به إمام النحاة سيبويه ، والآخر للسيرافي .

فأمّا سيبويه فيرى أنَّ ضمائر النصب هذه في موضع نصب اسماً لـ "عسى" ، قال : ((وأما قولهم : عَسَاكَ ، فالكاف منصوبة ، قال الراجز ، وهو رؤبة :

يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ ^(٣)

والدليل على أنها منصوبة أنَّك إذا عنيت نفسك كانت علامتك (ني) قال عمران بن حطان :

وَلِي نَفْسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا تَنَازَعُنِي لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي ^(٤)

فلو كانت الكاف مجرورة لقال : عَسَايَ ، ولكنهم جعلوها بمنزلة "لعل" في هذا الموضع .

فهذان الحرفان [يقصد (لَوْلَا) و (عَسَى)] لهما في الإضمار هذا الحال ، كما كان لـ (لَدُنْ) حال مع (غُدُوَّة) ليست مع غيرها ، وكما أنَّ (لَات) إذا لم

(١) حاشية الأميري على مغني اللبيب ١/١٤٣ .

(٢) مغني اللبيب ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .

(٣) سبق تحريجه .

(٤) سبق تحريجه .

تُعْمَلُهَا فِي الْأَحْيَانِ لَمْ تَعْمَلْهَا فِيمَا سِوَاهَا ، فَهِيَ مَعَهَا بِمَنْزِلَةِ (لَيْسَ) ، فَإِذَا جَاوَزَتْهَا فَلَيْسَ لَهَا عَمَلٌ ... وَلَا تَقُلْ : وَافَقَ الرُّفْعُ النَّصْبَ فِي : (عَسَانِي) ، كَمَا وَافَقَ النَّصْبُ الْجُرْفِي : (ضَرَبَكَ) ، وَ (مَعَكَ) ؛ لِأَنَّهُمَا مُخْتَلِفَانِ إِذَا أُضِفَتْ إِلَى نَفْسِكَ كَمَا ذَكَرْتُ لَكَ ^(١) .

فسيبويه يحمل " عَسَى " فِي الْعَمَلِ عَلَى " لَعَلَّ " ، وَيَجْعَلُ غَيْرَ ضَمِيرِ الرُّفْعِ الْمُتَّصِلِ بِهِ فِي مَوْضِعِ نَصْبِ اسْمِهِ ، وَمَا بَعْدَهُ خَبَرُهُ ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِهِ بِدَلِيلَيْنِ :
الْأَوَّلُ : أَنَّ فِي مَلَاذِمَةِ نَوْنِ الْوَقَايَةِ لـ " عَسَى " إِذَا اتَّصَلَتْ بِهَا الْيَاءُ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ .

وَالثَّانِي : أَنَّ حَمْلَ " عَسَى " عَلَى " لَعَلَّ " فِي الْعَمَلِ إِذَا اتَّصَلَتْ بِهَا الْيَاءُ وَأَخَوَاتُهَا خَاصَّةٌ يَشْبَهُ انْتِصَابَ " غُدُوَّةٌ " بَعْدَ " لَدُنَّ " خَاصَّةً ، وَيَشْبَهُ إِعْمَالَ " لَاَتٌ " عَمَلَ " لَيْسَ " بَعْدَ الْحَيْنِ وَحْدَهُ ، فَإِذَا جَاوَزَتْهُ فَلَيْسَ لَهَا عَمَلٌ ، فَلَا يَنْبَغِي كَسْرُ الْبَابِ وَهُوَ مَطْرُودٌ مَعَ وَجُودِ نِظَائِرِهِ .

وَاسْتَضْعَفَ ابْنُ مَالِكٍ رَأْيَ سِيبَوِيهِ بِالْجِهَةِ الَّتِي اسْتَضْعَفَ بِهَا مَذْهَبَ الْمُبَرِّدِ مِنْ قَبْلِ ، وَزَعَمَ أَنَّ قَوْلَ سِيبَوِيهِ يُؤَدِّي إِلَى الْإِسْتِغْنَاءِ بِفِعْلِ وَمَنْصُوبِهِ عَنْ مَرْفُوعِهِ إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى " عَسَاكَ " وَنَحْوِهِ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ لَا نَظِيرَ لَهُ ، فَلَيْسَ فِي الْعَرَبِيَّةِ فِعْلٌ يَسْتَعْنِي بِمَفْعُولِهِ عَنْ فَاعِلِهِ .

كَمَا أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ قَوْلِ سِيبَوِيهِ خَاصَّةً حَمْلَ فِعْلِ عَلَى حَرْفٍ فِي الْعَمَلِ ، وَلَا نَظِيرَ لَهُ أَيْضًا ^(٢) .

وَتَعَقَّبَ بَعْضُهُمْ كَلَامَ ابْنِ مَالِكٍ ، وَرَأَى أَنَّ إِنْزَامَهُ سِيبَوِيهِ بِالْإِسْتِغْنَاءِ بِفِعْلِ وَمَنْصُوبِهِ عَنْ مَرْفُوعِهِ يَجَابُ عَنْهُ بِأَنَّ الْخَبَرَ مُحَذُوفٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ ، وَإِذَا كَانَ الْخَبَرُ

(١) الْكِتَابُ ٣٧٤/٢ - ٣٧٦ .

(٢) شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ ٤٦٥/٢ - ٤٦٦ ، شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٣٩٨/١ .

محذوفاً استقام كلام سيبويه .

ثم إنه لا يلزم من قول سيبويه حمل فعل على حرف في العمل ، فهذا إنما يلزم لو لم يكن للفعل عمل أصلاً ، ولكن عمل " عسى " ثابت ، وغاية ما في الباب أن معمولاً وقع موقع معمول حملاً على الحرف الذي هو " لعل " ، فلم يُحمل الفعل على الحرف في العمل ^(١) .

ورأى أبو حيان — وهو ممن رجع مذهب سيبويه هذا وانتصر له — أن ((عدم النظر ليس بدليل فكم من أحكام لكلمات لا نظير لها ، وأيضاً إذا كانوا يعملون الفعل ، ويهملونه حتى من الفاعل لشبهه بالحرف فالأن يعملوه عمله أخرى وأولى حملاً على الحرف وذلك نحو (قلما) فإنهم أجروها مجرى (ما) فإذا قلت : (قلما يقوم زيد) فكأنك قلت : (ما يقوم زيد) فهو أيضاً لا نظير له ، ومع ذلك هو من كلام العرب)) ^(٢) .

وأما السيرافي فذهب إلى أن " عسى " إذا اتصلت بها ضمائر النصب حروف كـ " لعل " ، ويعمل عملها .

ولعله فهمه من قول سيبويه في " عساني " : ((ولكنهم جعلوها بمنزلة (لعل) في هذا الموضع)) ^(٣) .

ولا يقصد سيبويه أن " عسى " حرف كـ " لعل " بل مراده أنها بمنزلتها في العمل وإلا فهي فعل ، يدل على ذلك قوله — أعني سيبويه — : ((والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عيت نفسك كانت علامتك (ني))) ^(٤) .

(١) تهجد القواعد ٨٦/٢ ، هداية السبيل إلى بيان مسائل التسهيل ص ١٣٤٤ .

(٢) التذيل والتكميل ٣٦١/٤ .

(٣) الكتاب ٣٧٥/٢ .

(٤) المرجع السابق ٣٧٥/٢ .

وقد نسبته إلى السيرافي : ابن مالك ^(١) ، وأبو حيَّان ^(٢) ، والمرادي ^(٣) ، والأزهري ^(٤) ، والسيوطي ^(٥) .

واختاره ابن هشام ، قال : ((والسابع [من عوامل نصب الاسم] : (عسى) في لغية ، وهي بمعنى (لعل) ، وشرط اسمه أن يكون ضميراً ، كقوله :

فَقُلْتُ : عَسَاها نارُ كَأْسٍ وَعَلَّها ^(٦)

وقوله :

أَقُولُ لَهَا : لَعَلِّي أَوْ عَسَانِي ^(٧)

وهو حينئذ حرف وفاقاً للسيرافي ، ونقله عن سيويه ^(٨) .

والذي دعا السيرافي وابن هشام إلى القول بحرفية " عسى " أنه لا يلزم عليه حمل الفعل على الحرف ^(٩) ، وأن فيه تخلصاً من الاكتفاء بمنصوب فعل عن مرفوعه في نحو : علك أو عساك ، في نحو : عساك تفعل بغير " أن " ^(١٠) .

وهذه الدعوى لا تخلو من ضعف ؛ لتضمنها اشتراك فعل وحرف في لفظ واحد بلا دليل ، قاله ابن مالك ^(١١) .

(١) شرح التسهيل ٣٩٨/١ .

(٢) ارتشاف الضرب ١٢٣٣/٣ .

(٣) الجني الدانسي ص ٤٦٨ .

(٤) التصريح بمضمون التوضيح ١٩/٢ .

(٥) همع الهوامع ١٤٦/٢ .

(٦) سبق تخريجه .

(٧) سبق تخريجه .

(٨) أوضح المسالك ٣٢٩/١ .

(٩) التصريح بمضمون التوضيح ١٩/٢ .

(١٠) شرح التسهيل ٣٩٨/١ .

(١١) المرجع السابق ٣٩٨/١ .

والخلاصة : أنه اجتمع لنا في حكم " الياء " و " الكاف " و " الهاء " المتصلة بـ " عَسَى " أربعة أقوال :

الأول : أنها في محل نصب اسم " عَسَى " الفعل ، مع بقاء طرفي الإسناد على حالهما وإعطاء " عَسَى " حكم " لَعَلَّ " في العمل ، وهو مذهب سيويه .

الثاني : أنها في محل رفع اسم " عَسَى " الفعل مع بقاء طرفي الإسناد على حالهما ، ويُتَجَوَّز في الضمير ، فيحل ضمير النصب محل ضمير الرفع ، وهو قول الأخفش وابن مالك .

والثالث : أنها في محل نصب خبر مُقَدَّم لـ " عَسَى " الفعل ، واسمها مؤخر ، والمنعكس طرفا الإسناد ، وعمل " عَسَى " على حاله ، وهو قول المبرّد .

والرابع : أنها في محل نصب اسم " عَسَى " الحرف مع بقاء الإسناد ، والمتغير الفعل ، وهو قول منسوب إلى السيرافي .

وأنا لست مع ابن مالك في اختيار مذهب الأخفش ، ولا مع المبرّد فيما قال ، ولا مع السيرافي أيضاً ، فأقوالهم لا تسلم من الاعتراض .

والذي يظهر لي أن قول سيويه قول قوي وقريب من الصواب ؛ لسلامته من الاعتراض الذي وقع على غيره ، ولأن الأخذ به يجعل التغير تغييراً واحداً تقديرياً تكون فيه " عَسَى " بمنزلة " لَعَلَّ " ، وإذا جعلنا التغير في الضمير بلغت التغيرات اثني عشر تغييراً ، وإذا جعلنا التغير في الإسناد لزمنا أن يكون خبر " عَسَى " اسماً صريحاً ، وذلك نادر ، وإذا جعلنا التغير في الفعل نفسه فصار حرفاً بمنزلة " لَعَلَّ " لزمنا إشراك فعل وحرف في لفظ واحد بلا دليل .

ثم ما المانع من حمل " عَسَى " على " لَعَلَّ " في العمل ونحن نعلم ما بينهما من تقارب في المعنى فكلاهما يجيء بمعنى الطمع والإشفاق ؟ ، وما المانع منه أيضاً وقد رأينا " لَعَلَّ " تُحمل على " عَسَى " في اقتران خبرها بـ " أن " ؟ فلتُحمل " عَسَى " على " لَعَلَّ " في العمل فتنصب " الياء " و " الكاف " و " الهاء " بعدها .

٨- تَكَرُّرُ اللَّامِ فِيْمَا قُدِّمَ مِنْ مَعْمُولِ خَبَرٍ (إِنْ)

تدخل لام الابتداء بعد " إِنْ " المكسورة على أربعة أشياء :
الأول : الخبر ، وذلك بثلاثة شروط : كونه مؤخرًا ، ومثبتًا ، وغير ماض ،
ومن أمثلة ذلك دخولها على الخبر المفرد في قوله تعالى : ﴿ إِنْ رَبِّي لَسَمِيعُ
الدُّعَاءِ ﴾ (١) .

ودخولها على الجملة الفعلية المصدرة بالفعل المضارع ، كما في قوله تعالى :
﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ ﴾ (٢) ، ودخولها على الجار والمجرور ، والظروف المتعلقة
بالاسم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ (٣) ، وَإِنْ زَيْدًا لَعِنْدَكَ ،
ودخولها على الجملة الاسمية نحو : ﴿ إِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ ﴾ (٤) .

والثاني : الاسم ، بشرط واحد ، وهو أَنْ يتأخر إمَّا عن الخبر ، كقوله
تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ (٥) ، أو عن معمول الخبر إذا كان مجرورًا بحرف الجر
أو ظرفًا ، نحو : إِنْ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا جَالِسٌ ، وَإِنْ عِنْدَكَ لَزَيْدًا مَقِيمٌ .

والثالث : الفصل ، وذلك بلا شرط ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ

الْحَقُّ ﴾ (٦) ، إذا لم يعرب " هو " مبتدأ .

(١) إبراهيم / ٣٩ .

(٢) النمل / ٧٤ .

(٣) القلم / ٤ .

(٤) الحجر / ٢٣ .

(٥) النازعات / ٢٦ .

(٦) آل عمران / ٦٢ .

والرابع : معمول الخبر ، وذلك بثلاثة شروط : تقدّمه على الخبر ، وكونه غير حال ، وكون الخبر صالحاً للّام ، نحو : **إِنَّ زَيْدًا لَعَمْرَأً ضَارِبٌ** ^(١) .
 وذكر ابن مالك أَنَّ لام " إِنَّ " تدخل ((فيما قُدِّم من معمول خبر (إنَّ) المؤكّد بها ، وتدخل على الخبر ، ومنه قول الشاعر :

إِنِّي لَعِنْدَ أَذَى الْمَوْلَى لَذُو حَنْقٍ يُخْشَى وَحِلْمِي إِن أُودِيتُ مُعْتَادُ ^(٢)
 وحكى الفراء أَنَّ أبا الجراح سُمع يقول : (إِنِّي لبحمد الله لصالح) ، فعلم أَنَّ هذا جائز في الاختيار ، غير مختص بالاضطرار .

وذكر السيرافي أَنَّ المبرّد كان لا يرى تكرار اللام ، وَأَنَّ الزّجاج أجاز ذلك ، واختار السيرافي قول المبرّد ، وليس بمختار ، للشواهد المذكورة)) ^(٣) .
 فابن مالك إِذَا يجوز دخول اللام على الخبر ومعموله المقدم اختياراً ، وحبسته شواهد التي ذكر .

وقد تناول في نصه السابق قولاً نسبته إلى السيرافي مفاده : أَنَّ المبرّد يمنع ما أجازته ابن مالك ، ويبيّن أَنَّ ما عليه المبرّد ليس بمختار ، فهل ما ساقه ابن مالك عن السيرافي قولاً للمبرّد ثابت ؟

ولتحقيق ذلك أقول : نصّ المبرّد في (المقتضب) على أَنَّ لام " إِنَّ " تدخل على الخبر المؤخر ، دفعاً لاجتماع مؤكّدين في أوّل الجملة ، فقال : ((اعلم أَنَّ هذه اللّام تقطع ما دخلت عليه ثمّ قبلها ، وكان حدّها أَنَّ تكون في أوّل الكلام ، كما تكون في غير هذا الموضع ، وذلك قولك : (قد علمتُ زيداً منطلقاً) ، فإذا أدخلت

(١) اللامات ص ٦٠ - ٦٨ ، التصريح بمضمون التوضيح ٤٦/٢ - ٥٧ ، شرح الأشموني ٣٠٦/١ - ٣١٠ .

(٢) قائله مجهول . وروي شطره الثاني : (وَإِنَّ حِلْمِي إِذْ أُودِيتُ مُعْتَادُ) . انظر : همع الهوامع ٧٢/٢ ، الدرر اللوامع ٢٩٢/١ .

(٣) شرح التسهيل ٣١/٢ .

اللام قلت : (علمت لزيداً منطلقاً) ، فتقطع بها ما بعدها ثم قبلها ، فيصير ابتداء مستأنفاً ، فكان حداثاً في قولك (إِنَّ زيداً لمنطلق) أَنْ تكون قبل (إِنَّ) كما تكون في قولك : (لزيدٌ خيرٌ منك) ، فلمَّا كان معناها في التوكيد ووصل القسم معنى (إِنَّ) لم يجز الجمع بينهما ، فجُعِلَت اللام في الخبر ، وحداثاً : أَنْ تكون مُقَدِّمةً ؛ لأنَّ الخبر هو الأوَّل في الحقيقة ، أو فيه ما يتصل بالأوَّل ، فيصير هو وما فيه الأوَّل ، فلذلك قلت : (إِنَّ زيداً لمنطلق ؛ لأنَّ المنطلق هو زيد) ((^(١)).

ونص كذلك على أَنَّ اللام تدخل على الاسم شريطة أَنْ يفصل بينهما بفواصل ، قال : ((أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا فَصَلْتَ بَيْنَ (إِنَّ) وَبَيْنَ اسْمِهَا بِشَيْءٍ جَازَ إِدْخَالَ اللَّامِ فَقُلْتَ : (إِنَّ فِي الدَّارِ لَزِيداً) ، وَ (إِنَّ مِنَ الْقَوْمِ لِأَخَاكَ))) ((^(٢)).

فهذان موضعان تدخل فيهما اللام مع "إِنَّ" المكسورة ذكرهما المبرِّد تحت (باب "إِنَّ" إذا دخلت اللام في خبرها) ، ولم يتحدث فيه ولا في غيره فيما أعلم عن دخول اللام مكررة على الخبر وعلى مُتَعَلِّقه المقدم عليه .

وقد شارك الرضيّ ابن مالك في ادعاء أَنَّ مذهب المبرِّد منع تكرار اللام في خبر "إِنَّ" ومعموله المقدم عليه ومذهب الزجاج الجواز ، قال : ((وقد تُكْرَرُ اللَّامُ فِي الْخَبَرِ وَفِي مُتَعَلِّقِهِ الْمُتَقَدِّمِ عَلَيْهِ ، نَحْوُ : (إِنَّ زِيداً لَفِيكَ لِرَاغِبٍ) ، وَهُوَ قَلِيلٌ ، مَنَعَ مِنْهُ الْمَبْرِّدُ ، وَأَجَازَهُ الزَّجَّاجُ قِيَاساً)) ((^(٣)).

ولم ينه ابن مالك ولا الرضيّ على سبب المنع عند المبرِّد ، وما ذَكَرْنَا لَنَا الرضيُّ جَهَةَ الْقِيَاسِ عِنْدَ الْمُجِيزِ ، وَهُوَ الزَّجَّاجُ .

(١) المقتضب ٣٤٣/٢ .

(٢) المرجع السابق ٣٤٤/٢ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٣٥٩/٤ .

ونقف عند ابن عصفور على قول فيه عكس ما ذكره ابن مالك والرضيَّ ، جاء فيه : ((وأما (إنَّ زيداَ لفي الدارِ لقائمٌ) ، فأجاز ذلك المبرِّد على أن يكون أعاد اللام توكيداً ، ومنع من ذلك الزجَّاج))^(١) .

ومثل المنصوص عليه عند ابن عصفور صرَّح به الأزهريَّ^(٢) ، وذكر الأبيدي^(٣) ، و السيوطيَّ^(٤) أنَّ مذهب المبرِّد الجواز ، وروى أبو حيَّان عن المبرِّد والزجَّاج الجواز والمنع فقال : ((فإذا دخلت عليهما نحو : (إنَّ زيداَ لفي الدارِ لقائمٌ) ، جاز ذلك عند المبرِّد والزجَّاج ، وعنهما المنع كالكوفيين))^(٥) .

وقال في موضع آخر : ((ذهب المبرِّد إلى أنَّه يجوز دخول هذه اللام على معمول الخبر المقدَّم والخبر .. وذهب الزجَّاج إلى منع ذلك))^(٦) .

وواضح من خلال النقول السابقة الاضطراب فيما نُسب إلى المبرِّد ، ومثل هذا يترك الباحث في حيرة لا يستطيع معها تحديد موقف الإمام من مسألتنا هذه ، وإذا كان لا بُدَّ من كلمة فالمعول على ما تضمنته كتب المبرِّد ، وهي خلوُّها نُسب إليه ، ولم يتوافر فيها رأي نستطيع معه الجزم بمذهبه .

أمَّا ابن مالك فلم يتعرض لـ "اللام" المكررة في خبر "إنَّ" ومعموله المقدَّم عليه في (الكافية الشافية) وشرحها^(٧) ، واكتفى في (شرح عمدة الحافظ)

(١) شرح جمل الزجاجي ٤٣٢/١ .

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ٥٢/٢ .

(٣) شرح الجزولية ١٠٠١/١ .

(٤) همع الهوامع ١٧٢/٢ .

(٥) ارتشاف الضرب ١٢٦٥/٣ .

(٦) التذييل والتكميل ٧٣٠/٢ .

(٧) ٤٩٠/٢ - ٤٩٤ .

بقوله : ((وقد تدخل اللام على معمول الخبر متوسطاً ، نحو : (إِنَّكَ خَيْرٌ تفعل)) ^(١) ، وقال في الألفية :

وَتَصَحَّبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ وَالْفَصْلَ وَاسِمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ ^(٢)

وكلامه فيها مشعر بأنَّ " اللام " إذا دخلت على معمول المتوسط لا تدخل على الخبر فلا تقول : إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ لَاكُل ، وجعل دخول اللام مختصاً بمعمول الخبر المتوسط ^(٣) ، وانتهى في (شرح التسهيل) ^(٤) إلى جواز ذلك .

وسبق ابن جني ابن مالك في الحكم على مثل هذا الأسلوب بالجواز ، قال : ((وربما كُرِّرَت اللام في الخبر إذا تقدمت فضلته عليه ، فقالوا : " إِنَّ زَيْدًا لَبِكَ لمأخوذة " ، و" إِنَّ مُحَمَّدًا لَفَيْكَ لراغب " ، وحكى قطرب عن يونس : " إِنَّ زَيْدًا لَبِكَ لوائق ")) ^(٥) .

وأجازه أيضاً الحريري فقال : ((وَإِنْ فُصِّلَ بَيْنَ اسْمِ (إِنَّ) وَالْخَبَرِ بِجَارٍ ومجرور ، أو ظرف ، جاز إدخال اللام على الفاصل وعلى الخبر ، فتقول : (إِنَّ زَيْدًا لَبِكَ لوائق))) ^(٦) .

ووافق أبو حيَّان ابن مالك فقال : ((والصحيح جواز ذلك لوجوده في لسان العرب نثراً ونظماً)) ^(٧) .

(١) شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ ٢٢٣/١ .

(٢) ألفية ابن مالك (باب إِنَّ وأخواتها) ص ٢٢ .

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣٧١/١ .

(٤) شرح التسهيل ٣١/٢ .

(٥) سر صناعة الإعراب ٣٧٥/١ .

(٦) شرح ملحّة الإعراب ص ٢٣٨ .

(٧) التذيل والتكميل ٧٣٠/٢ .

وتابع ابن مالك أيضاً المرادي ^(١) ، وابن عقيل ^(٢) ، وصحَّحه الدماميني حيثُ قال : ((والصحيح جواز ذلك ؛ لوروده نشرأ ونظماً)) ^(٣) .

ومنع السيرافي ^(٤) وابن عصفور دخول اللام على الخبر ومعموله المتقدم عليه والمسبوق بـ "إنَّ" ، قال الأخير موافقا للزجاج على منعه ذلك : ((وأما : (إنَّ زيدا لفي الدار لقائم) فأجاز ذلك المبرِّد على أن يكون أعاد اللام تأكيداً ، ومنع ذلك الزجاج ، وهو الصحيح ؛ لأنَّ الحرف إذا أكَّد فإثماً يُعاد مع ما دخل عليه أو مع ضميره ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ ^(٥) ، ولا يُعاد من غير إعادة ما دخل عليه إلا في ضرورة شعر ... فإذا أُعيدت اللام تأكيداً في مثل : (إنَّ زيدا لفي الدار قائم) ، فينبغي أن يُقال : إنَّ زيدا لفي الدار قائمٌ ، لفي الدار قائمٌ)) ^(٦) .
ودليله كما هو واضح أنَّ الحرف إذا أُعيد للتأكيد لم يعد إلا مع ما دخل عليه أو مع ضميره ، ولا يُعاد مع غيره إلا في ضرورة .

وانتهج منهجهما ابن الفخار فمنعه ؛ لقلته ، قال : ((ولا يجوز دخول اللام في الخبر مع دخولها على معموله المقدم عليه غالباً ، وقد سمع من كلامهم : (إني لبحمد الله لصالح) ، وهو قليل في الاستعمال)) ^(٧) .

(١) شرح التسهيل للمرادي ٤٣٩/١ .

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٣٢٤/١ .

(٣) تعليق الفوائد ٥٦/٤ .

(٤) شرح التسهيل ٣١/٢ .

(٥) هود / ١٠٨ .

(٦) شرح جمل الزجاجي ٤٣٢/١ .

(٧) شرح الجمل لابن الفخار ص ٣٣٨ - ٣٤٠ .

وصحَّح الأزهريّ والسيوطي^(١) مذهب من منع تكرار اللام الداخلة على الخبر ومعموله المتقدّم ، غير أنَّ الأزهريّ ذكر أنَّ المبرّد يجيز ذلك وأنَّ الزجّاج يمنعه ، وهو عكس ما نسبته إليهما ابن مالك ، قال الأزهريّ : ((والثاني لما تدخل عليه اللام معمول الخبر... وقد تدخل عليهما معاً... أجازه المبرّد ، ومنعه الزجّاج ، وهو الصحيح))^(٢) .

أقول : اعتدّ مجيزوا تكرار اللام داخلة على خبر " إِنَّ " ومعموله المقدّم بنصوص نثرية ، منها : ما حكاه الكسائيّ والفراء عن العرب في قولهم : إني لبحمد الله لصالح ، وما حكاه قطرب عن يونس : إني لبك لوائق^(٣) .

وأما أدلتهم من النظم فليس بين أيدينا إلاّ دليل واحد انفرد بذكره ابن مالك ، وهو قول الشاعر :

إني لعند أذى المولى لذو حنق يخشى وحلمي إن أوديت معتاد^(٤)

والمقبول من هذه الشواهد ما روي نثراً ، أمّا البيت فالاحتجاج به ضعيف ؛ إذ لا يُعلم له قائل ولا راوٍ عدل يقول : سمعت ثُمّن يوثق بعريته .

على أنّه لا ينبغي التسليم أيضاً بشواهد النثر التي رويت عن بعض العرب ، فكثير من النثر ورد مخالفاً للقاعدة ، ألا ترى إلى قولهم : خير عافاك الله ، لمن قال : كيف أصبحت ؟ أي : بخير ، أو على خير ، وهو شاذ لا يقاس عليه عند الجميع^(٥) .

ويبقى ورود مثل هذا عن العرب من القليل النادر^(٦) ؛ لأنّه إذا كان الغرض من تكرار اللام المبالغة في التوكيد فلا وجه للجمع بينهما ؛ إذ في الواحد كما يبدو غناء عن

(١) همع الهوامع ١٧٣/٢ .

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ٥٢/٢ .

(٣) تعليق الفرائد ٥٦/٤ .

(٤) سبق تخريجه .

(٥) ارتشاف الضرب ١٧٥٧/٤ ، همع الهوامع ٢٢٥/٤ .

(٦) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ١٧١ - ١٧٣ .

الآخر ، فإذا دخلت على معمول الخبر دون الخبر أغنت عن دخولها في الخبر ، وإذا دخلت على الخبر أغنى ذلك عن دخولها في معموله ، ما دام معمول من كمال الخبر ، فضلاً عن أنَّ الأصل في هذه اللام أنَّها تدخل على العَمَد ، ولا تدخل على الفضلات وعلى ما هو مستغنى عنه ^(١) ، فلو تُرك ذكرهما كان في " إنَّ " كفاية فهي بنفسها مؤكدة .

(١) البسيط في شرح جمل الزَّجَّاجي ٧٨٠/٢ .

٩- إعراب اسم (لا) المثني والجمع على حده

تنصب " لا " التبرئة العاملة عمل " إِنَّ " الاسم إذا كان مضافاً ، أو شبهاً بالمضاف ، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه ، نحو : لا طالب علم مكروه ، ونحو : لا قبيحاً فعله محبوبٌ ، ولا طالماً جبلاً حاضراً ، ولا خيراً من زيد عندنا .

فإن كان اسم " لا " مفرداً غير مضاف ولا شبهه بالمضاف بُني على ما ينصب به ، فبُني على الفتح إذا كان مفرداً ، نحو : لا رجل في الدار ، أو عليه وعلى الكسر إن كان جمعاً بألف وتاء ، نحو : لا مسلمات لك ، أو على الياء إذا كان مثني أو مجموعاً جمع سلامة ، نحو : لا رجلين في الدار ولا كاتبتين لك^(١) .

وقد جاء عن ابن مالك في مثل هذا السياق أنَّ المبرِّد يُعرب اسم " لا " المثني ، قال في (شرح التسهيل) : ((وخالف المبرِّد سيبويه في اسم (لا) المثني ، نحو : (لا رجلين فيها) ، فزعم أنَّه معرب ، واحتجَّ له بأمرين : أحدهما : أنَّه بزيادة الياء والنون أشبه المطول المستحق للنصب ، نحو : (لا خيراً من زيد هنا) . والثاني : أنَّ العرب تقول : (أعجبني يومَ زرتني) ، فتفتح ، و (أعجبني يومَ زرتني) ، فتعرب))^(٢) .

وواضح من النص أنَّ ابن مالك ذكر مذهب المبرِّد في اسم " لا " المثني ولم يشر إلى أنَّ مذهبه في جمع المذكر السالم كذلك ، ولذا تعقبه أبو حيَّان في قوله : ((في عبارة المصنف قصور ؛ لأنَّه قصر هذا الحكم على المثني ، والخلاف في الجمع الذي على حدِّ الشنية كالخلاف في الشنية))^(٣) .

ونحن نوافق ابن مالك على أنَّ المبرِّد يخالف سيبويه ويرى إعراب اسم " لا "

(١) أوضح المسالك ٨/٢ - ١٠ ، شرح ابن عقيل ٨/٢ - ١٠ .

(٢) ٥٧/٢ .

(٣) التذيل والتكميل ٨٥٧/٢ . والتعقيب نفسه ذكره ناظر الجيش في تمهيد القواعد ٢٤٦/٢ .

المثني والمجموع على حَدّه، وعلى أَنّه يحتج على صحة ذلك بأنّه بزيادة الياء والنون قد أشبه المطول المستحق للنصب ، وأمّا أَنّه يحتج بقول العرب : " أعجَبني يومَ زُرْتني " فتفتح ، و " أعجَبني يومَ زُرْتني " فتعرب ، فهذا الذي لا نوافق عليه ؛ لأنّ المبرّد لم ينص عليه ، ولم يشر إليه في المواضع التي تحدث فيها عن اسم " لا " .

قال المبرّد : ((وكان الخليل ، وسيبويه يزعمان أنّك إذا قلت : (لا غلامين لك) أنّ (غلامين) مع (لا) اسم واحد ، وثبتت النون كما ثبتت مع الألف واللام ، وفي تثنية ما لا يتصرف وجمعه ، نحو قولك : (هذان أحمران) ، و (هذان المسلمان) ، فالتنوين لا يثبت في واحد من الموضعين ، فرقوا بين النون والتنوين ، واعتلوا بما ذكرت لك . وليس القول عندي كذلك ؛ لأنّ الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً ، لم يوجد ذلك ، كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمترلة اسم واحد)) ^(١) .

فالمبرّد يصرح — معترضاً على الخليل وسيبويه — بأن اسم " لا " المثني والمجموع بالواو والنون مُعَرَّب لا مبني ، وحجته تتمثل في كون الأسماء المثناة والمجموعة جمع سلامة لا تُركَّب مع ما قبلها لطولها بالنون ، كما أنّ اسم " لا " المضاف والشبيه بالمضاف لا يجعل مع ما قبله اسماً واحداً مُركَّباً .

وقوله يُبيّن أنّ ابن مالك تزيد عليه ، وشارك غيره ^(٢) في نسبة علة إلى المبرّد لم ترد في كلامه ، بل هي من صنع التّحاة وابن مالك فيما يبدو .

ومهما يكن من شيء ، فما يهمنا أنّ المبرّد لا يرى في اسم " لا " المثني والمجموع إلّا الإعراب في قول له لم يسبقه إليه أحد في ظني ، مع أَنّه مقرّ بأنّ الفتحة في : " لا رجل في الدار " فتحة بناء ، قال : ((واعلم أنّ (لا) إذا وقعت على نكرة نصبتها

(١) المقتضب ٣٦٦/٤ .

(٢) سأتناول ذلك مفصّلاً في الصفحات التالية .

بغير تنوين ... فأما ترك التنوين ، فأما هو لأنها جُعِلَتْ وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كـ (خمسة عشر) ((^(١) . ومقتضى هذا أنه مبني كما أن المركب العددي هنا مبني .

وأما ابن مالك فيرى أن اسم " لا " المثنى والمجموع بالواو والنون مبني كالمفرد ، قال : ((فإن كان الذي وليها من النكرات مفرداً — أي : غير مضاف ولا مُشَبَّه به — رُكِّبَ معها وبُني على ما كان يُنصب به ، أي : على الفتح إن كان نصبه بالفتحة ، وعلى الياء المفتوح ما قبلها إن كان مثنى أو محمولاً عليه ، وعلى الياء المكسور ما قبلها إن كان جمع مذكر سالماً أو محمولاً عليه)) (^(٢) .

ولا شك أنه متابع للخليل (^(٣) ، وسيبويه ، قال إمام النحاة : ((واعلم أن المنفي الواحد إذا لم يل (لَكَ) فإنما يُذْهَبُ منه التنوين كما أُذْهِبَ من آخر (خمسة عشر) ، لا كما أُذْهِبَ من المضاف . والدليل على ذلك أن العرب تقول : (لا غلامين عندك) ، و (لا غلامين فيها) ، و (لا أب فيها) ، وأثبتوا النون ؛ لأن النون لا تُحذف من الاسم الذي يُجْعَلُ وما قبله أو وما بعده بمنزلة اسم واحد . ألا تراهم قالوا : (الذين في الدار) ، فجعلوا (الذين) وما بعده من الكلام بمنزلة اسمين جُعِلَا اسماً واحداً ، ولم يحذفوا النون ؛ لأنها لا تحيىء على حد التنوين ، ألا تراها تدخل في الألف واللام وما لا يتصرف)) (^(٤) .

فالاسم المفرد بعد " لا " متروك تنوينه ؛ لأنه مُرَكَّبٌ مع " لا " كتركيب " خمسة عشر " ، ولم يحذف التنوين منه للإضافة بل للبناء ، ولو أنه سقط للإضافة لا للبناء لوجب أن تسقط النون من " لا غلامين عندك " ؛ لأن النون من الشبهة تسقط في

(١) المقتضب ٣٥٧/٤ .

(٢) شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافت ٢٥٥/١ .

(٣) المقتضب ٣٦٦/٤ .

(٤) الكتاب ٢٨٣/٢ .

الإضافة كما سقط التنوين من الواحد فيها .

وهذا التلازم بين التنوين والنون يجعلنا نحكم على أَنَّ حذف تنوين الاسم المفرد بعد " لا " للبناء لا للإضافة ، بدليل بقاء النون في المثنى وجمع السلامة بعدها ؛ لأنَّهما بعد " لا " مبنيان .

فإنَّ قال قائل : فبمقتضى هذا التلازم بين النون والتنوين كان ينبغي أن تُحذف النون في الاثنين للبناء كما حُذف التنوين في الاسم المفرد بعد " لا " لأجله .
فالجواب : أنَّ النون ليس كالتنوين ، ألا تراهم قالوا : "الذين في الدار" ، فجعلوا "الذين" وما بعده من الكلام بمنزلة اسمين جعلاً اسماً واحداً . ولم يحذفوا النون لأنَّها لا تجيء على حدِّ التنوين ، فإنَّها تثبت مع الألف واللام وفيما ينصرف ، والتنوين على خلاف ذلك ^(١) .

وقد ارتضى مذهب سيويه جمع من علماء العربيّة ، أذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر ابن السّراج ، وابن برهان العكبري ^(٢) ، وابن الحاجب ، وابن عصفور ^(٣) ، وابن يعيش ^(٤) ، والإسفرايني ^(٥) وابن النّاطم ^(٦) ، والرضي ^(٧) ، وأبا حيّان ^(٨) ، وابن هشام ^(٩) ، وابن عقيل ، والأشْموني ^(١٠) .

(١) التعليقة على كتاب سيويه ٣١/٢ — ٣٢ . وفي (شرح الكتاب) للسرياني ٨٦/٣ ل فما بعدها ما يثبت أن المثنى وجمع السلامة بعد " لا " مبني عند سيويه ، وقد أشار إلى ذلك السرياني على وجه آخر غير الذي ذكره أبو علي ، وقد تركته مخافة الإطالة ، واكتفاء بكلام أبي علي .

(٢) شرح اللمع ٩١/١ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢٧٢/٢ .

(٤) شرح المفصل ١٠٦/٢ .

(٥) لباب الإعراب ص ٣٥١ .

(٦) شرح ألفية ابن مالك لابن الناطم ص ١٨٦ .

(٧) شرح الرضي على الكافية ١٥٦/٢ .

(٨) النكت الحسان ص ١٠٩ .

(٩) مغنى اللبيب ص ٣١٣ .

(١٠) شرح الأشْموني ٣٣٣/١ .

قال ابن السراج : ((فَإِنْ ثَبِّتَ الْمُنْفَى بِـ (لا) قلت : (لا غلامين لك) ، و (لا جاريتين) ، لا بدّ من إثبات النون في التثنية والجمع الذي هو بالواو والنون ، قد ثبت في المواضع التي لا تثبت فيها التنوين ، بل قد يُثَنَّى بعض المبنيات بالألف والنون ، والياء والنون ، نحو : (هذا) ، و (الذي) تقول : (هذان) ، و (اللذان))) ^(١) .

وقال ابن الحاجب : ((فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا يَنْصَبُ بِهِ ، هَذَا أَوَّلُ مَنْ قَوْلُهُمْ : مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ ، فَإِنَّا نَقُولُ : (لا غلامين لك) ، وليس مَبْنِيًّا عَلَى الْفَتْحِ ، وَكَذَلِكَ : (لا مُسْلِمِينَ لَكَ) ، وَإِذَا قُلْنَا : مَبْنِيٌّ عَلَى مَا يَنْصَبُ بِهِ شَمِلَ ذَلِكَ كُلُّهُ)) ^(٢) .

وقال ابن عقيل : ((وَالْحَالُ الثَّالِثُ [مِنْ أَحْوَالِ اسْمِ "لا"] : أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا ، وَالْمُرَادُ بِهِ — هُنَا — مَا لَيْسَ بِمُضَافٍ وَلَا مُشَبَّهٍ بِالْمُضَافِ ، فَيَدْخُلُ فِيهِ الْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعُ ، وَحُكْمُهُ الْبِنَاءُ عَلَى مَا كَانَ يُنْصَبُ بِهِ)) ^(٣) .

وهؤلاء يرون أنّ علّة بناء اسم "لا" المفرد تجري على المثني وجمع المذكر السالم ، فهما مبنيان ؛ لتضمنهما معنى " مِنْ " الاستغراقية ، و لتركيب الاسم مع الحرف كما في المركّب العدديّ "خمسة عشر" . على خلاف بينهم ليس هذا محلّ بسطه ^(٤) .

واختار ابن مالك أنّ تكون علّة البناء التركيب ، قال : ((وتقول : (لا غلامين لك) ، و (لا نعلين لك) ، و (لا أباً لعمرو) ، و (لا أخاً له) . فتجعل (غلامين) و (نعلين) اسمين مُركَّبَيْنِ ، وما بعدهما من الجار والمجرور خبراً ، وكذا

(١) الأصول في النحو ٣٨٣/١ .

(٢) شرح المقدمة الكافية في علم العربية ٥٧٠/٢ .

(٣) شرح ابن عقيل ٨/٢ .

(٤) التصريح بمضمون التوضيح ١٢٠/٢ — ١٢١ .

(لا أَبَ) و (لا أَخَ) ((^(١)).

وحكمه إذ ذاك أن يُبنى على ما ينصب به ، فما كانت علامة نصبه الفتحة بُني مع " لا " التبرئة على الفتح ، وما كانت علامة نصبه الياء كما في المثني والمجموع بالواو والنون بُني مع " لا " على الياء .

ولأجل هذا وقف ابن مالك من المبرّد موقف المعارض ، وصرّح بمخالفته له ، فقال في (التسهيل) : ((ولا عمل لـ (لا) في لفظ المثني في نحو : (لا رَجُلَيْنِ فيها) خلافاً للمبرّد)) (^(٢)).

وفي (شرح التسهيل) ردّ قوله أيضاً ، وذكر أنّه يحتج على صحة مذهبه بحجتين :

الأولى : أن المثني وجمع المذكر السالم بزيادة الياء والنون أشبهها المطول .
والثانية : أن العرب تقول : " أعجبني يومَ زرتني " فتفتح ، و " أعجبني يومَ زرتني " فتعرب .

وقد أوضحت أنّ الثانية من الحجتين لا تصح نسبتها إلى المبرّد ؛ لأنّه لم يقلها ، إلا أن يكون ابن مالك قد اطلع عليها في مصنف للمبرّد لم يصلنا ، أو نقلها إليه واحد من علماء النحو الثقات ، فالأمر حينها مختلف .

وسواء ثبتت العلة الثانية أم لم تثبت ، فالذي يهمنا إلحاح ابن مالك على ردّ مقولته ، وتبع مذهبه ، ودفع كلّ احتمال ربّما يوهم بأنّ مذهب المبرّد له وجه من الصحة .

فأمّا الحجة الأولى فمعارضة بأنّ شبه " لا رَجُلَيْنِ " بـ " يا رَجُلَانِ " المنادى المفرد المبني على الألف أقوى من شبهه بـ " لا خيراً من زيد " اسم " لا " الشبيه

(١) شرح الكافية الشافية ٥٢٧/١ .

(٢) ص ٦٧ .

بالمضاف والمطوّل ، وقد سوّى المبرّد بين " يا رَجُلانِ " و " يا رَجُلُ " — فكلاهما مبنيّ على ما يرفع به ؛ لأنّه نكرة مقصودة — فليسوّ بين " لا رجلين " و " لا رَجُلَ " .
وأما الثانية فيردها أنّ بناء " يوم " وشبهه حين أُضيف إلى الجملة إنّما كان لشبهه بـ " إذ " لفظاً ومعنى ، فلمّا بُني خالفه بلحاق علامة التثنية ، ويكون " اليوم " إذا بنى يصير مؤقتاً ، والحمول على " إذ " يكون غير مؤقتاً ، وإنّما يكون مبهماً أي صالحاً لنهار وليلة ، وللقليل والكثير ، واليوم المفرد بهذه المترلة ^(١) .

ولي وقفة مع اعتراض ابن مالك الأول ، فقد زعم فيه أنّ المبرّد يسوي بين " يا رَجُلانِ " و " يا رَجُلُ " في النداء ، بمعنى أنّه يحكم ببناء النكرة المقصودة المثناة على الألف كما بنيت على الضم في المفرد ، فليسوّ بين " لا رَجُلانِ " و " لا رَجُلَ " هنا ، وليعامل المثنى بعد " لا " معاملة المفرد بعدها كما فعل في باب النداء . وكأنّه يتهم المبرّد بالتناقض ، بل قد فعل .

والحق أنّي لم أعثر في (المقتضب) ولا في غيره من مؤلفات المبرّد على نص يثبت به صحة ذلك ، فلعلّ مذهبه في البابين الإعراب لا البناء ، وعندها تُبرأ ساحة المبرّد ممّا قد يُتهم به من التناقض .

وقد عرفنا من قبل أنّ جمهور النحاة سوى المبرّد مع سيبويه الذي يرى في اسم " لا " المثنى والمجموع بالواو والتون البناء ؛ ولذا تصدّوا للمبرّد ، فنصّب كثير منهم نفسه للرد عليه ، ولم يكن ابن مالك في الاعتراض عليه وحده ، فقد سبقه إلى ذلك ابن برهان العكبريّ ، وابن يعيش ، وابن عصفور ، وتأثر ابن مالك بهم وارد ، وتابعه — أعني ابن مالك — الرضويّ ، وابن هشام ، والسيوطيّ .

(١) شرح التسهيل ٥٧/٢ — ٥٨ .

وقد تناول هؤلاء رأي المبرّد بالطريقة التي يرون أنّها كفيلة برّد مذهبه ودحض حجته ، فقال ابن برهان العكبريّ : ((وناقضه — أي المبرّد — أصحابنا بقول العرب في النداء : (يا رَجُلُ) ، و (يا رَجُلَانِ) ، ولأنّ (لا رَجُلَيْنِ) بقولهم (لا رَجُلَ) — وهو المبنيّ — أشبه منه بما أعرب ، وذلك : (لا غلامَ رَجُلٍ) ، و (لا رَجُلَ ظريفٍ) ، و (لا خيراً من زَيْدٍ))) ^(١) . وجهة الاعتراض هذه قريبة ممّا ذكره ابن مالك في اعتراضه السابق .

وأما ابن يعيش فقد كان أكثر دقة من غيره من النحاة ؛ إذ نصّ على الحجة التي احتج بها المبرّد في (المقتضب) ، وردّها ، قال : ((وذهب أبو العباس المبرّد إلى أنّهما معربان ، وليسا مبنيّين مع (لا) . قال : لأنّ الأسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسماً واحداً ، فلم يجز ذلك كما لم يوجد المضاف ولا الموصول مع ما قبله بمزلة اسم واحد ، وهذا إشارة إلى عدم النظر ، وإذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظر ، أمّا إذا وُجد فلا شك أنّه يكون مؤنساً ، وأمّا أن يتوقف الحكم على ثبوته فلا)) ^(٢) .

وإذا قرأنا كتاب (شرح الجمل) لابن عصفور وجدناه يُعلّل لمذهب المبرّد بعلتين هما :

أنّه لم يوجد اسم مثنى مبني في كلام العرب ، فأما " هذان " و " اللذان " ، وأمثالهما فصيغ تشنية ، وليست بمثناة في الحقيقة .
وأنّ الاسم المثنى والمجموع قد طال بالنون ، والاسم المطول في بابه معرب ^(٣) .

(١) شرح اللمع ٩١/١ .

(٢) شرح المفصل ١٠٦/٢ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢٧٢/٢ .

وأزعم أنّ أولى العلتين لا تصح نسبتها إلى المبرّد ، وأمّا الثانية فقريبة من كلام المبرّد في (المقتضب) .

ومع ذلك فقد أبطلهما ابن عصفور بقوله : ((أمّا قوله : إنّه لم يوجد اسم مثني مبنيّ فباطل بدليل قولهم : (اثنان) في العدد ، إذا لم يقصد به إخبار بل مجرد العدد . وأمّا قوله : إنّ المثني والمجموع قد طال بالنون فباطل ؛ لأنّ النون هنا بمنزلة التنوين ، فكما لا يطول الاسم بالتنوين فكذلك لا يطول بهذه النون)) ^(١) .

ثم جاء الرضيّ فحكى عن المبرّد عللاً لم يقلها ، فأما الأولى فافترضها الرضيّ نفسه ، وادّعى أنّ المبرّد لا يبني اسم " لا " المثني والمجموع على حدّه ؛ لأنّ النون كالتنوين الذي هو دليل إعراب ؛ وأمّا الثانية والثالثة فنقلهما عن غيره من النحاة ، وزعم أنّه يعتل لإعراب المثني والمجموع جمع سلامة بعد " لا " بكون المثني في حكم المعطوف والمعطوف عليه ، والمعطوف عليه مضارع للمضاف فيجب نصبه ، وبأنّه ليس شيء من المركّبات يُثنى فيه الجزء الثاني .

وقد أجاب الرضيّ عن الأولى بورود " يا زَيْدَانِ " و " يا زَيْدُونِ " في كلامهم ، وحكمهما البناء ، مع وجود النون ، فلو كانا معربين لقليل : " يا زَيْدَيْنِ " ، و " يا زَيْدَيْنِ " .

ثم إنّ النون ليست كالتنوين في الدلالة على التمكن ، بل هي قائمة مقام التنوين في المفرد وتدلّ على تمام الاسم فقط .

وأجاب عن الثانية بأنّ المعطوف في باب " لا " مبنيّ ، نحو : لا رَجُلَ وامرأة ، فإنّ قال : أردتُ عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد ، كما في نداء " ثلاثة وثلاثين " ، فلا شك أنّ المثني مثل هذا المنسوق ، ولكنّه ينتقض بـ " يا زَيْدَانِ " و " يا زَيْدُونِ " .

(١) شرح جمل الزجاجي ٢٧٢/٢ .

وأجاب عن الثالثة بعدم قيام دليل قاطع على أن " لا " مركب مع المنفي ؛ لأنَّ بناءه — وهو الحق عند الرضي — آتٍ من جهة تَضَمُّنِ " لا " معنى " مِنْ " الاستغراقية ، ولو سلَّمنا بأنَّ علة البناء التركيب فقد جاء عنهم تثنية وجمع الجزء الثاني من المركَّب المزجيِّ فقالوا : " حضرموتان " ، و " حضرموتون " في المسمى بـ " حضرموت " ^(١) . وأضاف ابن هشام علة جديدة منسوبة إلى المبرِّد ورَدَّها ، قال : ((وعن المبرِّد أنَّ هذا مُعَرَّب ؛ لبعده بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف ، ولو صح هذا للزم الإعراب في (يا زَيْدَانِ) ، و (يا زَيْدُونِ) ، ولا قائل به)) ^(٢) .

ولم يكن موقف السيوطي من المبرِّد على خلاف مَنْ قبله ، ويدل على ذلك قوله : ((وذهب المبرِّد : إلى أنَّ المثني والجمع على حَدِّه معربان معها ؛ لأنَّه لم يُعْهَدَ فيهما التركيب مع شيء آخر ، بل ولا وُجِدَ في كلام العرب مثني وجمع مبنيان . ونُقِضَ بأنَّه قال : بينائهما في النداء ، فكذا هنا)) ^(٣) .

وما نقض به السيوطي مذهب المبرِّد هو بعض ما نقض به ابن مالك مذهب المبرِّد أيضاً ، وقد أوضحت عند تعليقي على كلام ابن مالك — فيما سبق — أنَّه لم يثبت نص للمبرِّد يجعلنا نطمئن إلى أنَّه يقول بينائهما في النداء ، وبالتالي يبقى هذا القول محتملاً فإذا ثبت ذلك بنص عن المبرِّد نفسه ، أو ثبت بنقل الثقات عنه قبلناه ، وهذا ما أجهدت نفسي للوصول إليه ، فلم أظفر به وما حصلت عليه .

وخلاصة القول : أنَّ نحاة العربية — ومنهم ابن مالك — اتفقوا على عدم صلاحية مذهب المبرِّد لما فيه من مخالفة للقياس ، وحملهم ذلك على ردِّه وسدِّ كلِّ منفذ ظنوا أنَّ المبرِّد ينفذ منه للاحتجاج على صحة مذهبه ، بل ولم يتورَّعوا عن افتراض

(١) شرح الرضي على الكافية ١٥٦/٢ — ١٥٧ .

(٢) مغني اللبيب ص ٣١٣ — ٣١٤ .

(٣) هج الموامع ١٩٩/٢ — ٢٠٠ .

علل قد يحتج بها المبرّد لم يصرّح بها، أكثر ما يقال عنها — إذا أحسنا الظن بهم — أنّهم ذكروها من باب الحجاج ، أو فهموها ضمناً من كلامه ، أو أنّه صرّح بها في مؤلف غير مؤلفاته التي بين أيدينا ، أو أنّه صرّح بها ولم يدونها في مؤلفاته ونقلها عنه الثقات . ولا يعني هذا بحال عدم قبولها بل اقتضت أمانة التحقيق أن نثبت ما ثبت حقاً للمبرّد ، وننفي عنه ما عداه ، وإلاّ فهي في مجملها لا تدع مجالاً للشك في أنّ ما ذهب إليه المبرّد ضعيف ؛ لأنّ الأخذ بما يراه مؤدٍ إلى تناقض نحن في غنى عنه ؛ إذ كيف نحكم ببناء " يا زَيْدَانِ " و " يا زَيْدُونِ " على ما يرفع به في النداء ؛ لأنّهما يشبهان " يا زيدُ " فكلّ واحد منهما ليس بمضاف ولا شبيه به ، ثمّ نحكم من جهة أخرى على " لا رَجُلَيْنِ " و " لا كَاتِبَيْنِ " بالإعراب مع أنّهما يشبهان " لا رجلَ " المستحق للبناء ؛ لأنّه مفرد غير مضاف ولا شبيه بالمضاف ، فإجراء الأسلوبين على منهاج واحد أولى وأحسن ، ففيه اطراد ومسيرة لقواعد العربية .

١٠ - تَكَرَّار (لا) مع المعرفة والمفصول

تعمل " لا " التبرئة عمل " إِنَّ " الناسخة ، فت نصب الاسم وترفع الخبر إذا اجتمع فيها الشروط التالية :

أَنْ تكون نافية ، فَإِنْ كانت غير نافية لم تعمل .
وَأَنْ يكون المنفي بها الجنس بأسره ، فَإِنْ كانت لنفي الوحدة عملت عمل " ليس " رافعة الاسم وناصبة الخبر ، نحو : لا رجل قائماً .
وَأَنْ يكون نفي اسمها نصّاً لا احتمالاً ، وذلك إذا كان مدخولها نكرة أُريدَ بها النفي العام ، وَقُدِّرَ فيه " مِنْ " الاستغراقية ؛ لِأَنَّ " مِنْ " هي الموضوع للجنس ، فإذا قلت : لا رَجُلَ في الدار ، وأردت نفي الجنس كله ، لم يصح إِلاَّ بتقدير " مِنْ " ، وإذا لم تُرد " مِنْ " كنت نافياً رجلاً واحداً ، وجاز أَنْ يكون في الدار اثنان فأكثر .
وَأَلَّا يدخل عليها حرف الجرّ ، فَإِنْ دخل عليها في مثل : جئتُ بلا زادٍ ، لم تعمل شيئاً ، وجرّ الحرف النكرة .

وَأَنْ يكون اسمها نكرة متصلة بها ، وكذا خبرها ، نحو : لا غلامَ سفرٍ حاضرٍ ، فَإِنْ كان اسمها معرفة أو منفصلاً عنها أُهملت وجوباً ، ولزم تكرارها ، فقليل : لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌ ، ولا فيها رجلٌ ولا امرأة ^(١) .

والمبرّد موافق على الإهمال ، وبطلان عمل " لا " إذا كان معمولها معرفة ، أو فصل بينها وبينه بفواصل ، قال : ((واعلم أَنَّ (لا) إِنْ فَصَلْتَ بينها وبين النكرة لم يجوز أَنْ تجعلها معها اسماً واحداً ؛ لِأَنَّ الاسم لا يُفصلُ بين بعضه وبعض . فتقول : (لا في الدار أحدٌ) ، و (لا في بيتك رجلٌ) ، وقوله — عز وجل — : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ ^(٢)

(١) التصريح بمضمون التوضيح ١٠٤/٢ - ١١٤ .

(٢) الصفات / ٤٧ .

لا يجوز غيره ؛ لأنَّ (لا) — وإن لم تجعلها اسماً واحداً مع ما بعدها — لا تعمل — لضعفها — إلا فيما يليها . ألا ترى أنَّها تدخل على الكلام فلا تُغيِّره . ولو كانت كـ (إن) وأخواتها لأزالت الابتداء . ولا تعمل إلا في نكرة البتة ، ولو كانت كغيرها من العوامل لعملت في المعرفة ، كما تعمل في النكرة)) (١) .

والمراد بيني كلامه هنا على أنَّ معمول "لا" النكرة إمَّا أن يكون حكمه البناء لتركيبه مع "لا" تركيب "خمسة عشر" ، فلو فصل عنها لم تعمل فيه ؛ لأنَّه لا يُفصل بين الاسم وبعضه ، وإمَّا أن يكون معمولها مُعرباً فلو فصل عنها بفواصل لم تعمل فيه أيضاً ؛ لضعفها عن العمل إلا فيما يليها .

ثم يقرر أنَّ "لا" ليست كغيرها من العوامل حتى تعمل في اسمها المتصل بها أو المنفصل عنها، كأن تكون كـ "إن" وأخواتها مثلاً ، بدليل أنَّها لا تُزيل معنى الابتداء كما تُزيله "إن" أو إحدى أخواتها ، ولا تعمل إلا في نكرة بخلاف "إن" ، فإنَّها تعمل في النكرة والمعرفة .

ويفهم من هذا ضمناً أنَّه لا يجوز أن تعمل في الاسم إذا كان معرفة ويدل على ذلك قوله : ((فإن قلت : فما قوله ؟ :

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ وَلَا أُمِيَّةً فِي الْبِلَادِ (٢)

فقد عملت في (أُمِيَّة) ، وكذلك قوله :

لَا هَيْثُمَ اللَّيْلَةُ لِلْمَطِيِّ (٣)

(١) المقتضب ٣٦١/٤ — ٣٦٢ .

(٢) قائله : عبدالله بن الزبير الأسدي ، وقيل : لفصالة بن شريك ، وقيل : لبعض بني دبير . انظر : ملحق ديوان عبدالله بن الزبير ص ١٤٧ ، والكتاب ٢/٢٩٧ ، وشرح أبيات سيويه لابن السيرافي ٥/٢ ، والمفصل ص ٧٧ ، وأمالى ابن الشجري ١/٣٦٥ ، وشرح المفصل ٢/١٠٢ .

(٣) البيت بلا نسبة . في : الكتاب ٢/٢٩٧ ، والأصول في النحو ١/٣٨٢ ، والمسائل المنشورة ص ٩٧ ، وأمالى ابن الشجري ١/٣٦٥ ، وخزانة الأدب ٤/٥٣ ، والدرر اللوامع ١/٣١٢ . "هَيْثُم" رجل من العرب يحسن الحداء .

فليس كما قال ؛ لأنَّ الشاعر إنما أراد : لا أمثالُ أُمِّيَّة ، ولا مَنْ يَسُدُّ مَسَدَّهَا ، والمعنى : ولا إذا فَضِّل . فدخلت (أُمِّيَّة) في هؤلاء المنكُورين . وكذلك (لا هَيْثَم الليلة) ، أي : لا مُجْرِي ولا سائقَ كَسَوَق هَيْثَم)) ^(١) .

أقول : مع أَنَّ المبرِّد — كما أوضحت — مُقرِّ ياهمال " لا " إذا كان اسمها معرفة ، أو فَصَلَت النكرة عنها بفواصل ، فإنَّه لا يرى وجوب تكرارها ، قال : ((وكذلك إن جعلتها جواباً لقولك : رجل في الدار ، أو هل رجل في الدار ؟ قلت : (لا رجل في الدار) . وهذا أقلُّ الأقاويل ؛ لأنَّها لا تَخْلُص لمعرفة دون نكرة ، ولا لنكرة دون معرفة ، إذ كان التكرير والبناء أغلب ، فالتكرير : (لا زيد في الدار ولا عمرو) ، و (لا رجل في الدار ولا امرأة) ، والبناء : (لا رجل في الدار ولا امرأة) ، على جواب من قال : هل من رَجُل أو امرأة في الدار ؟ ، فمما جاء على قوله : (لا رجل في الدار) قوله :

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِّنَّا خُلِقْتَ لَغَيْرِنَا حَيَاتُكَ لَا نَفْعَ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ ^(٢)

وقوله :

(١) المقتضب ٣٦٢/٤ — ٣٦٣ .

(٢) البيت للضحك بن هنام الرقاشي ، وقيل : لأبي زبيد الطائي ، وقيل : لرجل من سلول . انظر : الكتاب ٣٠٥/٢ ، وحامسة البحري ص ١١٦ ، والأزهية في علم الحروف ص ١٦٢ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٣٢/١ ، وشرح المفصل ١١٢/٢ ، وشرح الأشموني ٣٤٧/١ ، وخزانة الأدب ٣٥/٤ ، ٣٧ .

والشاعر يخاطب الحُصَيْن بن المنذر ويقول له : إِنَّكَ مِنَّا وَغَيْرُكَ أَنْتَ تَقْدُمُ النِّفْعَ لَغَيْرِنَا ، فحياتك لا تنفعنا ولكن موتك يفجعنا ؛ لأنَّكَ واحد منا .

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَِا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ^(١)
 فَإِنْ كَانَتْ مَعْرِفَةٌ لَمْ تَكُنْ إِلَّا رَفْعًا ؛ لِأَنَّ (لا) لَا تَعْمَلُ فِي مَعْرِفَةٍ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ :
 لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ . إِنَّمَا هُوَ جَوَابٌ : أَزِيدُ فِي الدَّارِ ؟ ، فَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ :
 قَضَتْ وَطَرًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ أَذْنَتْ رَكَائِبُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا^(٢) ((^(٣) .
 فَقَوْلُ الْمُبَرَّدِ : لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ ، وَقَوْلُهُ : لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ ، ثُمَّ ذَكَرَ الْبَيْتَ : (أَنْ
 لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا) ، يَفِيدُ أَنَّهُ يَجُوزُ عَدَمُ تَكْرِيرِ " لَا " فِي الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ فِي الْاِخْتِيَارِ ،
 النِّكَرَةُ الْمُتَّصِلَةُ الَّتِي أُلْغِيَ عَمَلُ " لَا " فِيهَا جَوَازًا ، وَالْمَعْرِفَةُ ، وَالْاِسْمُ الْمُنْكَرُ الْمَفْصُولُ
 عَنْهَا^(٤) .

وَلَمْ يَسْبِقِ الْمُبَرَّدُ فِيمَا قَالَ أَحَدٌ ، وَتَابِعَهُ مِنَ النِّحَاةِ ابْنُ كَيْسَانَ ، قَالَ الرُّضَيِّ :
 ((وَأَجَازَ أَبُو الْعَبَّاسِ ، وَابْنُ كَيْسَانَ ، عَدَمَ تَكْرِيرِ (لا) فِي الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ . أَمَّا مَعَ

(١) الْبَيْتُ لِسَعْدِ بْنِ مَالِكٍ . وَرَوَى (مِنْ فَرٍّ) مَكَانَ (مِنْ صَدَّ) .

انْظُرْ : الْكِتَابُ ٥٨ / ١ ، وَكِتَابُ الْاَلَامَاتِ ص ١٠٧ ، وَشَرْحُ دِيْوَانِ الْحُمَاسَةِ لِلْمُرْزُوقِيِّ ص ٥٠٦ ،
 وَالْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ ٣٦٧/١ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ١٠٩/١ ، وَالْأَمَالِيُّ النُّحْوِيُّ لِابْنِ الْحَاجِبِ
 ٦٢/٢ ، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ ٥٨٣/٢ ، ٦١٢ .

" صَدَّ " : أَعْرَضَ ، " نِيرَانُهَا " : أَيُّ نِيرَانِ الْحَرْبِ ، وَالضَّمِيرُ رَاجِعٌ عَلَيْهَا فِي قَوْلِهِ قَبْلَ ذَلِكَ :

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهُطَ فَاسْتَرَا حُوا

" أَنَا بْنُ قَيْسٍ " : نَسَبَ نَفْسَهُ إِلَى جَدِّهِ الْأَعْلَى .

(٢) لَمْ أَعِثْرْ عَلَى قَائِلِهِ . وَيُرْوَى (بَكَتْ حَزْنًا) ، وَ(بَكَتْ أَسْفًا) عَوَضًا مِنْ (قَضَتْ وَطَرًا) . وَهُوَ فِي
 الْكِتَابِ ٢٩٨/٢ ، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ١١٢/٢ ، وَالْمَقْرَبِ ١٨٩/١ ، وَرِصْفُ الْمُبَانِيِّ ص ٣٣٣ ،
 وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ٢٠٧/٢ ، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ ٣٣/٤ ، وَغَيْرُ ذَلِكَ .

" الْوَطَرُ " : الْحَاجَةُ ، " اسْتَرْجَعَتْ " : مِنَ الْاِسْتَرْجَاعِ عِنْدَ الْمَصِيبَةِ ، أَوْ مِنْ طَلَبِ الرُّجُوعِ عَنِ الرَّحِيلِ
 لِكِرَاهِيَةِ فِرَاقِ الْأَحِبَّةِ ، " أَذْنَتْ " : أَشْعَرَتْ ، " رَكَائِبُهَا " : جَمْعُ رَكُوبَةٍ وَهِيَ الرَّاحِلَةُ .

(٣) الْمُقْتَضِبُ ٣٥٩/٤ — ٣٦١ .

(٤) حَاشِيَةُ الْمُقْتَضِبِ ٣٦٠/٤ .

المعرفة فنحو : (لا زيد في الدار) ، وقولهم : (لا تُولُكْ أَنْ تَفْعَلْ كَذَا) ^(١) ، وأما مع المفصول فنحو : (لا فيها رجلٌ) ... وأما مع المنكر المتصل ، فنحو : (لا رجلٌ في الدار) ((^(٢) .

ولم يصرِّح المبرِّد بحجته في (المقتضب) ، لكنَّهم قالوا : قد يُحْتَجُّ له بقول العرب : (لا تُولُكْ أَنْ تَفْعَلْ) ، حيث دخلت " لا " على المعرفة بلا تكرار ^(٣) .

والذي يظهر أنَّ المبرِّد يستدل على صحة مذهبه بعدم تكرارها في قول الشاعر :
وَأَنْتَ امْرُؤٌ مَنَا خُلِقْتَ لَغَيْرِنَا حَيَاتُكَ لَا نَفْعَ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ ^(٤)
حيث دخلت " لا " على الاسم المنكر المتصل ولم تُكْرَرْ مع أَنَّ عملها في اسمها ملغي جوازاً .

وقول الآخر :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهِ فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٍ ^(٥)

حيث رفع ما بعد " لا " من غير تكرير أيضاً .

وقول الآخر :

قَضَتْ وَطَرًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ أَدْنَتْ رَكَائِبُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا ^(٦)

حيث دخلت " لا " على المعرفة مفردة من غير تكرير .

(١) " التَّوَلَّ " من التَّوَال ، يقال : ما كان تُولُكْ أَنْ تَفْعَلْ كَذَا ، أي : ما كان فعلك هذا حظاً لك .
و " مانولك أن تفعل كذا " ، أي : ما ينبغي لك أن تناله . انظر : لسان العرب مادة (نول)
٦٨٤/١١ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ١٦١/٢ .

(٣) حاشية الشيخ يس على التصريح ٢٣٨/١ .

(٤) سبق تخريجه .

(٥) سبق تخريجه .

(٦) سبق تخريجه .

أمّا ابن مالك فيرى وجوب تكرار " لا " المهملة مع المعرفة ، ومع النكرة المفصولة عنها ، تقول : لا زيدٌ فيها ولا عمرو ، ولا فيها رجلٌ ولا امرأة .
وعَلَّل وجوب تكرارها مع المعرفة بأنَّ في التكرار عوضاً ثَمًّا فاتهما من مصاحبة ذي العموم ، فإنَّ في التكرار زيادة كما أنَّ في العموم زيادة .
وأمّا علّة لزوم تكرارها إذا فُصِلَتْ عن معمولها بفاصل ، فحتملاً على التي تليها المعرفة ؛ لتساويها في وجوب الإهمال .

ثم إنَّ العرب في الغالب تنفي الجملة المبدوءة بمعرفة ، أو ظرف ، أو شبهه بـ " ما " و " ليس " ، فيقولون : ما زيد عندك ، وما عندك زيد ، وليس عمرو في الدار ، فإذا وقعت " لا " في نحو هذا من الكلام وقعت في موضع غيرها ، فقُوِّتَ بالتكرار ^(١) .
وما ذهب إليه ابن مالك رأي لسيبويه قبله ، فقد قال في باب (ما لا تُغَيَّر فيه " لا " الأسماء عن حالها التي كانت عليها قبل أنْ تدخل " لا ") : ((ولا يجوز ذلك إلاَّ أنْ تُعيد (لا) الثانية ؛ من قبل أنَّه جواب لقوله : أغلامٌ عندك أم جاريةٌ ، إذا ادَّعيت أنَّ أحدهما عنده ، ولا يحسن إلاَّ أنْ تُعيد (لا) ، كما أنَّه لا يحسن إذا أردت المعنى الذي تكون فيه (أم) إلاَّ أنْ تذكرها مع اسم بعدها)) ^(٢) .

وقال في موضع آخر من الباب نفسه : ((واعلم أنَّك إذا فصلت بين (لا) وبين الاسم بحشْو لم يحسن إلاَّ أنْ تُعيد (لا) الثانية ؛ لأنَّه جعل جواب : أذا عندك أمٌ ذا ؟)) ^(٣) .

ولا شك أنَّ ممَّا لا تُغَيَّر فيه " لا " الأسماء عن حالها التي كانت عليها قبل أنْ تدخل عليها يشمل اسم " لا " المعرفة ، واسمها النكرة المفصول عنها بفاصل ، وإنْ كان

(١) شرح التسهيل ٦٥/٢ .

(٢) الكتاب ٢٩٥/٢ .

(٣) المرجع السابق ٢٩٨/٢ .

سيبويه قد اقتصر في أمثله على اسم "لا" المفصول ، فإنه يوجب تكرار "لا" الملغاة معهما ؛ إذ لا يحسن الكلام إلا بإعادتها .

وعَلَّل ذلك بعلّة لم يذكرها ابن مالك رأى فيها أنّ "لا" الداخلة على المبتدأ والخبر جواب من سأل بالهمزة و "أم" ، فتعيّن أنّ يكون الجواب بالعطف والتكرير حتى يطابق السؤال الجواب .

وهو مبني على ما تعارف عليه العرب في كلامهم فإنهم لا يقولون : لا زيد عندي ، في جواب من سأل بالهمزة وقال : أزيد عندك ؟ ، بل يقولون : ما زيد عندي ، واستغنوا بها عن " لا " ، وعزموا أنّ تكون " لا " الملغاة جواباً لمن سأل بالهمزة و " أم " ، وإذا كان السؤال بالهمزة و " أم " فكذلك ما هو جواب له ^(١) .

وقال ابن السراج ((فأما الذي لا يجوز فقولك : لا زيد في الدار ؛ لأنّ هذا موضع (ما) ، إلا أنّ يضطر الشاعر فيرفع المعرفة ولا يُثني (لا) ... فأما الذي يحسن ويجوز فقولك : لا زيد في الدار ولا عمرو ، ولما ثبت حسن ((^(٢)) .

ثم قال عنها واسمها مفصول عنها : ((وكذلك إذا فصلت بين (لا) والاسم بحشو ، لم يحسن إلا أنّ تعيد الثانية ؛ لأنّه جعل جواب : أذا عندك أم ذا ؟ ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ﴾ ^(٣))) ^(٤) .

وإنّما كرّرت "لا" مع المعرفة عند ابن السراج حتى يُفرّق بينها وبين "ما" التي تشترك مع "لا" في النفي ، فـ "ما" لا يلزمها التكرار إذا دخلت على معرفة ، فتعيّن التكرار مع "لا" .

(١) التذييل والتكميل ٩٠٢/٢ بتصرف .

(٢) الأصول في النحو ٣٩٢/١ - ٣٩٣ .

(٣) الصافات / ٤٧ .

(٤) الأصول في النحو ٣٩٤/١ .

وَأَمَّا تَكَرَّارُهَا مَعَ النُّكْرَةِ فَلِكُوفِهَا جَوَاباً لِسُؤَالٍ مُكَرَّرٍ ، وَهَذَا مَا نَصَّ عَلَيْهِ سَيُوهٍ مِنْ قَبْلِ .

وَبَلْزَوْمُ تَكَرَّرِ " لَا " إِذَا وَلِيَتْهَا الْمَعْرِفَةُ ، أَوْ فَصَلَتْ عَنْ اسْمِهَا بِفَاصلٍ ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ ، وَالصِّمَرِيُّ ^(١) ، وَالْأَعْلَمُ ^(٢) ، وَالْجَرَجَانِيُّ ^(٣) ، وَابْنُ بَرَهَانَ الْعَكْبَرِيُّ ^(٤) ، وَالْمُجَاشِعِيُّ ^(٥) ، وَالزَّمْخَشَرِيُّ ، وَابْنُ الشَّجَرِيِّ ^(٦) ، وَالْخَوَارَنِيُّ ^(٧) ، وَأَبُو الْبَرَكَاتِ الْأَنْبَارِيُّ ^(٨) ، وَالْجَزُولِيُّ ^(٩) ، وَابْنُ خُرُوفٍ ^(١٠) ، ثُمَّ سَبَقَ ابْنُ مَالِكٍ .

قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ : ((وَيَقْبَحُ أَنْ تَقُولَ : (لَا زَيْدٌ عِنْدَكَ) ، حَتَّى تَتَّبِعَهُ

-
- (١) التَّصْوَرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ ٣٩٠/١ .
 - (٢) النَّكْتُ فِي تَفْسِيرِ كِتَابِ سَيُوهٍ ٦٠٦/١ .
 - (٣) الْمُقْتَصِدُ فِي شَرْحِ الْإِيضَاحِ ٨١٨/٢ - ٨١٩ .
 - (٤) شَرْحُ اللَّمَعِ ٩١/١ .
 - (٥) كِتَابُ الْإِشَارَةِ إِلَى تَحْسِينِ الْعِبَارَةِ ص ٥٠ .
 - (٦) أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٥٣١/٢ - ٥٣٢ .
 - (٧) كِتَابُ الْقَوَاعِدِ وَالْفَوَائِدِ ص ٩٤ .
 - (٨) أَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ ص ١٣٨ .
 - (٩) شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْجَزُولِيَّةِ الْكَبِيرِ ٩٩٩/٣ .
 - (١٠) شَرْحُ جَهْلِ الزَّجَاجِيِّ لِابْنِ خُرُوفٍ ٩٨١/٢ .

بشيء فتقول : (ولا عَمْرٌ) ... وكذلك إذا فُصل بين (لا) والاسم بحشو كُرِّرَ (لا) ((^(١)).

وقال الزمخشري عن اسم "لا" : ((فَإِنْ جَاءَ مَفْصُولاً بَيْنَهُ وَبَيْنَ (لا) أَوْ مَعْرِفَةً وَجِبَ الرِّفْعُ وَالتَّكْرِيرُ))^(٢).

وارتضى هذا المذهب كثير من النحاة الذين عاصروهم ابن مالك أو جاؤوا بعده ، أذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر : ابن يعيش ، وابن الحاجب^(٣) وابن عصفور^(٤) ، والكيشي^(٥) ، وأبو حيَّان^(٦) والرضي^(٧) ، والمالقي^(٨) ، والمرادي ، وابن هشام^(٩) ، وابن عقيل^(١٠) ، والدماميني^(١١) ، والأزهري^(١٢) ، والسيوطي^(١٣) ، والأشموني .

قال ابن يعيش : ((فَإِنْ فَصَلْتَ بَيْنَ الْمُنْفَى وَالنَّافِي نَحْوُ : (لا لك غلام ولا في بيتك جارية) لم يجوز أَنْ تجعلهما معاً اسماً واحداً ؛ لِأَنَّ الْاسْمَ لَا يُفْصَلُ بَيْنَ بَعْضِهِ وَبَيْنَ

-
- (١) الإيضاح العضدي ٢٦٢/١ .
 - (٢) المفصل ص ٨٠ .
 - (٣) الإيضاح في شرح المفصل ٣٩٣/١ - ٣٩٤ .
 - (٤) شرح جمل الزجاجي ٢٦٩/٢ .
 - (٥) الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٣٠١ - ٣٠٢ .
 - (٦) ارتشاف الضرب ١٣٠٩/٣ .
 - (٧) شرح الرضي على الكافية ١٦١/٢ .
 - (٨) رصف المباني ص ٣٣٢ - ٣٣٣ .
 - (٩) أوضح المسالك ٥/٢ - ٧ .
 - (١٠) المساعد على تسهيل الفوائد ٣٤٥/١ .
 - (١١) تعليق الفرائد ١١٢/٤ - ١١٣ .
 - (١٢) التصريح بمضمون التوضيح ١١١/٢ ، العوامل المائة النحوية ص ٢٣٠ .
 - (١٣) همع الهوامع ٢٠٦/٢ - ٢٠٧ .

بعض ، ولا يجوز أن يُنصب بها مع الفصل ، لأنَّ (لا) لا تعمل — لضعفها — إلا فيما يليها ، وإذا لم يجز إعمالها مع الفصل تعيّن أن يُرْفَعَ ما بعدها بالابتداء والخبر ، ولزم تكريرها لما ذكرناه ، قال الله تعالى ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ﴾ ^(١) ، وكذلك إذا كان المنفي معرفة لم يجز فيه إلا الرفع ؛ لأنَّ (لا) لا تعمل في معرفة ، فلزم التكرير نحو قولك : (لا زيدٌ عندي ولا عمرو) ^(٢) .

وقال المرادي : ((وإذا دخلت على الأسماء فإليها المبتدأ ، نحو : (لا زيد في الدار ولا عمرو) ، والخبر المقدم ، نحو : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ﴾ ^(٣) ، ويجب تكرارها في ذلك)) ^(٤) .

وقال الأشموني : ((وإن كان الاسم معرفة أو منفصلاً أهملت ، ووجب تكرارها ، نحو (لا زيدٌ في الدار ولا عمرو) ، و(لا في الدار رجلٌ ولا امرأة))) ^(٥) . فالجمهور — كما اتضح — يلزمون "لا" المُلغاة الداخلة على المعرفة أو المفصولة عن الاسم بفواصل التكرار ؛ ولذا كان المبرّد المخالف لهم عرضة للمناقشة والاعتراض .

وابن مالك واحدٌ من أولئك الذين لم يغب عنهم قول المبرّد المخالف للجماعة ، فقد تصدى له ، واعترض عليه حيث يقول : ((إذا انفصل مصحوب (لا) ، أو كان معرفة بطل العمل بإجماع ، ويلزم حينئذ التكرار في غير ضرورة ، خلافاً للمبرّد وابن كيسان)) ^(٦) .

(١) الصفات / ٤٧ .

(٢) شرح المفصل ١١١/٢ .

(٣) الصفات / ٤٧ .

(٤) الجني الداني ص ٢٩٩ .

(٥) شرح الأشموني ٣٣٠/١ .

(٦) تسهيل الفوائد ص ٦٨ .

وكذا فعل في (شرح التسهيل) ، حيث علّق على ما قيل : إنّ المبرّد وابن
كيسان يحتاجان به على صحة مذهبهما — وهو قول العرب : (لا تُؤْلِكَ أَنْ تَفْعَلَ
كذا) بقوله : ((ولا حجة لهما في قول العرب : (لا تُؤْلِكَ أَنْ تَفْعَلَ) ، فإنّهم
أوقعوه موقع : لا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَفْعَلَ ، فاستغنوا فيه عن تكرار (لا) ، كما يستغنون
فيما هو واقع موقعه)) ^(١) .

ومراد ابن مالك : أنّ " لا تُؤْلِكَ " في معنى : " لا ينبغي " فكما لا تكرر "لا"
مع الفعل ؛ لأنّه في معنى النكرة ، فكذلك لا تكرر مع ما في معناه .

وهذا التخريج ذكره قبل ابن مالك الفارسيّ وإن لم يصرّح بأنّ المبرّد يحتاج به
على صحة مذهبه ، قال أبو علي : ((وقالوا : (لا تُؤْلِكَ أَنْ تَفْعَلَ كذا) ، فلم
يكرّروا (لا) ؛ لأنّه صار بمنزلة : لا ينبغي لك ، فأجروها مجراها حيث كانت بمعناها ،
كما أجروا (يَذَرُ) مُجْرَى (يَدْعُ) لاتفاقهما في المعنى)) ^(٢) .

ونجد مثل هذا التأويل لمقالة العرب هذه عند الزمخشريّ ^(٣) ، وأبو البركات
الأنباريّ ^(٤) ، وابن يعيش ^(٥) ، وابن الحاجب ^(٦) ، وابن عصفور ^(٧) ، والأزهري ^(٨) .
وقد يجاب عن هذا التخريج بقول الدنوشريّ : ((إنّ الاسم الذي هو (تؤلك))
لا يجوز أن يكون بمعنى الفعل ؛ لأنّ الفعل الذي هو (ينبغي) يدلّ على حدث هو
(الانبغاء) أي الطلب ، وعلى زمان ، ولا شك أنّ (النول) بمعنى المتناول لا دلالة له

(١) ٦٦/٢

(٢) الإيضاح العضدي ٢٦٢/١ .

(٣) المفصل ص ٨٠ .

(٤) أسرار العربية ص ١٣٨ .

(٥) شرح المفصل ١١٢/٢ .

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ٣٩٣/١ .

(٧) شرح جمل الزجاجي ٢٦٩/٢ .

(٨) التصريح بمضمون التوضيح ١١١/٢ .

على الحدث والزمان المذكورين))^(١) .

وأما شواهد الشعر التي اتخذها المبرّد دليلاً على صحة مذهبه فاثنتان منها محكوم عليهما بالضرورة عند ابن مالك^(٢) ، وإن لم يصرّح بأنّ المبرّد يستدل بها على صحة مذهبه ، وهما قول الشاعر :

بَكَتْ جَزَعًا وَاسْتَرْجَعَتْ ثُمَّ أَذْنَتْ رَكَابُهَا أَنْ لَا إِلَيْنَا رُجُوعُهَا^(٣)

وقول الآخر :

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِمَّنَّا خُلِقْتَ لِنُغَيِّرَنَّ حَيَاتُكَ لَا نَفْعُ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ^(٤)

ووجه الضرورة فيهما أنّ الشاعرين لم يكررا " لا " ، وكان ينبغي عليهما أن ينفيا بـ " ليس " أو غيرها من حروف النفي التي لا يلزم تكرارها .

وقد ذكر ابن يعيش أنّ الذي سوّغ عدم تكرار " لا " في البيت الأول أنّ ما بعده يقوم مقام التكرير في المعنى ؛ لأنّ قوله : (حَيَاتُكَ لَا نَفْعُ وَمَوْتُكَ فَاجِعٌ) بمعنى : لا نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ ، وكذا سوّغ ترك التكرار في البيت الثاني شبه " لا " بـ " ليس " من حيث النفي^(٥) .

وأما قول الشاعر :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهِ فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بِرَاحٍ^(٦)

— وهو من شواهد المبرّد في (المقتضب) — فلم يرد له ذكر في مصنفات ابن مالك ،

(١) حاشية يس على التصريح ٢٣٨/١ .

(٢) شرح التسهيل ٦٥/٢ — ٦٦ .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) سبق تخريجه .

(٥) شرح المفصل ١١٢/٢ .

(٦) سبق تخريجه .

وقد فُسِّر ترك تكرار "لا" فيه بأنَّها في البيت عاملة عمل "ليس" ، كذا قال سيوييه ^(١) .

وما يهمنا أنَّ الشواهد التي استشهد بها المبرِّد على صحة مذهبه هي من وجهة نظر ابن مالك من الضرورة ، ولا يحسن الاستدلال بها على جواز ترك تكرار " لا " الملقاة .

ولم يكن ابن مالك أوَّل المعترضين على المبرِّد صراحة ، فقد شاركه ابن عصفور في الرد على المبرِّد والحكم على مذهبه بالفساد ، قال : ((وزعم أبو العباس أنَّه لا يلزم تكرارها ، وهذا فاسد ، بدليل أنَّه لا يخلو أنَّ تجعل : لا زيدٌ عندك ، في جواب من قال : أزيدٌ عندك أم عمرو ؟ ، أو في جواب من قال : أزيدٌ عندك ؟ ، فإن جعلته في جواب من قال : أزيدٌ عندك ، فباطل ، لأنَّ جوابه (نعم) أو (لا) ، وإن جعلته في جواب من قال : أزيدٌ عندك أم عمرو ؟ ، فجوابه إنما هو : لا زيدٌ عندي ولا عمرو)) ^(٢) .

ثم ذكر أنَّ قول العرب : " لا نولك أن تفعل " محمول على معناه ، وقول الشاعر : (... ألاً إلينا رجوعُها) ^(٣) ضرورة ، وهذا ما وجدناه عند ابن مالك أيضاً . وصنَّع صنيع ابن مالك في الاعتراض على المبرِّد أبو حيَّان ، فإنَّه صرَّح بمخالفته له في قوله : ((وإذا انفصل مصحوب (لا) ، أو كان معرفة لم يلحظ فيها التكثير لزم تكرار (لا) كقوله تعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ﴾ ^(٤) ، ولا زيدٌ في الدار ولا بكرٌ ، وهو منقول — أيضاً — عن الأخفش خلافاً للمبرِّد ، وابن كيسان ،

(١) الكتاب ٥٨/١ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢٦٩/٢ .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) الصافات / ٤٧ .

فإنَّهما يجيزان ألاَّ تتكرر ، وذلك عندنا لا يكون إلاَّ ضرورة))^(١) .
 وأسقطه في موضع آخر فقال : ((فما ذهب إليه المبرِّد ساقط ؛ إذ لا سماع
 يعضده ، ولا يحفظ من كلامهم))^(٢) .
 وكذا فعل ابن هشام^(٣) ، والأزهري^(٤) .
 بقي أن أقول : إنَّ القول الذي استقر عندي وأرى أنَّه الراجح قول ابن مالك
 المتابع لسيبويه ومن معهما من نحاة العربيَّة ، وأمَّا قول المبرِّد وابن كيسان فضعيف ؛
 لأنَّ دليل النثر الذي قيل : إنَّه يحتج به يدخله التأويل ، والدليل إذا دخله الاحتمال
 بطل به الاستدلال ، وشواهد الشعر التي ساقها هو برهانا على صحة مقولته محمولة
 على الضرورة عند جماعة النحاة .

(١) ارتشاف الضرب ١٠٩٣/٣ .

(٢) التذييل والتكميل ٩٠٢/٢ .

(٣) أوضح المسالك ٥/٢ - ٧ .

(٤) التصريح بمضمون التوضيح ١١٠/٢ - ١١٢ .

١١ - حكم (أَلَا) المقصود بها التَّمَنِّي

تدخل همزة الاستفهام على "لا" النافية فتدلّ على واحدٍ من معانٍ خمسة مشهورة :

الأوّل : أن تكون لاستفتاح الكلام وتنبية المخاطب ، وهي التي تدخل على الجملة الاسميّة نحو : ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(١) ، وتدخل على الجملة الفعلية نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ ^(٢) ، وعلامتهما صحة الكلام دونها ، وقيل : معناها : حقاً .

الثاني : أن تكون للتوبيخ والإنكار ، ومثال ذلك قولك : ألا رجوع وقد شبت ؟ .

الثالث : أن تكون دالة على التمني ، ومنه قولك : ألا ماء ماءً بارداً ؟

الرابع : أن يكون معناها الاستفهام عن النفي ، ومثاله : ألا رجل قائم ؟

الخامس : أن تكون للعرض أو التحضيض ، ومعناها : طلب الشيء ، والعرض : طلب بلين ، والتحضيض : طلب بشدة ، وتختصان بالجملة الفعلية .

فالعرضية جاءت في قوله تعالى : ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ ^(٣) ،

والتحضيضية جاءت في قوله : ﴿ أَلَا تَقْتُلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَنَهُمْ ﴾ ^(٤) .

وإذا دلت "أَلَا" على معنى التنبية ، أو العرض ، أو التحضيض فلا تعمل شيئاً .

(١) يونس / ٦٢ .

(٢) هود / ٨ .

(٣) النور / ٢٢ .

(٤) التوبة / ١٣ .

وإذا سُئِلَ بها عن النفي ، أو جيء بها لإفادة معنى التوبيخ والإنكار ، فلها ما لـ "لَا" النافية ، من عمل في اللفظ ، أو تركيب ، أو تكرار ، أو إلغاء ، أو عطف وإتباع على المحلّ أو اللفظ ^(١) .

وأما التي تفيد معنى التَّمَنِّي — والكلام هنا عنها — فمختلف فيها ، قال ابن السراج : ((الألفُ إذا دخلت على (لا) جاز أن يكون الكلام استفهاماً ، وجاز أن يكون تمنياً ، والأصل الاستفهام ، فإذا كان استفهاماً محضاً فحالتها كحالتها قبل أن يلحقها ألف الاستفهام ... فإذا دخلها مع الاستفهام معنى التمني ، فإنَّ النحويين مختلفون في رفع الخبر ، ويجرون ما سواه على ما كان عليه قَبْلُ)) ^(٢) .

وقد ذكر ابن مالك أنَّ المبرّد يسوّي بين "أَلَا" التي جيء بها لإفادة معنى التَّمَنِّي و"لا" المجردة النافية للجنس ، ويكون حكمها مع الهمزة كحكمها بدونها ، قال : ((فإذا قُصِدَ بـ (أَلَا) التَّمَنِّي امتنع الإلغاء ، واعتبار معنى الابتداء عند سيبويه ، لا عند المازني والمبرّد)) ^(٣) .

واقصر على نسبته إلى المازني وحده في كتابه (التسهيل) ، وصرّح بمخالفته له فقال : ((و لـ (لا) مقرونة بهمزة الاستفهام من غير تمنٍّ وعرض ما لها مجردة ، ولها في التَّمَنِّي من لزوم العمل ومنع الإلغاء واعتبار الابتداء ما لـ (لَيْتَ) ، خلافاً للمازني في جعلها كالمجردة)) ^(٤) .

(١) رصف المبانسي ص ١٦٥ — ١٦٦ ، الجنى الداني ص ٣٨١ — ٣٨٥ ، التصريح بمضمون

التوضيح ١٤١/٢ — ١٤٨ .

(٢) الأصول في النحو ٣٩٦/١ — ٣٩٧ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٥٣٤/١ .

(٤) ص ٦٩ .

وإذا تأملنا ما كُتِبَ في متن كتابه (شرح التسهيل) وجدناه يجعل المبرّد مع المازنيّ، قال: ((ولها في التمنيّ من لزوم العمل ومنع الإلغاء واعتبار الابتداء ما لـ (ليت)، خلافاً للمازنيّ والمبرّد في جعلها كالمجرّدة))^(١).

وفي الشرح قرّن المبرّد بالمازنيّ أيضاً فقال: ((وإذا قصد بـ (ألاً) معنى التمنيّ فهي عند المازنيّ والمبرّد كـ (ألاً) المقصود بها الإنكار والتوبيخ، أعني أنّ لها مع مصحوبها في التمنيّ من تركيب، وعمل، وإلغاء ما كان لـ (لا) مجرّدة من الهمزة، ومذهب سيويّه أنّ لها في التمنيّ مع مصحوبها ما كان لها مجرّدة إلاّ أنّها لا تُلغى، ولا يعتبر في تابع اسمها معنى الابتداء كما لا يعتبر مع (ليت))^(٢).

فهذه أربعة نصوص لم يصرّح فيها بمخالفته للمبرّد والمازنيّ إلاّ في نص واحد مذكور في متن كتابه (شرح التسهيل)، وبمقارنة هذا النص بما جاء عنه في كتاب (التسهيل) لوحظ أنّه في هذا الأخير نسبته إلى المازنيّ وحده مصرحاً بمخالفته له، ولم يذكر المبرّد في معيّته، وهذا يوقعنا في إشكال لا نستطيع معه تحديد موقف ابن مالك من المبرّد، هل نسب إليه التسوية بين "ألاً" التي للتميّ و "لا" التي لنفي الجنس في الحكم واعترض عليه، أم أنّه نسب هذا القول إليه ولم يحدد وجهة نظره فيه؟

أقول: من يتأمل كلام ابن مالك في (التسهيل) والشرح ينتهي لا محالة إلى احتمالين، كلّ واحد منهما مؤدّ إلى النتيجة نفسها، وهي أنّ ابن مالك يجعل المبرّد في معيّة المازنيّ ويعترض عليه صراحة أو ضمناً.

وأوّل الاحتمالين: أنّ يكون ابن مالك قد اعترض على المبرّد والمازنيّ صراحة في كتابه (التسهيل) وسقط اسم المبرّد بفعل النسخ.

(١) ٦٤/٢.

(٢) ٧١/٢.

والثاني : أن يكون الأمر بالعكس ، وما جاء عن ابن مالك في (التسهيل) صحيح ، وما ذكره عنه في متن كتابه (شرح التسهيل) — لما جمع بين المازني والمبرد — خطأ من الناسخ .

وهو احتمال ضعيف ؛ لأن ابن مالك ذكر في (شرح الكافية الشافية) وفي (شرح التسهيل) أن المازني والمبرد على مذهب واحد ولا يتصور أن يخالف المازني وحده في (التسهيل) ويترك المبرد ، فضلاً عن كون اسم المبرد مثبتاً مع المازني في متن (التسهيل) الذي اعتمد عليه بعض شراحه سوى ابن مالك ^(١) .

ولو سلمنا بذلك فلا يعني ذلك بحال أن ابن مالك لا يعترض على المبرد ؛ لأن مخالفته الصريحة للمازني في (التسهيل) وجمعه بين المازني والمبرد في الشرح يفهم منه ضمناً أنه يعترض على المبرد أيضاً .

وإذا كان الأمر كذلك ، فهل ما نسبته ابن مالك إلى المبرد من كون "ألاً" التي للتمني يجوز إلغاؤها وتكرارها وإعمالها عمل " ليس " ، ويجوز في المعطوف على اسمها والتابع له العطف والاتباع على اللفظ وعلى الموضع صحيح ؟

إن ما ذكره ابن مالك عن المبرد يتفق مع ما جاء عنه في (مسائل الغلط) حيث قال معترضاً على سيبويه ومرجحاً ما عليه أبو عثمان المازني : ((ومن ذلك قوله [سيبويه] في هذا الباب : وَمَنْ قَالَ : (لا غلامٌ أفضلُ منك) لم يقل : (ألاً غلامٌ أفضلُ منك) إلا بالنصب ؛ لأنه دخله معنى التمني ، وصار مستغنياً كاستغناء (اللهم غلاماً) ، ومعناه : اللهم هب لي غلاماً ، قال محمد : وليس هذا كما قال ؛ لأنه وإن كان فيه معنى التمني فإنما قوله : (ألاً ماءً) في موضع اسم مرفوع ، وخبره مضمراً ،

(١) انظر : التذييل والتكميل ٩٢٧/٢ ، شرح التسهيل للمرادي ٤٦٧/١ ، والمساعد على تسهيل

الفوائد ٣٥١/١ ، وتهييد القواعد ٢٨٠/٢ ، تعليق الفرائد ١٢٨/٤ .

فإن أظهرته رفعته ، وحكمه حكمه قبل أن يدخله ألف الاستفهام وأن يقع فيه معنى التمني ... وإجازة رفع الخبر قول أبي عثمان ((^(١)).

غير أن عبارته في (المقتضب) مغايرة تماماً لما جاء عنه في (مسائل الغلط) ، قال : ((فإن دخلها معنى التمني فالنصب لا غير في قول سيبويه ، والخليل ، وغيرهما إلا المازني وحده ، تقول : (ألاً ماءً أشربه ، ألاً ماءً وعسلًا) . تنوّن (عسلًا) ؛ كما كان في قولك : (لا رجلً وغلاماً في الدار) ؛ وتقول : (ألاً ماءً باردً) ، إن شئت ، وإن شئت نَوْنَتَ (بارداً) ، وإن شئت لم تنوّن ، كقولك : (لا رجلً ظريفًا) ، وإن شئت نَوْنَتَ (ظريفًا) ، وإن شئت لم تنوّن ؛ ومن قال : (لا رجلً وامرأةً) ، لم يقل هنا إلا بالنصب ...

وكان المازني يجري هذا مع التمني مجراه قبل ، ويقول : يكون اللفظ على ما كان عليه وإن دخله خلافُ معناه ، ألا ترى أن قولك : (غفر الله لزيد) معناه الدعاء ، ولفظه لفظ (ضرب) ، فلم يُغَيَّرْ لما دخله من المعنى ، وكذلك قولك : (علم الله لأفعلن) ، لفظه لفظ (رَزَقَ الله) ، ومعناه القسم ، فلم يُغَيَّرْ ؛ وكذلك (حَسْبُكَ) رفع بالابتداء ، ومعناه النهي . ومن قوله : (ألاً رجلً أفضلُ منك) ترفع (أفضل) ؛ لأنه خبر الابتداء ، كما كان في النفي وكذا يلزمه .

والآخرون ينصبونه ، ولا يكون له خبر ((^(٢)).

وفي هذا النص تناول المبرّد بالإيضاح والبيان مذهب الخليل وسيبويه ، ومذهب المازني في "ألاً" التي تفيد معنى التمني ، ولم يفصح عن رأيه ، وليس في كلامه اعتراض على سيبويه ، ولا ترجيح لمذهب المازني ، كما فعل في (مسائل الغلط) ، وموقفه هنا موقف الناقل الأمين لما يراه سواه من علماء العربية .

(١) الانتصار لسيبويه على المبرّد ص ١٥٨ .

(٢) ٣٨٢/٤ - ٣٨٣ .

والسؤال من بعدُ : على أيّ من النصين نعتمد في تحقيق رأي المبرّد ؟
والجواب : على (المقتضب) ؛ لأنّه عمدتنا في التعرّف على نحو المبرّد ،
وليس له فيه نص صريح أو إشارة نحدّد من خلالها موقفه من " آلا " ، ولا عبرة بما
ذكره في (مسائل الغلط) من اعتراض على رأي سيويه وميل لرأي المازني ؛ لأنّه يمثل
مرحلة من مراحل التأليف عنده مضت .

والظاهر أنّ ابن مالك لم يرجع إلى (المقتضب) ليتأكد من موقف المبرّد في
المسألة هذه ، بل اكتفى — ربّما — بالاطلاع على المسائل التي نقد فيها المبرّد سيويه ،
ومن ثمّ عزا هذا القول إليه .

وما ذكره ابن مالك ترديد لما فعله المتأخرون من النحاة ، ويأتي في مقدمتهم
شيخه ابن يعيش الذي نسب القول نفسه إلى المبرّد فقال : ((ومنه قولهم : (آلا ماء
أشربه) ، فهذا أيضاً معناه التمني ، وهي (لا) النافية دخلت عليها همزة الاستفهام ،
وقد عملت في النكرة ، فأحدث دخولها معنى التمني ، فـ (لا) مع ما بعدها في موضع
نصب بما دلّ عليه (آلا) من معنى التمني ، وقال أبو العباس المبرّد : هو على ما كان ،
ويُحكّم على موضعه بالرفع على الابتداء)) (١) .

وصنع الرضيّ صنيع ابن مالك ، فقال : ((وأمّا إذا كان (آلا) بمعنى التمني ،
كقوله :

أَلَا سَبِيلَ إِلَى خَمْرٍ فَأَشْرِبَهَا أَلَا سَبِيلَ إِلَى نَصْرٍ بِنِ حَجَّاجٍ ؟ (٢)

(١) شرح المفصل ٤٨/٧ — ٤٩ .

(٢) البيت لفريضة بنت همام . وروي :

هَلْ مِنْ سَبِيلٍ إِلَى خَمْرٍ فَأَشْرِبَهَا أَمْ هَلْ سَبِيلٌ إِلَى نَصْرٍ بِنِ حَجَّاجٍ ؟

انظر : سر صناعة الإعراب ٢٧١/١ ، وشرح المفصل ٢٧/٧ ، ولسان العرب (مني) ٢٩٤/٥ ،

وخزانة الأدب ٨١/٤ .

فالمازنيّ والمبرّد ، قالوا : حكمها حكم الجرّدة ، فيجوز عندهما العطف والوصف على الموضع ، نحو : (أَلَا مَالٌ كَثِيرٌ أُتِفِقَ) ، و (أَلَا مَاءٌ وَخَمْرٌ أَشْرَبَا) ، وخبرها عندهما إمّا ظاهر أو مقدّر ، كما في الجرّدة)) ^(١) .

وتابع أبو حيّان ابن مالك ، فقال : ((وزعم المازنيّ والمبرّد أنّ حكمها وهي للتمنّي كحكمها مجردة من الهمزة لخض النفي)) ^(٢) .

وقال المرادي : ((ولها عند المازنيّ والمبرّد في التمنّي ما لها مجردة من جميع الأحكام)) ^(٣) .

وقال ابن هشام : ((وعند سيبويه والخليل أنّ (أَلَا) هذه بمنزلة (أَتَمَنَّى) ، فلا خبر لها ، وبمنزلة (لَيْتَ) فلا يجوز مُرَاعَاةَ مَحَلِّهَا مع اسمها ، ولا إلغائها إذا تكررت ، وخالفَهُمَا المازنيّ ، والمبرّد)) ^(٤) .

وكذا عزاه إلى المبرّد متأثراً بابن مالك كلّ من : المكودي ^(٥) ، والدماميني ^(٦) ، والأزهري ^(٧) ، والسيوطي ^(٨) ، والأشموني ^(٩) ، والصّبّان ^(١٠) .

(١) شرح الرضي على الكافية ١٧١/٢ .

(٢) ارتشاف الضرب ١٣١٧/٣ - ١٣١٨ .

(٣) توضيح المقاصد ٣٧١/١ .

(٤) أوضح المسالك ٢٨/٢ . وانظر : تخلص الشواهد ص ٤١٩ .

(٥) شرح المكودي على ألفية ابن مالك ٢٤٨/١ .

(٦) تعليق الفرائد ١٢٨/٤ - ١٢٩ .

(٧) التصريح بمضمون التوضيح ١٤٥/٢ - ١٤٦ .

(٨) همع الهوامع ٢٠٦/٢ .

(٩) شرح الأشموني ٣٤٤/١ .

(١٠) حاشية الصبان على الأشموني ١٤/٢ .

فهؤلاء من واقع نصوصهم ضَمُّوا المبرِّد إلى المازنيّ ، وادّعى أنّه معه في مذهبه ، والتحقيق أنّه رأي للمازنيّ وحده ، ولا تصح نسبته إلى المبرِّد ، هذا ما ظهر لنا من عبارته في (المقتضب) وقد سبق بيّانها .

كما أنّ ابن السّراج تلميذ المبرِّد ذكر خلاف النحاة في "ألا" المقصود بها التَّمَنِّي ، ونسب إلى المازنيّ وحده أنّه يميز في "ألا" ما يجوز في "لا" النافية مطلقاً ، ولم يذكر أنّه مذهب لشيخه المبرِّد ، قال : ((فأما الخليل وسيبويه والجرمي وأكثر النحويين فيقولون : (ألا رجل أفضل منك) ، ولا يميزون رفع (أفضل) ، وحجتهم في ذلك أنّهم قالوا : كنّا نقول : (لا رجل أفضل منك) ، فيرفع ؛ لأنّ (لا) و (رجل) في موضع ابتداء ، و (أفضل) خبره فهو اسم مبتدأ ، وإذا قلت متميّزاً : (ألا رجل أفضل منك) فموضعه نصب ، وإنّما هو كقولك : اللهم غلاماً ، أيّ : هب لي غلاماً ، فكأنّك قلت : ألا أعطى ألا أُصيب ، فهذا مفعول .

وكان المازنيّ وحده يميز فيه جميع ما جاز في النافية بغير الاستفهام ، فتقول : (ألا رجل أفضل منك) ، وتقول فيمن جعلها كـ (ليس) : ألا أفضل منك ، ويجريها مجراها قبل ألف الاستفهام))^(١) .

وكذا فعل بعض متقدمي النحاة من مثل : السيرافيّ ، والفارسيّ ، والرمّانيّ ، وكلّهم نصّوا على أنّه قول للمازنيّ ، وما ذكر واحد منهم أنّه قول للمبرِّد ، ولا شك أنّهم قاربوا عهد المبرِّد ، ولو كان قولاً ثابتاً عنه لنصّوا على ذلك ، فالسيرافيّ خاصة كان شديد الاعتناء بنقل مذهب المبرِّد في شرحه على الكتاب ، وشرحه خلو من ذلك ، قال : ((وعلى قول المازنيّ أنّ الحروف الدواخل على (لا) لا تغيّر حكم اللفظ فيما بعد (لا) ، ولها خبر مظهر أو مضمّر كما كان لها قبل دخول الألف))^(٢) .

(١) الأصول في النحو ٣٩٦/١ ٣٩٧ .

(٢) شرح الكتاب ٩٨/٣ ل .

وقال أبو علي الفارسيّ : (قال [سيويه] : ومن قال : (لا غلامَ أفضلُ منك) لم يقل في (أَلَا غلامَ أفضلُ منك) إلا بالنصب .
قال أبو عثمان : الرفع عندي جيد ، أقول : (أَلَا غلامُ ، وأَلَا جاريةُ) ،
وأقول : (أَلَا رجلٌ أفضلُ منك) ((^(١)).

وقال الرمّانيّ : ((وتقول : (أَلَا رجلَ أفضلُ منك) ، تنصب (أفضل)
على مذهب سيويه ، وأجاز المازنيّ الرفع على الموضع))^(٢) .

وفي هذا برهان على أنّ ما عزاه ابن مالك وغيره إلى المبرّد غير صحيح ، بل
الصحيح أنّه رأي المازنيّ بمفرده ، وأنّ المبرّد لا رأي له فيما نحن بصددّه ، فقد اكتفى
بإيضاح موقف النحاة من " أَلَا " من غير ترجيح لرأي على آخر ، وعليه فاعتراض
ابن مالك ومخالفته للمبرّد كان ينبغي أن تصرف إلى المازنيّ وحده ، لا إليهما .

ويلاحظ القاريّ لنصوص النحاة السابقة وسواها أنّ النحاة يتفقون على أنّ
اسم " أَلَا " التي للتَّمَنِّي باقٍ على ما كان عليه قبل دخول الهمزة ، فَيَبْنِي الاسم معها إذا
كان مفرداً ، نحو : أَلَا غلامَ لي ، ويعرب إذا كان مضافاً ، نحو : أَلَا صاحبُ بُرٍّ هنا ؟
أو شبيهاً بالمضاف نحو : أَلَا أمراً بمعروف ؟ .

ولكنّهم اختلفوا في حاجتها إلى الخبر ، وفي حكم تابعها ، الصفة أو المعطوف
عليها ، وفي تكرارها إذا أُلغيتْ وعملت عمل ليس على قولين :

القول الأوّل : أنّ " أَلَا " هذه لا خبر لها ، ولا يجوز مراعاة محلّها مع اسمها ،
ولا إلغاؤها إذا تكررت ، وهو مذهب أكثر النحويين ، ويأتي في مقدمتهم الخليل
وسيويه والجزمي^(٣) .

(١) التعليقة على كتاب سيويه ٤٢/٢ - ٤٣ .

(٢) معاني الحروف ص ١١٤ .

(٣) الأصول في النحو ٣٩٧/١ ، الانتصار لسيويه على المبرّد ص ١٦٠ ، شرح المفصل ١٠٢/٢ .

قال إمام التَّحاة : ((واعلم أَنَّ (لَا) إذا كانت مع ألف الاستفهام ، ودخل فيها معنى التَّمَنِّي عَمِلَتْ فيما بعدها فنصبتُهُ ، ولا يحسن لها أَنْ تَعْمَلَ في هذا الموضع إِلَّا فيما تَعْمَلَ فيه في الخبر ، وتسقطُ النونُ والتنوين في التَّمَنِّي كما سقطا في الخبر . فمن ذلك : (أَلَا غلام لي) ، و(أَلَا ماءً بارداً) . ومن قال : (لا ماءً بارداً) ، قال : (أَلَا ماءً بارداً) . ومن ذلك : (أَلَا أبالي) ، و(أَلَا غلامِي لي) . وتقول : (أَلَا غُلامَيْنِ أو جَارِيَتَيْنِ لك) ، كما تقول : (لا غُلامَيْنِ وجَارِيَتَيْنِ لك) . وتقول : (ألا ماءً ولبناً) ، كما قلت : (لا غلامَ وجاريةً لك) ، تُجْريها مجرى (لَا) ناصبةً في جميع ما ذكرتُ لك ... ومن قال : (لا غلامَ أفضلُ منك) ، لم يقل في : (أَلَا غلامَ أفضلُ منك) إِلَّا بالنصب ؛ لأنَّه دخل فيه معنى التَّمَنِّي ، وصار مستغنياً عن الخبر كاستغناء (اللهمَّ غلاماً) ، ومعناه : اللهمَّ هَبْ لي غلاماً)) (١) .

فـ "أَلَا" وما دخلت عليه عند سيويه كلام محمول على معناه ، فقولك : أَلَا ماءً معناه : أتمتني ماء ، واسمها هنا بمترلة المفعول به ، وعلى هذا فالكلام مركَّب من اسم وحرف ، كما في " يا زيد " ، والتَّمَنِّي واقع على الاسم ، فلا تحتاج إلى خبر ملفوظ أو ملحوظ ، فلا يجوز قولهم : " أَلَا غلامَ أفضلُ منك " وشبهه إِلَّا بنصب "أفضل" ، فَإِنْ رفعته على أَنَّهُ الخبر فرفعك إيَّاه غير صحيح .

ولا يجوز الاتباع معها إِلَّا على اللفظ ، تقول : أَلَا ماءً بارداً ، فتصف النكرة المبنية بصفة تبنيتها على الفتح على أَنَّها مُركَّبة معها ، ولك أَنْ تنصبها فتقول : أَلَا ماءً بارداً ، مراعاةً لحل النكرة الموصوفة ، فهي في محل نصب بـ " لا " .

وإذا عطفت على اسم " أَلَا " قلت : أَلَا ماءً ولبناً ، عطفاً على محل اسم

"أَلَا" .

ولا يجيز "أَلَا مَاءً بَارِدٌ" ، برفع الصفة مراعاة لخل "أَلَا" مع اسمها ،
ولا قول : أَلَا مَاءٌ وَلَبَنٌ ، برفع المعطوف أيضاً مراعاة لخل "أَلَا" مع اسمها .
ولا يصح إلغاؤها ، وتكرارها ، وإعمالها عمل "ليس" .

وذهب إليه الفارسي ، فقال : ((إذا جئت بـ (أَلَا) في التمني فالكلام على
ما كان عليه في النفي . إِلَّا أَنَّ الخبر الذي كان مرفوعاً يصير ها هنا منصوباً ؛ لأنه إنما
كان مرفوعاً والمعنى معنى الابتداء ، فإذا زال ذلك المعنى صار منصوباً))^(١) .

وقال به ابن يعيش^(٢) ، وابن عصفور^(٣) ، والخفاف^(٤) .

ويفهم من كلام ابن مالك في (الكافية الشافية) أنه مع سيويه ، قال :

وَأَعْطِ (لَا) مَعَ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ فِي غَيْرِ عَرَضٍ مَا بِلَا اسْتِفْهَامِ
وَفِي تَمَنٍّ بِـ (أَلَا) لَا تُلْغِ (لَا) وَغَيْرِ نَصْبٍ تَابِعِ اسْمِهَا اخْطَلَا^(٥)
واقصره في (الألفية) على قوله :

وَأَعْطِ (لَا) مَعَ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ^(٦)

يوهم بأنه مع المازني في التسوية بين "لا" النافية للجنس و "أَلَا" التي للتمني في جميع
الأحكام ؛ ((لأنه قد يحدث فيها إذا دخلت عليها الهمزة معيان ، وهما : التمني ،

(١) المسائل المنثورة ص ١٠٥ .

(٢) شرح المفصل ٤٨/٧ - ٤٩ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢٧٩/٢ .

(٤) المنتخب الأكمل على كتاب الجمل ص ١٦٦ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٥٢١/١ .

(٦) (باب لا التي لنفي الجنس) ص ٢٣ .

والتوبيخ ، وقد يبقى كل واحد منهما على معناه ^(١) .
 ولا شك أن عبارته في (الكافية الشافية) أكثر دقة ففيها تفريق بين "أَلَا" التي
 جيءَ بها لجرد الاستفهام و "أَلَا" التي للعرض و "أَلَا" التي للتمني ^(٢) .
 ومخالفة ابن مالك للمازني في (التسهيل) ^(٣) وشرحه ^(٤) تجعلنا نقطع بأنه
 يختار مذهب الخليل وسيبويه .
 وتابع ابن مالك في اختياره ابن هشام ^(٥) ، وابن عقيل ^(٦) ، والدماميني ^(٧) ،
 والأشثوني ^(٨) .

وهؤلاء يلاحظون في "أَلَا" معنى الفعل "أَتَمَنَّى" من جهة ، وفيه زال عنها معنى
 الابتداء ، فلا خبر لها ، وموضع الخبر النصب ، كما استغنى : اللهم غلاماً ، أي : هَبْ
 لي غلاماً ^(٩) . وقد وُجد في الحروف ماله معنى ، فإذا رُكِّب كان له معنى خلاف الذي
 كان قبل التركيب ، نحو : هَلَا ، وَلَوْلَا ^(١٠) .
 ويلاحظون فيها معنى الحرف من جهة أخرى ، فهي بمنزلة "كَيْتَ" ، فلا يجوز

-
- (١) شرح المكوذي على ألفية ابن مالك ٢٤٨/١ ، وانظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٣/٢ .
 (٢) شرح الكافية الشافية ٥٢١/١ .
 (٣) ص ٦٩ .
 (٤) شرح التسهيل ٧١/٢ .
 (٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢٨/٢ .
 (٦) المساعد على تسهيل الفوائد ٣٥١/١ .
 (٧) تعليق الفوائد ١٢٩/٤ .
 (٨) شرح الأشثوني ٣٤٤/١ .
 (٩) الكتاب ٣٠٩/٢ ، المقتضب ٣٨٣/٤ ، شرح المفصل ١٠٢/٢ .
 (١٠) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٧٩/٢ - ٢٨٠ .

مراعاة مَحَلِّها مع اسمها ، ففي ((قولهم : (إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرُو) ، حمل (عمرو) على
الموضع ، فَإِنْ قالوا : ليت زيدا في الدار وعمراً ، لم يكن موضع (عمرو) الابتداء ؛ لأنَّ
(إِنَّ) تدخل على معنى الابتداء ، و (ليت) تدخل للتَّمَنِّي فلها معنى سوى ذلك ،
فلذلك لم يكن في (لَيْتَ) و (لَعَلَّ) و (كَأَنَّ) ما في (إِنَّ) و (لَكِنْ) من الحمل
على موضع الابتداء ؛ لأنَّ هن معاني غير الابتداء ، فـ (كَأَنَّ) للتشبيه، و(لَيْتَ)
للتَّمَنِّي ، و (لَعَلَّ) للتوقع)) (١) .

وما دامت بمنزلة "لَيْتَ" فلا يصح إلغاؤها إذا تكررت ؛ لأنَّ "لَيْتَ" لا تُكرَّر
فتُلغى (٢) .

والقول الثاني : قول للمازني وحده ، وذهب فيه إلى أَنَّ "أَلَا" التَّمَنِّيَّة كـ
"لَا" المجردة يكون لها خبر في اللفظ أو في التقدير ، يقع عليه التَّمَنِّي ، ويُتبع اسمها
على اللفظ وعلى الموضع ، ويجوز أَنْ تلغى ويرفع ما بعدها على أَنَّهُ مبتدأ ، وَأَنْ تعمل
عمل " (لَيْسَ) ويرفع ما بعدها على أَنَّهُ اسم لها .

فقولك : أَلَا مَاءٌ ، في موضع اسم مرفوع وخبره مضمرة ، وَإِنْ أظهرته فقلت :
أَلَا غُلَامٌ أَفْضَلُ مِنْكَ ، رفعته فالتَّمَنَّى أفضلية الغلام .

ولك في "أَلَا مَاءٌ بَارِدٌ" و "أَلَا مَاءٌ وَلَبْنَا" الرفع على موضع "أَلَا" مع اسمها .
ويجوز لك إلغاؤها ، وإعمالها عمل "ليس" .

واحتج المازني على مذهبه بالسَّماع ، والقياس :

أَمَّا السَّماع فقول الشاعر :

(١) المقتضب ٣٨٣/٤ .

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ١٤٥/٢ .

أَلَا عُمَرَوُلَى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرَأَبَ مَا أَثَّاتُ يَدُ الْغَفَلَاتِ^(١)

قال الأزهري: ((ووجه الدلالة منه ، أَنَّ (مُسْتَطَاع) إِمَّا خبر لـ (أَلَا) ، وإِمَّا صفةٌ لاسمها مراعاةً محلها مع اسمها لا تحل اسمها فقط ، وإِلَّا نُصِبَ ، وعليهما فـ (رُجُوعُهُ) مرفوع بـ (مُسْتَطَاع) على النياضة عن الفاعل ، فاللازم أحد أمرين : إِمَّا ثبوت الخبر ، أو مراعاة محلها مع اسمها))^(٢) .

وَأَمَّا القياس فقولُه : إِنَّ اللفظ على ما كان عليه ، وَإِنْ دخله خلاف معناه ، ونظير ذلك قولك : "عَفَرَ اللَّهُ لزيد" ، معناه الدعاء ولفظه لفظ "ضَرَبَ" ، وكذلك قول : "عَلِمَ اللَّهُ لَأَفْعَلَنَّ" ، لفظه لفظ : "رَزَقَ اللَّهُ" ، ومعناه القسم ، وكذلك : "حَسْبُكَ" ، رفع بالابتداء ، ومعناه النهي ، وكذلك قولهم : "رحمةُ الله عليك" ، إعرابه إعراب "زيدٌ أخوك" ، وَإِنْ كان فيه معنى الدعاء . فلا حاجة إلى تغيير بعض ما كان لـ "أَلَا" النافية للجنس من أحكام بعد دخول معنى التمني عليها لما اقترنت بها همزة الاستفهام^(٣) .

وقيل : إِنَّ الاسم بعدها مبنيٌ كبنائه قبل دخول همزة عليها ، فكما جَرَتْ مع الهمزة مجراها قبل الهمزة في بناء الاسم فكذلك تجري مجراها في جميع الوجوه^(٤) .

(١) لم اعثر على قائله فيما قرأت . انظر : شرح التسهيل ٧١/٢ ، وارتشاف الضرب ١٣١٨/٣ ، وتوضيح المقاصد ٣٧١/١ ، ومغنى اللبيب ص ٩٧ ، ٤٩٩ ، وأوضح المسالك ٢٦/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٣/٢ ، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل ٣٨٨/١ ، وغيرها كثير .
وقوله : "ولَى" أي أدبر ، و "يرأب" من الرأب وهو الإصلاح والجبر ، و "أثَّات" صدعت ، و "الغفلات" : جمع غفلة وهي ترك الشيء على ذكر أو سهو عنه .

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ١٤٦/٢ .

(٣) المقتضب ٣٨٣/٤ ، الانتصار لسيبويه على المبرِّد ١٥٨ ، التعليقة على كتاب سيبويه ٤٣/٢ .

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٧٩/٢ .

وأجيبَ عن البيت بانتفاء الدلالة فيه على ما يراه المازني ؛ لأنَّ " رُجوعه " مبتدأ مؤخر ، و " مُسْتَطَاعٌ " خبر مُقَدَّم ، والجملة في موضع نصب صفة ثانية ، وصفته الأولى جملة " وَلِي " ولا خبر لـ " لا " ^(١) .

ويَرِدُ على هذا التوجيه إشكالان :

الأوّل : أنَّ في إعراب جملة " مُسْتَطَاعٌ رُجوعه " صفة ثانية فساداً من جهة المعنى ؛ لأنَّ فيه إيقاعاً للتمني على الاسم ، ولا يتصور أنَّ يكون التمني هو العُمَر المُدْبِر المستطاع رجوعه ، بل التمني استطاعة رُجوع عُمَر وَلِي .

الثاني : أنَّ في إعراب الجملة نفسها صفة ثانية مؤدِّ إلى ترك تنوين اسم " لا " ؛ لأنَّه في حكم الشبيه بالمضاف ، واسم " لا " الشبيه بالمضاف معرب ، فقد قيل : إنَّ اسم " لا " الموصوف بالجملة من الشبيه بالمضاف . وهذا الإشكال وارد أيضاً على رأي المازني ؛ لأنَّ جملة " وَلِي " صفة لـ " عُمَر " .

ويُجاب عن الإشكال الثاني بأنَّه من ترك تنوين الشبيه بالمضاف مع إعرابه ، أو أنَّه من باب وصف المنفي ، لا من نفي الموصوف ، فيكون الوصف متأخراً عن البناء ^(٢) .

وأما أدلة المازني القياسية التي احتج بها فلم أعثر على ما يردها صراحة في كتب النحاة باستثناء قول ابن ولّاد في الردّ على احتجاجه بقول العرب : " رحمةُ الله عليه " ، وأنَّه دعاء والدعاء لا يكون إلا بفعل كالتمني ، وقد جاز الرفع : ((و الفصل بينهما أنَّ قولهم : (رحمةُ الله عليه) جاء لفظه في كلام العرب على غير معناه ؛ لأنَّ معناه

(١) شرح جل الزجاجي لابن عصفور ٢٧٩/٢ .

(٢) حاشية الصبان على الأشموني ١٥/٢ .

النصب إذ كان دعاءً ، فأما التَّمَنَّى فجاء لفظه على أصله ومعناه منصوباً ، وافق اللفظ المعنى ((^(١) .

وربما رأى النحاة في أدلة سيويه قوة تغنيهم عن تتبع أدلة القياس التي احتج بها المازني لمذهبه ، أو أنهم رأوا في أدلة القياس التي احتج بها سيويه وأنصاره ، وفي أدلة المازني تساوي في القوة ، والسماع بعد ذلك حاكم . وهذا ما أرجحه فمن يقرأ كتب النحو التي تناولت هذه المسألة يلحظ حرص النحاة على إبطال حجة المازني السماعية ، وأما أدلته القياسية فلم يكن لهم رأي فيها .

والذي يتأمل مذهب المازني يجد أنه قريب من الصواب وفيه اطراد ، ولكنه يفتقر إلى دليل سماعي يعضده ، بعد أن تبين لنا أن البيت الذي ذكره شاهداً له على مذهبه لا يصلح الاستدلال به ؛ لأنه يُعَرَّب على وجه آخر غير الذي ذكر المازني ، والدليل متى تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال .

ويزيد مذهب الخليل وسيويه وأكثر النحاة قوةً أنه لم يُسمع عن العرب قولهم : " أَلَا غَلَامٌ أَفْضَلُ مِنْكَ " إِلَّا بِنَصْبٍ " أَفْضَلُ " ، وعدم سماع الرفع فيها دليل قاطع على صحة مذهبهم ؛ إذ لو كان لها خبر لسمع ولو في بعض المواطن ، ولو روعي محل "لَا" مع اسمها لرفعت صفتها في بعض المواضع ^(٢) .

(١) الانتصار لسيويه على المبرد ص ١٥٨ - ١٥٩ .

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٧٩ - ٢٨٠ .

١٢ - (إِذَا) الْفُجَائِيَّةُ

تكون " إِذَا " حرفاً دالاً على المفاجأة فتختص حينئذ بالجملة الاسمية ، ولا تحتاج إلى جواب ، ولا تقع في الابتداء ، ومعناها الحال لا الاستقبال ، ومثلها قوله تعالى :
﴿ فَالْقَهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾ ^(١) .

والمواضع التي تقع فيها " إِذَا " الفجائية متعددة ، حصرها النحاة في التالي :

الموضع الأول : وقوعها بعد الفاء في مثل : خرجتُ فَإِذَا الأسدُ ، سواء أكانت الفاء زائدة أم عاطفة ؟

الموضع الثاني : وقوعها في جواب الشرط نائبة عن الفاء في ربط الجواب بالشرط ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ ^(٢) .

ولا تصح نيابتها عن الفاء في هذا الموضع إلا بشروط أربعة : أولها : أن يكون الجواب جملة اسمية ، وثانيها : أن تكون غير طلبية ، وثالثها : ألا تدخل على أداة نفي ، ورابعها : ألا يدخل عليها " إِنَّ " .

الموضع الثالث : وقوعها بعد " بَيْنَا " و " بَيْنَمَا " ، كقول الشاعرة :

(١) طه / ٢٠ .

(٢) الروم / ٣٦ .

فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سَوْقَةٌ نَتَنَصَّفُ^(١)
وقول الآخر :

بَيْنَمَا الْمَرْءُ فِي قُنُونِ الْأَمَانِي فَإِذَا رَأَى الْمُنُونِ مُوَافِي^(٢)
وقد أُوْقِعَتْ " إِذَا " في مواضع غير تلك ؛ فجاء بها جواباً لـ " إِذَا " الشرطية
كقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾^(٣) .
وجيء بها بعد " لَمَّا " كما في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِنَايَتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا
يَضْحَكُونَ ﴾^(٤) .

واختلف النحاة فيها هل هي اسم أم حرف ؟
فذهب المبرّد إلى القول باسميتها ، وهي عنده ظرف مكان ، إِلَّا أَنَا نَقْرَأُ لَهُ
نَصًّا ، ظاهر كلامه فيه أَنَّها عنده حرف ، قال : ((و لـ (إِذَا) موضع آخر ، وهي
التي يُقال لها : حرف المفاجأة ، وذلك قولك : (خرجتُ فإذا زيدٌ) ، و (بينا أسير
فإذا الأسدُ) ، فهذه لا تكون ابتداء))^(٥) .

(١) البيت منسوب إلى هند بنت النعمان ، وقيل : حُرْقَةُ بنت النعمان . وروي : (لَيْسَ نَنْصَفُ) مكان
(نَتَنَصَّفُ) . انظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٢٠٣/٣ ، وأما ابن الشجري ٤٥٠/٢ —
٤٥١ ، والجنى الداني ص ٣٧٦ ، ومغني اللبيب ص ٤١٠ ، ٤٨٥ ، وشرح شواهد المغني ٧٢٣/٢ ،
وخزانة الأدب ٥٤/٧ .

" نسوس الناس " : غمك أمرهم ، " نتنصف " : نخدم .

(٢) لم أعثر على قائله فيما قرأت . انظر : الجنى الداني ص ٣٧٦ .

(٣) الروم / ٤٨ .

(٤) الزخرف / ٤٧ . انظر : رصف المبانى ص ١٥٠ — ١٥١ والجنى الداني ص ٣٧٥ — ٣٧٧ ،

ومغني اللبيب ص ١٢٠ — ١٢١ .

(٥) المقتضب ٥٦/٢ .

فقولـه : " حرف المفاجأة " يوهـم بأنـه يعـتبرها حرفاً ؛ وليـس الأمر كـذلك فاستعماله للفظـة " حرف " محمول على أنه يريد بها الكلمة ، ولا يُريد بها الحرف الذي هو قسيم الاسم والفعل ، وهذا استعمال شائع عند سيـبويه وغيره ^(١) .

ويؤيد ذلك قوله في موضع آخر : ((فَأَمَّا إِذَا) التي تقع للمفاجأة فهي التي تَسُدُّ مَسَدَّ الخبر ، والاسم بعدها مبتدأ ، وذلك قولك : (جئتـك فإذا زيد ، وكَلِمَتـك فإذا أخوك) ، وتأويلُ هذا : جئت ففاجأني زيد ، وكلمتك ففاجأني أخوك ، وهذه تُعْني عن الفاء ، وتكون جواباً للجزء ، نحو : (إِن تَأْتِنِي إِذَا أَنَا أَفْرَح) على حَدِّ قولك : فَأَنَا أَفْرَحُ ، قال الله عزَّ وجل : ﴿ وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ ^(٢) ، فقولـه : (إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) في موضع : يَقْنَطُوا)) ^(٣) .

وقال في موضع آخر : ((وتقول : (خرجت من الدار فإذا زيد) ، فمعنى (إذا) هاهنا المفاجأة ، فلو قلت على هذا : (خرجت فإذا زيد قائماً) كان جيداً ؛ لأنَّ معنى (فإذا زيد) ، أي : فإذا زيد قد وافقني)) ^(٤) .

فالمراد يجعل "إذا" الفجائية سادة مَسَدَّ الخبر ، ولا يتصور أن يكون الحرف كذلك ، بل الذي يسد مَسَدَّ الخبر الاسم ، فقولك : " جئتـك فإذا زيد " في تأويل : جئت ففاجأني زيد .

وإذا كانت "إذا" اسماً يسد مَسَدَّ الخبر فلا تخلو من احتمالين : أن تكون ظرف مكان أو ظرف زمان ، فكلاهما يحل محل الخبر .

(١) حاشية المقتضب ٥٧/٢ .

(٢) الروم / ٣٦ .

(٣) المقتضب ١٧٨/٣ .

(٤) المرجع السابق ٢٧٤/٣ .

وأكدهما كونه ظرف مكان ، وتقدير الكلام في قولنا : (خرجت من الدار فإذا زيد) فبالمكان زيد ، وحينها تكون "إذا" سادة مَسَدَّ الخبر ، والاسم بعدها مبتدأ ، ويصح أن تقول على هذا : مررت فإذا زيد قائماً ؛ بحيث تكون "إذا" والاسم بعدها جملة إسميَّة ، و "قائماً" حال من المضمَر في الظرف ، والظرف وضميره عملاً في الحال ، كما تقول : في الدار زيد قائماً^(١) .

وليس الحكم عليها بأنها عنده ظرف مكان ضرباً من الحدس والتخمين ، بل مبنياً على أساس صحة الإخبار به عن الجثة ؛ لأنَّ المبرّد يمنع أن يُخبر بالزمان عن الجثة ، وإذا كان الأمر كذلك صح أن تكون "إذا" ظرف مكان لا ظرف زمان . قال المبرّد : ((وتقول : (زيد يوم الجمعة قائم) ، لا يكون إلا ذلك ؛ لأنَّ ظروف الزمان لا تَصْمَنُ الجثث ، ألا ترى أنَّك تقول : (زيد في الدار) فيصلح وتفيد معنى به ، ولو قلت : (زيد يوم الجمعة) لم يصلح ؛ لأنَّ الزمان لا يخلو منه (زيد) ولا غيره ، ولكن إن كان اسم فيه معنى الفعل جاز أن تكون أسماء الزمان ظرفاً له ، نحو قولك : (القتال يوم الجمعة) ، و (مقدّم الحاج) ، و (المحرّم يا فتى) ؛ لأنَّك تخبر أنَّه في هذا الوقت يقع ، فها هنا فعل قد كان يجوز أن يخلو منه هذا الوقت ، فعلى هذا تجري الظروف من الأزمنة والأمكنة في الإخبار))^(٢) .

ويؤيد ذلك أيضاً ما نقله أبو جعفر النحاس عن علي بن سليمان الأخطش أنَّه سأل أبا العباس المبرّد عن "إذا" في قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا هِيَ ثَغْبَانٌ مُبِينٌ ﴾^(٣) ، كيف صارت "إذا" خبراً لجثته ؟ فأجابه المبرّد بأنها ها هنا ظرف مكان^(٤) .

(١) شرح المفصل ٩٨/٤ .

(٢) المقضب ١٣٢/٤ - ١٣٣ .

(٣) الأعراف / ١٠٧ .

(٤) إعراب القرآن ١٤٢/٢ .

وإذا ثبت أنَّ " إذا " الفجائية عند المبرّد ظرف مكان ، وهو ما ذكره عنه ابن مالك في قوله : ((وهي عند المبرّد ... ظرف مكان)) ^(١) فلا عبرة بادعاء بعضهم أنّها عنده ظرف زمان .

قال أبو حيان : ((وعزي إلى المبرّد القولان)) ^(٢) ، ومراده بالقولين ؛ قول من قال : إنّها ظرف زمان ، وقول من قال : إنّها ظرف مكان .

وقال المرادي عند ذكره آراء النحاة في " إذا " الفجائية : ((الأوّل : أنّها ظرف زمان ... ونُسب إلى المبرّد)) ^(٣) .

على أنّا واجدون في نحاة العربية المتأخرين من وافق قوله قول ابن مالك وعزا إلى المبرّد ما ثبت أنّه مذهب له ، فهذا ابن عقيل يقول : ((قال المبرّد ، إذا قلت : خرجت فإذا زيد ، فهي خبر عن (زيد) كأنك قلت : فبحضرتي زيد ، أو بمكاني زيد)) ^(٤) .

وكنّت أظن أنّ المبرّد أوّل نحويّ رأى أنّ " إذا " الفجائية ظرف مكان حتى عثرت على نص لابن هشام ينسب القول نفسه إلى المازنيّ قبله ، قال ابن هشام عند حديثه عن " إذا " في قولك : " خرجت فإذا به قائماً " : ((وإن قلنا إنّها ظرف مكان — كما يقول المازنيّ — جاز أن يُجعل خبراً ، كأنك قلت : وبالحضرة زيد ، وأن يُجعل الخبر محذوفاً ، و (إذا) ظرف له)) ^(٥) .

وتابع لفيف من علماء العربية المبرّد ، أذكر منهم الفارسيّ ^(٦) ، والسيرافيّ ^(٧) ،

(١) شرح التسهيل ٢/٢١٤ .

(٢) ارتشاف الضرب ٣/١٤١٢ .

(٣) الجني الداني ص ٣٧٤ .

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ١/٥١١ .

(٥) شرح اللمحة البدرية في علم العربية ١/٣٢٦ .

(٦) ارتشاف الضرب ٣/١٤١٢ .

(٧) شرح التسهيل ٢/٢١٤ .

وابن جني ، والصيمري ، والهروي ، وأبا بكر بن الخياط ^(١) وأبا البركات الأنباري ^(٢) ، وأبا البقاء العكبري ، وابن يعيش .

قال ابن جني : ((... وذلك قولك : (خرجت فإذا زيد) ، فتقدير إعرابه : خرجت فبالحاضرة زيد ، فـ (إذا) التي هي ظرف في معنى قولنا : بالحاضرة ، و (زيد) : مرفوع بالابتداء ، والظرف قبله خبر عنه ، فهذا تقدير الإعراب)) ^(٣) .

وقال الصيمري : ((وقد يكون (إذا) ظرفاً من ظروف المكان أيضاً ، وذلك في قولك : (خرجت فإذا زيد) ، كأنك قلت : خرجت فحضرني زيد ، والمعنى : ففاجأني زيد عند خروجي ، فـ (زيد) : رفع بالابتداء ، و (إذا) خبره ، وهو كقولك : (عندك زيد))) ^(٤) .

وقال الهروي عن " إذا " : ((تكون للمفاجأة ، كقولك : (نظرت فإذا زيد) ، تريد : ففاجأني زيد أو فثم زيد ، أو فبحضرتي زيد ، وهي في هذا المعنى ظرف من المكان)) ^(٥) .

وقال العكبري : ((قوله : ﴿ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ ﴾ ^(٦) : إذا هنا للمفاجأة ، والتي للمفاجأة ظرف مكان ، وظرف المكان في مثل هذا يجوز أن يكون خبراً للاسم الذي بعده)) ^(٧) .

وقال ابن يعيش : ((وقد تكون (إذا) للمفاجأة فتكون فيه اسماً للمكان وظرفاً

(١) ارتشاف الضرب ١٤١٢/٣ ، همع الهوامع ١٨٢/٣ .

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ٣٦٩/١ .

(٣) سر صناعة الإعراب ٢٥٤/١ .

(٤) التبصرة والتذكرة ٣١١/١ .

(٥) الأزهية في علم الحروف ص ٢٠٢ .

(٦) النساء / ٧٧ .

(٧) التبيان في إعراب القرآن ٣٧٣/١ .

من ظروفه)) (١) .

وأثبت أبو حيان بالأدلة أنَّ " إذا " الفجائية اسم في (التذييل والتكميل) (٢) ،
ولكنه لم يحدد لنا أهى عنده ظرف للمكان أو الزمان ؟
ثم لما أراد أن يحدّد لنا نوعها في (البحر المحيط) اضطرب فجعلها ظرفاً للزمان
في قوله : ((وتقع للمفاجأة ظرف زمان وفاقاً للرّياشيّ ، والزّجاج ، لا ظرف مكان ،
خلافاً للمبرّد ، ولظاهر مذهب سيّويه ، ولا حرف ، خلافاً للكوفيين)) (٣) .
واختار أن تكون ظرفاً للمكان في قوله : ((ونختار أن (إذا) الفجائية ظرف
مكان)) (٤) .

وصحّحه في موضع آخر فقال عند قوله تعالى: ﴿ فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ

مُبِينٌ ﴾ (٥) : ((والصحيح الذي عليه شيوخنا أنّها ظرف مكان)) (٦) .

وكونها عنده ظرف مكان راجح وما سواه مرجوح ، قال : ((ومذهب
الرّياشيّ أن (إذا) الفجائية ظرف زمان ، وهو قول مرّجوح ، وقول الكوفيين أنّها
حرف قول مرجوح أيضاً)) (٧) .

والذي يظهر أن "إذا" الفجائية عند أبي حيان اسم للمكان وظرف من ظروفه ،
ولا يُعتدّ بموافقه لمن جعلها ظرفاً للزمان ؛ لأنّه كرّر القول ، بأنّها ظرف مكان في ثلاثة
مواضع ، بينما ذكر أنّها ظرف زمان في موضع واحد .

(١) شرح المفصل ٩٨/٤ .

(٢) ٣٤٠/٣ .

(٣) ١٩٠/١ .

(٤) البحر المحيط ٣٠٩/٣ .

(٥) الأعراف / ١٠٧ .

(٦) البحر المحيط ٥٨/٤ .

(٧) المرجع السابق ٢٤٠/٦ .

وبقليل من التأمل في نصوص المبرّد ومن وافقه نلاحظ أنّهم يحتاجون على صحة مذهبهم بمجيئها خبراً عن الجثة ، في مثل : خرجت فإذا زيدٌ ، والذي يصلح للإخبار به عن الجثث ظرف المكان لا ظرف الزمان ، تقول : زيد في الدار ، ولا تقول : زيدٌ يوم الجمعة .

وعلى قولهم تكون " إذا " ظرف مكان ناصبه خبرُ المبتدأ الواقع بعدها ، نحو : خرجت فإذا زيد قائم ، فإنَّ " إذا " ظرف منصوب بالخبر " قائم " ، والتقدير : ففي المكان الذي خرجت فيه .

أو تكون " إذا " خبراً للمبتدأ إذا لم يذكر بعدها الخبر ، نحو : خرجت فإذا زيدٌ ، أو نصب ما بعد المبتدأ على الحالية ، نحو : خرجت فإذا زيدٌ قائماً ^(١) .
 وذهب ابن مالك مذهباً آخر مغايراً لما عليه المبرّد ، فرأى أنَّ " إذا " الفجائية حرف ، مصححاً قول الأخفش ومتأثراً به ، قال : ((وَرُوي عن الأخفش أنّها حرف دالٌّ على المفاجأة ، وهو الصحيح)) ^(٢) .

فـ " إذا " في قول القائل : خرجت فإذا زيد قائم ، حرف ، والجملة بعدها مبتدأ وخبر ، ولو اقتصر على الاسم فقليل : (خرجت فإذا زيد) ، فالخبر محذوف .
 واستدل ابن مالك على صحة مذهب الأخفش بثمانية أدلة ، تقوي أنَّ تكون " إذا " الفجائية حرفاً ، وتنفي عنها أيّ احتمال آخر .

أولها : أنّها كلمة تدل على معنى في غيرها ، ولا تصلح لشيء من علامات الأسماء والأفعال .

والثاني : أنّها كلمة لا تقع إلا بين جملتين ، وذلك لا يوجد إلا في الحروف كـ " لكنَّ " و " حتّى " الابتدائية .

(١) الجني الداني ص ٣٧٧ .

(٢) شرح التسهيل ٢١٤/٢ .

والثالث : أنَّها كلمة لا يليها إلا جملة ابتدائية مع انتفاء علامات الأفعال ، ولا يكون ذلك إلا في الحروف .

والرابع : أنَّها لو كانت ظرفاً لم يَخْتَلَفْ مَنْ حَكَمَ بِظَرْفَيْتِهَا في كونها مكانية أو زمانية ؛ إذ ليس في الظروف ما هو كذلك .

والخامس : أنَّها لو كانت ظرفاً لم تربط بين جملة الشرط والجزاء في نحو :

﴿ وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ ^(١) ؛ إذ لا تكون كذلك إلا حرفاً .

والسادس : أنَّها لو كانت ظرفاً فالواجب اقترانها بالفاء إذا صُدِّرَ بها جواب الشرط ، فإن ذلك لازم لكل ظرف صُدِّرَ به جواب ، نحو : إن تقم فحينئذ أقوم .

والسابع : أنَّها لو كانت ظرفاً لأغنت عن خبر ما بعدها ، ولكثر نصب ما بعده على الحال كما كان مع الظروف المجمع على ظرفيتها ، كقولك : عندي زيدٌ مُقيماً .

والثامن : أنَّها لو كانت ظرفاً لم تقع بعدها " إن " المكسورة غير مقترنة بالفاء كما لا تقع بعد سائر الظروف ، نحو : عندي أنَّك فاضل ^(٢) .

وما عليه الأخفش صرح به ابن الشجري فقال : ((وأما (إذا) المكانية فهي حرف استئناف ، موضوع للمفاجأة)) ^(٣) .

ونسب إلى الكوفيين ^(٤) ، ونقل عن ابن برّي ^(٥) ، واختاره أبو علي الشلوبين ^(٦) .

(١) الروم / ٣٦ .

(٢) شرح التسهيل ٢١٤/٢ - ٢١٥ .

(٣) أمالي ابن الشجري ٨٤/٢ .

(٤) الجنى الداني ص ٣٧٥ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٥١٠/١ .

(٥) شرح الرضي على الكافية ٢٧٤/١ .

(٦) ارتشاف الضرب ١٤١٣/٣ ، الجنى الداني ص ٣٧٥ .

ورجّحه ابن هشام مردّداً بعض ما قال ابن مالك ، فقال عن " إذا " : ((وهي حرف عند الأخفش ، ويرجّحه قولهم : (خرجت فإذا إنَّ زيداً بالباب) بكسر (إنَّ) ؛ لأنَّ (إنَّ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها)) (١) .

وانتصار ابن مالك لمذهب الأخفش حمّله على التصريح بمخالفته للمبرّد ، فقال : ((وتدل على المفاجأة حرفاً لا ظرفَ زمانٍ خلافاً للزجاج ، ولا ظرفَ مكانٍ خلافاً للمبرّد)) (٢) .

ولم ينشغل ابن مالك في (شرح التسهيل) بعد ذلك بذكر حجة المبرّد التي ألجأته إلى قوله ، ولم يخص مذهبه بالإفصاح عن بعض الردود عليه ، وكل الذي فعله تضمين الأدلة التي ساقها برهاناً على صحة مذهب الأخفش أوجهاً يرد بها على مَنْ زعم أنَّ " إذا " ظرف ، سواء أكانت للزمان أم للمكان ، والأدلة الرابع ، والخامس ، والسادس ، والسابع ، والثامن التي مضى ذكرها تكفي من وجهة نظر ابن مالك لنفي ظرفيّة " إذا " الفجائية ، وتثبت لها الحرفيّة (٣) .

وأظن أنَّ ابن مالك أوّل المعترضين على المبرّد ، فلم يُؤثر عن أحد قبله أنّه اعترض عليه أو صرّح بمخالفته له .

ولا يعني هذا أنَّ ابن مالك انفرد بالتصدي له في هذا الموضع ، فالرضيّ شارح (الكافية) واحد من القلائل الذين لا يروق لهم مذهب المبرّد ؛ لعدم اطراحه ، قال : ((وما ذكره لا يطرد في جميع مواضع (إذا) المفاجأة ، إذ لا معنى لقولك : فبالمكان السبع بالباب ، في تأويل : (خرجت فإذا السبع بالباب))) (٤) .

(١) مغني اللبيب ص ١٢٠ .

(٢) تسهيل الفوائد ص ٩٤ .

(٣) ٢١٤/٢ - ٢١٥ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ٢٧٣/١ .

واعترض المالقي قول من قال إنها ظرف مكان ولم يصرح بأنه مذهب للمبرّد ، واصفاً إياه بالفساد ، فقال : ((أَمَّا جعلها ظرفاً بمعنى (بالخرصة) ففساد ؛ لأنها كان يجوز تقديمها على الاسم وتأخيرها بعده ، كما يجوز تقديم (بالخرصة) وتأخيرها ، ولزوم تقديم (إذا) في كل كلام تكون فيه للمفاجأة دليل على فساده ، ووجه آخر أنّه لو كانت ظرفاً لم يكن لها موجب للبناء كما كان لها من غير المفاجأة وهو إضافتها إلى الجملة ، ولا جملة هنا تتم بها)) ^(١) .

ولم يسلم رأي ابن مالك من الاعتراض ، فقد ردّ أبو حيّان أدلته التي استدل بها على صحة مذهب الأخفش واعترض فيها على ما سواه بردود تثبت اسمية " إذا " الفجائية ، وتنفي عنها الحرفية .

أولها : أنّ قول ابن مالك : إنّ " إذا " حرف بدليل عدم دلالتها على معنى في نفسها وأنها لا تصلح لشيء من علامات الأسماء والأفعال مردود ؛ لأنها إذا كانت ظرف زمان فالتقدير في مثل : خرجت فإذا زيد قائم ، ففي الزمان الذي خرجت فيه زيد قائم ، وإن كانت ظرف مكان فتقديره : فبحضرتي ، ولأنّه ينعقد منها مع اسم مرفوع كلام ، فقد وقعت جزءاً ، واستقل الكلام بها ، ولو كانت حرفاً لما جاز أن ينعقد بها الكلام .

والثاني : أنّ قوله : إنها لا تقع إلا بين جملتين ، فيرده مجيء الاسم بين جملتين في مثل : ما رأيته منذ خلق الله كذا ، فـ " منذ " اسم وقع بين جملتين .

والثالث : أنّ قوله : إنها حرف بدليل أنّه لا يليها إلا جملة ابتدائية مع انتفاء علامات الأفعال فمعترض عليه ؛ لأنّ الأخفش حكى أنّ الفعل الماضي يليها إذا صحب " قد " .

والرابع : أَنَّ قوله : أَنَّهَا لو كانت ظرفاً لما اختلفَ في الحكم بظرفيتها المكانية أو الزمانية العلماء ، فمنقوض بأنَّ " حَيْثُ " متفق على ظرفيتها ، مع اختلافهم فيها : أنكون ظرفاً للمكان فقط أم تكون ظرفاً للزمان ؟

والخامس : أَنَّ قوله : إِنَّهَا تربط بين جملي الشرط والجزاء ولا يربط بينهما إلا حرف لا يدل على حرفيتها ؛ لأنَّه قد يقال هنا : " إذا " رابطة وهي اسم .

والسادس : أَنَّ قوله : إِنَّهَا لو كانت ظرفاً للزم اقترانها بالفاء إذا صُدِّرَ بها جواب الشرط ، فإنَّ ذلك لازم لكل ظرف صُدِّرَ به الجواب ، فيرده أَنَّ جواب " إذا " إذا ضُمَّت معنى الشرط مخالف لبقية أدوات الشرط ، فكذلك اختلفا في هذا ، وبيان ذلك أَنَّ الفعل إذا وقع مرفوعاً لزم اقترانه بالفاء إذا وقع جواباً لأي أداة من أدوات الشرط ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ ^(١) ، باستثناء " إذا " فَإِنَّه يصح وقوعه جواباً من غير الفاء ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيَّنَّتْ تَعْرِفُ ﴾ ^(٢) .

وتقول : إن تزورنا فما نحن نكرمك ، فلا بُدَّ من الفاء ، وتقول : إذا تزورنا ما نكرمك ، فلا تحتاج إلى الفاء ، قال تعالى : ﴿ وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيَّنَّتْ مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ ﴾ ^(٣) .

والسابع : أَنَّ قوله : إِنَّهَا لو كانت ظرفاً لأغنت عن خبر ما بعدها ، ولكن نصب ما بعدها شأنها شأن سائر الظروف المجمع على ظرفيتها كما في : عندي زيد

(١) المائدة / ٩٥ .

(٢) الحج / ٧٢ .

(٣) الجاثية / ٢٥ .

مقيماً ، والاستعمال في نحو : مررت فإذا زيد قائم ، بخلاف ذلك ، فيرده أنَّها تغني عن خبر ما بعدها في نحو : خرجت فإذا الأسد ، ولا خبر هنا محذوف بل " إذا " هي الخبر ، وليس صحيحاً أنَّ الحال لا يذكر بعدها في استعمال العرب بل الصحيح مجيء الحال بعدها في كلام العرب ، تقول : خرجت فإذا زيد قائم ، وقائماً ، بل رَوَى الكوفيون : فإذا عبد الله القائم والقائم ، بالرفع والنصب .

والثامن : أنَّ قوله : إِنَّها لو كانت ظرفاً ما وقعت بعدها " إِنَّ " المكسورة فأجاب عنه الشلوبين بعدم لزومه ؛ لأنَّ الظروف إِنَّمَا يمتنع وقوع " إِنَّ " بعدها إذا جُعِلَ ما بعد " إِنَّ " عاملاً فيها ، وأمَّا على غير هذا فلا يمتنع إذ لا مانع منه ، ويمكن أن يكون العامل في الظروف مع الكسر معنى الكلام الذي فيه " إِنَّ " ، فليس في مجيء " إِنَّ " المكسورة بعد " إذا " حجة على حرفيتها ^(١) .

وهذه الردود في رأي أبي حيان تثبت الاسمية لـ " إذا " الفجائية وتنفي عنها الحرفية .

وذهب آخرون إلى أنَّ " إذا " الفجائية ظرف زمان ، ومنهم : سيويه ، ويدلّ على ذلك ظاهر عبارته في قوله : ((وأما (إذا) فَلَمَّا يُسْتَقْبَل من الدهر ، وفيها مجازاة ، وهي ظرف ، وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها ، وذلك قولك : مررت فإذا زيد قائم)) ^(٢) .

فقوله : ((لما يستقبل من الدهر)) يدل على أنَّها عنده اسم زمان لا ظرف مكان .

(١) التذييل والتكميل ٣/٣٣٨ - ٣٤٠ .

(٢) الكتاب ٤/٢٣٢ .

وهو قول للزجاج^(١) ، والرياشي^(٢) ، والزَمَخْشَرِيّ^(٣) ، وابن خَرُوف^(٤) ، وابن طَاهِر^(٥) وأبي علي الشلوبين في أحد قوليهِ^(٦) .

فقول القائل : " خرجتُ فإذا زيدٌ " ، في تقدير : خرجت فالزمان حضور زيد ، أو فالزمان مفاجأة زيد ؛ لأنّه قد فاجأه ، وإذا قال : " فإذا زيدٌ قائمٌ " فتقديره : فالزمان زيد قائم ، وإذا انفرد " زيد " بعدها قدرت " زيداً " تقدير الحضور والمفاجأة ؛ لأنّ ظروف الزمان تكون أخباراً للمصادر^(٧) .

ويكون العامل فيها خبر المبتدأ الواقع بعدها ، ففي مثل : خرجت فإذا زيد قائمٌ ، تكون " قائم " ناصبة لـ " إذا " ، والتقدير : ففي الزمان الذي خرجت فيه زيدٌ قائمٌ ، وإن لم يذكر بعدها خبر نحو : خرجت فإذا زيد ، أو نصب على الحال نحو : خرجت فإذا زيدٌ قائماً ، كانت " إذا " خبر المبتدأ^(٨) .

واحتجوا على مقاتلهم بأنّ في ذلك إبقاء لها على ما استقر لها من حكم ، إذ هي في الأصل ظرف لما يستقبل من الزمان ، وقد تضمن معنى الشرط^(٩) .
وتأولوا وقوع " إذا " خبراً للجملة في مثل : خرجت فإذا السبعُ ، بأنّ " إذا "

(١) شرح الكتاب للسيرا في ١٩٣/٥ ل ، النكت في تفسير كتاب سيويه ١١٣٠/٢ - ١١٣١ .

(٢) ارتشاف الضرب ١٤١٢/٣ .

(٣) مغني اللبيب ص ١٢٠ ، الإتيان في علوم القرآن ٣٩٩/١ - ٤٠٠ .

(٤) ارتشاف الضرب ١٤١٢/٣ ، الجني الداني ص ٣٧٤ .

(٥) ارتشاف الضرب ١٤١٢/٣ .

(٦) شرح التسهيل ٢١٤/٢ .

(٧) الجني الداني ص ٣٧٧ .

(٨) المرجع السابق ص ٣٧٧ .

(٩) المساعد على تسهيل الفوائد ٥١١/١ .

خبر لما بعدها بتقدير مصدر مضاف محذوف ، أي : فإذا حصول السبع ، والمعنى : ففي ذلك الوقت حصوله ، وحذف المضاف هنا وإقامة المضاف إليه مقامه محمول على قولهم : الليلة الهلال ، أي : طلوع الهلال ، ثم حذف المضاف وهو المصدر ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، وظروف الزمان تكون أخباراً عن المصادر ، كقولك : الصلح يوم الجمعة . وبتقدير المضاف المحذوف تكون "إذا" خبراً في مثل هذا .

ويموز أن يكون الخبر محذوفاً ، و "إذا" ظرف لذلك الخبر غير سادٍ مسدّد ، أي : ففي ذلك الوقت السبع بالباب ، فحذف بـ "الباب" للدلالة قرينة "خرجت" عليه ، ويموز أن يكون ظرف الزمان مضافاً إلى الجملة الاسمية ، وعامله محذوف ، أي ففاجأت وقت وجود السبع بالباب ، لكن فيه إخراج لـ "إذا" عن الظرفية ، فيكون مفعولاً به لـ "فاجأت" ، ولا حاجة لهذا التكلف ؛ لأنّ "إذا" الظرفية غير متصرفّة على الصحيح ^(١) .

والخلاصة أنّه قد اجتمع لنا في تحديد نوعيّة "إذا" الفجائية ثلاثة أقوال :

الأول : أنّها ظرف زمان ، وهو ظاهر قول سيويه .

والثاني : أنّها ظرف مكان ، وهو مذهب المبرّد .

والثالث : أنّها حرف ، وهو قول الأخفش واختيار ابن مالك .

فأمّا القول بحرفيّتها فضعيف ، ويكفي في الرد عليه تعقيب أبي حيّان على الأدلة

التي ساقها ابن مالك لإثبات حرفيّتها .

ومع أنّ تلك الأدلة من وجهة نظر أبي حيّان ضعيفة ولا يقوى بها ادعاء حرفية

"إذا" ، فقد رأى المرادي أن أحسن أدلتهم ما ذكروه من أنّها لو كانت اسماً ما وقعت

"إنّ" المكسورة بعدها في مثل : خرجت فإذا إنّ زيدا منطلق ؛ لأنّ ما

بعد "إنّ" لا يعمل فيما قبلها .

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ٣٦٩/١ - ٣٧٠ ، شرح الرضي على الكافية ٢٧٣/١ .

إِلَّا أَنَّهُ يُمْكِنُ الْإِجَابَةُ عَلَيْهِ بِأَنَّ فِي الْكَلَامِ حَذْفًا ، وَأَصْلُهُ : فَإِذَا انْطَلَقَ زَيْدٌ إِنَّهُ مُنْطَلِقٌ ، عِنْدَهَا تَكُونُ " إِذَا " خَبْرًا لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ ، الْعَامِلُ فِيهِ الْكُونُ الْمَقْدَّرُ ، وَالْجُمْلَةُ الْمَصْدَرَةُ بِـ " إِنَّ " بَعْدَهَا دَلِيلٌ عَلَى الْمَحْذُوفِ ^(١) .

وَبِالْتَّالِيِ يَسُوعُ لَنَا ادِّعَاءُ أَنَّهُ لَا يَسْلَمُ لِأَنْصَارِ هَذَا الْمَذْهَبِ دَلِيلٌ ، وَزِيَادَةٌ عَلَى ذَلِكَ أَنَّنَا سَنَضْطَرُّ قِطْعًا عَلَى قَوْلِهِمْ إِلَى تَقْدِيرِ خَبَرٍ مَحْذُوفٍ فِي مِثْلِ : دَخَلَتْ فَإِذَا زَيْدٌ ، فَـ " زَيْدٌ " الْمَبْتَدَأُ وَخَبْرُهُ مَحْذُوفٌ بِلَا خِلَافٍ ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ " إِذَا " الْخَبَرُ ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ لَا يَجْزِي بِهِ وَلَا عَنْهُ ^(٢) .

وَإِذَا انْتَفَتَحَتْ عَنْهَا الْحَرْفِيَّةُ ثَبَتَتْ اسْمِيَّتُهَا ، وَلَا شَكَّ أَنَّ فِي اعْتِبَارِهَا اسْمًا لِلزَّمَانِ وَظَرْفًا مِنْ ظُرُوفِهِ إِبْقَاءٌ لِأَصْلٍ غَالِبٍ فِيهَا ، بَلْ إِنَّ دَلَالَتَهَا عَلَى الْمَفَاجَأَةِ أَقْرَبُ إِلَى الزَّمَانِ مِنْهَا إِلَى الْمَكَانِ ، فَالْمُرَادُ مِنْ قَوْلِ الْقَائِلِ : " خَرَجَتْ فَإِذَا زَيْدٌ بِالْبَابِ " أَنَّهُ فِي زَمَنِ فَتْحِ الْبَابِ وَقَعَتْ لَحْظَةً مَفَاجَأَةً لِقَاءِ زَيْدٍ ، وَلَيْسَتْ الْمَفَاجَأَةُ فِي مَكَانٍ لِقَائِهِ ، فَرُبَّمَا كَانَ " زَيْدٌ " فِي مَكَانِهِ قَبْلَ فَتْحِ الْبَابِ .

لَكِنَّهُ يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ تَقْدِيرُ مُضَافٍ مَحْذُوفٍ وَإِقَامَةُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ إِذَا كَانَتْ " إِذَا " سَادَةً مَسَدًّا الْخَبَرِ ، وَتَقْدِيرُ خَبَرٍ مَحْذُوفٍ وَ " إِذَا " ظَرْفٌ لَهُ غَيْرُ سَادٍ مَسَدٍّ ، حَتَّى لَا نَقَعَ فِي إِشْكَالِ الْإِخْبَارِ بِالزَّمَانِ عَنِ الْجُثَّةِ ، وَفِرَارًا مِنْ تَكَلُّفِ تَقْدِيرِ مُضَافٍ مَحْذُوفٍ أَوْ خَبَرٍ مَحْذُوفٍ آثَرَتْ أَنْ تَكُونَ " إِذَا " ظَرْفًا لِلْمَكَانِ سَادًا مَسَدًّا الْخَبَرِ وَفَاقًا لِلْمَبْرَدِ وَمِنْ مَعِهِ ؛ إِذْ يَصِحُّ الْإِخْبَارُ بِظُرُوفِ الْمَكَانِ عَنِ الْجُثَّةِ ، وَالْعَامِلُ فِيهِ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ الْوَاقِعِ بَعْدَهَا وَهِيَ ظَرْفٌ لَهُ فِي نَحْوِ : خَرَجَتْ فَإِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، فَـ " قَائِمٌ " ، نَاصِبٌ لـ " إِذَا " ، وَالتَّقْدِيرُ : فِي الْمَكَانِ الَّذِي خَرَجَتْ فِيهِ . وَإِنْ لَمْ يَذْكَرْ بَعْدَهَا الْخَبَرُ فِي مِثْلِ : خَرَجَتْ فَإِذَا زَيْدٌ ، أَوْ نَصَبَتْ عَلَى الْحَالِ فِي نَحْوِ : خَرَجَتْ فَإِذَا زَيْدٌ قَائِمًا ، كَانَتْ " إِذَا " خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ .

(١) الْجَنَى الدَّانِي ص ٣٧٨ .

(٢) مَغْنَى اللَّيْبِ ص ١٢١ .

١٣ - المستثنى بـ (خلا) و (عدا)

الاسم بعد "خلا" و "عدا" المستثنى بهما يجوز نصبه وجره عند ابن مالك ^(١) وغيره .

فإذا نصبا ما بعدهما فهما فعلان جامدان غير مُتَصَرِّفَيْن ؛ لوقوعهما موقع الحرف ، والمستثنى بعدهما مفعول به ، والفاعل مضمَر ، تقول : قام القوم خلا زيدا ، وعدا عمرا ، والتقدير : خلا بعضهم زيدا ، وعدا بعضهم عمرا ، والمعنى : جاوز بعضهم زيدا ، وجاوز بعضهم عمرا .

وإذا جراً ما بعدهما فهما حرفان مختصان بالأسماء ، تقول : قام القوم خلا زيد ، وعدا عمرو . واستحسن الجرّ بهما مع أنّهما لم يُعَدَّيا ما قبلهما إلى ما بعدهما ؛ لأنّه مقصود بهما الدلالة على الحرفيّة .

وتسبق "ما" "خلا" و "عدا" فتتعيّن فعليّتهما، وما بعدهما منصوب في الغالب ، ولم يجز أن يكونا حرفين ؛ لأنّهما مع "ما" بمنزلة المصدر ^(٢) .

وأجاز الكسائي ^(٣) ، والجزمي ^(٤) الجرّ بهما بعد "ما" على أن تكون "ما" زائدة ، وهو قبيح ؛ لأنّ "ما" لا تزداد أولاً ، ولا تتقدم على الحرف زائدة بل تتأخر ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾ ^(٥) .

وقد ساق ابن مالك في (شرح التسهيل) — وهو يتحدث عن فعليّة "خلا"

(١) شرح الكافية الشافية ٧٢١/٢ ، شرح التسهيل ٣٠٩/٢ .

(٢) التبصرة والتذكرة ٣٨٥/١ ، وشرح ألفية ابن مالك لابن النازم ص ٣٠٨ .

(٣) معاني الحروف للرّماني ص ١٠٦ .

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٩٣/٣ .

(٥) آل عمران / ١٥٩ .

وَيَوْمَ بَحَى تَلَافَيْتَهُ وَلَوْلَاكَ لَا ضَظْلَمَ الْعَسْكَرُ^(١)

وقول الشاعر :

لَوْلَاكَ مَا صُمْنَا وَلَا صَلَّيْنَا^(٢)

وقول الشاعر :

وَلَوْلَاهُمْ لَكُنْتُ كَحُوتٍ بَحْرٍ هَوَى فِي مُظْلَمِ الْغَمَرَاتِ دَاجِي^(٣)

وقول الشاعر :

أَسْمَعْتُكُمْ يَوْمَ أَدْعُونِي مُرَبَّاءَ لَوْلَاكُمْ سَاغَ لَحْمِي عِنْدَهَا وَدَمِي^(٤)

(١) لم أعثر على قائله فيما قرأت . انظر : الكامل ١٢٧٥/٣ .

" حَيَّ " : مدينة في أصبهان ، " اصطلم العسكر " : أبيدوا .

(٢) البيت لعبدالله بن رواحه ، وهو من رجز قاله يوم الخندق . وقيل : هو لعامر بن الأكوع . وهكذا رواه ابن الشجري في أماليه ٥١٢/٢ . والرواية المشهورة :

لا هم لولا أنت ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا

وروي : (يا رب لولا أنت ..) و (تالله لولا أنت ...) و (والله لولا أنت ...) . انظر : ديوان عبدالله بن رواحة ص ١٠٦ — ١٠٧ ، وصحيح البخاري في مواضع عدة منها : كتاب الجهاد (باب حفر الخندق) ، الحديث رقم : (٢٦٨٢) ، ١٠٤٣/٣ ، والأزهية في علم الحروف ص ١٦٧ ، وشرح المفصل ١١٨/٣ ، وشرح شواهد المغني ٢٧٨/١ ، وجمع الهوامع ١١٨/٣ ، وشرح الأشموني ٥٩٣/٣ .

(٣) قائله : عبدالرحمن بن حسان بن ثابت . ورواية الديوان (كعظم حوت) مكان (كحوت بحر) ، وقد استقصى محقق الديوان الدكتور سامي العاني روايات البيت الأخرى ، ولا أثر لها في الاستشهاد به . انظر : ديوان عبدالرحمن بن حسان ص ١٨ ، والمتع في التصريف ٣٨٢/١ ، وشرح المفصل ١١٤/٩ ، وجمع الهوامع ١٧٧/٤ ، والدرر اللوامع ٧٢/٢ .

(٤) هكذا رواه السيوطي بلا نسبة في جمع الهوامع ٢٠٩/٤ ، وكذا فعل صاحب الدرر اللوامع ٨٢/٢ . وفي ديوان الأخطل ص ٣١٣ روي البيت على (أذغو في مُودَّة) مكان (أذغوني مُربَّة) ، وروي في تذكرة النحاة لأبي حيان ص ٤٤٧ (أذغو في مُوبَّة) . وكأنه تحريف . و"المربَّة" : المراقبة ؛ و"المودَّة" : المهلكة والمفازة .

وقول الشاعر :

لَوْلَا كَمَا قَدْ خَرَجْتَ نَفْسًا هُمَا^(١)

وقول الشاعر :

خَلِيلِي إِنَّ الْعَامِرِيَّ لَفَارِمٌ وَلَوْلَاهُ مَا قَلَّتْ لَدَيَّ الدَّرَاهِمُ^(٢)

ونحن مع المبرّد أنّ مجيء مثل هذا يصطدم مع ما استنبطه النحاة من قواعد ، إذ كيف يحل ضمير النصب والجر محلاً لا يكون إلاّ لضمير الرفع المنفصل ؟ ، لكننا الآن أمام نصوص مسموعة وشواهد شائعة مشهورة تلقيناها عن العرب ، فهل يحق لنا أن نصطنع الحواجز بيننا وبين أسلوب فصيح صحيح جاءنا عن العرب ؛ لأنّه لا يتفق مع ما رسمناه منهجاً ؟ ، وهل يحق لنا أن نتصر لأقيستنا ونبالغ في الاعتداد بها ونرفض ما خالفها ونرده ولو كانت مطيتنا لتحقيق ذلك تخطئة عربيّ وتلحينه ؟ .

وقد أدرك أئمة البصريين والكوفيين ذلك ، فنحّوا ما توصلوا إليه من قواعد جانباً ، ثم استوعبوا ما روي عن العرب من ذلك ، واجتهدوا في توجيهه وتطويعه بما ينسجم مع قواعدهم وأقيستهم ، وكان حريّاً بالمبرّد أن يسلك منهجهم ويهتدي بستّهم .

فالبصريّون^(٣) — ومنهم : الخليل ، ويونس ، وسيبويه — على قناعة تامة بوقوع الضمير المنفصل بعد "لولا" فيقال : لَوْلَا أَنْتَ فَعَلْتَ كَذَا ، ولكنهم يميزون اتصال الضمير بها فيقال : "لَوْلَايَ ، وَلَوْلَاكَ ، وَلَوْلَاهُ" ، ولا يرفضونه ، بل

(١) نسبوه إلى رؤية بن العجاج ، ولم أجده في ديوانه . ويروى : (لخرجت) مكان (قد خرجت) ، و (نفساكما) مكان (نفساهما) . انظر : النكت ٦٦٥/١ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٨٣٦/٢ ، وورصف المبانسي ص ٣٦٤ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٩٣/٢ .

(٢) لم أعثر على قائله . انظر : همع الهوامع ٢٠٩/٤ ، والدرر اللوامع ٨٢/٢ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٨٧/٢ .

يوجهونه ، ويجعلون "لَوْلَا" جارةً للضمير ومختصة به كاختصاص "حَتَّى" و "الكاف" بالظاهر ، ولا يُعلّقون "لَوْلَا" بشيء ، لأنّها حرف جرّ شبيه بالزائد ، والجرور عندهم في موضع رفع بالابتداء ، والخبر محذوف ^(١) .

قال سيبويه في (باب ما يكون مضمراً فيه الاسم متحوّلاً عن حاله إذا أظهر بعده الاسم) : ((وذلك (لَوْلَاكَ وَلَوْلَايَ) ، وإذا أضمرت الاسم فيه جرّ ، وإذا أظهرت رُفِعَ ، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت : لَوْلَا أَنتَ ، كما قال سبحانه : ﴿ لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٢) ، ولكنّهم جعلوه مضمراً مجروراً ، والدليل على ذلك أَنَّ الياء والكاف لا تكونان علامة مضمّر مرفوع ، قال الشاعر يزيد بن الحَكَم :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طَحَتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قَلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوَى ^(٣)

وهذا قول الخليل — رحمه الله — ويونس ^(٤) .

وفهم النحاة من كلام سيبويه في الباب أَنَّ الذي حمّله على جعل الياء والكاف والهاء مقرونات بـ "لَوْلَا" في محل جرّ ، أنّها غير صالحة للرفع بل هي للنصب والجرّ ، والنصب ممتنع لامتناع لازمه ؛ لأنّ الياء لا تكون في محل نصب بغير الاسم إلّا ومعها نون الوقاية وجوباً أو جوازاً ، ولا تخلو من نون الوقاية وجوباً إلّا وهي مجرورة ، وياء "لَوْلَايَ" خالية منها فامتنع كونها منصوبة وتعين جرّها ^(٥) .

وَأَنَّ "الياء" و "الكاف" لا تكونان علامة مرفوع ، والمصير إلى ما لا نظير له

(١) مغني اللبيب ص ٣٦١ .

(٢) سبأ / ٣١ .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) الكتاب ٣٧٣/٢ — ٣٧٤ .

(٥) شرح التسهيل ٨٣/٣ .

في كلامهم محال ، ولا يجوز أن يُتوهم أنّهما في موضع نصب ؛ لأنّ "لولا" حرف ، وليس بفعل له فاعل مرفوع فيكون الضمير في موضع نصب ، وإذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب وجب أن يكون في موضع جرّ^(١) .

وأما ما حمل سيبويه ومن معه على جعل "لولا" حرف جرّ فإنّهم الخروج بالحرف على الخروج بالاسم ؛ لأنّ الحرف أضعف من الاسم^(٢) .

وأَنَّهُ كان حقها أن تجرّ الاسم مطلقاً ، لكنّ منع من ذلك شبهها بما اختص بالفعل من أدوات الشرط في ربط جملة بجملة ، فأرادوا التنبيه على موجب العمل فجرّوا بها المضمّر^(٣) .

وأَنَّهُ لا يبعد أن يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال ، فتكون "لولا" الداخلة على المضمّر المذكور حرف جرّ ، مع أنّها مع غيره غير عاملة ، بل هي حرف يُستدأ بعدها فيقال : لولا زيدٌ ، ولولا أنتَ ، ونظير ذلك "لَدُنْ" فإنّها تجرّ ما بعدها بالإضافة إلّا إذا وليتها "عُدْوَة" فإنّها تنصبها^(٤) .

كما أن الحكم على "لولا" بأنّها حرف جرّ لا يؤدي إلّا إلى تغيير واحد ، وهو تغيير الحرف ، والضمائر معه جارية على قياسها ، والحكم بأنّه في محل نصب يؤدي إلى تعدد التغيير ؛ لأنّ هذه الضمائر تبلغ اثني عشر مضمراً ، ولا شك أن الحكم بتغيير واحد أولى^(٥) .

ثم إنّ تغيير المعمول لفظي ، وتغيير العامل معنوي وتقدير ، وهو أسهل من

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٨٩/٢ . وانظر : الجنى الداني ص ٦٠٣ .

(٢) رصف المباني ص ٣٦٤ .

(٣) همع الهوامع ٢١٠/٤ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ٤٤٤/٢ - ٤٤٥ . وانظر قبله : الإيضاح في شرح المفصل ٤٧٦/١

ونصّ على ذلك سيبويه في الكتاب ٣٧٥/٢ .

(٥) شرح ألفية ابن معطي ٣٧٩/١ . وانظر : الإيضاح في شرح المفصل ٤٧٦/١ .

التغيير اللفظي^(١).

وليس توجيهه سيويه سالماً من الاعتراض ، فقد رأى بعضهم أنّ في عمل "لولا" الجر مؤدٍ إلى إعمال حرفين في معمول واحد ، وذلك غير موجود في كلامهم^(٢) .
 وأنّا إذا جعلناها حرف جرّ احتاجت إلى متعلّق تتعلّق به ؛ لأنّها ليست زائدة كـ "الباء" في : بِحَسْبِكَ ، والحرف الزائد دخوله كخروجه ، و "لولا" على خلاف ذلك ، وليس في الكلام ما تتعلّق به ، ولا نستطيع تقديره فنقول في : لَوْلَايَ لَكَ كذا المعنى : " لَوْلَايَ حَضَرْتَ " ، بتقدير متعلّق واجب الحذف ؛ لأنّه يلزم منه تعدي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المنصوب وهو كالجرور^(٣) .

وأما الكوفيون^(٤) — ومنهم الفراء — فيُبقون "لولا" على ما كانت عليه سالمة من التغيير ، ويجعلون الضمير بعدها في موضع رفع .

قال الفراء : ((وقد استعملت العرب (لَوْلَا) في الخبر وكثُر بها الكلام حتى استجازوا أَنْ يقولوا : (لَوْلَاكَ) و (لَوْلَايَ) ، والمعنى فيهما كالمعنى في قولك : (لَوْلَا أَنَا) و (لَوْلَا أَنتَ) ، فقد توضع الكاف على أنّها خفض ، والرفع فيها الصواب))^(٥) .

وقبل مقالاتهم الأخفش^(٦) ، والرضي^(٧) ، والمالقي^(٨) .

(١) شرح ألفية ابن معطي ٣٧٩/١ .

(٢) رصف المباني ص ٣٦٤ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٩٠/٢ ، رصف المباني ص ٣٦٤ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٢٩٤/٢ .

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٨٧/٢ .

(٥) معاني القرآن للفراء ٨٥/٢ .

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٨٧/٢ .

(٧) شرح الرضي على الكافية ٤٤٥/٢ .

(٨) رصف المباني ص ٣٦٤ .

والذي سوّغ لهم اختيار هذا التوجيه مايلي :

أَنَّ الياء والكاف قامت مقام الظاهر ، والظاهر مرفوع فكذلك ما قام مقامه موضعه رفع ^(١) .

وَأَنَا لم نجد فيها حرفاً ظاهراً خُفض ، فلو كان ثَمَّ يخفض لأوشكت أَنْ ترى ذلك في الشعر ، فَإِنَّه يَأْتِي بالمستجاز ^(٢) .

وَلِأَنَّ المكني يستوي لفظه في الخفض والنصب فيقال : "ضربْتُكَ" ، "ومررتُ بك" ، ويستوي أيضاً في الرفع والنصب والخفض فيقال : "ضَرَبْنَا" و"مَرَّ بِنَا" فيكون الخفض والنصب بالنون ، ثم يُقال : "قَمْنَا فَفَعَلْنَا" فيكون الرفع بالنون ، فلَمَّا كَانَ ذلك استجازوا أَنْ يكون "الكاف" في موضع "أَنْتَ" رفعاً ؛ لِأَنَّ إعراب المكني بالدلالات لا بالحركات ^(٣) .

وَأَنَّ الخروج بالصيغة من الرفع إلى الخفض هنا نظير الخروج بصيغة الخفض إلى صيغة الرفع في قولهم : مررتُ بك أَنْتَ ، حين جُعِلَ توكيداً لضمير الخفض ^(٤) . وكذا الخروج بصيغة النصب إلى صيغة الرفع في قولهم : ضربتُهُ هُوَ .

وَأَنَّ الضمير بعدها ضمير مجرور ناب عن المرفوع ، كما ناب المرفوع عن المجرور في : مَا أَنَا كَأَنْتَ ^(٥) .

واعترض رأي الكوفيين ومن معهم بمايلي :

أَنَّهُ لو كانت الياء والكاف في "لَوْلَايَ" و "لَوْلَاكَ" في موضع رفع ، وَأَنَّ ضمير الرفع وافق ضمير الجرّ كما وافقه النصب إذا قلت : معكَ ، و ضَرَبْتُكَ ،

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٨٧/٢ ، وانظر : شرح المفصل ١٢٢/٣ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٨٥/٢ ، وانظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٨٨/٢ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٨٥/٢ .

(٤) رصف المباني ٣٦٤ ، شرح ألفية ابن معطي ٣٧٩/١ - ٣٨٠ .

(٥) شرح الرضي على الكافية ٤٤٥/٢ ، الجنى الداني ٦٠٤ ، همع الهوامع ٢١٠/٤ .

لجيء بالنون تفصل بينهما في المتكلم ، فتقول في الرفع : " لَوْلَانِي " ، وفي الجرّ :
" لَوْلَايَ " كما تقول في النصب : " ضَرَبَنِي " ، وفي الجرّ : مَعِي ^(١) .

وَأَنَّ قِيَّاسَهُمْ عَلَى " مَا أَنَا كَأَنَّت " ضَعِيف ؛ لِقَلَّةِ اسْتِعْمَالِهِ وَشِدُوذِهِ ^(٢) .
كَمَا أَنَّ النِّيَابَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي الضَّمَائِرِ الْمُنْفَصِلَةِ ؛ لِشَبْهِهَا فِي الْإِسْتِقْلَالِ بِالْأَسْمَاءِ
الظَّاهِرَةِ ، فَإِذَا عَطَفْتَ عَلَيْهِ اسْمًا ظَاهِرًا نَحْوُ : لَوْلَاكَ وَزَيْدٌ ، تَعَيَّنَ رَفْعُهُ ؛ لِأَنَّ " لَوْلَا " لَا
تَخْفُضُ الظَّاهِرَ ^(٣) .

وَأَنَّ قِيَّاسَهُمْ عَلَى " مَرَرْتُ بِكَ أَنتَ " ، حَيْثُ وَقَعَ ضَمِيرُ الرِّفْعِ مَوْقِعَ ضَمِيرِ
الْجَرِّ ضَعِيفٌ لِأَمْرَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ مَوْقِعَ ضَمِيرِ آخَرٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَمِيرَ مُنْفَصِلَ لِلْجَرِّ .

وَالثَّانِي : أَنَّهُ مَوْقِعُ ضَرُورَةٍ ، فَلَا يَتَأْتِي غَيْرَهُ .

وَأَنَّ قِيَّاسَهُمْ عَلَى " ضَرَبْتُهُ هُوَ " ، حَيْثُ وَقَعَ ضَمِيرُ الرِّفْعِ مَوْقِعَ ضَمِيرِ
النَّصْبِ ؛ فَلْيُفَرِّقُوا بَيْنَ التَّأْكِيدِ وَالْبَدَلِ ، فَإِذَا قَالُوا : " ضَرَبْتُهُ إِيَّاهُ " كَانَتْ بَدَلًا ،
وَإِذَا قَالُوا : " ضَرَبْتُهُ هُوَ " كَانَتْ تَأْكِيدًا ^(٤) .

وَنَلْحِظْ أَنَّ مُحَاوَلَةَ الْبَصْرِيِّينَ مِنْ جِهَةِ وَالْكَوْفِيِّينَ مِنْ جِهَةِ أُخْرَى الْخُرُوجِ مِنْ
مَآزِقِ التَّعَارُضِ بَيْنَ الْقَاعِدَةِ وَالنَّقْلِ لَمْ تَسْلَمْ مِنَ الْإِعْتِرَاضِ ، وَلَكِنْ لَا يَمْنَعُ هَذَا مِنْ
اخْتِيَارِ تَوْجِيهِ الْقُرَّاءِ وَالْأَخْفَشِ وَمَنْ مَعَهُمَا ، فَإِنَّهُ سَهْلُ الْقِيَادِ بَعِيدٌ عَنِ التَّعْقِيدِ ، وَفِيهِ
إِقْرَارٌ لـ " لَوْلَا " عَلَى مَا ثَبَتَ لَهَا مِنْ جِهَةٍ ، وَفِيهِ تَوْقِيٌّ مُخَالَفَةً الْأَصْلِ بَعْدَ تَعْلُقِ الْجَارِ

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٨٨/٢ ، شرح المفصل ١٢٢/٣ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٤٧٧/١ .

(٣) مغني اللبيب ص ٣٦١ .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٤٧٧/١ .

من جهة أخرى ، ومن ثمّ تخرج ضمائر النصب والجر المتصلة بـ "لولا" إلى حالة أخرى معها ، ويكون محلها الرفع .

وللرّضيّ حينما أراد أن يفصل بين سيبويه والأخفش في مسألتنا هذه كلام ما أحسنه وما أصوبه ، قال : ((وإن رُجِّح مذهب سيبويه بأنّ التّغيير عنده تغيّر واحد ، وهو تغيّر (لولا) وجعلها حرف جرّ ، يُرَجِّح مذهب الأخفش بأنّ تغيّر الضمائر بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب ، بخلاف تغيّر (لولا) بجعلها حرف جرّ ، وارتكاب خلاف الأصل — وإن كُثِرَ — إذا كان مستعملاً أهون من ارتكاب خلاف الأصل غير المستعمل وإن قلَّ))^(١) .

هذا قول الرّضيّ وكفى به .

(١) شرح الرّضي على الكافية ٤٤٥/٢ .

٢٠ - معنى (رُبَّ)

تؤدي حروف الجرّ الأصلية والشبيهة بها وظيفة مهمة في السياق لا يستغني عنها المتكلم وهو يكون تراكيبه ويختار تعابيرها ، فيها يتحقق في الجملة معنى فرعياً جديداً لا يتأتى إلا بوجودها .

ولا شك في أنّ لكل سياق حرف جرّ يناسبه يلزم المتكلم أن يختاره ويترك ما سواه ، وعمل كهذا يفتقر إلى حسّ لغويّ عند المتكلم يمكنه من انتزاع حرف واحد من حروف الجرّ العشرين المشهورة ليضعه في موضعه .

وحتى يسهل ذلك على المتكلم تناول النحاة المعنى الذي يؤديه كلّ حرف منها وضابطه ، سواء دلّ عليه وحده أو شاركه في الدلالة عليه حرف أو أكثر من حروف الجرّ الأخرى ، ليس هذا محل بسطه .

ومن يقرأ كلام النحاة حول معاني حروف الجرّ في مصنفاتهم يلحظ أنّه ليس في حروف الجرّ حرف يشبه "رُبَّ" في تعدد آراء النحاة واضطرابهم في تحديد معناه ، فقد اختلفوا في ذلك على ثمانية أقوال ، أشهرها قولان ، واحد منهما للمبرّد ، والآخر انتصر له ابن مالك .

فأما مذهب المبرّد فقد أطلعنا عليه ابن مالك في كتابه (شرح التسهيل) حيث قال : ((وأكثر النحويّين يقولون : معنى (رُبَّ) التقليل . قال أبو العباس : (رُبُّ) تنبئ عمّا وقعت عليه أنّه قد كان وليس بالكثير ، فلذلك لا تقع إلا على نكرة ؛ لأنّ ما بعدها يخرج مخرج التمييز)) (١) .

وقد صدق ابن مالك فيما ذكر ، فهي عند المبرّد تفيد معنى القلّة ، إلا أنّ القول الذي حكاه ابن مالك عنه يختلف لفظه عمّا جاء في (المقتضب) ، ففيه يقول

(١) شرح التسهيل ١٧٥/٣ .

المبرّد : ((و (رُبَّ) معناها الشيء يقع قليلاً ، ولا يكون ذلك الشيء إلا منكوراً ؛ لأنه واحد يدل على أكثر منه كما وصفت لك ، ولا تكون (رُبَّ) إلا في أول الكلام لدخول هذا المعنى فيها ، وذلك قولك : (رُبَّ رَجُلٍ قد جاءني) ، و (رُبَّ إنسان خير منك) ((^(١) .

وقال في موضع آخر : ((فـ (رُبَّ) تدخل على كل نكرة ؛ لأنها لا تختص شيئاً ، فإنما معناه أن الشيء يقع ولكنه قليل))^(٢) .

ومن يقارن بين كلام المبرّد نفسه وما حكاه ابن مالك عنه يدرك — بلا ريب — تباين اللفظين ، واختلاف العبارتين .

والظاهر أن ابن مالك نقل عبارته التي ساقها من ابن السراج ، فقد ذكر هذا الأخير عبارة لأبي العباس هي عينها التي أوردها ابن مالك ، قال ابن السراج بعد أن أثبت حرفية "رُبَّ" لا اسميتها : ((قال أبو العباس : (رُبَّ) تُنبئُ عما وقعت عليه أنه قد كان ، وليس بكثير ، فلذلك لا تقع إلا على نكرة ؛ ولأن ما بعدها يخرج مخرج التمييز))^(٣) .

ومهما يكن من شيء فمذهب المبرّد في (المقتضب) يتفق مع ما نسبته إليه ابن مالك .

ولم يكن المبرّد فيما يراه بمعزل عما صرح به أئمة البصريين والكوفيين قبله ، فقد نسبوه إلى عيسى بن عمر ، وأبي عمرو بن العلاء ، والخليل ، ويونس ، وسيبويه ، ومعاذ الهراء ، والكسائي ، والفراء ، وأبي زيد الأنصاري ، وأبي الحسن الأخفش ،

(١) المقتضب ١٣٩/٤ — ١٤٠ .

(٢) المرجع السابق ٢٨٩/٤ .

(٣) الأصول في النحو ٤١٦/١ — ٤١٧ .

وهشام الضرير ، والجرمي ، والمازني^(١) .

ووافق على هذا المذهب كثير من النحاة بعد المبرد ، يتقدمهم ابن السراج والزجاج ، والزجاجي ، والسيرافي^(٢) ، وأبو علي الفارسي .

قال ابن السراج في سياق تعليقه وقوع "رُبَّ" في صدر الكلام غير واقعة بعد الفعل : ((رب)) : حرف جر ، وكان حقه أن يكون بعد الفعل موصلاً له إلى المجرور كأخواته إذا قلت : (مررت برجل) ، و (ذهبت إلى غلام لك) ، ولكنه لما كان معناه التقليل وكان لا يعمل إلا في نكرة فصار مقابلاً لـ (كم) إذا كانت خبراً ، فجعل له صدر الكلام كما جعل لـ (كم) ، وأخر الفعل والفاعل^(٣) .

وقال الزجاج : ((فأما من قال : إن (رُبَّ) يُعنى بها التكثير فهذا ضد ما يعرفه أهل اللغة ؛ لأنَّ الحروف التي جاءت لمعنى تكون على ما وضعت العرب ، فـ (رُبَّ) موضوعة للتقليل ، و (كم) موضوعة للتكثير))^(٤) .

والزجاجي يقول : ((رب)) للشيء يقع قليلاً^(٥) .

وقال الفارسي : ((ومنها (رُبَّ) ، وهي في التقليل نظيرة (كم) في التكثير))^(٦) .

(١) التذيل والتكميل ١١٩٧/٤ — ١١٩٨ ، همع الهوامع ١٧٤/٤ .

(٢) التذيل والتكميل ١١٩٧/٤ .

(٣) الأصول في النحو ٤١٦/١ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١٧٣/٣ .

(٥) معاني الحروف والصفات ص ٢٨ .

(٦) الإيضاح العضدي ٢٦٤/١ .

وارتضاه أيضاً ابن جني^(١) ، والصيمري^(٢) ، وابن بشاذ^(٣) ، والمجاشعي^(٤) ،
والزمنخشري^(٥) ، وابن الشجري^(٦) ، والخاوري^(٧) ، وأبو البركات الأنباري^(٨) ،
والجزولي^(٩) ، وابن القبيصي^(١٠) ، وابن معطي^(١١) ، وابن يعيش^(١٢) ،
والشلوبين^(١٣) ، وابن الحاجب^(١٤) ، وابن عُصفور^(١٥) ، وابن أبي الرّبيع^(١٦) ،
والمالقي^(١٧) ، والمرادي^(١٨) ، والزوالي^(١٩) .

-
- (١) اللّمع في العربية ص ٦٠ .
 - (٢) التبصرة والتذكرة ٢٨٦/١ .
 - (٣) شرح المقدمة المحسبة ٢٣٧/١ .
 - (٤) كتاب الإشارة إلى تحسين العبارة ص ٧٥ .
 - (٥) المفصل ص ٢٨٦ .
 - (٦) أمالي ابن الشجري ٤٦/٣ .
 - (٧) كتاب القواعد والفوائد في الإعراب ص ١١٩ .
 - (٨) أسرار العربية ص ١٤٣ .
 - (٩) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٨٢٠/٢ .
 - (١٠) الهادي في الإعراب ص ١٠٥ .
 - (١١) الفصول الخمسون ص ٢١٥ ، وانظر : شرح ألفية ابن معطي ٤٠١/١ .
 - (١٢) شرح المفصل ٢٦/٨ .
 - (١٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٨٢١/٢ .
 - (١٤) شرح المقدمة الكافية في علم العربية ٩٤٩/٣ .
 - (١٥) شرح جمل الزجاجي ٥٠٠/١ .
 - (١٦) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٨٥٩/٢ - ٨٦٠ .
 - (١٧) رصف المباني ص ٢٦٦ .
 - (١٨) الجنى الداني ص ٤٤٠ .
 - (١٩) شرح الزوالي على كافية ابن الحاجب ص ٤٦٢ .

واحتج هؤلاء بمجيء "رُبَّ" تفيد معنى التقليل في قول الشاعر :

أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَّهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبٌ — وَأَنْ
وَذِي شَامَةٍ سَوْدَاءٍ فِي حُرِّ وَجْهِهِ مُجَلَّلَةٌ ، لَا تَنْقُضِي لَزَمَانَ
وَيَكْمُلُ فِي تِسْعٍ وَخَمْسٍ شَبَابَهُ وَيَهْرَمُ فِي سَبْعٍ مَعًا وَثَمَانٍ^(١)

ووجه الدلالة فيها أَنَّ "المولود" وهو عيسى بن مريم عليه السلام ،
و "ذي الولد الذي لم يلد له أبوان" وهو آدم عليه السلام ، و "ذي الشامة" وهو
القمر ، ثلاثة أشياء ليس لها نظير ، وعدم وجوده ينفي أَنَّ تكون "رُبَّ" للتكثير بل
للتقليل .

وقول زهير :

وَأَبْيَضُ فَيَاضٍ يَدَاهُ غَمَامَةٌ عَلَى مُعْتَفِيهِ ، مَا تُغِبُّ فَوَاضِلُهُ^(٢)

وينتفي معنى الكثرة هنا ؛ لأنَّه أراد به ممدوحاً واحداً هو : حصن بن حذيفة بن
بدر الفزاري ، ولم يُرد جماعة كثيرة ، هذه صفتهم ، ألا تراه يقول :
حُذَيْفَةُ يُنْمِيهِ ، وَبَدْرٌ ، كِلَاهُمَا إِلَى بَاذِخٍ ، يَعْلُو عَلَى مَنْ يُطَاوِلُهُ
ومثلهما قول بعض شعراء غسان :

(١) القائل : رجل من أزد السُرَّة ، وقيل : عمرو الجني . وروي : (لا تنجلي) مكان (لا تنقضي) .

انظر : الكتاب ٢/٢٦٦ ، والخصائص ٢/٣٣٣ ، وشرح المفصل ٤/٤٨ ، والمقرب ١/١٩٩ ،
ومغني اللبيب ص ١٨١ والتصريح بمضمون التوضيح ٣/٧٠ ، وشرح شواهد المغني ١/٣٩٨ ،
والدرر اللوامع ١/١٧٣ — ١٧٤ ، وخزانة الأدب ٢/٣٣٦ — ٣٣٧ .

(٢) انظر : الديوان ص ٥٨ ، والجني الداني ص ٤٤١ ، ولسان العرب (غيب) ١/٦٣٥ ، وتاج
العروس (غيب) ٣/٤٥٥ .

"أبيض" : النقي من العيوب ، "فياض" : كثير العطاء ، "معتقية" : من يقصده يطلبه معروفاً ،
"تغب" تنقطع .

وَيَوْمٍ عَلَى الْبَلَقَاءِ لَمْ يَكُ مِثْلَهُ عَلَى الْأَرْضِ يَوْمٌ فِي بَعِيدٍ وَلَا دَانِي^(١)

فنفي مثلية ذلك اليوم دليل على أن "رُبَّ" للتقليل .

وقالوا : الذي يدل على أنها للتقليل وقوعها في مواضع لا تحمل إلا التقليل ، وفي مواقع ظاهرها التكثير ، وهي محتملة لإرادة التقليل بضرب من التأويل ، فتعين أن تكون حرف تقليل ؛ لأن ذلك هو المطرد فيها^(٢) .

ثم إن الحروف التي جاءت لمعنى تكون على ما وضعت العرب ، و "رُبَّ" حرف وضع للتقليل ، و "كَمْ" موضوعة للتكثير^(٣) ، وإخراجها عن وضعها مع إمكان بقائها على أصلها إخراج للشيء عن موضعه من غير دليل^(٤) .

على أنه لا ينبغي إنكار إقرارهم بأن "رُبَّ" قد استعملت تكثيراً في مواطن الافتخار والمباهاة اتساعاً ، وقد كثر ذلك حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة ، وفي التقليل كالجواز المحتاج إلى قرينة ، إلا أنهم اجتهدوا في توجيه كل ما جاء على هذه الشاكلة ، وتأولوه بما ينسجم مع مذهبهم^(٥) .

وذكروا لذلك أوجهها منها :

أن هذه الأشياء وإن كانت كثيرة فقد صارت في عداد الأشياء المعدومة التي لا تكاد تذكر ، وألحقوها بذلك بما رُئي في المنام ووقع في الخيال ، فصار قليلاً ، فدخلت عليه "رُبَّ" ^(٦) .

(١) انظر : الجنى الداني ص ٤٤٢ .

(٢) المرجع السابق ص ٤٤٠ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٧٢/٣ - ١٧٣ .

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٨٢١/٢ .

(٥) شرح الرضي على الكافية ٢٨٧/٤ - ٢٨٨ .

(٦) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٨٦٠/٢ .

أو أن "رُبَّ" في ذلك لتقليل النظر ، فالمفتخر يزعم أن الشيء الذي يكثر وجوده منه يقل من غيره ، وذلك أبلغ في الافتخار ^(١) .

أو أن هذه الأشياء وإن كثر وقوعها من المفتخر ، فهي — مقارنة بجلال قدره وعلو منزلته وشرفه — قليلة ^(٢) .

وقد يقول القائل : رُبَّ عالم لقيت ، وهو قد لقي كثيراً من العلماء ، ولكنه يُقلِّل من لقيه تواضعاً ^(٣) .

وربما قال الرجل لصاحبه : لا تعادني فرُبَّما ندمت ، وهذا موضع ينبغي أن تكثر فيه الندامة ، ولكن المراد أن الندامة لو كانت قليلة لوجب أن يُجتنب ما يؤدي إليها فكيف وهي كثيرة ؟ ، فصار لفظ التقليل هنا أبلغ من التصريح بلفظ التكثير ^(٤) .

والتأويلات هذه وأشباهها لا تكاد تخلو منها مصنفاتهم ، فإذا اطلعنا مثلاً على (الكشاف) مؤلف الزمخشري وجدناه يتأول قوله تعالى : ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ

كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ ^(٥) فيقول : ((فَإِنْ قُلْتُ فما معنى التقليل ؟ قلتُ : هو وارد على مذهب العرب في قولهم : (لعلك ستندم على فعلك) ، أو (رُبَّما ندم الإنسان على ما فعل) ، ولا يشكون في تَنَدُّمِهِ ، ولا يقصدون تقليله ، ولكنهم أرادوا : لو كان الندم مشكوكاً فيه ، أو كان قليلاً لحقَّ عليك ألا تفعل هذا الفعل ؛ لأنَّ العقلاء

(١) الجنى الداني ص ٤٤٤ .

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٠١/١ .

(٣) الجنى الداني ص ٤٤٤ .

(٤) المرجع السابق ص ٤٤٤ .

(٥) الحجر / ٢ .

يتحرّزون من التعرض للغمّ المظنون ، كما يتحرّزون من المتيقن ، ومن القليل منه ، كما من الكثير ، وكذلك المعنى في الآية : لو كانوا يودّون الإسلام مرّة واحدة ، فبالخري أنّ يسارعوا إليه ، فكيف وهم يودّونه كل ساعة ؟) (١) .

ونجد المألقي يخرج بيتاً لامريء القيس دخلت فيه "رُبَّ" على مجرور في موطن الفخر فيقول : ((وأما التي لتقليل النظر فهي الكثيرة الاستعمال ، ومنها قول الشاعر :

فإن أمس مكروباً فياً ربّ قينةٍ مُنْعَمَةً أَعْمَلْتُهَا بِكِـرَانٍ (٢)

والمعنى أنّ كثيراً من القيان كان لي ، وقَلَّ مثلها لغيري) (٣) .

والحاصل أنّ "رُبَّ" عند هؤلاء موضوعة للتقليل ، والتقليل بها على وجهين :

أحدهما : أنّ تكون لتقليل الشيء في نفسه ، والثاني : أنّ تكون لتقليل النظر .
وأما ابن مالك فيرى أنّ الغالب في "رُبَّ" معنى الكثير والتقليل بها نادر ، وذكر أنّ هذا الذي قاله مذهب سيوييه في إشارة منه إلى تأثره به ، ومتابعته له (٤) .

واستدل ابن مالك على مذهب إمام النحاة بما جاء في (الكتاب) في (باب كم) ، حيث قال : ((اعلم أنّ لـ (كَمْ) موضعين : فأحدهما الاستفهام ، وهو الحرف المستفهم به ، بمتلة (كَيْفَ) و (أَيْنَ) ، والموضع الآخر : الخبر ، ومعناها معنى (رُبَّ)) (٥) .

(١) الكشف ٣٩٦/٢ - ٣٩٧ .

(٢) القائل : امرؤ القيس . انظر : الديوان ص ٨٦ ، والجنى الداني ص ٦٩ .

(٣) رصف المباني ص ٢٦٧ .

(٤) شرح التسهيل ١٧٥/٣ .

(٥) ١٥٦/٢ .

وبقوله في الباب نفسه في موضع آخر : ((واعلم أنَّ : (كَمْ) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رُبَّ) ؛ لأنَّ المعنى واحد)) ^(١) .

وقد عزاه إلى سيويه ابن خروف قبله ، وتأثر ابن مالك به وارد ، قال ابن خروف : ((ومعناه التقليل ، والتكثير أيضاً في قول الأئمة سيويه وغيره)) ^(٢) .

أقول : إنَّ نصَّ سيويه الأول دليل قاطع على أنَّ "رُبَّ" تفيد معنى التكثير ؛ إذ نزل فيه "كم" الخبرية التي تفيد معنى التكثير بلا خلاف منزلة "رُبَّ" في الدلالة عليه ، وليس مراده بذلك أنَّهما يستعملان في الفخر ، وإن كانت "رُبَّ" للتقليل و "كم" للتكثير كما زعم بعضهم ^(٣) .

ويزيده وضوحاً قوله في باب النفي بـ "لا" لما قارن بين "رُبَّ" و "كَمْ" في العدة ، وجعلهما بمنزلة واحدة : ((وكما أنَّ (كَمْ) لا تعمل في الخبر والاستفهام إلا في النكرة ؛ لأنَّك لا تذكر بعد (لا) إذا كانت عاملة شيئاً بعينه كما لا تذكر ذلك بعد (رُبَّ) ، وذلك ؛ لأنَّ (رُبَّ) إنما هي للعدة بمنزلة "كَمْ")) ^(٤) .

فإن قال قائل : فما تقول في استعمال سيويه لـ "رُبَّ" دالة على التقليل النادر عند حديثه عن الشواذ ، كما فعل في باب "ما" عند تعليقه على بيت الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإدما مثلهم بشر^(٥)

(١) الكتاب ١٦١/٢ .

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٥٤٧/١ .

(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٨٦٠/٢ .

(٤) الكتاب ٢٧٤/٢ .

(٥) القائل : الفرزدق . انظر : ديوانه ١٨٥/١ ، والكتاب ٦٠/١ ، والمقتضب ١٩١/٤ ، والمقرب

١٠٢/١ ، ومغني اللبيب ص ١١٤ / ٤٧٥ ، ٦٧١ ، ٧٨٣ ، والمقاصد النحوية ٩٦/٢ ، وخزانة

الأدب ١٢٤/٤ ، ١٢٨ .

قال : ((وهذا لا يكاد يُعرف ، كما أنَّ ﴿ لَا تَحِينُ مَنَاصَ ﴾ ^(١) كذلك . ورُبَّ شيء هكذا)) ^(٢) .

فإذا ثبت أنَّ معنى " رُبَّ " عند سيويه التكثير — كما زعمت — فإنَّ استعماله لها مع القليل النادر يوقعه في التناقض .

قلتُ : إنَّ مثل هذا لا تناقض فيه ، ويبدو — والله أعلم بالصواب — أنَّ سيويه يرى أنَّ الغالب فيها الدلالة على معنى الكثرة ، وتكون للقيل قليلاً ؛ ولذا استعملها مع القليل النادر في (الكتاب) .

وقد سبق الجرجاني ابن مالك في اختيار مذهب سيويه ، فإنَّه قال بعد إقراره بإفادة " رُبَّ " معنى التقليل : ((وقد غلب على (رُبَّ) الاستعمال بمعنى الكثرة ، كقولهم : (رُبَّ بلد قطعت) ، و (رُبَّ يوم من شأنه كذا وكذا) ، يقصدون بذلك الكثرة)) ^(٣) .

وتابع ابن مالك الرضيَّ حيث قال : ((وهذا الذي ذكرناه من التقليل أصلها ، ثم تستعمل في معنى التكثير ، حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة ، وفي التقليل كالجاز المحتاج إلى قرينة)) ^(٤) .

وكذا فعل ابن هشام ^(٥) ، والأشموني ^(٦) ، وابن عنقاء ^(٧) .

(١) ص/٣ . وهي قراءة قرأ بها عيسى بن عمر برفع الحين وفتح الصاد من (مناص) ، وقرأ بها أيضاً

أبو السَّمَّال بضم الناء من (لات) . انظر : مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص ١٣٠ ، والبحر

المحيط ٣٦٧/٧ — ٣٨٨ .

(٢) الكتاب ٦٠/١ .

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح ٨٢٩/٢ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ٢٨٧/٤ .

(٥) مغني اللبيب ص ١٨٠ .

(٦) شرح الأشموني ١٠٤/٢ .

(٧) غرر الدرر الوسيطية بشرح المنظومة العمريطية ١٢٠٤/١ .

ولأنَّ ابن مالك ميَّال إلى قول من قال " رُبَّ " للتكثير غالباً ، والتقليل بها نادر لم يفته في هذا الموضع أنَّ يستظهر رأي المبرِّد ، أبرز مخالفٍ هذا المذهب ، الذي يرى أنَّ معناها التقليل ، وذكر في معيَّته أشهر مؤيِّديه ابن السَّراج ، والزَّمخشرى .
ثمَّ عقَّب ابن مالك على رأي المبرِّد ومن معه بقوله : ((قلت : والصحيح أنَّ معنى (رُبَّ) التكثير))^(١) .

والذي يُثبت صحة مذهبه وينقض مذهب المبرِّد ويطله شواهد النثر والنظم التي استعملت فيها " رُبَّ " للتكثير ولا تحتل التقليل .
فأمَّا أدلته من النثر فيأتي في مقدمتها قول النبي — ﷺ — : ((يا رُبَّ كاسية في الدنيا عارية في الآخرة))^(٢) .

ويعلق ابن مالك على حديث المصطفى — ﷺ — بقوله : ((فليس المراد أنَّ ذلك قليل ، بل المراد أنَّ الصنف المتصف بهذا من النساء كثير))^(٣) .
ومثل ذلك قوله — ﷺ — : ((رُبَّ أشعث لا يُؤبه له ، لو أقسم على الله لأبرِّ قسمه))^(٤) .

ومنه قول الأعرابي الذي سمعه الكسائي يقول بعد الفطر : ((رُبَّ صائمه لن يصومه ، وقائمه لن يقومه))^(٥) .

وأما أدلته من الشعر فقول حسان بن ثابت — رضي الله عنه — :

-
- (١) شرح التسهيل ١٧٦/٣ .
(٢) رواه البخاري في كتاب العلم (باب العلم والعضة بالليل) ، الحديث رقم : (١١٥) ، ٥٤/١ .
وكتاب الأدب (باب التكبير والتسبيح عند التعجب) ، الحديث رقم : (٥٨٦٤) ، ٢٢٩٦/٥ .
(٣) شواهد التوضيح ص ١٠٤ .
(٤) رواه مسلم في كتاب البر والصلة (باب فضل الضعفاء والخاملين) ، الحديث رقم : (١٣٨) ، ٢٠٢٤/٤ .
(٥) معاني القرآن للفراء ١٥/٢ .

- رُبَّ حِلْمٍ أَضَاعَهُ عَدَمُ الْمَا
وَقَوْلُ ضَابِيٍّ الْبَرْجُمِيِّ :
لِ وَجْهٍ غَطَّى عَلَيْهِ النَّعِيمُ^(١)
وَرُبَّ أُمُورٍ لَا تُضِيرُكَ ضَيْرَةٌ
وَقَوْلُ عَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ :
وَلِلْقَلْبِ مِنْ مَخْشَاتِهِنَّ وَجِيبُ^(٢)
رُبَّ مَأْمُولٍ وَرَاجٍ أَمَّالًا
وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :
قَدْ تَنَاهَى الدَّهْرُ عَنْ هَذَا الْأَمَلِ^(٣)
رُبَّ مَنْ أَنْضَجَتْ غَيْظًا قَلْبَهُ
وَقَوْلُ الْآخَرِ :
يَتَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعِ^(٤)
رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتَهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ
وَقَوْلُ الْآخَرِ :
مَرَّ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالَ^(٥)

- (١) انظر : ديوان حسان ص ٣٦٥ ، والعين ٥٦/٢ ، والبيان والتبيين ٣٢٥/٢ ، ٥٨/٤ ، ولسان العرب (غطي) ١٣٠/١٥ .
- (٢) انظر : الأصمعيّات ص ١٨٤ ، والشعر والشعراء ٣٥١/١ ، وشواهد التوضيح ص ١٠٥ ، ولسان العرب (قبر) ١٢٥/٥ ، والمقاصد النحوية ٣١٨/٢ .
" وجيبٌ " : وجوب القلب خفقانه واضطرابه .
- (٣) انظر : ديوان عدي بن زيد ص ٩٩ ، وشواهد التوضيح ص ١٠٥ .
- (٤) القائل : سويد بن أبي كاهل ، ويروى : (قَدْ تَمَنَّى) مكان (يَتَمَنَّى) . انظر : الشعر والشعراء ٤٢٨/١ ، والأغاني ٩٨/١٣ ، وشرح المفصل ١١/٤ ، ومغني اللبيب ص ٦٠٦ ، وخزانة الأدب ١١٥/٦ .
- (٥) القائل : الأعشى ميمون بن قيس ص ٣٠٤ . ويروى : (أقيال) . انظر : ديوان الأعشى ص ٦٣ ، وشرح المفصل ٢٨/٨ ، ومغني اللبيب ص ٧٦٤ ، والمقاصد النحوية ٣٥١/٣ ، وخزانة الأدب ٥٥٩/٩ ، ٥٧٥ ، والدرر اللوامع ١١/١ .
" الرفد " : العطاء والصلة ، " هرقتة " : أرقته ، " الأقتال " : الأعداء .

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ رُبَّمَا فَرَجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ^(١)

وهذه الشواهد من نثر القوم ونظمهم والتي دَلَّتْ فيها "رُبَّ" على التكثير يصلح فيها إحلال "كم" الخبرية محل "رُبَّ"، ولولا أَنَّهَا للتكثير ما صلح إيقاع "كم" موقعها .

وتابع ابن هشام ابن مالك فخالف المبرِّد وأصحابه فقال : ((وليس معناها التقليل دائماً ، خلافاً للأكثرين ... بل ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً))^(٢) .

واستدل على صحة ذلك بقوله تعالى : ﴿ رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا

مُسْلِمِينَ ﴾^(٣) .

وبقول : (يا ربَّ كاسية ...)^(٤) ، وبقول الأعرابي (يا ربَّ صائمه ...)^(٥) .
وبقول الشاعر :

فِيَا رَبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ بِأَنَسَةٍ كَأَنَّهَا خَطُ تِمَثَالِ^(٦)

(١) القائل : أمية بن أبي الصلت في ديوانه ١٨٩ ، برواية (تجزع) مكان (تكره) ، وانظره في : الكتاب ١٠٩/٢ ، حماسة البحري ص ٣٢٣ ، والأزهرية في علم الحروف ص ٨٢ ، وقيل : خفيف بن عمير ، أو فهار ابن أخت مسيلمة الكذاب في المقاصد النحوية ٤٨٤/١ ، وشرح شواهد المغني ٧٠٧/٢ - ٧٠٨ ، ونسبه البغدادي أيضاً إلى أبي قيس صرمة بن أبي أنس في خزانة الأدب ١٠٨/٦ ، وهو في ديوان عبيد بن الأبرص ص ١٢٨ . وَوَرَدَ بلا نسبة في : المقتضب ٤٢/١ ، وشرح المفصل ٣٥٣/٤ ، ٣٠/٨ ، ومغني اللبيب ٣٩١ وغيرها كثير .

(٢) مغني اللبيب ص ١٨٠ .

(٣) الحجر / ٢ .

(٤) سبق ذكره وتخرجه قريباً .

(٥) سبق تخرجه قريباً .

(٦) القائل : امرؤ القيس . ويروى : (بلى) مكان (فيا) ، انظر : ديوانه ص ٢٩ ، إيضاح شواهد الإيضاح ٢٨٥/١ ، والمقرب ١٩٩/١ ، ومغني اللبيب ص ١٨٠ ، التصريح بمضمون التوضيح ٦٩/٣ ، وشرح شواهد المغني ٣٤١/١ ، ٣٩٣ ، وخزانة الأدب ٨٠/١ ، والدرر اللوامع ٤٤/٢ .

وبقول الآخر :

رُبَّمَا أُوفِيَتْ فِي عِلْمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شِمَالَاتُ^(١)

ورأى أَنَّ الآية والحديث وقول الأعرابي مسوقة للتخويف ، وَأَنَّ البيتين مسوقان للافتخار^(٢) .

وكذا تناول ناظر الجيش مذهب المبرّد ومن معه في " رُبَّ " ذاكراً الأوجه التي يعترض بها عليه ومردداً بعض ما قاله ابن مالك ، ثم قال : ((والذي يظهر أَنَّ (رُبَّ) للتكثير ، وَأَنَّها تستعمل للتقليل قليلاً كما قال المصنف رحمه الله))^(٣) .

ولم يسلم رأي ابن مالك الذي دافع عنه معترضاً على أبي العباس ومن معه من الاعتراض أيضاً ، فقد ناقشه المرادي وردّ قوله من جهتين :

الأولى : أَنَّ ورود " رُبَّ " للتقليل كثير في أشعار المتقدمين والمتأخرين ، وليس بنادر كما زعم ابن مالك .

والثانية : أَنَّ استدلال ابن مالك على إفادة " رُبَّ " معنى التكثير بصلاحيّة وضع " كَمْ " موضعها مردود بأنّ مجرور " رُبَّ " في تلك المواضع نسبتين مختلفتين : نسبة كثرة إلى المفتخر ، ونسبة قلة إلى غيره ، فتارة يأتي بلفظ " كَمْ " على نسبة الكثرة ، وتارة يأتي بلفظ " رُبَّ " على نسبة القلة .

والثالثة : أَنَّ ادعاء ابن مالك أَنَّ ما قاله هو مذهب سيويّه ، ولا معارض له في (الكتاب) ، فيردّه بأنّ سيويّه إذا تكلم في الشواذ في كتابه فمن عادته أَنَّ يقول :

(١) القائل : جذيمة الأبرش . انظر: الكتاب ٥١٨/٣ ، اللامات ص ١١٥ ، والأزهية في علم الحروف ص ٩٤ ، ٢٦٥ ، ورصف المباني ص ٤٠٠ ، وشرح شواهد المغني ٣٩٣/١ ، وخزانة الأدب ٤٢٩/١١ ، والدرر اللوامع ٢٠٤/٤ ، وغيرها كثير .

" أوفيت " : نزلت ، " علم " : الجبل ، " شمالات " : جمع شمال ، وهي ريح تهب من ناحية القطب .

(٢) مغني اللبيب ص ١٨٠ .

(٣) تمهيد القواعد ٢٥٩/٤ — ٢٦١ .

ورُبَّ شيء هكذا ، يريد أنه قليل نادر .

ولم يفت المرادي أن يلفت نظر القارئ إلى استنكار الشلوين أن يكون معنى "رُبَّ" عند سيويه "كمعنى" "كَمْ" وهو يستعملها في كلامه بضد ذلك ، ففيه تناقض لا يخفى ، كما أنه — والكلام للمرادي نقلاً عن أبي علي — لم يؤثر عن شراح الكتاب أن سيويه مبتغاه من هذه المقارنة بين "رُبَّ" و "كَمْ" أنهما في الكثير سواء .

وإذا كان الأمر كذلك فما تفسير ذلك من وجهة نظر أبي علي الشلوين ؟

يذكر المرادي في الموضع نفسه عن الشلوين أن مراد سيويه من قوله : ((إنَّ معنى (كَمْ) بمعنى (رُبَّ))) أنها تشارك "رُبَّ" في تصدير الكلام ، ودخولها على النكرة وحدها ، وأن الاسم المذكور بعدها يدل على أكثر من واحد ، وإن كان الاسم الواقع بعد "كم" يدل على كثير ، والاسم الواقع بعد "رُبَّ" يدل على قليل ^(١) .

وسبق أن أوضحت أن الذي يترجح عندي من كلام سيويه أنها تفيد معنى الكثرة والتقليل بما نادر وفاقاً لابن مالك .

ولم تنته أقوال النحاة في معنى "رُبَّ" عند هذا الحد ، نعم إن قول المبرّد ، واختيار ابن مالك أشهر ما قيل في معناها ، ولكنهما قولان لا يعطيان صورة واضحة مكتملة نستطيع من خلالها الخلوص إلى رأي فصل في معنى أداة الجر "رُبَّ" ، فالحاجة ملحة لاستعراض ما تبقى من تلك الأقوال ولو على سبيل الإيجاز .

وبأي في مطلع تلك الأقوال ما روي عن الخليل أن معنى "رُبَّ" التكثير دائماً ، وهو ما ذهب إليه ابن درستويه ، وجماعة ^(٢) .

(١) الجنى الداني ص ٤٤٦ . ومثل كلام أبي علي الشلوين مسطور في التعليقة على كتاب سيويه لأبي علي الفارسي ٣٠٠/١ .

(٢) ارتشاف الضرب ١٧٣٨/٤ ، الجنى الداني ص ٤٤٠ ، مغني اللبيب ص ١٨٠ ، همع الهوامع ١٧٥/٤ .

وقال آخرون معناها التقليل والتكثير فهي من الأضداد ، وهو مذهب منسوب إلى الفارسي^(١) والكوفيين^(٢) ، ورجحه ابن عقيـل حيث قال : ((والأقرب أن تستعمل لهما))^(٣) ، ونقله أبو حيان عن بعض المتأخرين^(٤) .

وذهب الفارابي إلى القول بأنها للتقليل غالباً ، والتكثير نادراً ، واختاره السيوطي حيث قال : ((وثالثها : وهو المختار عندي وفقاً للفارابي أبي نصر وطائفة أنها للتقليل غالباً ، وللتكثير نادراً))^(٥) .

وقال ابن الباذش وابن طاهر : هي لمبهم العدد فتكون تقييلاً وتكثيراً^(٦) .

وقال آخرون : هي حرف إثبات لا يدل على قلة أو كثرة ، وإنما يفهم من السياق . واختار هذا المذهب أبو حيان فقال : ((وذهب بعضهم إلى أنها لم توضع

(١) ارتشاف الضرب ١٧٣٧/٤ ، الجنى الداني ص ٤٤٠ .

(٢) التذييل والتكميل ١١٨٩/٤ .

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٢٨٥/٢ .

(٤) همع الهوامع ١٧٥/٤ .

(٥) همع الهوامع ١٧٥/٤ .

(٦) ارتشاف الضرب ١٧٣٨/٤ ، همع الهوامع ١٧٥/٤ .

لتقليل ، ولا تكثير ، بل ذلك مستفاد من سياق الكلام ، وهذا الذي نختاره من المذاهب ((^(١)).

وذهب ابن السيد البطلْيُوسِيّ إلى أنّها للتكثير في موضع المباهاة ، وللتقليل فيما عدا ذلك . وهو قول منسوب إلى الأعلام أيضاً^(٢) .

وبعد : فالذي أراه راجحاً دلالة " رُبَّ " على المعنيين التكثير والتقليل ، ودلالاتها على واحد منهما دون الآخر متروك للسياق الذي توضع فيه ، والقرينة التي توجه الذهن إليه ، فهما اللذان يكشفان للمتلقي مدلولها ويحققانه .

فلا مفاضلة بينهما ؛ لأنّا إنْ زعمنا أنّها للتقليل وحده فسنضطر إلى تكلف تأويل شواهد كثيرة دلّت فيها على التكثير ، وإنْ قصرناها على التكثير وحده وقعنا في المحذور نفسه .

ولسنا بحاجة إلى ادعاء أنّها للتكثير في مواضع المباهاة ، وللتقليل فيما عدا ذلك ؛ لأنّها قد تدل على التكثير في غير مواضع المباهاة والافتخار .

ولسنا مضطرين إلى تغليب أحدهما على الآخر إلاّ إذا أيقنّا بكثرة الشواهد التي تُرجّح معنى التكثير على التقليل أو العكس ، وهو ما لم يقطع به النحاة ، فما يراه فريق كثيراً يراه آخرون نادراً قليلاً ، فابن مالك — مثلاً — يرى أنّ دلالاتها على التكثير كثير في كلامهم والتقليل بها نادر ، وينقض ذلك ما قرّره المرادي من أنّ مجيئها للتقليل كثير في أشعار المتقدمين والمتأخرين^(٣) ، بل ذهب الفارابي إلى عكس مقالة ابن مالك فرأى أنّها للتقليل غالباً ، وللتكثير نادراً .

(١) ارتشاف الضرب ١٧٣٨/٤ .

(٢) همع الهوامع ١٧٥/٤ .

(٣) الجني الداني ص ٤٤٢ .

٢١ = زمن (رُبَّ)

مذهب جمهور النحاة أنَّ "رُبَّ" العاملة تفتقر إلى فعل تتعلق به ، شأنها شأن حروف الجرّ غير الزوائد ، خلافاً للرّمانيّ وابن طاهر في الحكم عليها بعدم التعلق بشيء ، وجعلها كسائر الحروف الزوائد ؛ فإنَّ حروف الجرّ الزوائد دخولها كخروجها ولا يختل المعنى بحذفها ، بخلاف "رُبَّ" ، ألا ترى أنَّك لو قلت : رجل لقيته ، لاختل المعنى ، ولزال الفخر وتقليل النظير الذي تُفيده في قولك : رُبَّ رَجُلٍ لقيته ، وعليه تكون زائدة في الإعراب لا المعنى ، وتفتقر حينها إلى عامل تتعلق به .

والفعل الذي تتعلق به "رُبَّ" على ثلاثة أقسام :

الأول : أن يكون ظاهراً مذكوراً ، نحو : رُبَّ رَجُلٍ عالمٍ لقيت .

والثاني : أن يكون واجب الحذف إن قامت الصفة مقامه ، نحو : رُبَّ رَجُلٍ يفهم هذه المسألة ، والتقدير : رُبَّ رجل يفهم هذه المسألة وجدته أو أدركته ، ثم حذف المتعلّق لطول الكلام به ، فقامت الصفة مقامه .

والثالث : أن يكون حذفه جائزاً ، وذلك إذا لم تقم الصفة مقامه ، فلك في نحو : ما رأيت رجلاً عالماً ، أن تقول : رُبَّ رجلٍ عالمٍ رأيت ، ولك أن تحذف : رأيت .

وقد توصل "ما" بآخرها فتكفّرها عن العمل ، وحينها لا تحتاج إلى شيء تتعلق به ، وكل ما في أمرها التهيؤ للدخول على الجمل الفعلية والاسمية ^(١) .

و "رُبَّ" بحاليها العاملة والمكفوفة في عرف النحاة تدخل على كلامٍ دالٍّ على

زمن .

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٨٦٢/٢ ، والجنى الداني ص ٤٥٣ .

فالمبرّد يرى أنّها لا تدخل إلا على الزمن الماضي ، قال ابن مالك : ((وقول المبرّد (رُبَّ) تنبئ عما وقعت عليه أنّه قد كان ، هذا هو الأكثر ، وأمّا كون ذلك لازماً لا يوجد غيره فليس بصحيح)) ^(١) .

وما من شك في أنّ ابن مالك قد رجع إلى مصدر اعتمد عليه في حكاية ما حكاه عن المبرّد ، ولكنّه ليس من كتب المبرّد التي بين أيدينا قطعاً .

فهذا القول غير منصوص عليه في كتب المبرّد ألبتة ، فقد تتبعته كتبه ألتمس شيئاً من ذلك فلم أعثر إلا على نصين تعرّض المبرّد فيهما لـ "رُبَّ" المكفوفة عن العمل بـ "ما" ، فقال بُعِدَ حديثه عن لزوم "ما" لـ "حَيْثُ" و "إِذْ" في باب المجازاة : ((فَإِنَّ (مَا) فِيهِمَا لازمة ، لا يكونان للمجازاة إلاّ بها ، كما لا تقع (رُبَّ) على الأفعال إلاّ بـ (ما) في قوله : ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ ^(٢))) ^(٣) .

وقال في موضع آخر : ((وكذلك (رُبَّ) ، تقول : (رُبَّ رَجُلٍ) ، ولا تقول : (رُبَّ يقوم زيد) ، فإذا ألحقت (مَا) هيأتها للأفعال ، فقلت : (رُبَّمَا يقوم زيد) ، و ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ ^(٤))) .

ويتبيّن من نصّه أنّ "رُبَّ" مختصة بالاسم ، ويمتنع دخولها على الفعل إلاّ إذا اقترنت بـ "ما" ولا يتضح من خلاهما موقف المبرّد من زمن ما دخلت عليه ، وكان متوقّعا من المبرّد عندما استشهد بالآية أنّ يحدّد زمن الفعل الذي وقعت عليه "رُبَّ" المكفوفة ، شأنه شأن نحاة العربية من بعده ، ولكنّه لم يفعل .

(١) شرح التسهيل ١٧٩/٣ .

(٢) الحجر / ٢ .

(٣) المقتضب ٤٧/٢ .

(٤) المقتضب ٥٤/٢ . وانظر : الكامل ٤٤٢/١ .

وأغلب الظنّ أنّ ابن مالك نقل عبارته تلك من كتاب مفقود لم يصلنا ، أو أنّه اطلع على رأي المبرّد ذلك في كتاب (الأصول) لابن السراج تلميذ المبرّد .
ولعل أقرب الاحتمالين إلى الصواب اعتماده في توثيق رأي المبرّد على كتاب (الأصول) ، وذلك لأنّني عثرت على نصّ للمبرّد نقله عنه ابن السراج يوافق لفظه نص ابن مالك السابق ، فقد جاء عن ابن السراج عن أبي العباس أنّه قال : (((رُبَّ) تنبيء عمّا وقعت عليه أنّه قد كان ، وليس بكثير)) ^(١) .

ونقل ابن السراج مذهب شيخه المبرّد في زمن ما وقعت عليه "رُبَّ" يجعلنا نطمئن إلى ما نسبته ابن مالك إلى أبي العباس ، ولسنا بحاجة إذاً إلى ادعاء أنّه لا رأي للمبرّد في مسألتنا هذه ما دام ابن السراج تلميذه وحامل تراثه يكشف لنا عن مذهبه ويحدد وجهته ، إذ لا يتصور من التلميذ أن يتقول على شيخه .

ونقل عن الكسائيّ قوله : ((العرب لا تكاد توقع (رُبَّ) على أمر مستقبل ، وهذا قليل في كلامهم ، وإنّما يوقعونها على الماضي)) ^(٢) .

وعلق الفراء على قول الحق تبارك وتعالى : ﴿ رَبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ ^(٣) بقوله : ((يُقال : كيف دخلت (رُبَّ) على فعل لم يكن ؛ لأنّ مودة الذين كفروا إنّما تكون في الآخرة ؟ فيقال : إنّ القرآن نزل وعده ووعيده وما كان فيه حقاً فإنّه عيان ، فجرى الكلام فيما لم يكن كمجراه في الكائن ، ألا ترى قوله عز وجل : ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ ^(٤) .. كآثمه ماض

(١) ٤١٦/١ .

(٢) ارتشاف الضرب ١٧٤٣/٤ ، وانظر : جامع البيان للطبري ٢/١٤ .

(٣) الحجر / ٣ .

(٤) السجدة / ١٢ .

وهو منتظر لصدقه في المعنى ، وأنَّ القائل يقول إذا هُي أو أمر فعصاه المأمور : أمَّا والله لرُبَّ ندامة لك تذكر قولي فيها ، لعلمه أنَّه سيندم ويقول ، فقول الله عز وجل أصدق من قول المخلوقين)) ^(١) .

فالفَرَّاء لم يُجسِّر الآية هنا على ظاهرها ، ويجوز دخولها على فعل دالٍّ على المستقبل ، بل اجتهد في تأويل الآية ليجيب على تساؤل من قال : كيف دخلت رُبَّ على فعل لم يكن ؟ ويفهم من هذا إقراره بأنَّها لا تدخل إلا على ماضٍ ، وأنَّها لا تدخل على غيره إلا بضرب من التأويل .

وتابع ابن السراج المبرِّد فقال : ((ولما كانت (رُبَّ) إنما تأتي لما مضى ، فكذلك (ربما) لما وقع بعدها الفعل كان حقه أن يكون ماضياً ، فإذا رأيت الفعل المضارع فثمَّ إضمار (كان) ، قالوا في قوله : ﴿ رَبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ ^(٢) : إنه لصدق الوعد كأنَّه قد كان ، كما قال : ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ ﴾ ^(٣) ، ولم يكن فكأنَّه قد كان لصدق الوعد ، ولا يجوز : (رُبَّ رجل سيقوم) ، و (ليقومنَّ غداً) ، إلا أن تريد : رُبَّ رجل يوصف بهذا ، تقول : رُبَّ رجل مسيء اليوم ومحسن غداً ، أي : يوصف بهذا)) ^(٤) .

وابن السراج يُصرِّح بجواز دخول "رُبَّ" العاملة والمكفوفة على الماضي ، ويمنع دخولهما على المستقبل ، ويبقى موقفه من دخولها على ما دَلَّ على الحال مبهماً ، فلا ندري أيجيز ذلك أم يمنعه ؟ .

(١) معاني القرآن ٨٢/٢ .

(٢) الحجر / ٢ .

(٣) سبأ / ٥١ .

(٤) الأصول في النحو ٤١٩/١ - ٤٢٠ .

ومَن أجل ذلك اضطرب النحاة في تحديد مذهبه ، فعزا إليه أبو حيَّان ^(١) ،
والمرادي ^(٢) ، وابن عقيل ^(٣) ، والسيوطي ^(٤) ، وغيرهم القول بجواز تعلقها بالماضي
والحال ، وما فعلوه إلاَّ لأنَّه قصر المنع على الاستقبال ^(٥) .

ورأى الرضيَّ وحده أنَّ ابن السراج يُلزم الفعل بعدها الماضي ^(٦) ، وهو الظاهر .
وقال أبو علي الفارسي : ((وقد كفَّوا (رُبَّ) بـ (مَا) في قولهم : (رُبَّما) ،
كما كفَّوا بها غيرها ، ولما كانت (رُبَّ) إنما تأتي لما مضى وَجَبَ أن تكون (رُبَّما)
كذلك أيضاً تدخل على الماضي)) ^(٧) .

وهو مذهب للجرجانيّ ، والزمخشريّ ^(٨) ، والجزوليّ ^(٩) ، وابن يعيش ،
والشلوبين ^(١٠) ، وابن الحاجب ^(١١) ، وابن عصفور ، وابن أبي الريع ^(١٢) ،
والمالقي ^(١٣) وابن جمعة الموصليّ ^(١٤) ، والشُّمْنِيّ ^(١٥) ، والأشْمُونِيّ ^(١٦) .

-
- (١) التذييل والتكميل ١٢٠٨/٤ .
 - (٢) الجنى الداني ص ٤٥٢ .
 - (٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٢٨٧/٢ .
 - (٤) همع الهوامع ١٨٤/٤ .
 - (٥) المساعد على تسهيل الفوائد ٢٨٧/٢ .
 - (٦) شرح الرضي على الكافية ٢٩٥/٤ .
 - (٧) الإيضاح العضدي ٢٦٦/١ .
 - (٨) الكشف ٣٩٦/٣ .
 - (٩) شرح المقدمة الجزوليّة الكبير ٨٢٨/٢ .
 - (١٠) المرجع السابق والصفحة نفسها ، والتوطئة ٢٤٤ .
 - (١١) شرح المقدمة الكافية ٩٥٠/٣ .
 - (١٢) البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ ٨٦٦/٢ .
 - (١٣) رصف المباني ص ٢٧١ .
 - (١٤) شرح ألفية ابن معطي ٤٠٤/١ .
 - (١٥) همع الهوامع ١٨٤/٤ .
 - (١٦) شرح الأشْمُونِيّ ١٠٧/٢ .

قال الجرجاني : ((اعلم أنَّ (رُبَّ) موضوعة للماضي تقول : (رُبَّ بلدة قطعت) ، و (رُبَّ رجل أتيت) ، ولا تقول : (رُبَّ رجل أراه غداً) ، وإذا كان كذلك كان الأصل في (رُبَّما) أن تدخل على الماضي)) ^(١) .

وقال ابن يعيش : ((حكم (رُبَّ) أن يكون الفعل العامل فيها ماضياً)) ^(٢) .
وقال ابن عصفور عنها : ((وتدخل على الفعل الماضي لفظاً ومعنى ، ومعنى دون لفظ)) ^(٣) .

فهؤلاء جميعاً كما أوضحت بعض نصوصهم يعلقون "رُبَّ" بالفعل الماضي ويلحقون بها "رُبَّما" ، فإذا وقع المضارع بعدها صرَّفت معناه إلى الماضي ، وإنَّما صرَّفت معنى المضارع إلى الماضي ؛ لأنَّها قبل اقترانها بـ "ما" مستعملة في الماضي فاستُصحب لها ذلك بعد الاقتران ^(٤) .

واحتجوا على صحة مذهبهم بأنَّ المعنى على تقليل محقق معروف حدُّه ، فلا يكون فعله إلا ماضياً ، والمستقبل مجهول لا يُعرف قليله وكثيره ^(٥) ، وبأنَّها جواب لفعل ماضٍ ، فهي واقعة في جواب من قال أو قدرت أنَّه قال : ما لقيت رجلاً ، فقلت في جوابه : رُبَّ رجل لقيته ، ولا يصح أن تقول : رُبَّ رجل ألقى ^(٦) .
وكل نصّ منشور أو منظوم خالف ذلك تأوَّله ، فقد قرأنا في نصّ الفراء ،

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ٨٣٥/٢ .

(٢) شرح المفصل ٢٩/٨ .

(٣) المقرب ٢٠٠/١ .

(٤) الجنى الداني ص ٤٥٦ — ٤٥٧ .

(٥) شرح المقدمة الكافية ٩٥٠/٣ ، شرح المفصل ٢٩/٨ .

(٦) شرح الرضي على الكافية ٢٩٥/٤ ، الجنى الداني ص ٤٥١ .

ونص ابن السراج السابقين أَنَّ مجيء الفعل الدال على الاستقبال في قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ ^(١) راجع إلى الماضي ، فما أخبر الله تعالى بكونه فيما يستقبل مُتَرَلِّ لصدق الوعد به وتحقيقه مُتَرَلِّ الموجود الحاصل ، وإذا كان كذلك كان الفعل "يَوَدُّ" بمتَرَلِّ "وَدَّ" في المعنى ، ويوضحه قوله تعالى : ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ . إِذَا الْأَغْلالُ فِي أَعْنَقِهِمْ﴾ ^(٢) فَأَيَّ بـ "إِذَا" وهي للماضي بعد مجيء "سَوْفَ" الذي هو عِلْمُ الاستقبال ؛ لِأَنَّ ذلك صار بمتَرَلِّ الموجود لتعريفه من الرِّيب .

ومثل هذا التأويل مسطور في مصنفات بعض المنتصرين لهذا المذهب ، اقرأ — إن شئت — كتاب (المقتصد) للجرجاني ^(٣) ، و (الكشاف) ^(٤) للزمخشري فإنَّ نظرك لا شك واقع على مثله .

وقال الفارسي ^(٥) : ذاك وأمثاله مخرَّج على حكاية حال تكون كما جاء ، ونظير ذلك قوله تعالى : ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَةِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾ ^(٦) .

ورُبَّمَا قَدَّرُوا "كان" محذوفة ، فكأنه قيل : (رُبَّمَا كان يَوَدُّ ...) ، و"كان" هنا شأنية اسمها ضمير الشأن المحذوف ^(٧) .

(١) الحجر / ٢ .

(٢) غافر / ٧٠ ، ٧١ .

(٣) ٨٣٥/٢ .

(٤) ٣٩٦/٣ .

(٥) الإيضاح العضدي ٢٦٧/١ .

(٦) القصص / ١٥ .

(٧) البسيط في شرح جمل الزجَّاجي ٨٦٧/٢ ، حاشية الشيخ يس على التصريح ٢٢/٢ .

ورأى الأخفش ^(١) ، وابن يسعون ^(٢) أنَّ " ما " نكرة موصوفة ، وجملة " يودُّ " صفة لها ، والعائد محذوف ، وتقدير الآية " رُبَّ وُدَّ يودّه الذين كفروا ، وعليه تتعلق " رُبَّ " بمحذوف ماضٍ تقدير : تحقق وثبت ^(٣) .

وتأولوا بيت جحدر بن مالك الذي دخلت فيه " رُبَّ " على المستقبل ، وهو قوله :

فَإِنْ أَهْلِكَ فَرُبَّ فَتَى سَيَبْكِي عَلَيَّ مُهَذَّبٍ رَخَصَ الْبَنَانُ ^(٤)

ف قيل : ((إِنَّهُ مِنْ حِكَايَةِ الْمُسْتَقْبَلِ بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَضِيِّ ، كَأَنَّهُ قَالَ : فَرُبَّ فَتَى بَكَى عَلَيَّ فِيمَا مَضَى وَإِنْ كُنْتُ لَمْ أَهْلِكْ ، فَكَيْفَ يَكُونُ بِكَأُوهُ إِذَا هَلَكْتُ ؟ كَقَوْلِكَ : لَمْ تَرَكْتُ زَيْدًا وَقَدْ كَانَ سَيُعْطِيكَ)) ^(٥) .

أو أنَّ " سَيَبْكِي " صفة ، والعامل أو المتعلق فعل ماضٍ محذوف ، تقديره : لم أقض حقه ^(٦) ، بدليل قوله بعد ذلك :

وَلَمْ أَكْ قَدْ قَضَيْتُ حُقُوقَ قَوْمِي وَلَا حَقَّ الْمُهَذَّبِ وَالسَّنَانِ

أمّا ابن مالك فيرى تعلق " رُبَّ " بالماضي والحاضر والمستقبل ، قال :

(١) مشكل إعراب القرآن ٤٠٩/١ ،

(٢) توضيح المقاصد ٢١٩/٢

(٣) روح المعاني ٣٣٧/١٤ — ٣٣٨ .

(٤) يروى : (منخضب) عوضاً عن (مهذب) . انظر : الأماي لأبي علي القالي ٢٨٢/١ ، ورصف المباني

ص ٢٧١ ، والجنى الداني ص ٤٥٢ ، ومغني اللبيب ص ١٨٣ ، وشرح شواهد المغني ٤٠٧/١ .

" رخص البنان " : ناعم لّين .

(٥) التذييل والتكميل ١٢١٠/٤ ، الجنى الداني ص ٤٥٢ .

(٦) المرجع السابق ص ٤٥٣ .

((والصحيح أيضاً أَنَّ ما يُصدَّر بـ (رُبَّ) لا يلزم كونه ماضي المعنى ، بل يجوز مضيه وحضوره واستقباله))^(١) .

وجعله مذهباً لسيويه ، وقد حملـه على ذلك القول قول إمام النحاة : ((وإذا قلت : (رُبَّ رَجُلٍ يقول ذاك) فقد أضفت القول إلى الرجل بـ (رُبَّ)))^(٢) .

والمراد ممَّا قاله سيويه — كما ذكر ابن مالك — أَنَّ في تمثيله بـ "رُبَّ رَجُلٍ يقول ذلك" ، وجعله "يقول" معدّى إلى "رَجُلٍ" بواسطة "رُبَّ" دليل على أَنَّ مضمون ما دخلت عليه "رُبَّ" يجوز استقباله ولا يلزم مضيه^(٣) .

وقال الرضي عن مذهب أبي علي الفارسي : ((والمشهور جواز دخول (رُبَّما) على المضارع بلا تأويل ، كما ذكره أبو علي في غير الإيضاح))^(٤) .

ولم يتردّد ابن مالك في الانتصار لمذهب أكابر النحويّين هذا معترضاً على المبرّد في قوله : ((ولا مبالاة بقول المبرّد ، ولا بقول ابن السراج ، فإنّهما لم يستندا في ذلك إلا على مجرّد الدعوى ، ولو لم يكن غير ما ادّعياه مسموعاً ، لكان مساوياً لما ادّعياه في إمكان الأخذ به ، فكيف وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح))^(٥) .

وظاهر أَنَّ ابن مالك هنا لم يفصح عن الحجة التي برهن بها المبرّد على صحة دعواه ، واكتفى بالإشارة إلى مذهبه ، ثم رده مستعيناً بما جمعه من أدلة مسموعة نشرها الفصحاء ، وشدا بها الشعراء .

(١) شواهد التوضيح ص ١٠٦ .

(٢) الكتاب ٤٢١/١ .

(٣) شرح التسهيل ١٨٣/٣ .

(٤) شرح الرضي على الكافية ٢٩٦/٤ .

(٥) شرح التسهيل ١٧٩/٣ .

ويتصدّر قائمه الأدلة تلك قول المصطفى ﷺ : ((يا رَبُّ كاسية في الدنيا عارية في الآخرة))^(١) ؛ وفيه اجتمع الحضور والاستقبال .
 ويليه قول الأعرابي : ((رَبُّ صائمه لن يصومه ورُبُّ قائمه لن يقومه))^(٢) ؛
 وفيه اجتمع الماضي والاستقبال .

وأما الشعر فاحتج على دخول " رب " على المستقبل بيت جحدر الذي مضى قريباً ، وزاد عليه قول هند أم معاوية — رضي الله عنها — :

يَا رَبَّ قَائِلَةً غَمُوداً يَالْهَفَ أَمَّ مُعَاوِيَةَ^(٣)
 وقول سليم القشيري :

وَمُعْتَصِمٍ بِالْحَيِّ مِنْ خَشْيَةِ الرَّدَى سَيْرِدَى وَغَارٍ مَشْفَقٍ سَيِّئُؤُوبٍ^(٤)
 وقول الشاعر :

يَا رَبَّ يَوْمٍ لِي لَا أَظْلُلُهُ أَرْمَضُ مِنْ تَحْتِ، وَأُضْحِي مِنْ عَلِهِ^(٥)
 وقول الآخر :

-
- (١) سبق تخريجه قريباً في المسألة رقم : (٢٠) .
 (٢) سبق تخريجه قريباً في المسألة رقم : (٢٠) .
 (٣) انظر : شرح التسهيل ١٧٩/٣ ، وشواهد التوضيح والتصحيح ص ١٠٦ ، والجنى الداني ص ٤٥١ ، ومغني اللبيب ص ١٨٣ ، والدرر اللوامع ٥٣/٢ .
 (٤) انظر : شرح التسهيل ١٧٩/٣ ، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادى ٢٠٣/٣ .
 (٥) قائله : أبو ثروان ، وقيل : أبو مروان . ونسبوه إلى أبي الهجنجل . انظر : مجالس نعلب ٤٣٠ ، وشرح المفصل ٨٧/٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢٠٠٠/٤ ، وشواهد التوضيح والتصحيح ١٠٦ ، والمقاصد النحوية ٤٥٤/٤ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٢٧١/٥ ، وشرح شواهد المغني ٤٤٨/١ .
 والمعنى : أنه قد يقضي كثيراً من الأيام في غير أماكن الظل ، وتصيب الرمضاء المتوقدة قدميه الحافيتين ، وتصيبه الشمس المتوهجة من أعلى جسده .

يَا رَبَّ غَايِبُنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَأَقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحَرَمَانَا^(١)

واحتج على دخولها على ما فيه معنى الحضور بقول عمر ابن أبي ربيعة :

فَقَمْتُ وَلَمْ تُعَلِّمْ عَلَيَّ خِيَانَةً أَلَا رَبَّ بَاغِي الرِّيحِ لَيْسَ بِرَابِحٍ^(٢)

ويقول عبدالله بن همام :

أَلَا رَبَّ مَنْ تَغْتَشُّهُ لَكَ نَاصِحٌ وَمُؤْتَمِنٌ بِالْغَيْبِ غَيْرُ أَمِينٍ^(٣)

وهذه الشواهد تبرهن على أَنَّ ما يصدر بـ " رَبَّ " يجوز أَنْ يكون ماضياً أو حاضراً أو مستقبلاً ، وعلى الرغم من ذلك فقد نبّه ابن مالك إلى أَنَّ الماضي أكثر من الحضور والاستقبال^(٤) .

والمتابعون لابن مالك في رأيه واعتراضه على المبرّد ومن وافقه ثلاثة نفر من مشاهير النحاة المتأخرين ، وهم : الرضيّ ، وأبو حيّان ، وابن هشام .
فأمّا الرضيّ فقال ينقض مذهب من يلتزمون مضي ما دخلت عليه " رَبَّ " :
((والمشهور جواز دخول (رَبُّمَا) على المضارع بلا تأويل))^(٥) .

وأمّا أبو حيّان فقال معقّباً على مقالة المبرّد : ((والصحيح أَنَّ العامل يكون

(١) قائله : جرير . انظر : ديوانه ص ١٦٣ ، والكتاب ٤٢٧/١ ، والمقتضب ٢٢٧/٣ ، وشرح الكافية

الشافية ٩١١/٢ ، ومغني اللبيب ص ٦٦٤ ، وجمع الهوامع ٢٧١/٤ ، وشرح الأشئوني ١٢٤/٢ ،
ولسان العرب (عرض) ١٧٤/٧ .

(٢) انظر : ديوان ابن أبي ربيعة ١٤٦/١ برواية (فمت) عوضاً عن (فقمتم) ، وشرح التسهيل
١٨٠/٣ ، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادى ٢٠٤/٣ .

(٣) انظر : الكتاب ١٠٩/٢ ، وحاسة البحري ص ١٧٥ ، ولسان العرب (غشش) ٣٢٣/٦ ، والجنى
الدانسي ص ٤٥٢ ، وجمع الهوامع ٣١٩/١ ، والدرر اللوامع ٣٠١١٧٦/١ .

(٤) شواهد التوضيح ص ١٠٦ .

(٥) شرح الرضي على الكافية ٢٩٦/٤ .

ماضياً في الأكثر ، ويجوز أن يكون حالاً ومستقبلاً^(١) .
 وأما ابن هشام فقال مبدئياً رأيه في مذهب المخالفين : ((وفيه تكلف لاقتضائه
 أن الفعل المستقبل عبّر به عن ماضٍ متجوّز به عن المستقبل))^(٢) ، وهو يقصد بالطبع
 تأويلهم " يودّ " بـ " وُدّ " في قول الحق تبارك وتعالى : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ
 كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾^(٣) .

وآثر الهروي وابن الشجري في قول ثالث القول بجواز دخول " رُبّ " على
 ما يدل على الماضي ، أو الحال لا غير .
 قال الهروي متحدثاً عن أحكام " رُبّ " : ((ومن أحكامها : أنها تأتي لما
 مضى ، وللحال دون الاستقبال تقول : (رُبّ رَجُلٌ قام ، ويقوم) ، ولا تقول : (رُبّ
 رَجُلٌ سيقوم ، أو ليقوم غداً) ، إلا أن تريد : رُبّ رَجُلٌ يوصف بهذا ، كما تقول :
 رُبّ رَجُلٌ مسيء اليوم ، ومحسن غداً ، أي : يوصف بهذا))^(٤) .
 وقال ابن الشجري : ((ومن أحكامها : أنها تكون لتقليل ما مضى ، وما هو
 حاضر ، دون المستقبل))^(٥) .
 وعلة ذلك كما تصوّرها ابن الشجري أن ما لم يقع لا يعرف كمّيته فيقلل أو
 يكثر^(٦) .

(١) ارتشاف الضرب ١٧٤٢/٤ .

(٢) مغني اللبيب ص ١٨٣ .

(٣) الحجر / ٢ .

(٤) الأزهية في علم الحروف ص ٢٦٠ .

(٥) أمالي ابن الشجري ٤٧/٣ .

(٦) المرجع السابق ٤٧/٣ .

وبعد : فالراجح عندي قول ابن مالك ؛ لأنَّ السماع يعضده ، وقد بلغ حدّاً لا يحسن التأويل معه ، بخلاف مذهب غيره الذي اعتمد فيما قال على الرأي ، والرواية لا تدفع بالرأي .

فأمّا قولهم : إنّ المعنى على تقليل محقق فلا يكون فعله إلاّ ماضياً ، فهو مبني على أنّ " رُبَّ " للتقليل ، والصحيح أنّها تكون للتقليل والتكثير .

وأمّا قولهم : إنّها جواب لفعل ماض فلا يُسلم به ؛ لأنّه مبني على أنّ " رُبَّ " لا تكون إلاّ جواباً ، والصحيح أنّها تكون جواباً وغير جواب ، فتقول : " رُبَّ رَجُلٍ عالم لقيت " جواباً لمن قال : ما لقيت رجلاً عالماً ، أو تقول : " رُبَّ رَجُلٍ عالمٍ لقيت " وليس جواباً^(١) .

وإذا سلّمنا بأنّها لا تكون إلاّ جواباً فما الذي يمنع من مجيئها جواباً لفعل حاضر أو مستقبل ؟

ثمّ إنّ تأويلهم وتخريجهم لها بما ذكروا فيه تكلف ؛ لأنّ مآله إلى أنّه غُبرَ بالمستقبل عن ماضٍ ، وذلك الماضي مجاز عن المستقبل ، قاله المرادي^(٢) وابن هشام^(٣) .

وأمّا كونه حكاية حال كما جاء على حدّ قوله تعالى : ﴿ فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ

يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ ﴾^(٤) فالآية حكاية حال ماضية ، وآية ﴿ رَبِّمَا

(١) شرح التسهيل ١٨٢/٢ .

(٢) الجنى الداني ص ٤٥٨ .

(٣) مغني اللبيب ص ١٨٣ .

(٤) القصص / ٥١ .

يُودُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴿١﴾ حكاية حال مستقبلية وبينهما فرق .

وأما تقديرهم " كان " محذوفة فغير صحيح ؛ لأنَّ هذا الموضع ليس من مواضع حذف "كان" ، وقد ردَّ عليه بعض أنصار هذا المذهب — أعني مذهب المبرِّد ومن معه — ، قال ابن أبي الربيع : ((وذهب الكوفيون إلى أنَّ قوله تعالى : ﴿ رَبِّمَا يَؤُدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ على إضمار (كان) ، وسيبويه يذهب إلى أنَّ الحروف الطالبة بالأفعال لا يضمَّر بعدها الفعل إلاَّ بالسمع ولا يقاس عليه نحو قولهم : (المرء مقتولٌ بما قَتَلَ إِنْ حَنْجَرًا فَخَنْجَرٌ) ، فـ (خنجراً) الأوَّل منصوب بإضمار فعل ، والتقدير : إِنْ كَانَ خَنْجَرًا ، ولا يقاس على هذا)) (٢) .

وأما إعرابهم " يودُّ " صفة لـ " ما " مع حذفهم متعلِّق " رَبُّ " والعائد ، فأعراب بعيد ، وأظهر منه أنَّ " ما " زيدت مع " رَبُّ " لتهيء دخولها على الفعل ؛ لأنَّها حرف جر لا يدخل إلاَّ على الاسم (٣) .

(١) الحجر / ٢ .

(٢) البسيط في شرح جمل الزجَّاجي ٨٦٦/٢ فما بعدها .

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجَّاج ١٧٣/٣ ، والبحر المحيِّط ٤٣٢/٥ ، والدرِّ المصون ١٣٩/٧ .

٢٢ - وصف مجرور (رُبَّ)

تجرَّ "رُبَّ" الاسم الظاهر المتكّر ، والمضمر المبهم المُفسّر بنكرة متأخرة منصوبة على التمييز ، فيقال : رُبَّ عالم لقيت ، ورُبَّه رجلاً أكرمت .

وذكر ابن مالك أَنَّ المبرّد يلزم مجرور "رُبَّ" الظاهر الوصف ، فقال : ((والمبرّد وابن السّراج والفارسيّ يرون وجوب وصف المجرور بـ (رُبَّ) وقلدهم في ذلك أكثر المتأخرين ، مع أنّه خلاف مذهب سيويه))^(١) .

وهذا الذي عزاه ابن مالك إلى المبرّد لم يصرّح به الأخير في كتبه ، غير أنّنا نستأنس بما ذكره ابن السّراج في مطلع (باب رُبَّ) من كتاب (الأصول) ، حيث أوضح أنّها تختص بأحكام منها لزوم وصف المجرور بها ، قال : ((واعلم أنّه لا بُدَّ للنكرة التي تعمل فيها (رُبَّ) من صفة ، إمّا اسم وإمّا فعل ، لا يجوز أن تقول : (رُبَّ رجل) — وتسكت — حتى تقول : (رُبَّ رجل صالح) ، أو تقول : (رجل يفهم ذاك)))^(٢) .

ثم نبهنا من بعد على أنّ هذا القول وغيره من الأحكام التي ساقها في ذلك الموضوع خلاصة مباحثته مع أبي العباس وغيره ، قال : ((و (رُبَّ) حرف قد خولف به وأخواته ، واضطرب النحويون في الكلام فيه ، وهذا الذي خبرتك به ما خلص لي من مباحثة أبي العباس — رحمه الله — وأصحابنا المنقبين الفهماء ، وسأخبرك ما قاله سيويه والكوفيون فيه))^(٣) .

وتواصل ابن السّراج والمبرّد ، وطول مصاحبتهم له ، يجعل الباحث الغرّ — مثلي — يطمئن إلى أنّ مذهب المبرّد وجوب وصف الاسم المجرور بـ "رُبَّ" .

(١) شرح التسهيل ١٨١/٣ .

(٢) ٤١٨/١ .

(٣) الأصول في النحو ٤١٨/١ .

على أنّه ينبغي أنْ يُعلم أنّ النحاة اختلفوا في نقل ذلك عن المبرّد ^(١) ، فإذا كان ابن مالك يرى أنّ المبرّد وابن السراج والفارسيّ يوجبون مجرور "رُبّ" الوصف ، وحذا حذوه من بعد أبو حيّان ^(٢) ، والمرادي ^(٣) ، وابن عقيل ^(٤) ، والسيوطي ^(٥) ، فإنّا واجدون — مثلاً — الرضيّ يقصره على ابن السراج وأبي علي دون الثالث أعني المبرّد ^(٦) .

ولكنّا قطعاً نطمئن إلى أنّه قول لابن السراج ، فكلامه السابق برهان على ذلك ، وكذا لا نتردد في نسبته إلى أبي علي الفارسيّ ، فإنّه قال : ((فإذا دخلت على النكرة الظاهرة لزمتهما الصفة ، وذلك قولك : رُبّ رَجُل يفهم ، ورُبّ رَجُل في الدار)) ^(٧) .

وقد قبل هذا المذهب جمع من النحاة ، أذكر منهم الهرويّ ، وابن برهان العكبري ^(٨) والزمخشريّ ، وأبا البركات الأنباري ^(٩) ، وابن معطي ^(١٠) ، وابن يعيش ^(١١) ،

(١) ارتشاف الضرب ١٧٤١/٤ ، تعليق الفرائد ٢ / ورقة ٢٩ .

(٢) تذكرة النحاة ٦ — ٧ .

(٣) الجنى الداني ص ٤٥٠ .

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٢٨٦/٢ .

(٥) همع الهوامع ١٧٨/٤ .

(٦) شرح الرضي على الكافية ٢٩٢/٤ .

(٧) الإيضاح العضدي ٢٦٤/١ — ٢٦٥ .

(٨) شرح اللمع ١٧٢/١ .

(٩) أسرار العربية ص ١٤٤ .

(١٠) شرح ألفية ابن معطي ٤٠٤/١ .

(١١) شرح المفصل ٢٨/٨ .

ونسب إلى الشلوين ^(١) ، وعليه ابن الحاجب ^(٢) ، والأردبيلي ^(٣) ، والرصاص ^(٤) ، وابن عصفور ، وابن الناظم ^(٥) والرضي ^(٦) ، وابن أبي الربيع .

قال الهروي : ((ومن أحكامها أنه لا بُدَّ للنكرة التي تدخل عليها من صفة من صفات النكرة ، إمّا اسم وإمّا فعل)) ^(٧) .

وقال الزمخشري : ((ومن خصائصها ألا تدخل إلا على نكرة ظاهرة أو مضمرة ، فالظاهرة يلزمها أن تكون موصوفة بمفرد أو جملة)) ^(٨) .

وقال ابن عصفور : ((ولا بُدَّ للمخفوض بـ (رُبّ) من الصفة ، فتقول : (رُبّ رَجُل عالم لقيت))) ^(٩) .

وقال ابن أبي الربيع : ((ومن الناس من لم ير ذلك لازماً ، فقال : إنَّ مخفوض (رُبّ) يكون موصوفاً وغير موصوف ، والذي يظهر أنه لا بُدَّ أن يكون موصوفاً)) ^(١٠) .

(١) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٨٦ .

(٢) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ٣/٩٤٩ .

(٣) شرح الأموذج في النحو ص ٢١٩ .

(٤) منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب ١/٨٠٥ .

(٥) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٣٥٩ .

(٦) شرح الرضي على الكافية ٤/٢٩٢ .

(٧) الأزهية في علم الحروف ص ٢٦٠ .

(٨) الفصل ص ٢٨٦ .

(٩) شرح جمل الزجاجي ١/٥٠٣ .

(١٠) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/٨٦٥ .

وقد جعله المالقي كثيراً^(١) ، وحكم بلزومه ابن جمعه الموصلي^(٢) ، وأوجه ابن هشام^(٣) ، واختاره الدماميني^(٤) ، ونسبوه إلى البصريين وأكثر المتأخرين^(٥) .
ويظهر من خلال نصوصهم أنهم يصفون النكرة إمّا بمفرد نحو : رُبَّ رَجُلٍ جواد ، وإمّا بجملة فعلية نحو : رُبَّ رَجُلٍ يقوم ، وإمّا بجملة اسمية نحو : رُبَّ رَجُلٍ أبوه قائم ، وإمّا بشبه جملة جار ومجرور أو ظرف نحو : رُبَّ رَجُلٍ في الدار أو أَمَامَكَ .
وقد ذكر ابن مالك أَنَّ المبرّد ومن وافقه يقولون : إِنَّ " رُبَّ " للتقليل ، والنكرة بلا صفة فيها تكثير بالشياع والعموم ، ووصفها يحدث فيها التقليل بإخراج الخالي منه ، فلزم الوصف لذلك . وإنَّ قول القائل : رُبَّ رَجُلٍ عالم لقيت ، ردّ على من قال : ما لقيت رجلاً عالماً ، فلو لم يذكر الصفة لم يكن الرد موافقاً^(٦) .
ودليلهم الأول بنوه على قولهم : إِنَّ معنى " رُبَّ " التقليل ، وقد تناولت ذلك مفصلاً فيما سبق^(٧) .

والثاني بنوه على أَنَّ " رُبَّ " جواب لكلام متقدم ، قال ابن السراج : ((والنحويون كاجتماعين على أَنَّ (رُبَّ) جواب ، إنّما تقول : (رُبَّ رَجُلٍ عالم) ، لمن قال : رأيت رجلاً عالماً ، أو قدّرت ذلك فيه ، فتقول : رُبَّ رَجُلٍ عالم ، تريد : رُبَّ رَجُلٍ عالم قد رأيت))^(٨) .

(١) رصف المبانى ص ٢٧٠ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ٤٠٣/١ .

(٣) مغنى اللبيب ص ١٨١ ، شرح شذور الذهب ص ٣١٩ .

(٤) المنهل الصافي في شرح الوافي ص ٦٠٤ - ٦٠٥ .

(٥) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٨٥٩/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٢٨٦/٢ .

(٦) شرح التسهيل ١٨١/٣ .

(٧) انظر : مسألة معنى (رب) رقم : (٢٠) .

(٨) الأصول في النحو ٤١٧/١ .

ولم يستوف ابن مالك بما ذكر أدلتهم ، فقد قيل : إنَّهم يستدلون على صحة مذهبهم بمايلي :

أنَّه كُثِرَ مع "رُبَّ" حذف العامل ، فألزموها الصفة لتكون كالعوض من حذف العامل ^(١) .

وأنَّ "رُبَّ" أُجْرِيتْ مجرى حرف النفي حيث لا تقع إلاَّ صدراً ، ولا يتقدّم عليها ما يعمل في الاسم بعدها ، بخلاف سائر حروف الجرّ ، وحكم حرف النفي أن يدخل على جملة ، فالأقيس في مجرورها أن يوصف بجملة كذلك ^(٢) .

وأنَّها في كثير من المواضع موضوعة للمباهاة والافتخار ، ولم يقع الافتخار بمجرورها من حيث هو ذات فقط ، وإنَّما وقع الافتخار به لاختصاصه مثلاً بتلك الصفة ، فلذلك وجب ذكرها تنبيهاً على أنَّه افتخر به من أجل تلك الصفة ^(٣) .

وأنَّها للتقليل ، والجنس في نفسه ليس بقليل ، وإنَّما يقل بالنظر إلى صفة ما ^(٤) ، وهو دليل قريب من دليل ابن مالك السابق.

وأخيراً قيل : إنَّ "رُبَّ" تفيد معنى التقليل ، وكون النكرة موصوفة بأبلغ ^(٥) . من أجل ذلك احتاج الاسم المتكرّر بعد "رُبَّ" إلى الصفة ، سواء أكانت مذكورة كما مثَّلنا ، أم محذوفة ، ولا تحذف إلاَّ إذا تقدّم ما يدل عليها ، كما في قول الشاعر :

ويا رَبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ
بَانِسَةٍ كَأَنَّهَا خَطٌّ تَمَثَّلُ ^(٦)

(١) شرح المفصل ٢٨/٨ ، رصف المباني ص ٢٧٠ ، المساعد على تسهيل الفوائد ٢٨٦/٢ .

(٢) التذيل والتكميل ١٢٠١/٤ ، همع الهوامع ١٧٨/٤ .

(٣) شرح الجمل لابن الفخار ص ٣٧٦ - ٣٧٧ .

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٠٣/١ .

(٥) الجنى الداني ص ٤٥٠ .

(٦) سبق تخريجه في المسألة رقم : (٢٠) .

حيث حُذفت الصفة في قوله : وليلة ، وهو يريد وليلة قد لهُوت ، فحذف " قد لهُوت " لدلالة ما تقدّم عليها .
وكقول الأعشى :

رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ مَرَّ أَسْرَى مِنْ مَعْشَرِ أَقْيَالٍ ^(١)

فإذا لم تكن " من معشر أقيال " في موضع الصفة على تقدير : وأسرى كائين من معشر أقيال ، فالصفة محذوفة ؛ لدلالة ما تقدم عليها ، كأنه قيل : وأسرى من معشر أقيال أخذهم ؛ لأنَّ هراقته للرّفْد أخذ له في المعنى ^(٢) .

ويرى ابن مالك عدم لزوم وصف مجرور " رُبَّ " ^(٣) ، وهو متابع لسيبويه ومتأثر به ، قال إمام النحاة : ((وإذا قلت : رُبَّ رَجُلٍ يقول ذاك ، فقد أضفت القول إلى الرجل بـ (رُبَّ))) ^(٤) .

وقد ذكر هذا في (باب الجرّ) وهو يبيّن للقاريء وظيفة حروف الجرّ ، وأنها تُصَرّف الفعل التي هي صلته إلى الاسم المجرور بها ، ومعنى إضافتها الفعل ضمُّها إِيَّاه وإيصاله إلى الاسم ^(٥) .

وقد أورد ابن مالك مقولة سيبويه تلك ثم علّق عليها بقوله : ((فتصريحه بكون (يقول) مضافاً إلى (الرَّجُل) بـ (رُبَّ) مانع كونه صفة ؛ لأنَّ الصفة لا تُضاف إلى الموصوف ، وإنَّما يُضاف العامل إلى المعمول ، فـ (يقول) إذن عامل في (رَجُل)))

(١) سبق تحريجه في المسألة رقم : (٢٠) .

(٢) الإيضاح العضدي ٢٦٦/١ ، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٠٣/١ .

(٣) شرح التسهيل ١٨١/٣ - ١٨٢ .

(٤) الكتاب ٤٢١/١ .

(٥) شرح الكتاب للسيرا في ١٤٢/٢ ل .

بواسطة (رُبَّ) ، كما كان (مرت) من (مرت بزيد) عاملاً في (زيد) بواسطة
الباء ، كما كان (أخذت) من (أخذته من عبد الله) عاملاً في (عبد الله) بواسطة
(من) ((^(١)).

ومن أنصار مذهب سيويه الفقراء^(٢) ، والأخفش^(٣) ، والزجاج^(٤) ، وابن
طاهر^(٥) ، وابن خروف^(٦) ، وابن عنقاء محمد الخالص^(٧) .

واستدل ابن مالك على صحة مذهب سيويه ومذهبه بمجيء مجرور "رُبَّ"
غير موصوف في الشعر ، من مثل قول الشاعر :

يَا رَبَّ قَائِلَةً غَدًا يَا لَهْفَ أُمِّ مُعَاوِيَةَ^(٨)

وقول الآخر :

أَلَا رَبَّ مَا خُوذَ بِأَجْرَامِ غَيْرِهِ فَلَا تَسْأَمَنَّ هِجْرَانِ مَنْ كَانَ مُجْرِمًا^(٩)

ومثلهما قول الثالث :

رُبَّ مُسْتَغْنٍ وَلَا مَالٍ لَهُ وَعَظِيمِ الْفَقْرِ وَهُوَ ذُو نَشَبٍ^(١٠)

(١) شرح التسهيل ١٨٣/٣ .

(٢) ارتشاف الضرب ١٧٤١/٤ .

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٢٨٦/٢ .

(٤) الجني الداني ص ٤٥٠ .

(٥) ارتشاف الضرب ١٧٤١/٤ .

(٦) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٥٤٨/١ .

(٧) غرر الدرر الوسيطية بشرح المنظومة العمريطية ١٢٠٦/١ .

(٨) سبق تخريجه في المسألة رقم : (٢١) .

(٩) القائل : ضمرة بن ضمرة . انظر : لسان العرب (طلع) ٢٣٩/٨ ، همع الهوامع ١٨٥/٤ ، والدرر

اللوامع ٣٥/٢ .

(١٠) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ١٨٢/٣ من غير نسبة ، ولم أعثر عليه في مرجع آخر

مما قرأت .

" ذو نشب " : أي صاحب مال .

ورأى في قول الشاعر :

وَيَا رَبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانُ^(١)

حجة على صحة مذهبه حيث يمتنع زيادة الواو بين مجرور "رُبّ" وجملة "ليس له أب" حتى تُجعل الجملة صفة ، فيتعين لذلك ترك وصف المجرور بعدها^(٢) .

وقال غير ابن مالك : إنَّ ما في "رُبّ" من معنى القلة والكثرة يغني عن الوصف كما في "كَمْ" الخبرية^(٣) .

ولن يترك ابن مالك مذهب المبرد ومن معه بلا تعقيب ، ما داموا مخالفين لسيبويه ، فهذا هو ذا يقول : ((ولا يلزم وصف مجرورها خلافاً للمبرد ومن وافقه))^(٤) .

ثم استظهر حجتين لهم — ذكرت فيما مضى — ما هي في ميزانه سوى شبهتين لا يقوم بهما حكم ولا يثبت مذهب ، وفيهما ضعف بين .

فأما ضعف الأولى ، وهي قولهم : إنَّ النكرة فيها تكثير بالعموم ووصفها يحدث فيها التقليل ، فترتبها على أنَّ "رُبّ" للتقليل ، وليس الأمر كذلك ؛ لأنَّ "رُبّ" معناها التكثير .

وأما ضعف الثانية ، وهي قولهم : إنَّ قول القائل : رُبَّ رَجُلٍ عالم لقيت ردَّ على من قال : ما لقيت رجلاً عالماً ، فلو لم يذكر الصفة لم يكن الرد موافقاً ، فلأنَّها مرتبة على أنَّ "رُبّ" لا تكون إلاَّ جواباً ، وعلى أنَّ الجواب يلزم أن يوافق المُجَاب ،

(١) سبق تخريجه في المسألة رقم : (٢٠) .

(٢) شرح التسهيل ١٨٢/٣ ، التحفة نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب ص ٤٠٠ .

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٢٨٦/٢ .

(٤) تسهيل الفوائد ص ١٤٨ .

وكلا الأمرين غير لازم بالاستقراء ، والصحيح أنّها تكون جواباً وغير جواب ، وإذا كانت جواباً فقد تكون جواباً موصوفاً وجواباً غير موصوف ، فيكون مجرورها من الوصف وعدمه ما للمُجَاب ، فيُقَال لمن قال : ما رأيت رجلاً : رُبّ رَجُلٍ رأيت ، ولمن قال : ما رأيت رجلاً عالماً : رُبّ رجل عالم رأيت ، وإذا لم تكن جواباً فللمتكلم بها أن يصف مجرورها وألاً يصف (١) .

وقد نص أبو حيان من بعد علي مخالفته للمبرّد ومن معه متأثراً بابن مالك ، لكنّه لم يذكر لنا سبب مخالفته ، قال : ((ومجرورها الظاهر النكرة لا يلزم وصفه وفاقاً للزجاج ، والوقشي ، وابن طاهر ، ولظاهر كلام سيويه ، خلافاً للمبرّد وابن السراج والفارسيّ والعبديّ)) (٢) .

وفي كتابه (التذييل والتكميل) (٣) نص على أنّ الأدلة التي استدلّ بها انتصاراً لمذهب المبرّد لا حجة فيها ، وذكر زيادة على ما أورده ابن مالك من حججهم واعترض عليه أنّ في تنزيلهم " رُبّ " منزلة حرف النفي في الافتقار إلى جملة ، لما بينهما من أوجه الشبه لا يصح .

فأمّا قولهم : إنّها جرت مجرى حرف النفي لكونها لا تقع إلاّ صدرّاً ، فيردّه أنّها وقعت خبراً لـ " إنّ " الثقيلة والمخففة ، ومنه قول الشاعر :

أَمَاوِيَّ إِنِّي رُبُّ وَاحِدٍ أَمَّهُ — أَخَذْتُ فَلَا قَتْلَ لَدَيَّ وَلَا أَسْرُ (٤)

(١) شرح التسهيل ١٨٢/٣ .

(٢) تذكرة النحاة ص ٦ — ٧ .

(٣) ١٢٠٢/٤ — ١٢٠٤ .

(٤) قائله : حاتم الطائي . انظر : الديوان ص ٦٦ ، والمسائل الحلبيات ص ٢٤٥ ، وشرح الرضي على الكافية ٢١٤/٢ ، وخزانة الأدب ١٩٦/٤ ، والدرر اللوامع ١٣٧/٢ .

وقول الآخر :

تَيَقَّنْتُ أَنَّ رُبَّ أَمْرٍ خَيْلَ خَائِنًا أَمِينٌ وَخَوَانٌ يُخَالُ أَمِينًا^(١)

وأما قولهم : إِنَّهَا لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا مَا يَعْمَلُ فِي الْأَسْمِ الْمَجْرُورِ بَعْدَهَا فَمَرْدُودٌ ؛ لِأَنَّهُ قَوْلٌ مَبْنِي عَلَى أَنَّ لَهَا مُتَعَلِّقًا تَتَعَلَّقُ بِهِ ، وَفِي حَاجَتِهَا إِلَيْهِ خِلَافٌ وَلَوْ سُلِّمَ بَقْبُولُهُ فَإِنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا كَحَرْفِ النَّفْيِ ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ فِي حُرُوفِ الْجَرِّ مَا لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا مَا يَعْمَلُ فِي الْأَسْمِ بَعْدَهَا وَلَيْسَتْ جَارِيَةً مَجْرَى حَرْفِ النَّفْيِ ، وَذَلِكَ كَالْبَاءِ فِي نَحْوِ : بِكُمْ دَرَاهِمُ تَصَدَّقَتْ .

وَرَدَّ عَلَى احْتِجَاجِهِمْ بِأَنَّ الْوَصْفَ عَوْضٌ عَنِ مَجْرُورِ " رُبَّ " الْمَحْذُوفِ غَالِبًا بِأَنَّ الصِّفَةَ لَوْ كَانَتْ عَوْضًا مِنَ الْمَحْذُوفِ مَا اجْتَمَعَا وَقَدْ اجْتَمَعَا .

وَلَقَائِلُ أَنَّ يَقُولُ مُعْتَرِضًا عَلَى ابْنِ مَالِكٍ : ((الْمَوْصُوفُ فِي بَيْتٍ أُمٌّ مُعَاوِيَةَ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : يَا رُبَّ امْرَأَةٍ قَائِلَةٌ ، وَكَذَا فِي جَمِيعِ الْأَبْيَاتِ الَّتِي اسْتَشْهَدَ بِهَا لِأَنَّ جَمِيعَهَا صِفَاتٌ))^(٢) .
وَقَدْ صَرَّحَ بِمَثَلِ هَذَا الدِّمَايْنِيُّ عِنْدَ حَدِيثِهِ عَنْ مَوْقِفٍ مِنْ حُكْمِ بَوْجُوبِ وَصْفِ مَجْرُورِ " رُبَّ " وَنَقَلَ شَوَاهِدَهُ ، قَالَ : ((وَلَا دَلِيلٌ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لَجَوَازِ تَقْدِيرِ الْمَوْصُوفِ))^(٣) .

وَقَالَ فِي (تَعْلِيقِ الْفَرَائِدِ) : ((وَلِلْخَصْمِ أَنَّ يَقُولُ الْمَوْصُوفُ مَحْذُوفٌ))^(٤) .
زِدْ عَلَى ذَلِكَ مَا لِلصِّفَةِ مِنْ أَثَرٍ فِي تَتْمِيمِ الْكَلَامِ وَإِضَاحِ الْمَعْنَى ، وَالَّذِي يَتَعَذَّرُ حَصُولُهُ مَا لَوْ تَرَكَ مَجْرُورَ " رُبَّ " بِغَيْرِ نَعْتٍ مُفْرَدٍ أَوْ جُمْلَةٍ يَتَلَوَّنُهُ .
وَهَذَانِ يَرْجِحَانِ عِنْدِي مَذْهَبَ الْمُبَرِّدِ وَمِنْ مَعَهُ عَلَى قَوْلٍ مِنْ قَالَ : إِنَّهُ لَا يَلْزَمُ وَصْفَ مَجْرُورِ " رُبَّ " .

(١) البيت بلا نسبة . انظر : همع الهوامع ١/١٤٣ ، وخزانة الأدب ٩/٥٦٧ ، والدرر اللوامع ١/٣٠١ .

(٢) الجنى الدانسي ص ٤٥١ .

(٣) المنهل الصافي في شرح الوافي ص ٦٠٦ .

(٤) ١/ ورقة ٢٩ .

٢٣ - الجرب (رُبّ) محذوفة

تحذف حروف الجرّ اختصاراً وتخفيفاً شريطة أن يكون في اللفظ ما يدل عليها ،
وحينئذ تكون كالحرف الثابت المفوظ .

و " رُبّ " واحدة من تلك الحروف التي يجوز حذفها في الشعر خاصة ، وقد
وَرَدَ حذفها بعد " بَلْ " قليلاً ، وبعد " الفاء " كثيراً ، وبعد " الواو " أكثر ، وشذَّ
حذفها مع التجرد من الحروف الثلاثة ^(١) .

قال الشاعر :

بَلْ بَلَدٌ مِلءُ الْفَجَاجِ قَتْمُهُ لَا يَشْتَرِي كَتَانُهُ وَجَهْرُمُهُ ^(٢)

وقال الآخر :

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَانِهِ مُحُولٍ ^(٣)

وقال الشاعر :

(١) شرح ألفية ابن مالك لابن النازم ص ٣٧٦ ، شرح الرضي على الكافية ٢٩٧/٤ - ٢٩٨ ، مغني
الليبي ص ١٨١ .

(٢) قائله : رؤبة . انظر : ديوانه ص ١٥٠ ، وأما ابن الشجري ٢١٨/١ ، والإنصاف في مسائل
الخلاف ٥٢٩/٢ ، وشرح المفصل ١٠٥/٨ ، ومغني الليبي ص ١٥٢ ، والمقاصد النحوية ٣٣٥/٣ ،
وهمع الهوامع ٢٢٢/٤ .

" الفجاج " : جمع فج ، وهو الطريق الواسع ، " قتمه " : غباره ، " جهرمه " : الجهرم البساط من
الشعر .

(٣) قائله : امرؤ القيس بن حجر الكندي . ويروى : (ومثلك بكراً) مكان (فمثلك حبلى) ،
ويروى : (مُغِيل) بدل (مُحُول) . انظر : ديوانه ١٢ ، والكتاب ١٦٣/٢ ، والأزهية في علم
الحروف ص ٢٤٤ ، وشرح أبيات سيويه ٣٨٦/١ ، ورصف المباني ص ٤٥٠ ، وأوضح
المسالك ٧٣/٣ ، وشرح ابن عقيل ٣٦/٣ ، وغيرها كثير .
" طَرَقْتُ " : جئت ليلاً . " مُحُول " : أي بلغ عمره سنة .

وليلِ كموجِ البحرِ أرخى سدُوله عليّ بأنواعِ الهُمومِ ليبتلي^(١)
وقال الآخر :

رسمِ دارٍ وقفتُ في ظلِّه كدتُ أقضي الحياةَ من جَلِّه^(٢)
وواضح من هذه الشواهد بقاء جرّ الاسم بعد حذف "رُبُّ" ، وعامل الجرّ فيها بعد "الفاء" و "بل" هو "رُبُّ" المحذوفة . وذكر أبوحيان^(٣) وغيره^(٤) أنّ بعض النحويّين يزعمون أنّ الجرّ بـ "الفاء" و "بل" لنيابتها مناب "رُبُّ" .
وأما الواو فمختلف فيها على قولين :

القول الأوّل : أنّ الجرّ بها .

والقول الثاني : أنّ الجرّ بـ "رُبُّ" المحذوفة .

فالمرّد تبعاً للكوفيّين يجرّ الاسم الواقع بعدها بها ، قال في (المقتضب) في (باب القسم) : ((فهي [أي : الباء] والواو تدخلان على كلّ مُقسَم به ؛ لأنّ الواو في معنى الباء ، وإنّما جُعِلت في مكان الباء ، والباء هي الأصل ، كما كان في :

(١) قائله امرؤ القيس من معلقته المشهورة . انظر : ديوانه ص ١٨ ، وشرح عمدة الحفاظ ٢٧٢/١ ، وأوضح المسالك ٧٣/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٢٢ ، والمقاصد النحوية ٣٣٨/٣ ، وشرح شواهد المغني ٥٧٤/٢ ، وشرح الأشموني ١٠٩/٢ ، وخزانة الأدب ٢٨٦/٢ ، ٢٥٥/٣ .
"سدوله" ستوره ، "ليبتلي" ليختبر .

(٢) القائل : جميل بن مَعْمَر العُدْرِي . ويروى : (الغداة) مكان (الحياة) . انظر : ديوانه ص ١٨٧ ، والخصائص ٢٨٥/١ ، وسر صناعة الإعراب ١٣٣/١ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٣٧٨/١ ، وشرح المفصل ٢٨/٣ ، ٨٩ ، ولسان العرب (ج ل ل) ١٢٠/١١ . ومغني اللبيب ص ١٦٤ ، ١٨٢ ، وشرح شواهد المغني ٤٩٥/١ ، وخزانة الأدب ٢٣/١٠ ، ٢٦ .
"الرسم" : بقايا الديار ، "الطلل" : ما ارتفع من آثار الديار ، "من جلله" : من أجله ، أو من عظمه في عيني .

(٣) ارتشاف الضرب ١٧٤٦/٤ .

(٤) انظر على سبيل المثال : رصف المباني ص ٢٣٢ ، ٢٦٩ ، الجنى الداني ص ٧٥ ، ٢٣٧ .

(مررتُ بزید) ، و (ضربتُ بالسيف يا فتى) ؛ لأنَّ الواو من مخرج الباء ، ومخرجُهما جميعاً من الشفه ، فلذلك أُبدلتُ منها ، كما أُبدلتُ من (رُبُّ) في قوله:

وَبَلَدٌ لَيْسَ بِهِ أَنْيْسٌ^(١)

لأنَّها لما أُبدلت من الباء دخلت على (رُبُّ) ((^(٢)).

وقال في موضع آخر من الكتاب نفسه : ((فأما قوله : ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً

وَاحِدَةً ﴾ ^(٣) فَإِنَّمَا المعنى معنى اللام ، والتقدير : ولأنَّ هذه أُمَّتُكُمْ أُمَّةً واحدة ، وأنا

رَبُّكُمْ فاعْبُدُون ، وكذلك قوله عند الخليل : ﴿ وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ

أَحَدًا ﴾ ^(٤) أي : ولأنَّ .

وأما المفسِّرون فقالوا : هو على (أَوْحَى) ، وهذا وجه حسن جميل ، وزعم قوم من النحويِّين أنَّ موضع (أَنَّ) خفض في هاتين الآيتين وما أشبههما ، وأنَّ اللام مضمرة ، وليس هذا بشيء . واحتجوا بإضمار (رُبُّ) في قوله :

وَبَلَدٌ لَيْسَ بِهِ أَنْيْسٌ^(٥)

وليس كما قالوا ؛ لأنَّ الواو بدل من (رُبُّ) كما ذكرت لك ، والواو في قوله تبارك

(١) قائله : جَرَانُ الْعَوْدِ ، والبيت في ديوانه ص ١١١ برواية : (بسابساً ليس به أنيس) . وفي (الكتاب)

برواية : (وبلده ليس بها أنيس) ٢٦٣/١ ، ٣٢١/٢ ، وفي (خزانة الأدب) عن ديوانه بنفس رواية

سيبويه ١٧/١٠ . وانظر : مجالس ثعلب ٣١٦/١ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي

١٠٤/٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢٧١/١ ، وشرح المفصل ٨٠/٢ ، ١١٧/٢ ، ٢٧/٣ ،

٢١/٧ .

(٢) المقتضب ٣١٧/٢ — ٣١٨ .

(٣) المؤمنون / ٥٢ .

(٤) الجن / ١٨ .

(٥) سبق تخريجه .

وتعالى : ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ﴾ ^(١) واو عطف ، ومحالٌّ أَنْ يُحذفَ حرفَ الخفض ولا يأتي منه بدلٌ)) ^(٢) .

فالواو في قول الشاعر : (وَبَلَدٌ لَيْسَ ...) ^(٣) بدل من "رُبّ" ، وهي تختلف عن الواو في قوله تعالى : ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ﴾ فَإِنَّهَا في الآية حرف عطف ، وفي قول الشاعر بدل من "رُبّ" ، والبديّة في اللفظ والعمل ، فإذا كان ينفي عنها أَنْ تكون حرف عطف فَإِنَّهَا بالطبع ستؤدي وظيفة أخرى غير العطف ، فتجرُّ ما بعدها على أَنَّها حرف من حروف الخفض .

والمقارنة بين الواوين في الآية والبيت أوردها المبرّد ردّاً على من زعم أن "أَنَّ" في قوله تعالى : ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ﴾ ^(١) فتحت وكان حقها الكسر ؛ لأنّها وما بعدها في موضع جرّ بلام مقدّرة بعد الواو ، مُحْتَجِّينَ على صحة ذلك بالبيت الذي ذكر ، وليس هذا عنده بشيء ؛ لأنّ الواو في الآية والبيت بينهما فرق ، فهي في الآية عاطفة وفي البيت بدل من "رُبّ" ؛ إذ يستحيل أَنْ يحذف حرف الخفض ولا يأتي بدل منه ينوب عنه في اللفظ والعمل .

وقد تردّدت كثيراً في إصدار هذا الحكم ، ففي عبارة المبرّد غُموض لا يمكنني من القول : إنّ الواو من وجهة نظره تجرّ ما بعدها بنفسها ، نعم قد صرّح المبرّد بأنّ الواو بدل من "رُبّ" في البيت ، وأنّه يستحيل أَنْ يحذف حرف الخفض من غير بدل منه ، ولكننا سنتساءل قطعاً عن البدلية هذه ، هل هي في اللفظ وفي العمل أو في

(١) الجن/١٨

(٢) المقتضب ٣٤٦/٢ — ٣٤٧ .

(٣) سبق تخريجه .

الأول دون الثاني والعمل لـ "رُبُّ" المحذوفة ؟ ، وليس في كلام المبرّد ما يفيد ذلك قطعاً .

وقد هُديت من بعد إلى أنّه يقصد بذلك إبدالها منها على أن تكون جارة للاسم بنفسها لا غيرها ، وذلك لما قرأتُ استنباطاً للأُنباريّ له صلة بما ذكره المبرّد في نصه الأوّل ، والذي قرّر فيه أنّ الواو أُبدلت من الباء في القسم كما أُبدلت من "رُبُّ" في قول الشاعر : (وَبَلْدَةٌ لَيْسَ ...) ^(١) ، قال الأُنباريّ على لسان الكوفيّين : ((إنّما قلنا إنّ الواو هي العاملة ، لأنّها نابت عن (رُبُّ) ، فلمّا نابت عن (رُبُّ) وهي تعمل الخفض فكذلك الواو لنيابتها عنها ، وصارت كـ (واو) القسم فإنّها لما نابت عن الباء عملت الخفض كالباء ، فكذلك الواو هاهنا لما نابت عن (رُبُّ) عملت الخفض كما تعمل (رُبُّ))) ^(٢) .

ولا نشك أنّ "واو" القسم عند المبرّد التي نابت عن "الباء" حرف من حروف الإضافة تجرّ ما بعدها بنفسها ، ومقارنتها بالواو التي نابت عن "رُبُّ" يقتضي أنّ تكون الثانية مثل الأولى في الحكم ، وإلاّ لما كان هناك وجه لعقد هذه المقارنة بينهما في كلام أبي العباس .

وهذه من وجهة نظري حجة تكفي لأنّ يكون مراد المبرّد في كلامه أنّها جارة بنفسها لا بـ "رُبُّ" المقدرة .

وقد قيل : إنّ الكوفيّين والمبرّد يرون في ابتداء الشعراء بها وجعلها مفتوحاً لقصائدهم دليلاً على أنّ الواو ليست عاطفة ^(٣) ، وقد جاء مثل ذلك في

(١) سبق تخريجه .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٧٧/١ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٧٧/١ ، الجني الداني ص ١٥٤ — ١٥٥ .

قول رؤية بن العجاج :

وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَـ____أَوْهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَـ____أَوْهُ^(١)

وقوله في موضع آخر :

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرَقِ مُشْتَبِهِ الْأَعْلَامِ لَمَاعِ الْحَقِّقِ^(٢)

فنيابة الواو عن " رُبّ " ، ووقوعها ابتداءً في القصائد دليلان يكفيان لاعتبارها الجارّة ، ولا داعي لتقدير " رُبّ " محذوفة .

ويرى ابن مالك أَنَّ الاسم بعد الواو مجرور بـ " رُبّ " المحذوفة ، وبهذا تكون الواو حرف عطف ، سواء أكانت في أوّل الكلام أم في درّجه ، فَإِنْ جِئَ بِهَا فِي دَرَجِ الْكَلَامِ فَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ جِئَ بِهَا فِي مَفْتَحِهِ وَأَوَّلِهِ فَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ مَقْدَّرٌ^(٣) .

(١) يروى صدره : (وَبَلَدٍ مُّغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤُهُ) ، ويروى : (وَمَهْمَهٍ مُّغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤُهُ) . انظر : ديوانه ص ٣ ، وسرّ صناعة الإعراب ٢/٦٣٦ ، ٦٣٧ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٧٧ ، وشرح المفصل ٢/١١٨ ، ومغني اللبيب ص ٩١٢ . وشرح شذور الذهب ص ٣٢٠ ، والمقاصد النحوية ٤/٥٥٧ ، وشرح شواهد المغني ٢/٩٧١ ، وخزانة الأدب ٦/٤١٥ .

ومعنى : " عامية أعمّاءه " : متناهية في العمى ، وهو ضرب من المبالغة على حد قولهم : ليل لائل ، فكانه قال أعمّاءه عامية ، فقدم وأخر .

(٢) انظر : ديوانه ص ١٠٤ ، والكتاب ٤/١١٠ ، والخصائص ١/٢٢٨ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/٣١٥ ، ٥٥٥ ، وشرح المفصل ٢/١١٨ ، ومغني اللبيب ص ٤٤٨ ، ٤٧٣ ، وجمع الهوامع ٤/٢٢٢ .

" قاتم " : لون فيه غيرة وحمرة وهي صفة لبلد ، " الأعماق " : ما بُعد من أطراف الصحراء ، " الخاوي " : الخالي ، " المخترق " : مهب الريح ، " الأعلام " : العلامات التي يُهتدى بها ، " الخفق " : اضطراب السراب .

ورؤية يفتخر بكثرة سيره في الأمكنة التي لا يهتدي أحد للسير فيها ؛ لشدة التباسها وخفائها ، وذلك دليل على شجاعته واحتماله وخبرته بمسالك الصحراء .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢/٨٢١ ، شرح التسهيل ٣/١٨٩ .

وهو متابع قطعاً للبصريين ^(١) ويأتي في مقدمتهم سيويه القائل : ((وإذا أَعْمَلَتِ العربُ شيئاً مضمراً لم يخرج عن عمله مظهراً في الجرّ والنصب والرفع ، تقول : وبلدٍ ، تريد : ورُبُّ بلدٍ)) ^(٢) .

وقال في موضع آخر : ((ولا يجوز أن يضمّ الجارُّ ، ولكنهم لما ذكروه في أوّل كلامهم شبهوه بغيره من الفعل ، وكان هذا عندهم أقوى إذا أضمرت (رُب) ونحوها من قولهم :

وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيَسُ ^(٣))) ^(٤) .

وقال في (باب حروف الإضافة إلى الخلوف به وسقوطها) : ((ومن العرب من يقول : (الله لَأَفْعَلَنَّ) ، وذلك أنّه أراد حرف الجرّ ، وإيَّاه نَوَى ، فجاز حيث كثر في كلامهم ، وحذفوه تخفيفاً وهم ينوونه كما حذف (رُب) في قوله :

وَجَدَاءَ مَا يُرْجَى بِهَا ذَوْقَرَابَةٌ لِعَظْفٍ وَمَا يَخْشَى السُّمَاءَ رَبِيبُهَا ^(٥))) ^(٦)

وتابع الفارسي سيويه فقال : ((وقد أضمروا (رُب) بعد الواو في نحو قوله :

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقِ ^(٧))) ^(٨) .

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٧٦/١ .

(٢) الكتاب ١٠٦/١ .

(٣) سبق تخرجه .

(٤) الكتاب ٢٦٣/١ .

(٥) القائل : العنبري . وقد نسب إليه سيويه في الكتاب ١٦٣/٢ ، وانظر : لسان العرب (جدد)

١١٠/٣ ، و (سما) ٤٠٠/١٤ .

" وجداء " : الأرض اليابسة ، " السُّمَاء " : الصيادون ، " ربيبا " : وحشها .

والشاعر يصف الفلاة بأنها لا ماء بها ولا عمران فيكون بها ربيب من الوحش يصاد فيخشى الصائد .

(٦) الكتاب ٤٩٨/٣ .

(٧) سبق تخرجه .

(٨) الإيضاح العضدي ٢٦٧/١ .

وقال الرّمّانيّ : ((وتضمّر معها [الواو] (رُبّ) ، نحو قولك : ورَجُل
أكرمت ، وبَلَدٍ دخلت ... والجرّ بـ (رُبّ) المضمره))^(١) .
وعليه ابن جنّي^(٢) ، والجرجاني^(٣) ، والحريري^(٤) ، والأنباري^(٥) ، وابن
خروف^(٦) ، وابن يعيش^(٧) ، والإسفراييني^(٨) .
وتابع ابن مالك ابنه ، والكيشي^(٩) ، والمالقي^(١٠) ، وابن جمعة الموصلي^(١١) ،
والمرادي^(١٢) وابن هشام ، وابن عقيل ، والأزهري^(١٣) ، والرملي^(١٤) ،
والأهدل^(١٥) .

-
- (١) معاني الحروف ص ٦١ .
 - (٢) أمالي ابن الشجري ٢١٧/١ .
 - (٣) المقتصد في شرح الإيضاح ٨٣٦/٢ - ٨٣٧ .
 - (٤) شرح ملحّة الإعراب ص ١٣١ .
 - (٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٨١/١ .
 - (٦) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٤٧٩/١ .
 - (٧) شرح المفصل ٥٢/٨ - ٥٣ .
 - (٨) لباب الإعراب ص ٤٣٩ .
 - (٩) الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٣١٢ .
 - (١٠) رصف المباني ص ٢٦٩ .
 - (١١) شرح ألفية ابن معطي ٤٠٩/١ - ٤١٠ .
 - (١٢) الجنى الداني ص ١٥٤ - ١٥٥ .
 - (١٣) التصريح بمضمون التوضيح ٨٩/٣ ، العوامل المائة في النحو ص ١٨٢ .
 - (١٤) شرح الآجرومية ص ٢٦٦ .
 - (١٥) الكواكب الدرية ٤٣٠/٢ .

قال ابن النّاطم : ((ويجوز حذف (رُبّ) وإبقاء عملها ، وذلك بعد (بَلّ) ،
و (الفاء) قليل ، وبعد (الواو) كثير ، ودونهم نادر)) ^(١) .

وقال ابن هشام : ((ويجوز حذفها [أي : رُبّ] معه [أي : الاسم] فيجب
بقاء عملها ، وذلك بعد الواو كثير ، والفاء وبل قليل)) ^(٢) .

وقال ابن عقيل : ((لا يجوز حذف حرف الجرّ وبقاء عمله إلا في (رُبّ) بعد
الواو)) ^(٣) .

ولم يقبل ابن مالك قول من قال : إنّ الجرّ بالواو نفسها ؛ ولذا اعترضه بقوله :
((وزعم قوم أنّ الواو هي الجارّة وليس بصحيح)) ^(٤) .

ثم صرح بأنّ منهم المبرّد فقال في موضع آخر : ((يُجرّ بـ (رُبّ) بعد الفاء
كثيراً ، وبعد الواو أكثر ، وبعد (بَلّ) قليلاً ، ومع التجردّ أقل . وليس الجرّ بالفاء و
(بَلّ) باتفاق ، ولا بالواو خلافاً للمبرّد ومن وافقه)) ^(٥) .

وعزاه إلى المبرّد وحده ، ثم اعترضه بقوله في موضع ثالث : ((وزعم المبرّد أنّ
الجرّ بعد الواو بالواو نفسها ، ولا يصح ذلك)) ^(٦) .

والذي حمل ابن مالك على تخطئة المبرّد ومخالفته أسباب ثلاثة :
أولها : أنّه قد روى الجرّ بـ "رُبّ" محذوفة دون أنّ يسبقها شيء قبلها ، فعلم
أنّ الجرّ بعد الواو إنّما هو بـ "رُبّ" ^(٧) .

وثانيها: أنّ الواو أسوة بـ "الفاء" و"بَلّ" في إضمار "رُبّ" بعدها وهو يقصد

(١) شرح ألفية ابن مالك لابن الناطم ص ٣٧٦ .

(٢) شرح شذور الذهب ص ٣٢٠ .

(٣) شرح ابن عقيل ٣/٣٦ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٨٢١/٢ .

(٥) تسهيل الفوائد ص ١٤٨ .

(٦) شرح التسهيل ٣/١٨٩ .

(٧) شرح الكافية الشافية ٨٢١/٢ .

بالطبع سقوطها في قول الشاعر :

فَمِثْلُكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمَرْضِعٍ قَالَهُ يَتُّهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحَوِّلٍ^(١)

وقول الآخر :

بَلْ بَلَدٌ مَلَأَ الْفَجَاجَ قَتْمُهُ لَا يَشْتَرِي كِتَانُهُ وَجَهْرُمُهُ^(٢)

وثالثها : أنَّها عاطفة لما بعدها من الكلام على ما قبلها ، والعاطف ليس بعامل ؛ لعدم اختصاصه طبعاً ، فالحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً .

ورابعها : أنَّه يمنع كونها عاطفة افتتاح بعض الأراجيز بها ؛ لإمكان إسقاط الراوي من الأرجوزة متقدماً هذا من جهة ، وإمكان عطف الراجز ما افتتح به على بعض ما في نفسه من جهة أخرى ، فإذا قال الشاعر :

وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَأُوهُ^(٣)

فكأنه قال : رُبَّ قفر طامس أعلامه سلكته ، وبلدٍ عاميةٍ أعماؤه قطعته ، وعندما يقول الآخر :

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرَقِ^(٤)

فكأنه قال : أنا صبور جلد فكم فعلت كذا وكذا ، ورُبَّ قاتم الأعماق من شأنه كذا قطعت^(٥) .

وابن مالك مسبوق في اعتراضه على المبرّد بالرمّانيّ حيث أبطل مذهبه بحجتين ذكرهما ابن مالك ، قال الرمّانيّ : ((وقال أبو العباس الجرّ بالواو ،

(١) سبق تخريجه .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) سبق تخريجه .

(٥) شرح التسهيل ١٨٩/٣ بتصرف ، وانظر : المقتصد في شرح الإيضاح ٨٣٧/٢ ، والإنصاف في مسائل

الخلاف ٣٨١/١ .

التي هي عوض من (رُبّ) ، ويدل على فساد مجيء الجرّ على إضمار (رُبّ) ، ولا عوض منها ، وذلك نحو قولك :

رَسْمُ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ كَدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ^(١)

وقد جاء الجرّ مع (بَل) وذلك نحو قوله :

بَلْ جَوَزْتِيهَاءَ كَظْهَرِ الْحَجَفَتِ^(٢)

ولا يقول أحد : (بَل) (يجرّ) ^(٣) .

وهذا الجرجانيّ يعترض مذهب الكوفيّين والمبرّد — وإن لم يصرح بنسبته إليهم — بأدلة أسقط بها قولهم ، وقد ذكر طرفاً منها ابن مالك .

فهو يرى أنّ الواو لو كانت عوضاً من "رُبّ" لما جاز الجرّ بها مقدّرة بعد "بل" ، وأنّها لو كانت جارة لما جاز الجمع بينهما في مثل : "وَرُبّ بَلَدٍ" ، ومثل هذا الاستعمال شائع كثير .

وأما وقوعها صدرّاً في أوّل القصائد ؛ فلأنّها معطوفة على شيء مقدّر ^(٤) .

ثمّ إذا ألقينا نظرة في كتاب (الإنصاف) ، وجدنا الأنباريّ يعترض على الكوفيّين والمبرّد أيضاً ، وبمقايسة ما قاله بما صرح به الرّمانيّ والجرجانيّ قبله وجدت تشابهاً بينه وبين الرّمانيّ والجرجانيّ في طريقة مناقشته لرأي الكوفيّين والمبرّد والردّ عليهم .

(١) سبق تخريجه .

(٢) القائل : سؤر الذئب . وبعده : (قطعتها إذا المها تجوّفت) . انظر : الخصائص ٣٠٤/١ ، وسرّ صناعة الإعراب ١٥٩/١ ، ٥٦٣ ، ٦٣٧ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٣٧٩/١ ، وشرح المفصل ١١٨/٢ .

"جوز" : الوسط ، "تيهَاء" : المفازة يتيه فيها السالك ، "الحَجَفَةُ" : الترس .

(٣) معاني الحروف ص ٦١ — ٦٢ .

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح ٨٣٦/٢ — ٨٣٧ .

فقد ذكر الأنباري أنّ ممّا يُبطل مذهبهم مجيء الجرّ بإضمار "رُبّ" عن العرب من غير عوض سواء أجيء بها بعد "بَل" أو بدونها ، وهذا ما ذكره الرّمانيّ من قبل . وأنّه قد جاء الجمع بين "رُبّ" والواو في قولهم : " ورُبّ بلد " ، وهو دليل قويّ يُعتمد عليه في انتفاء أنّ يكون الجرّ بها ؛ لأنّه لا يُجمع بين العوض والمعوّض ، وقد أورده الجرجانيّ قبله أيضاً ^(١) .

ولكنّه صرّح قبل إجابته على مذهب الكوفيين بأنّ من أدلة البصريين التي احتجوا بها على صحة مذهبهم قولهم : ((إنّ الواو ليست عاملة ، وإنّ العمل لـ (رُبّ) مقدّرة ، وذلك لأنّ الواو حرف عطف ، وحرف العطف لا يعمل شيئاً ؛ لأنّ الحرف إنّما يعمل إذا كان مختصاً ، وحرف العطف غير مختص ، فوجب ألاّ يكون عاملاً ، وإذا لم يكن عاملاً وجب أنّ يكون العامل (رُبّ) مقدّرة)) ^(٢) .

وأحسب أنّك توافقني أنّ هذا الدليل قد سخره ابن مالك في الردّ على المبرّد . والذي أريد الخلوص إليه ممّا سبق إثبات أنّ أصالة ابن مالك في اعتراضه على المبرّد منتفية ، وأنّ أدلته التي ساقها مذكورة في كتب المتقدمين ، ويستثنى من ذلك طرحه لاحتمال واحد ، وهو : أنّ وقوع الواو في مفتاح القوائد لا يمنع أنّ تكون الواو عاطفة ؛ لإمكان إسقاط بعض أبياتها المتقدمة من قبل الرواة وقد مضى بيان هذا . وقد تعاقب بعض النحاة بعد ابن مالك على إبطال مذهب الكوفيين والمبرّد ، وكأنّهم ينتهجون نهج ابن مالك ويقتفون أثره في مواجهة هذا الرأي ، ويحاولون إثبات أنّ التعلّق به ضرب من التخرّص والتلفيق .

فهذا الكيشيّ يقول : ((وتضمّر [أي : رُبّ] بعد حروف العطف وعن

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٧٨/١ - ٣٨١ .

(٢) المرجع السابق ٣٧٧/١ .

بعضهم : أَنَّ الحروف نائية عنها ، وجواز إظهارها بعدها يبطله))^(١) :
وقال المالقي : ((وَأَمَّا ما ذكره بعضهم من أَنَّها إذا حُذفت عَوَّضَ منها الواو
والفاء على ما يذكر في بابها فليس كذلك ، وإنَّما الواو والفاء قبلها حرف ابتداء
بدليل حذفها دونهما ، وبدليل دخول (بَل) على معمولها))^(٢) .
والمالقي يذكر في نصه السابق وفي موضع آخر من كتابه (رصف المباني) أَنَّ
الواو التي تضمّر معها " رُبُّ " حرف ابتداء ، خروجاً من إشكال تقدير معطوف لها
إذا وقعت صدرّاً للقوائد عند من يعدها حرف عطف ، وبالتالي تكون الجملة بعد
الواو اسميّة كانت أو فعلية غير مرتبطة بما قبلها ، ويكون قول الشاعر : (وَبَلْدَةٌ لَيْسَ
بِهَا أَنْيْسُ ...)^(٣) ونحوه محمول على قول القائل : " قام زيد وأنتم أخرجوا " في
انقطاع الصلة بين ما وقع بعد الواو وما وقع قبلها ، فالكلام التالي لا يتعلق بما سبقه في
المعنى ، ولا يشاركه في الإعراب^(٤) .
وهذه لفظة دقيقة من المالقي ما وجدتها عند غيره مِّن كتبهم بين يدي ، وقد
أشار المرادي إليها من بعد على أَنَّها قول لبعض النحويين^(٥) . وأظنه يريد بالبعض هنا
المالقي .

وقد وقفت بعد ذلك على نصٍّ للمرادي ينطق بأنّه قد ملأ جعبته من كلام ابن
مالك الذي ردّ به على المبرّد، وهو لا يدع مجالاً للشك بأنّه متأثر به وسائر على دربه ،

(١) الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٣١٢ .

(٢) رصف المباني ص ٢٦٩ .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) رصف المباني ص ٤٧٩ — ٤٨٠ .

(٥) الجنى الداني ص ١٦٣ — ١٦٤ .

قال بعد أن ذكر مذهب المبرّد : ((والصحيح أن الجرّ بـ (رُبّ) المحذوفة لا بالواو ، ولأنّ السواو أسوةً بالفاء و (بل) ، قال ابن مالك : ولم يختلفوا في أن الجرّ بعدهما بـ (رُبّ) المحذوفة ، وقد تقدم ذكر ذلك في الفاء ، والواو المذكورة عاطفة ، ولا حجة له في افتتاح القصائد بها على أنّها غير عاطفة ، لإمكان إسقاط الراوي شيئاً من أولها ، وإمكان عطفها على بعض ما في نفسه)) (١) .

هذا ما كان من أمر "رُبّ" المحذوفة ، ولست أرتاب أن مذهب البصريين ومن وافقهم أرجح من مذهب الكوفيين والمبرّد ؛ لقوة أدلتهم .

ويضاف إليها أنّنا قد وجدنا حروف الإضافة تدخل عليها حروف العطف ، فواو القسم حرف الجرّ الذي جعله المبرّد نظير واو "رُبّ" في الخروج بالجرّ عن معنى العطف يدخل عليه حرف العطف فيقال : والله لأفعلنّ كذا ، فلو كانت الواو في المواضع التي حذفت فيها "رُبّ" حرف جرّ يجر الاسم بعده بنفسه لجاز دخول حرف العطف عليها كما دخل على واو القسم ، ولم أجد أحداً قال ذلك .

(١) الجنى الداني ص ١٥٤ - ١٥٥ .

٢٤ - تعريف (غير)

يؤثر الثاني من جزأي الإضافة في الأول غالباً ، فيعرفه إذا كان معرفة نحو :
 غلام زيد ، أو يخصه إذا كان نكرة نحو : غلام رجل .
 وبعض الأسماء تضاف إلى المعرفة ولكنها لا تقبل التعريف لتوغلها في الإبهام ،
 ومنها "غَيْر" فإنها لا تتعرف ، إمّا لأن الإضافة مقصود بها التخفيف وينوى فيها
 التنوين لمشابتها اسم الفاعل ، وهو قول منسوب إلى سيويه ^(١) والمبرد ^(٢) ، وصرح
 به أبو حيان فقال : ((إنما لم تكن إضافة هذه الأسماء [غيرك وشبهها] محضة ؛
 لأنهم لاحظوا فيها معنى اسم الفاعل فمعنى (غَيْرُكَ) أي : مغايرك)) ^(٣) .
 وإمّا لأنها صالحة لكل مغايرة ، فكل من عداك غيرك ، قال ابن السراج :
 ((والنكرة إذا أضيفت إلى المعرفة صارت معرفة نحو : غلام زيد ، ودار الخليفة ،
 والنكرة تضاف إلى النكرة وتكون نكرة نحو : راكب حمار . فأما (مثل) و (غير)
 و (سوى) فإنهن إذا أُضيفن إلى المعارف لم يتعرفن ؛ لأنهن لم يُخصَّصن شيئاً بعينه)) ^(٤) .
 وإمّا لأنها كانت من أوّل حالها مضافة ، فيقال : غيرك ، ولا يقال : غير لك ،
 بخلاف الاسم فإن أوّل أحواله التنكير ، ثم يدخله التعريف بالألف واللام أو الإضافة ،
 قاله الأخفش ^(٥) .

-
- (١) التصريح بمضمون التوضيح ١٠٦/٣ ، مع الهوامع ٢٦٩/٤ . ولم يذكر ذلك سيويه صراحة وربما فهم من كلامه في الكتاب في (باب ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة) ١١١/٢ - ١١٢ .
- (٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٧٢/٢ - ٧٣ ، التصريح بمضمون التوضيح ١٠٦/٣ مع الهوامع ٢٦٩/٤ . وليس في المقتضب ما يشير إلى ذلك .
- (٣) النكت الحسان ص ١١٨ ، وانظر : التذييل والتكميل ٨٤/٥ .
- (٤) الأصول في النحو ٥/٢ .
- (٥) التذييل والتكميل ٨١/٥ ، تمهيد القواعد ٣٨٣/٤ - ٣٨٤ ، مع الهوامع ٢٧٠/٤ .

ولهذه الاعتبار كانت " غَيْر " نكرة مطلقاً ، حتى ولو أُضيفت إلى الضمير ، فإنَّها لا تخرج بإضافتها إليه من دائرة الإبهام إلى دائرة التعيين ، فلا فرق بين قولك : رأيتُه ورجلاً غيره ، وقولك رأيتُه ورجلاً آخر ، إذ لا يزول إبهامها بإضافتها إلى المعرفة ، وهذا لا ينافي أنْ تكتسب " غَيْر " بإضافتها إلى الضمير التخصيص ^(١) ، وتكون الإضافة معنوية محضة .

وإذا سلَّمنا بأنَّ " غيراً " المتوغلة في الإبهام لا تتعرف بإضافتها إلى المعرفة ، فهي في مثل : " غَيْرُ زَيْدٍ " تجعل كُلَّ شيءٍ إِلَّا زَيْدًا غَيْرَهُ ، فالمغايرة هنا ليست خاصة ، ولا ينحصر كثيرها ، فهل يعني هذا أنَّ " غيراً " لا تستعمل إِلَّا وهذه صفتها ؟

والجواب : لا ، فَقَدْ يُعْنَى بها مغايرة خاصة إذا كان المغاير واحداً ^(٢) ، أو كانت المغايرة من كُلِّ جهة ^(٣) ، ودلالاتها على ذلك مقيدة بوقوعها بين ضدَّين ، كما في قوله تعالى : ﴿ صِرَاطِ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٤) ، فقد أُضيفَتْ "غير" إلى معرفة له ضد واحد ، فتعرَّفت لانهصار الغيرية ، ومثل ذلك : مررتُ بالكریم غير البخيل ، ونحو : الحركة غير السكون .

و " غَيْر " بحالتها هذه مختلف فيها ، فذهب بعض النحاة إلى أنَّها تتعرف ، ومنع آخرون تعريفها مطلقاً .

فالمبرَّد يُقرَّر في موضعين أنَّ " غَيْراً " لا تكون إِلَّا نكرة ، ففي الموضع الأوَّل تحدث عن "مِثْلِكَ" وأَنَّها نكرة؛ إذ هي مبهمة مطلقة، فإذا أُريدَ بها — والكلام للمبرَّد — الإجراء على أمر متقدم حتى يصير معناه : المعروف يشبهك لم يكن إِلَّا معرفة ، ويصير

(١) التصريح بمضمون التوضيح ١٠٤/٣ . حاشية الصبان على الأشموني ٢٥١/٢ .

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٧٣/٢ .

(٣) الباب في علل البناء والإعراب ٣٨٩/١ ، التصريح بمضمون التوضيح ١٠٥/٤ .

(٤) الفاتحة ٧/ .

قولك : مررت بزيدٍ مثلك بمتزلة : مررت بزيدٍ أخيك في اكتساب التعريف ، ثم تكلم في الموضوع نفسه عن " غير " فقال : ((فَأَمَّا (مررتُ برَجُلٍ غَيْرِكَ) فلا يكون إلا نكرة ؛ لأنَّه مُبْهَمٌ في الناس أجمعين ، فَإِنَّمَا يَصِحُّ هذا وَيَفْسُدُ بمعناه)) ^(١) .

وفي الموضوع الثاني تعرّض للمضافات التي لا تفيد التخصيص بل تفيد التنكير كالصفات المضافة ، نحو : " مثلك " و " شبهك " ، وعدّها منها " غيرك " فقال : ((فَأَمَّا (غَيْرُكَ) إذا قلت : (مررتُ برَجُلٍ غَيْرِكَ) فَإِنَّمَا هو : (مررتُ برَجُلٍ ليس بك) فهذا شائع في كُلِّ من عدا المخاطب)) ^(٢) .

وفي الموضوعين حكم المبرّد بأنّ " غَيْراً " لا تتعرف ؛ لأنّها مبهمة في الناس أجمعين ، وشائعة في كلّ ما عدا المخاطب .

وقال عنها في موضع آخر : ((فَأَمَّا قول الله عزّ وجلّ ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾

وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ ^(٣) ، فَإِنَّ (غَيْراً) تكون على ضروب : تكون نعتاً للذين ؛ لأنّها مضافة إلى معرفة ، وتكون حالاً ، فت نصب ؛ لأنّ (غَيْراً) وأخواتها يَكُنَّ نكرات وهنّ مضافات لا معارف ، هذا الوجهُ فيهنّ جُمِعَ . وهو في (غَيْر) خاصّةً واجب لما تقدّم ذكره . ويكون بدلاً فكأنّه قال : صراط غير المغضوب عليهم ، ويكون نصباً على استثناء ليس من الأول ، وهو : جاءني الصالحون إلاّ الطالحين)) ^(٤) .

وظاهر أنّ أبا العبّاس هنا يوجب تنكير " غير " المضافة إلى معرفة ، ولا يعني جعله إيّاها نعتاً لاسم الموصول لأنّها مضافة إلى معرفة أنّها تتعرف عنده ، فإنّه لم يصرح بذلك ، ورُبّما قصد أنّها مع إضافتها إلى معرفة في حكم النكرة أيضاً ؛ لأنّ ((الذين

(١) المقتضب ٢٨٨/٤ .

(٢) المرجع السابق ٢٨٩/٤ .

(٣) الفاتحة / ٧ .

(٤) المقتضب ٤٢٣/٤ .

أنعمت عليهم)) لم يُقصد به تعيين ، فهو في معنى نكرة فجاز نعتة بنكرة وإن كان لفظه لفظ معرفة ^(١) . وهذا التوجيه أوجه لأنه يتوافق مع قوله بعد ذلك : ((غيراً وأخواتها يكن نكرات وهن مضافات)) .

وقد تابع المبرّد كلٌّ من : الزجاج ^(٢) ، وابن السراج ^(٣) ، وابن عصفور ^(٤) وابن هشام ^(٥) ؛ وعبدالقادر الأنصاري ^(٦) .

وكان أكثرهم انتصاراً للمذهب المبرّد ابن عصفور الذي اعتبر قول من قال : إنَّ غَيْراً إذا أُريدَ بها أكثر من مغاير نكرة ، وإذا كان المغاير واحداً كانت معرفة كما في قوله تعالى ﴿ صِرَاطِ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٧) فاسدٌ ، وسبب فساده جهتان :

الجهة الأولى : بطلان استدلالهم بالآية ، فإنّها تحتل أن يكون " غير المغضوب عليهم " نكرة بدلاً من " الذين المنكر من حيث المعنى " .

والجهة الثانية : بطلان مقالته من طريق القياس لسببين :

الأول : أنّه لا يلزم من كون المغاير أكثر من واحد أن يكون " غيرك " نكرة ، بل ينبغي ألا يقع إلا مغايراً لواحد معهود من بينهم ، فإن أُريدَ به مغايراً غير معهود قيل : غيرك لك ، وهو نظير قولك : " جاءني غلام زيد " إذا كان لـ " زيد " غلمان

(١) معاني القرآن وإعرابه ٥٣/١ ، البيان في إعراب غريب القرآن ٤٠/١ ، التبيان في إعراب القرآن ٩/١ — ١٠ ، شرح التسهيل ٢٢٧/٢ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٥٣/١ .

(٣) الأصول في النحو ٥/٢ .

(٤) شرح جمل الزجاجي ٧٣/٢ — ٧٤ .

(٥) مغني اللبيب ص ٢١٠ ، أوضح المسالك ٢٧٥/٢ — ٢٧٧ .

(٦) رفع الستور والأرائك عن محبّات أوضح المسالك ص ٣١٣ .

(٧) الفاتحة / ٧ .

كثيرون لم يتناول منهم قولك : " غلام زيد " إلا واحداً معهوداً عند المخاطب ، فإن أردتَ غلاماً واحداً من غلمانهِ غير معهود قلت : " جاءني غلامٌ لزيد " ، فكذلك ينبغي أن يكون " غيرك " .

والثاني : أنه لا يلزم من كون المغاير واحداً أن يكون معرفة ، فالشمس والقمر اثنان في الوجود فإذا قلت : شمس وقمر كانا نكرتين ، وهذا دليل على أنه لا يلزم من كون الشيء مفرداً أن يكون اللفظ الواقع عليه معرفة ^(١) .

والذين جوزوا تعريف " غير " في هذا الموضع يرون في وقوعها بين ضديّن ما يسوّغ تعريفها ؛ لأنه قد تَعَيَّنَ الْمُغَايِرُ ، قال الزجاج : ((إذا أضفت (غيراً) إلى معرفٍ له ضدّ واحد فقط تعرّف (غير) لانحصار الغيرية ، كقولك : عليك بالحرّة غير السكون ، فلذلك كان قوله تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٢) صفة :

﴿ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٢) ؛ إذ ليس لمن رَضِيَ الله عنهم ضدّ غير المغضوب

عليهم ، فتعرّف ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٢) لتخصّصه بالمرضيّ عنهم)) ^(٣) .

وابن مالك معهم فيما قالوا ، فإن " غيراً " عنده قد تقع بين ضديّن فيحكم بتعريفها ، وجاء على ذلك قول الشاعر :

فَلْيَكُنِ الْمَغْلُوبُ غَيْرَ الْغَالِبِ وَلْيَكُنِ الْمَسْلُوبُ غَيْرَ السَّالِبِ ^(٤)

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٧٣/٢ - ٧٤ .

(٢) الفاتحة / ٧ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٢١٠/٢ - ٢١١ ، وليست العبارة في معاني القرآن وإعرابه .

(٤) قائله : أبو طالب ، وليس في ديوانه . انظر : شرح الكافية الشافية ٩١٦/١ ، شرح الأشموني

ولكنه لا يوافق على ما فعله بعض العلماء — ومنهم السيرافي — حينما حملوا على هذا الوجه قول الحق تبارك وتعالى : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ ... ﴾ ^(١) لوقوع " غير " فيها بين متضادين ، فإن اعتبار هذه الآية من هذا الباب يبطل لسببين : الأول : أنه لا يلزم من وقوع " غير " بين ضدين أن تكون معرفة ، فقد جاءت في قوله تعالى : ﴿ نَعْمَلْ صَالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ ^(٢) كذلك ولم تتعرّف ، بدليل أن " غير الذي " صفة لـ " صالحاً " وهي نكرة .

والثاني : أنه يحتمل كون غير بدلاً من " الذين " لا نعتاً ، ويجوز كونه نعتاً مع الحكم بتنكيره من جهة أن " الذين " وصلتها لم يقصد به تعيين فهو في معنى نكرة ، فيجوز نعته بنكرة ، وإن كان لفظه لفظ المعرفة ، كما جاز في قوله تعالى : ﴿ وَآيَةٌ لَهُمُ الْيَلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ ﴾ ^(٣) حيث وصف " الليل " — وهو في صورة المعرفة إذ لم يقصد به ليل معين — بالجملة ، والجملة لا يُنعت بها إلا النكرات ^(٤) .

ولأن المبرّد يمنع تعريف " غير " حتى ولو وقعت بين ضدين اعترض عليه ابن مالك في قوله : ((وزعم المبرّد أن غيراً لا تتعرّف أبداً)) ^(٥) ما يُشعرُ بعدم رضاه عن مذهبه ، ولا سيما أننا قد عرفنا أن ابن مالك موافق على أنه قد يزول إبهام " غير " بأمر خارج عن الإضافة ، ويمكن تعريفها إذا أريد بها مغايرة خاصة كأن تقع بين ضدين ، على الرغم من تحفظه على استدلالهم بالآية الأخيرة من سورة الفاتحة .

(١) الفاتحة / ٧ .

(٢) فاطر / ٣٧ .

(٣) يس / ٣٧ .

(٤) شرح التسهيل ٢٢٦/٣ — ٢٢٧ .

(٥) المرجع السابق ٢٢٧/٣ .

وأنا مع أولئك الذين رأوا أنَّ " غيراً " إذا أُضيفتُ إلى المعرفة ولم يقارن الإضافة ما يشعر بمغايرة خاصة فإنَّ الإضافة وحدها لا تعرفها ولا تزيل إبهامها كما في قول القائل : مررت برجلٍ غيرك .

وأما إذا أُضيفتُ إلى المعرفة وقارن الإضافة ما يشعر بمغايرة خاصة محدّدة آتية من وقوعها بين ضدّين فإنَّها تتعرّف ويزول شيوعتها وإبهامها ؛ لأنَّ جهة المغايرة تتعيّن إذاك .

وإذا كان المخالفون يمنعونهم لأنَّهم لا يرون في قوله تعالى : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(١) دليلاً عليه ؛ لأنَّ الآية يدخلها الاحتمال على نحو ما شرح سابقاً ، فإنَّ بيت أبي طالب الذي أورده ابن مالك سالم من ذلك ، ولو أنَّهم اطلعوا على هذا البيت لاختلف موقفهم ولا سيما أنَّهم قد تعاملوا في كتبهم مع الآية وكأنَّها الشاهد الوحيد على ذلك .

وأما ما يرد عليه من إشكال مجيء غير بين ضدّين صفة للنكرة في قوله تعالى : ﴿ نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ ^(٢) فهذا وأشباهه مستثنى من ذلك الحكم ؛ فهو من القليل الذي لا يثبت به حكم .

(١) الفاتحة / ٧ .

(٢) فاطر / ٣٧ .

٢٥ - إعراب الضمير المتصل باسم الفاعل

يتصل الضمير باسم الفاعل الدال على الحال أو الاستقبال ، ويكون الوصف إما مفرداً محلياً بـ "أل" ، نحو : "الضاربك" ، وإما مفرداً مجرداً منها نحو : "ضاربك" ، وإما مثنى أو جمع مذكر سالماً مقترناً بـ "أل" ، نحو : "الضاربك والضاربوك" ، وإما مثنى أو جمع مذكر سالماً مجرداً من "أل" نحو : "ضاربك وضاربوك" .

وذكر ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) أن المبرّد في أحد قوليه يُعرب الضمير المتصل باسم الفاعل المحلى بـ "أل" والمجرّد منها في نحو : "المعطيك" و "معطيك" في محل جرّ ، قال : ((وفي الضمير المتصل باسم الفاعل من نحو : (معطيك والمعطيك) خلاف ... وحكم له الرّمانيّ والزّمخشرّي بالجر - مطلقاً - وهو أحد قولي المبرّد)) (١) .

واعترض ابن مالك أقوال المخالفين ومنها قول المبرّد والرّمانيّ والزّمخشرّي مصححاً إعراب سيبويه الذي يحكم فيه للضمير بما يحكم للاسم الظاهر الواقع موقعه (٢) .

وقال في مَعْرُض حديثه عن شروط إضافة اسم الفاعل المقرون بالألف واللام إلى مفعوله : ((ولا يضاف المقرون بالألف واللام إلا إذا كان مثنى أو مجموعاً على حدّه ، أو كان المفعول به معرّفاً بهما ، أو مضافاً إلى مُعرّفٍ بهما ، أو إلى ضميره ، ولا يُغني كون المفعول به مُعرّفاً بغير ذلك ، خلافاً للفرّاء ، ولا كونه ضميراً ، خلافاً للرّمانيّ والمبرّد في أحد قوليه)) (٣) .

ثم لَمَّا تحدث ابن مالك عن المسألة نفسها في (شرح التسهيل) نسب إلى المبرّد أنّه كان يجعل الضمير في " المكرمك " اسم الفاعل المفرد المحلى بـ "أل" في محل جرّ ، ثم عدل عن رأيه .

(١) ١٠٥١/٢ - ١٠٥٢ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٥٢/٢ .

(٣) تسهيل الفوائد ص ١٣٧ - ١٣٨ .

وقد اعتمد فيما يبدو — حتى يوثق مذهب المبرّد الذي ذكر — على مقالة لتلميذه ابن السراج ، قال ابن مالك : ((وزعم الزمخشريّ أنّ كاف (المكرمك) وشبهه في موضع جرّ مع منعه جرّ الظاهر الواقع موقعه . وقد تقدم في قولي أنّ الظاهر أصل والمضمر نائب عنه ، ولا يُنسب إلى النائب ما لا يُنسب إلى المنوب عنه ، فمذهب الزمخشريّ في هذا ضعيف ، وقد سبقه إلى ذلك الرّمانيّ والمبرّد ، إلا أنّ المبرّد رجع عن ذلك ، كذا قال ابن السراج)) ^(١) .

والظاهر أنّ ابن مالك موافق على مقالة ابن السراج هذه ، فقد استثنى المبرّد ولم يذكر أنّه يجعل موضع الضمير في " المكرمك " جرّاً عندما لخص أقوال النحاة في إعرابه ، فقال : ((والحاصل أنّ الضمير المتصل باسم الفاعل مقرونا بالألف واللام غير مثنى ولا مجموع على حدّه منصوب على مذهب سيويه والأخفش ، مجرور على مذهب الفراء ، وعلى مذهب الرّمانيّ والزمخشريّ)) ^(٢) .

ولم يفصح ابن مالك عن الإعراب الآخر الذي عدّل إليه المبرّد على حد قول ابن السراج ، إلا أنّ صاحب (الأصول) صرح بأنّه عند المبرّد في محل نصب ، قال : ((وقيل لأبي العباس — رحمه الله — أستم تقولون : (عبدالله الضاربة ، والضاربك والضاربي) ، فتجمعون على أنّ موضع الكاف والهاء الحذف ؟ قال بلى ... وحكي لي عنه بعد أنّه قال : (الضاربة) (الهاء) في موضع نصب)) ^(٣) .

وما ذكره ابن السراج وابن مالك عن المبرّد صحيح ، فالقول القديم له ، وهو إعراب الضمير في " الضاربك " في محل جرّ مذكور في (مسائل الغلط) مسائل نقد سيويه ، وفيها يقول : ((ومن ذلك قول الأخفش في باب ترجمته : هذا باب صار فيه الفاعل بمنزلة الذي فعل في المعنى ، زعم أنّ الكاف في (الضاربك) لا تكون إلا في

(١) شرح التسهيل ٨٦/٣ .

(٢) المرجع السابق ٨٦/٣ .

(٣) الأصول في ١٤/٢ — ١٥ .

موضع نصب ؛ لأنَّ المضمّر لا يجوز أنْ تدخل النون بينه وبين ما قبله ؛ لأنَّه لا ينفصل ، وهذا غلط ؛ لأنَّ المضمّر إنّما يُعتبر في الظاهر ، وأنت متى كفت النون والتنوين في الظاهر لم يكن إلاّ جرّاً .

ولكنّ القول كما قال سيبويه في أنّ الوجه فيه أن يكون جرّاً ، ويجوز أن يكون نصباً في قول من قال : **الحافظو عورة العشيّة** ^(١) ((^(٢)) .

ويُفهم من قوله : ((إنّ المضمّر إنّما يُعتبر في الظاهر ، وأنت متى كفت النون والتنوين في الظاهر لم يكن إلاّ جرّاً)) أنّ الضمير في (الضاربك ، وضاربك) فيما كان فيه الوصف مقترناً بـ "أل" أو مُجرّداً منها موضعه موضع خفض ؛ لأنّ الضمير نائب عن الظاهر ، وإذا حذفت التنوين من الوصف كان الظاهر محفوضاً به ، وكذا نائبه .

لكنّه عدل عن رايه هذا في (المقتضب) ، فقد صرّح في مواضع عدة أنّ الضمير المباشر لاسم الفاعل المفرد المحلى بـ "أل" لا يجوز فيه إلاّ التّصّب ، قال عن مواضع زيادة الياء : ((وتقع في النصب ، نحو ضربي ، والضاربي)) ^(٣) .

وقال : ((فإذا قلت : (ضربي) ، زدت نوناً على المخفوض ليسلم الفعل ؛ لأنّ الفعل لا يدخله جرّ ولا كسر ، فإنّما زدت هذه النون ليسلم ؛ لأنّ هذه الياء تُكسر

(١) هذا شطر بيت وتمته :

يأتيهم من ورائنا وكفُ لا

وقائله : عمرو بن امرئ القيس ، وقيل : شريح بن عمران ، وقيل : قيس بن الخطيم ، وقيل : مالك ابن العجلان الخزرجي . ويروى : (ورائهم وكف) أو (ورائنا نطفُ) مكان (ورائنا وكفُ) . انظر : ديوان قيس بن الخطيم ص ١١٥ ، وجهرة أشعار العرب ٢/٦٧٥ ، والكتاب ١/١٨٧ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السراfi ١/٢٥٨ ، وخزانة الأدب ٤/٢٥٣ ، ٢٥٧ . " العورة " : عورة الرجل في الحرب ظهره ، " العشيّة " : القبيلة ، " الوكف " : العيب . والشاعر يفتخر ويقول : نحن نحفظ عورة عشيرتنا فلا يأتيهم من ورائنا شيء يعابون به من قلة رعاية وتضييع الثغور .

(٢) الانتصار لسبويه على المبرّد ص ٨٥ .

(٣) ١٩٥/١ .

ما وقعت عليه ، فإن قلت : قد قلت : (الضاري) والياء منصوبة ، فإنما ذلك لأنّ الضارب اسم فلم يُكره الكسر فيه ، والدليل على أنّ الياء منصوبة قولك : (الضارب زيدا) ((^(١) .

وقال في موضع آخر : ((وكذلك تقول : (هذا الضاري) ، الياء في موضع نصب)) (^(٢) .

فالضمير المتصل "الياء" في "الضاري" حال محل الظاهر ، والاسم الظاهر في : "الضارب زيدا" منصوب ، فكذلك الضمير في محل نصب .

وهو في إعراب الضمير في "الضاري" أو قل : "المكرمك" موافق الخليل وسيبويه في الحكم عليه بأنّه في موضع نصب ، فإمام النحاة يقول : ((واعلم أنّ علامة إضمار المنصوب المتكلم (ني) ، وعلامة إضمار المجرور المتكلم الياء... وسألته [أي : الخليل] عن (الضاري) فقال : هذا اسم ، ويدخله الجرّ ، وإنما قالوا في الفعل : "ضربني" و "تضربني" ، كراهية أن يدخلوا الكسرة في هذا (الباء) كما تدخل في الأسماء ، فمنعوا هذا أن يدخله كما منع الجرّ)) (^(٣) .

فالضمير بعد اسم الفاعل المحلى بـ "أل" غير مثنى ولا مجموع على حدّه في محل نصب ، ولا يؤتى بالنون مع الياء في "الضاري" مع أنّ الضمير في محل نصب ؛ لأنّ الاسم يدخله الكسر ، أمّا الفعل "ضربني" فالياء في موضع نصب ، ويؤتى بنون الوقاية لتقيّ الفعل من الكسر الممنوع في هذا الموضع .

وإذا كان ابن مالك قد رجع عمّا ادعاه أحد قولي المبرّد ، والذي يعرب فيه

(١) المقتضب ٣٨٣/١ .

(٢) المرجع السابق ٣٩٨/١ .

(٣) الكتاب ٣٦٨/٢ — ٣٦٩ ، وانظر : ١٣٠/١ ، ١٧٨/١ من الكتاب نفسه .

الضمير المتصل باسم الفاعل المفرد في " المعطيك والمكرمك " في محل جرٍّ فإنَّ غيره من النِّحاة يعزوه إلى المبرِّد على أنَّه قول واحد له ، أو يذكر أنَّه أحد قوليهِ دون تبين لرأي المبرِّد الأخير ، فهذا الرضِّي يقول : ((وقال الرَّمَّانِيّ ، والمبرِّد في أحد قوليهِ ، وجار الله : إِنَّ الضمير بعد ذي اللام مفرداً كان أو مثني أو مجموعاً مجرور بالإضافة))^(١) .

أمَّا أبو حيان فذكر أنَّ الضمير مع اسم الفاعل غير مثني ولا مجموع بالواو والنون عند المبرِّد في أحد قوليهِ في محل جرٍّ ، وأنَّه مع اسم الفاعل المثني والمجموع على حدِّهِ في محل جرٍّ فقط^(٢) .

وقال ابن هشام : ((وقال المبرِّد والرَّمَّانِيّ في (الضاربك) و(ضاربك) موضع الضمير خفض))^(٣) .

وأدلى ابن عقيل بدلوهُ فقال : ((فإذا قلت : هذا الضاربك أو هؤلاء الضواربك ... والمبرِّد في أحد قوليهِ والرَّمَّانِيّ يلزمان الجرَّ))^(٤) .

وذكر الأزهرِّي أنَّ الضمير في " الضاربك " و "ضاربك " لما كان الوصف فيه مقترناً بـ "أل" أو مُجرَّداً منها عند المبرِّد في موضع خفض^(٥) .

ومثله فعل الأشمونيِّ فقال : ((قال المبرِّد والرَّمَّانِيّ في (الضاربك) و (ضاربك) : موضع الضمير خفض))^(٦) .

(١) شرح الرضي على الكافية ٢/٢٣٣ .

(٢) التذيل والتكميل ٤/٤٣٣ ، ارتشاف الضرب ٥/٢٢٧٦ — ٢٢٧٧ .

(٣) أوضح المسالك ٣/٩٩ — ١٠٠ .

(٤) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢٠٤ .

(٥) التصريح بمضمون التوضيح ٣/١٢٤ .

(٦) شرح الأشموني ٢/١٣٤ .

وما سقت نصوص الأئمة هذه إلاّ لتستبين معي اضطراب التّحاة في تحديد موقف المبرّد من الضمير المتصل باسم الفاعل ، ثم إنّ ترديد هذا القول منسوباً إلى المبرّد فيها يؤكد أنّهم لم يطلعوا على رأي المبرّد الأخير في (المقتضب) ، بل قالوا ما قالوه بناء على رأي قديم اشتهر عنه ، منقول عن كتابه (مسائل الغلط) .

وتجدر الإشارة هنا إلى بعض نصوص قرّن فيها أصحابها المفرد بالمشئ والجمع ، وادّعوا أنّ المبرّد يحكم على الضمير في : " الضاربك ، والضاربك ، والضاربوك " بالجرّ ، وعندي أنّ ذلك غير صحيح ؛ لأنّ المتبع للمواضع التي تناول فيها المبرّد إعراب الضمير المتصل باسم الفاعل يلحظ أنّه لم يتعرض للضمير المتصل باسم الفاعل المشئ والمجموع بالواو والنون إلاّ في (مسائل الغلط) ، حيث اعترض في النص الذي أثبتّه في صفحات مضت على الأخفش أنّ يكون الضمير في " الضاربك " في موضع نصب فقط ؛ لأنّ المبرّد يرى أنّ موضعه موضع نصب أو جرّ ، معتدّاً بأصله الذي أصّله ، وقاعدته التي قعدها " المضمر إنّما يعتبر في المظهر " ، بل صرح بأنّه في ذلك متابع لـ " سيويه " وموافق له فقال : ((ولكن القول كما قال سيويه : في أنّ الوجه فيه أنّ يكون جرّاً ويجوز أنّ يكون نصباً في قول من قال : الحافظو عورة العشيّة ^(١))) ^(٢) .

وما قاله المبرّد موافق لما ذهب إليه سيويه في إعراب الضمير مع اسم الفاعل المقترن بالألف واللام مشئى كان أو مجموعاً جمع سلامة : ((وإذا قلت : (هم الضاربوك وهما الضاربك) ، فالوجه فيه الجرّ ؛ لأنّك إذا كفت النون من هذه الأسماء من المظهر كان الوجه الجرّ ، إلاّ في قول من قال :

(١) سبق تخريجه .

(٢) الانتصار لسيويه على المبرّد ص ٦١ .

الحافظو عورة العشيرة^(١) ((^(٢) .

فإمام النحاة يُعرب هذا الضمير بما يُعرب به الاسم الظاهر ، فالاسم الظاهر الذي حل محله الضمير في : " الضاربك ، والضاربوك " يجوز فيه الوجهان : الجرّ وهو الوجه ؛ لأنّك تقول : الضاربا زيد ، والضاربو زيد ، فقد حذفت النون للإضافة وجعلت الاسم الظاهر " زيد " مجروراً ، ويجوز أن يكون الضمير في " الضاربك ، والضاربوك " في محل نصب حملاً على قول من قال :

الحافظو عورة العشيرة لا يأتِيهم من ورائهم وكف^(٣)

حيث نصب اسم الفاعل " الحافظوا " كلمة " عورة " بعده على المفعول به ، وحذفت النون في " الحافظو عورة " للتخفيف وتقصير الصلة لا للإضافة^(٤) .
والمقارن بين النصين ، نص سيبويه ونص المبرد من بعد يُدرك أنّهما يصبان في مصب واحد .

أعود فأقول : ليس هناك ما يثبت صحة أنّ المبرد يعرب الضمير في " الضاربك والضاربوك " في محل جرّ ، إلّا ما جيء به مذكوراً في اعتراضه على قول الأخفش في كتابه (مسائل الغلط) ، وهو عندي قول قديم عدل عنه ، فإنّا إذا قرأنا (المقتضب) وجدنا المبرد في مواطن عدة يكرر لفظة " الضاربي " ويعرب الضمير " الياء " في محل نصب^(٥) ، والضمير كما تلحظ وألحظ متصل باسم الفاعل المحلّى بالألف واللام غير مثنى ولا مجموع على حدّه ، ولم يرد في (المقتضب) ما يشير إلى أنّ

(١) سبق تخريجه .

(٢) الكتاب ١٨٧/١ .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) التصريح بمضمون التوضيح ١٢٥/٣ - ١٢٦ .

(٥) المقتضب ٢٦٣/١ .

المبرّد يعرب الضمير في " الضاربك والضاربوك " في محل جر ، ولا أدري : على أي أساس بنى مقولته من قال ذلك .

والذي يقبله العقل ، وتطمئن إليه النفس أنّ المبرّد ما أعرب الضمير في " الضاري " في محل نصب إلاّ لأنّ الظاهر في " الضارب زيدا " لا يجوز فيه إلاّ النصب ، ومقتضى ذلك أنّ يُعامل الضمير في " الضاربك ، والضاربوك " معاملة الظاهر أيضاً ويحكم عليه بأنّه يجوز جرّه أو نصبه ، طبقاً للبيان الذي بينت في الصفحات السابقة .
وخلاصة القول : أنّه قد أسيء فهم مذهب المبرّد فظنّ مَنْ ظنّ أنّه يعرب الضمير في " الضاربك ، والضاربك ، والضاربوك " في محل جرّ ، وقد تبين من مناقشة نصوص المبرّد وأقواله أنّه على خلاف ذلك ، وأنّه يحكم للضمير من الإعراب بما يحكم للظاهر ، وهذا عينه مذهب سيويه .

وإنّ سألتني فقلت : إنّ النصوص التي سقت تناول سيويه والمبرّد فيها إعراب الضمير في " الضاربك ، والضاربك ، والضاربوك " ، فكيف يعربان الضمير في " ضاربك ، وضاربك ، وضاربوك " حيث اتصل الضمير باسم الفاعل المفرد والمثنى والمجموع جمع مذكر سالماً واسم الفاعل مجرد من " أل " ؟

قلت : أمّا سيويه ففي كلامه ما يشير إلى ذلك ، فقد قال : ((ولا يكون في قولهم : (هم ضاربوك) ، أنّ تكون الكاف في موضع نصب ؛ لأنّك لو كفت النون في الإظهار لم يكن إلاّ جرّاً ، ولا يجوز في الإظهار : (هم ضاربو زيدا) ؛ لأنّها ليست في معنى (الذي) ، لأنّها ليست فيها الألف واللام ، كما كانت في (الذي))) (١) .

وفيه إشارة إلى أنّه يجري على الضمير في " ضاربك وضاربك وضاربوك " ما يجري على الظاهر ، فالضمير فيها في محل جرّ بالإضافة ؛ لأنّك لو قلت : ضارب

زيد ، وضارباً زيد ، وضاربو زيد ، لم يكن " زيد " إلا جراً ، بدليل حذف التنوين والنون من اسم الفاعل ، كما أن تجرّد الوصف من الألف واللام قد أبعدته عن الشبه بالفعل المضارع ، وهو إنما عمل لأنه بمعناه ^(١) .

وأما المبرّد فلم يُصرّح بإعراب الضمير المتصل باسم الفاعل وهذه حالته ، وإذا ابتغي الصواب لنحدد موقف المبرّد في " ضاربك ، وضاربك ، وضاربوك " فليُلتَمَسْ في الأصل الذي أصله والقاعدة التي وضعها : (المضمر إنما يُعتبر في المظهر) ، وعندما نعتبر هذا الأصل فصلاً ندرك أن مذهب المبرّد مطابق لمذهب سيويه لا ريب .

وهذا الإعراب — إعراب سيويه الذي ارتضاه المبرّد واختاره ابن مالك ^(٢) — هو مذهب ابن عصفور ^(٣) ، وابن أبي الربيع ^(٤) ، وأبي حيّان ^(٥) ، والدماميّ ^(٦) ، وعبدالقادر الأنصاري ^(٧) ، وعليه أكثر المحققين ^(٨) .

وقد ذهب الأخفش ^(٩) ، وهشام بن معاوية الضير ^(١٠) ، وأبو علي الفارسي ^(١١) إلى أن الضمير المباشر لاسم الفاعل في الأمثلة التي ذكرت يحتمل الجرّ بالإضافة والنصب على المفعولية وجعل الضمير في محل نصب أولى ؛ لأنّ موجب

(١) الملخص في ضبط قوانين العربية ٣٠٢/١ .

(٢) شرح التسهيل ٨٦/٣ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ٥٥٧/١ .

(٤) الملخص في ضبط قوانين العربية ٣٠٣/١ .

(٥) التذيل والتكميل ٨٢٤/٤ — ٨٢٥ .

(٦) تعليق الفرائد ٣٢٢/٧ .

(٧) رفع الستور والأرائك عن مخبّات أوضح المسالك ص ٣١٤ .

(٨) تعليق الفرائد ٣٢٢/٧ .

(٩) البصرة والتذكرة ٢٢٣/١ ، النكت في تفسير كتاب سيويه ٢٩٤/١ ، شرح المفصل ١٢٤/٢ .

(١٠) شرح الرضي على الكافية ٢٣٢/٢ .

(١١) المسائل البصريّات ٨٦١/٢ — ٨٦٦ .

النصب المفعولية ، وهي محققة ، وموجب خفض الإضافة ، وهي غير محققة ، ولا دليل عليها إلا حذف التنوين ونون التثنية والجمع ^(١) ، ولا يكفيان للدلالة على أَنَّ الضمير في محل خفض ؛ لأنَّ لحذفهما أسباب آخر غير الإضافة ، وهي :

الأول : صون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلاً ^(٢) .

والثاني : لطافة الضمير ، وشدة طلبه الاتصال بما قبله ^(٣) .

والثالث : كون التنوين والنون في " ضاربك ، وضاربك ، وضاربوك " حذفاً ؛ لأنَّ الكناية أو الضمير قد عاقبهما ، فلا تقول : " ضاربك " بالتنوين ، ولا " هما ضاربانك " ، ولا هم ضاربونك بالنون ، كما تقول : هو ضاربٌ زيداً ، وهما ضاربان زيداً ، وهم ضاربون زيداً ؛ لأنَّه لا يجتمع التنوين أو النون مع الضمير ما دام الضمير معاقباً لهما ^(٤) .

ورأى أبو علي الفارسي في كلام طويل له أَنَّ الضمير في " الضاربه " و " الضاربك " في موضع نصب بدليل أَنَّ المظهر لو وقع موقعهما كان منصوباً ولم يجز فيه الجرّ . وهو كذلك منصوب في التثنية والجمع في مثل : " الضاربك " و " الضاربوك " ، فإنَّه وإن كان قد عاقب النون ولم يعاقب في الواحد نحو : " الضاربي " نوناً ، فإنَّه في موضع نصب كما كان في موضع نصب لو ثبتت النون ؛ لأنَّ المعنى معنى المنصوب ، بدليل دخوله في الصلة ، وسبب حذف النون طلب إصلاح اللفظ حيث كانت زيادة لا تنفصل عن الاسم ، فكانت علامة الضمير في معناها أيضاً من حيث لم تنفصل عن الكلمة . فلمَّا اشتبه في هذا الوجه ، وكانت زيادتين لم يجتمعا في موضع واحد فحذف النون وهو الأوّل ، كما يحذف الساكن الأوّل إذا التقى الساكنان ، فيكون التقدير فيه

(١) شرح التسهيل ٨٣/٣ — ٨٤ .

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ١٢٥/٣ .

(٣) البحر المحيط ١٤٦/٧ ، هم الهوامع ٨٣/٥ .

(٤) المسائل البصريات ٨٦١/٢ — ٨٦٢ ، شرح المفصل ١٢٤/٢ .

— وإن حُذِفَ في اللفظ — الاثبات ، فكذلك يكون التقدير بالنون الثبات . فإذا كان كذلك فحكمة النصب بدليل نصبه في بعض اللغات مع أنه ينفصل من الأول كما في قول الشاعر :

الحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا وَكَفْ^(١)

واستُبدِلَ على صحة مذهبهم أيضاً بقول تعالى : ﴿ إِنَّا مُنْجُوكَ وَأَهْلَكَ ﴾^(٢) فَإِنَّ الكاف لو لم تكن منصوبة لم يجز نصب " أهلك " ^(٣) .

وأعرب الجرمي^(٤) ، والمازني^(٥) ، وأبو الحسن الرماني^(٦) ، والزمخشري^(٧) الضمير مع اسم الفاعل المجرد من " أل " في محل جر بالإضافة ، واحتجوا بأنه ينوب عن الظاهر ، وإذا حذِفَ التنوين والنون من الوصف كان الظاهر مخفوضاً بالوصف فكذلك المضمَر^(٨) .

ثم إنهم حملوا الضمير في " المكرمك ، المكرومك ، والمكرومك " الخالي من التنوين والنون على ما لم يكن فيه تنوين أو نون ؛ ليكون الباب على منهاج واحد^(٩) . ومذهب الفراء في الضمير بعد اسم الفاعل أنه يحتمل النصب على المفعولية ، أو الجر بالإضافة ، قال : ((فإذا أضافوه إلى مكني قالوا : (أنت الضاربه ، وأنتما

(١) سبق تخريجه . وانظر مقالة أبي علي في المسائل البصريات ٩٦١/٢ — ٨٦٢ بتصرف .

(٢) العنكبوت / ٣٣ .

(٣) حاشية الشيخ يس على التصريح ٣٠/٢ .

(٤) الملخص في ضبط قوانين العربية ٣٠٣/١ .

(٥) المرجع السابق ٣٠٣/١ .

(٦) شرح التسهيل ٨٦/٣ .

(٧) الفصل ص ٨٤ .

(٨) التصريح بمضمون التوضيح ١٢٤/٣ .

(٩) شرح المفصل ١٢٣/٢ .

الضارباه ، وأنتم الضاربوه) ، والهاء في القضاء عليها خفض في الواحد والاثنين والجمع .

ولو نويت النصب كان وجهاً ، وذلك أَنَّ المكني لا يبين فيه الإعراب ، فاعتنموا الإضافة ؛ لأنها تتصل بالمخفوض أشدَّ ممَّا تتصل بالمنصوب ، فأخذوا بأقوى الوجهين في الاتصال ((^(١)).

والظاهر من النص أَنَّهُ يجوز الوجهين إِلَّا أَنَّ أقواهما عنده الجرّ ، وعَلَّه يكون الضمير مبنياً لا تظهر عليه الحركات فجعلوه مضافاً ؛ لشدة اتصال الإضافة بالجرور منها بالمنصوب .

وهذا ما قرّره ابن مالك نفسه ، فقد ذكر أَنَّ الفراء يجعل الضمير في محل جرّ^(٢) . وما سبق بيانه أحسب أَنَّهُ كُلُّ ما قيل في إعراب الضمير المتصل باسم الفاعل ، والظاهر أَنَّ مذهب سيويه والمبرد ومن وافقهما هو الراجح ؛ لأنَّ الظاهر أصل ، والمضمر نائب عنه ، ولا يُنسب إلى النائب ما لا يُنسب إلى المنوب عنه^(٣) .

وإذا أخذنا بهذا الأصل فإنَّنا نكون قد أجرينا الباب على منهاج واحد ، فأعربنا المضمر بما نعرب به المظهر ، ولا شك أَنَّ في ذلك اطراداً نطلبه في قواعدنا النحويّة ما دمنا نستطيع تحقيقه والوصول إليه .

وعليه يكون إعراب ضمير التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبة المباشر لاسم الفاعل على النحو التالي :

أَنَّ يكون في محل نصب إذا اتصل باسم فاعل محليّ بـ "أل" غير مثني ولا

(١) معاني القرآن ٢/٢٢٦ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٨٦ .

(٣) المرجع السابق ٣/٨٣ ، ٨٦ .

مجموع على حده ، نحو : " الضاربك " وشبهه ؛ لأنَّ الاسم الظاهر في نحو : الضارب زيدا ، واجب النصب .

أنَّ يكون في محل جرٍّ أو نصب إذا اتصل باسم فاعل محلي بـ "أل " ، سواء أكان مثنى أو مجموعاً جمع سلامة ، نحو : " الضاربك والضاربوك " وشبههما ؛ لأنَّ الاسم الظاهر الذي حل الضمير محله يجوز جره ونصبه ، تقول : الضاربا زيد والضاربو زيد ، أو تقول : الضاربا زيدا والضاربو زيدا ، والوجه الجر .

أنَّ يكون في محل جرٍّ إذا اتصل باسم فاعل مجرّد من "أل " ، سواء أكان مفرداً أو مثنى أو مجموعاً على حده ، نحو : " ضاربك ، وضاربك ، وضاربوك " وما أشبهها ؛ لأنَّ الاسم الظاهر الذي وقع الضمير موقعه لا يكون إلا مجروراً ، تقول : ضارب زيد ، وضاربا زيد ، وضاربو زيد .

زد على ذلك أنَّ مذهب سيبويه ومن معه سالم من الاعتراض الذي يقع على غيره من المذاهب ، فإنَّنا قد وجدنا إعراب الأخفش وصحبه ، والجرمي ومن وافقه ، لا يسلمان من المآخذ التي لا يمكن معها قبول ما قالوه .

فأمَّا جعل الأخفش وأصحابه الضمير المتصل باسم الفاعل في محل نصب ، لأنَّ موجب النصب المفعولية وهي محققة ، وموجب الجرِّ الإضافة وهي غير محققة ... إلخ فضعيف لسبيين :

الأوّل : أنَّ النصب الذي تقتضيه المفعولية لا يلزم كونه لفظياً ، بل يكفي فيه بالتقدير ، ولذلك جاز أن تُزَادَ بعض حروف الجرِّ مع بعض المفعولات نحو : ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ ^(١) ، وَخَشِنْتُ بَصْدْرَهُ ، ولولا ذلك لامتنعت إضافة اسم الفاعل إلى المفعول به الظاهر .

والثاني : أنَّ عمل الأسماء النصب أقل من عملها الجر ، فينبغي عند احتمال النصب والجرّ في معمول اسم أن يحكم بالجرّ حملاً على الأكثر .
وأما جعلهم حذف التنوين والنون لصون الضمير المتصل من وقوعه منفصلاً فمستغنى عنه لوجين :

الأوّل: أنَّ حذف التنوين والنون مُحَصَّلٌ بالإضافة ، فلا حاجة إلى سبب آخر .
الثاني : أنَّ مقتضى الدليل بقاء الاتصال بعد التنوين ونوني التثنية والجمع ؛ لأنَّ نسبتَهُما من الاسم كنسبة نون التوكيد من الفعل ، واتصال الضمير لا يُزال بنون التوكيد ، فكذلك لا يزول بالتنوين ونوني التثنية والجمع ولو قصد النصب ، وقد نهوا على جواز ذلك باستعماله في الشعر ، قال الشاعر :

وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُونَهُ جَمِيعاً وَأَيْدِي الْمُعْتَفِينَ رَوَاهِقُهُ ^(١)

وفي البيت جمع بين النون والمضمر في " محتضرونه " ^(٢) .

وأما استدلالهم على نصب معمول اسم الفاعل في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا مَنجُوكَ

وَأَهْلَكَ ﴾ ^(٣) حيث عطف عليه الاسم بعده ونصب ، فأجيب عنه بأنه منصوب بفعل محذوف تقديره : وَنُنَجِّي أَهْلَكَ ^(٤) .

ويعترض على مذهب الجرميِّ ومن وافقه الذين أعربوا الضمير في محل جرّ ، عملاً بكون المضمر نائباً عن المظهر ، والظاهر مجرور بالإضافة مع الوصف إذا خلا من

(١) لم أعثر على قائله ، انظر : الكتاب ١٨٨/١ ، شرح المفصل ١٢٥/٢ ، والمقرب ١٢٥/١ ، شرح الرضي على الكافية ٢٣٢/٢ ، وخزانة الأدب ٢٨٤/٤ .

(٢) شرح التسهيل ٨٣/٣ — ٨٤ .

(٣) العنكبوت / ٣٣ .

(٤) انظر : التذييل والتكميل ٨٢٥/٤ ، تمهيد القواعد ٧٦٩/٣ ، حاشية الشيخ يس على التصريح

التنوين والنون فكذلك المضمير بمايلي :

أنه يُوافقُ على ذلك ولكنْ يمتنع حمل الضمير في " المكرمك " على الضمير في " مكرمك " ؛ لأنَّ في اسم الفاعل المفرد المقترن بـ " أل " المباشر للمضير سبباً يمتنع من الإضافة ، وهو الألف واللام .

وصدق ابن مالك حيث قال : ((الظاهر هو الأصل ، والمضمرات نائبة عنه ، فلا يُنسب إلى شيء منها ما لا يُنسب إلى الظاهر ، إلاَّ فيما لا مندوحة عنه من مواضع الشذوذ ، وما نحن بصددده لم تدع حاجة إلى إلحاقه بالشواذ فوجب صونه من ذلك))^(١) .

(١) شرح الكافية الشافية ١٠٥٢/٢ .

٢٦ - أسلوب (حسن وجهه)

يذكرون من صور الصفة المشبهة صورة ضعيفة تكون فيها الصفة المجردة من "أل" مضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف ، وهي : زيد حسن وجهه .
وفي (باب الصفة المشبهة باسم الفاعل) يُورد ابن مالك في كتابه (شرح الكافية الشافية) مواقف النحاة من هذا الأسلوب ، ذاكراً أنَّ المبرّد يمنعه في الكلام كله نشره وشعره ، وأنّه يزعم أنَّ قول الشماخ بن ضرار الديباني :

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَسَ الرِّكْبُ فِيهِمَا بِحَقْلِ الرُّخَامَى قَدْ عَفَا طَلَّاهُمَا
أَقَامَتْ عَلَى رِبْعِيهِمَا جَارَتَا صَفَا كُمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا^(١)

الذي أضيف فيه "جونتاً" وهو بمنزلة "حسنتاً" إلى "مصطلاهما" وهو بمنزلة "وجههما" فكأنّه قيل : حسنتاً وجههما ، والضمير الذي في "مصطلاهما" يعود إلى "جارتا صفا"^(٢) ، ليس من هذا الباب ، ولا يصح

(١) انظر : ديوان الشماخ ص ١٠٨ ، وروي فيه على (قد أنى لبلأهما) مكان (قد عفا طلاهما) ، وهذه الرواية استصوبها البغدادي في الخزانة ؛ لأن روايته على (قد عفا طلاهما) يؤدي إلى تكرار الجملة في هذا البيت والبيت الرابع من القصيدة .

انظر : الكتاب ١/١٩٩ ، والبغداديات ص ١٣٣ ، وشرح المفصل ٣/٨٣ ، ٨٦ ، والمقاصد النحوية ٣/٥٧٨ ، وخزانة الأدب ٤/٢٧٢ .

"الدمنتين" : مفردهما دمنة ، وهو الموضع الذي أثر فيه الناس بزوهم وإقامتهم فيه ، "عرس" : التعريس نزول المسافر آخر الليل ، "الحقل" : المزرعة التي ليس فيها بناء ولا شجر ، "الرخامى" : السدر البرّي ، "عفا" : تغير ، "الربع" : الدار والمزل ، وضمير المثني فيه يعود على الدمنتين . "جارتا" : فاعل أقامت . "صفا" الصخر الأملس ، والمراد به هنا الجبل ، و "جارتا صفا" : صخرتان تحت القدر ، وهما الأثفتان اللتان قربان من الجبل ، "كميتا" : مثني كميته ، وهي الحمرة الشديدة المائلة إلى السواد ، "الأعالي" : أعالي الجارتين . "جونتاً" : الجونة السواد . "مصطلاهما" : المصطلى موضع إحراق النار .

(٢) خزانة الأدب ٤/٢٧٥ .

أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ : " جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا " بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ : جَاءَنِي رَجُلَانِ حَسَنًا وَجَوْهَهُمَا ، أَوْ قُل : نَظِيرَ حَسَنٍ وَجْهَهُ ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي " مُصْطَلَاهُمَا " عَائِدٌ عَلَى " الْأَعَالِي " ، وَمَجِيءُ الضَّمِيرِ بِلَفْظِ التَّشْبِيهِ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ " الْأَعَالِي " جَمْعٌ فِي اللَّفْظِ مَثْنِيٌّ فِي الْمَعْنَى ^(١) .

وَقَدْ أَشَارَ ابْنُ مَالِكٍ إِلَى مَذْهَبِ الْمُبَرِّدِ وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ فِي (شَرْحِ التَّسْهِيلِ) فَقَالَ : ((وَقَدْ أَجَازَ ذَلِكَ [حَسَنٌ وَجْهَهُ] الْكُوفِيُّونَ فِي الْكَلَامِ نَثْرَهُ وَنَظْمَهُ ، وَمَنْعَ سَبْيُوهِ جَوَازِهِ فِي غَيْرِ الشَّعْرِ ، وَمَنْعَهُ الْمُبَرِّدُ مُطْلَقًا ، وَالصَّحِيحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ مِنْ جَوَازِهِ مُطْلَقًا)) ^(٢) .

ثُمَّ أَفْصَحَ عَنْ رَأْيِهِ فِي تَوْجِيهِ الْمُبَرِّدِ لِبَيْتِ الشَّمَاخِ فِي قَوْلِهِ : ((وَزَعَمَ الْمُبَرِّدُ أَنَّ الضَّمِيرَ عَائِدٌ عَلَى (الْأَعَالِي) وَجَاءَ بِلَفْظِ التَّشْبِيهِ ؛ لِأَنَّ (الْأَعَالِي) جَمْعٌ فِي اللَّفْظِ مَثْنِيٌّ فِي الْمَعْنَى ، كَمَا يُقَالُ : (قُلُوبُكُمَا نُورُهُمَا اللَّهُ) ، وَهَذَا صَحِيحٌ فِي الِاسْتِعْمَالِ مُنَافِرٌ لِلْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ مُصْطَلَى الْأَنْثِيَّةِ أَسْفَلُهَا ، فِإِضَافَتُهُ إِلَى أَعْلَاهَا بِمَنْزِلَةِ إِضَافَةِ أَسْفَلٍ إِلَيْهِ ، وَأَسْفَلُ الشَّيْءِ لَا يُضَافُ إِلَى أَعْلَاهُ ، وَلَا أَعْلَاهُ إِلَى أَسْفَلِهِ ، بَلْ يُضَافَانِ إِلَى مَا هُمَا لَهُ أَسْفَلٌ وَأَعْلَى)) ^(٣) .

وَالْغَرِيبُ أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ قَدْ أَوْرَدَ الْبَيْتَ نَفْسَهُ فِي الْكِتَابِ نَفْسَهُ فِي مَوْضِعٍ قَبْلَ هَذَا الْمَوْضِعِ ، وَاشَارَ إِلَى تَوْجِيهِ الْمُبَرِّدِ لَهُ وَاسْتَحْسَنَ تَوْجِيْهَهُ ، قَالَ فِي مَعْرُضِ حَدِيثِهِ عَنْ جَوَازِ مِطَابَقَةِ الْجَمْعِ لِمَعْنَاهُ دُونَ لَفْظِهِ : ((وَعَلَى هَذَا حَمَلَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ قَوْلَ الشَّاعِرِ :
أَقَامَتْ عَلَى رُبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا كَمَيِّتَا الْأَعَالِي جُونَتَا مُصْطَلَاهُمَا ^(٤)

(١) شرح الكافية الشافية ١٠٦٧/٢ - ١٠٦٩ .

(٢) ٩٦/٣ .

(٣) ٩٩/٣ .

(٤) سبق تخريجه .

فأعاد الضمير المضاف إليه المصطلى على الأعالي ؛ لأنها مثناة في المعنى ، وهو توجيه حسن))^(١) .

ثم إنني بعد ذلك تتبعت كلام المبرّد في (المقتضب) ، وأجلت النظر في أمثلته التي ساقها ، فلقيته يقتصر على بعض أوجه للصفة المشبهة هي : ((حسن الوجه ، وحسن وجه ، والحسن الوجه ، والحسن وجه))^(٢) ، وأنت معي أنّ " حسن وجهه " هذه الصورة التي نحن بصدد الحديث عنها ليست منها ، بل لم أعثر في كلامه على عبارة قبول أورّد ، إجازة أو منع لـ " حسن وجهه " .

أمّا ما ذكره ابن مالك على لسان المبرّد من تأويل بيت الشماخ على ما ينسجم مع مذهبه فغير صحيح أيضاً ؛ لأنّ كتابيه (المقتضب) و (الكامل) خلو منه أصلاً ، وكذا لم أعثر عليه في (مسائل الغلط) .

ولذا أؤثر أنّ نتحفظ على مذهبه في هذه المسألة ، ولا سيما أنّا لم نعثر على ما يشير إلى مذهبه في كلام تلميذه ابن السراج القائل في (باب ضرورة الشعر) عن تغير وجه الإعراب للقفية : ((ومِمَّا يَقْرُبُ مِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُ :

أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا كُمَيْتَا الْأَعَالِي جُونَتَا مُصْطَلَاهُمَا^(٣)

وإنّما الكلام : (جونا المُصْطَلَيْنِ) فردّه إلى الأصل في المعنى ؛ لأنّك إذا قلت : (مررت برجل حسن الوجه) ، فمعناه : حسن وجهه ، فإذا ثنيت قلت : برجلين حسن الوجوه ، فإن رددته إلى أصله قلت : برجلين حسن وجوههما ، فإذا قلت : وجوههما لم يكن في (حسن) ذكر ما قبله ، وإذا أتيت بالالف واللام أضفت الصفة إليها كان في الصفة ذكر الموصوف ، فكان حق هذا الشاعر لما قال : مُصْطَلَاهُمَا ، أنّ

(١) ١٠٨/١

(٢) ١٥٨/٤ - ١٥٩ .

(٣) سبق تخريجه .

يُوحَدُ الصفة فيقول : جَوْنٌ مُصْطَلَاهُمَا ^(١) .

والسؤال من بَعْدُ إِنَّمَا ينبغي أَنْ يكون عن كيفية تسلل رأي المبرّد المزعوم إلى مصنفات ابن مالك (التحفة) ^(٢) و (شرح الكافية الشافية) ^(٣) و (شرح التسهيل) ^(٤) .

والجواب : أَنِّي لا أستبعد تأثير السابقين من علماء النحو المحققين على ابن مالك ، ولا سيما البطليوسي ؛ إذ له عبارة قال فيها : ((وكان أبو العباس المبرّد ومن وافقه يقولون في قول الشَّمَخ : (جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا) ^(٥) : إِنَّ الضمير المشئى يرجع إلى (الأعالى) لا إلى (الجارتين))) ^(٦) .

واطلع على مثل قول البطليوسي هذا عند ابن عصفور في (شرح الجمل) ^(٧) . وتابع ابن مالك فيما ذكره عن المبرّد من أَنّه يمنع مطلقا (حسن وجهه) كل من : الرضي ^(٨) ، وأبوحيان ^(٩) ، وابن الفخّار ^(١٠) ، وابن عقيل ^(١١) ، والأشْمُونِي ^(١٢) ،

(١) الأصول في النحو ٤٧٥/٣ - ٤٧٦ .

(٢) ص ٣٢١ - ٣٢٢ .

(٣) ١٠٦٧/٢ - ١٠٦٩ .

(٤) ٩٦/٣ .

(٥) سبق تخريجه .

(٦) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ٢١٦ .

(٧) ٥٧٤/١ .

(٨) شرح الرضي على الكافية ٤٣٧/٣ .

(٩) التذييل والتكميل ٨٧٤/٤ .

(١٠) شرح جمل الزجاجي لابن الفخار ص ٤٨٤ .

(١١) المساعد على تسهيل الفوائد ٢١٨/٢ .

(١٢) شرح الأشْمُونِي ٢٥٤/٢ .

والسيوطي^(١).

وإذا كنت أتردد في موافقة ابن مالك وغيره على ما نسبوه إلى المبرّد فلا يعني هذا بحال أن القول بمنع أسلوب "حسن وجهه" في منشور الكلام وشعره لا يثبت لغيره من النحاة ، فقد صحّ أن الزجاجي ممن منع ذلك ، قال عن : (مررت برجل حسن وجهه) : ((وقالوا : هو خطأ ؛ لأنه قد أضاف الشيء إلى نفسه ، وهو كما قالوا))^(٢).

وقيل : إن ابن بابشاذ يمنع هذا الوجه كذلك^(٣).

واحتج من منع "حسن وجهه" بأن هذا من إضافة الشيء إلى نفسه^(٤) ، فقد أضيفت الصفة "حسن" إلى "الوجه" المضاف إلى ضمير راجع إلى صاحب "حسن" ، فكأنك أضفت "حسن" إلى ضمير نفسه ، وذلك لا يجوز ، أو أضيف "حسن" إلى "وجه" وهو هو في المعنى^(٥).

وقد تأولوا بيت الشماخ حتى يخرجوه عن أن يكون دليلاً على صحته ، فقالوا : إن الضمير في "مُصْطَلَاهُما" غير عائد إلى "الجاريتين" ، إنما يعود إلى "الأعالي" ، كأنه قال : "كُمَيْتَا الْأَعَالِي جُوتَا مُصْطَلَى الْأَعَالِي" ، فهو بمنزلة : "زيد حسن وجهه الأخ جميل وجه الأخ" ، وذلك جيد بلا خلاف ، ويجوز أن يُكنى عن "الأخ" فيقال : "زيد حسن وجه الأخ جميل وجهه" ، والهاء تعود إلى "الأخ" لا إلى "زيد" ،

(١) همع الهوامع ٩٧/٥ — ٩٨ .

(٢) الجمل ص ٩٨ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤٣٧/٣ .

(٤) الجمل ص ٩٨ ، إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ٢١٦ ، شرح ألفية ابن مالك لابن النازم ص ٤٥٠ .

(٥) شرح الرضي على الكافية ٤٣٧/٣ .

فإن أعدته إلى "زيد" لم يجز ، وإن أعدته إلى "الأخ" جاز ، وكذلك قوله : "كُميتا الأَعَالِي جُوتنا مُصْطَلَاهُما" إن أعدت الضمير في "مُصْطَلَاهُما" إلى "الأَعَالِي" جاز ، وإن أعدته إلى "الجَارَتَيْنِ" لم يجز ^(١) .

والجواب للمخالفين عن هذا القول قريب ؛ إذ كيف يجوز أن يعود الضمير إلى "الأَعَالِي" وهو جمع والمضمر مثنى ، والضمير إنما يكون على حسب ما يرجع إليه ؟ فقالوا : إن "الأَعَالِي" جمع على جهة الاتساع والمجاز ، وإنما هو في الحقيقة "الأَعْلَيَانِ" ؛ لأنَّ "الجارتين" لا تكون لهما أعالٍ كثيرة ، وعليه تكون "الأَعَالِي" في موضع "الأَعْلَيْنِ" والجمع معناه التثنية ، كقوله تعالى : ﴿ صَغَتْ قُلُوبُكُما ﴾ ^(٢) ، والحقيقة قلبان ؛ لأنه لا يكون لكل واحد إلا قلب واحد فجاز أن يعود إليه الضمير مثنى على الأصل ، ومثله قولهم : رجل عظيم المناكب ، وإنما له منكبان ^(٣) . ويرى ابن مالك أن "حسن وجهه" صورة جائزة في السعة ، وهو متابع للكوفيّين متأثر بهم ؛ لقوله : ((والصحيح ما ذهب إليه الكوفيّون من جوازه مطلقاً)) ^(٤) .

وقد جعله في (شرح الكافية الشافية) جائزاً على ضعف ^(٥) ، ورجع عن حكمه السابق إلى حكم آخر لاحق ذكره (في شرح التسهيل) ، قال : ((ونحو : حسن وجهه ... قليل غير ممتنع)) ^(٦) .

(١) شرح المفصل ٨٧/٦ بتصرف .

(٢) التحريم / ٤ .

(٣) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص ٢١٦ ، شرح المفصل ٨٧/٦ .

(٤) شرح التسهيل ٩٦/٣ .

(٥) ١٠٦٩/٢ — ١٠٧٠ .

(٦) ٩٥/٣ .

وترددت أصدااء قبول هذا المذهب عند ابن الناظم بدر الدين محمد قائلاً :
 ((وأجازه الكوفيون في السعة ، وهو الصحيح)) ^(١) .
 ومن المتابعين للكوفيين وابن مالك أيضاً أبو حيّان ^(٢) ، وابن عقيل ^(٣) ،
 والداميني ^(٤) ، والأزهري ^(٥) ، والأشْمُونِي ^(٦) .
 وأدلتهم سماعية استمدوها من أفصح الكلام ، قول خير الأنام محمد — ﷺ —
 في وصف الدجال : ((أعورُ عينه اليمنى)) ^(٧) ، وقوله : ((صِفْرُ وشاحها)) ^(٨) ،
 وما جاء في وصف المصطفى — ﷺ — ((شَنْ أَصابعه)) ^(٩) ، وقول علي — رضي
 الله عنه في وصفه أيضاً : ((كان ضَخَمَ الهامة ، كثيرَ شعرِ الرأس ، شَنْ الكَفَيْنِ
 والقَدَمَيْنِ ، طويلَ أصابعه ، ضخمَ الكَراديس)) ^(١٠) .
 أمّا مدادهم من الشعر فقول الشماخ السابق ، وما ذكره ابن عقيل وحده أن

-
- (١) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٤٥٠ .
 - (٢) التذيل والتكميل ٨٧٤/٤ .
 - (٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٢١٨/٢ .
 - (٤) تعليق الفرائد ١٣٩٢/١ (رسالة) .
 - (٥) التصريح بمضمون التوضيح ٣٥٦/٣ .
 - (٦) شرح الأشْمُونِي على الألفية ٢٥٣/٢ — ٢٥٤ .
 - (٧) صحيح البخاري ، كتاب الأنبياء (باب واذكر في الكتاب مريم ...) ، الحديث رقم : (٣٢٥٦) ،
 ٣٢٥٧ ، (٣٢٥٧/٣) .
 - (٨) رواه مسلم في كتاب فضائل الصحابة (باب ذكر حديث أم زرع) ، رقم الحديث : (٩٢) ،
 ١٩٠٢/٤ .
 - (٩) فتح الباري ، كتاب اللباس (باب الجعد) ، الحديث رقم : (٥٩١٠) ، ٤٣٧/١٠ .
 - (١٠) الأماي لأبي علي القالي ٦٩/٢ . و " الشَنْ " : الخشن ، و " الكراديس " : جمع كُرْدُوس ، وهو كلُّ
 عظم كثير اللحم عَظُمَت نُحْضَتُهُ .

من ذلك قول الشاعر:

عَلَى أَنِّي مَطْرُوفٌ عَيْنِيهِ كُلَّمَا تَصَدَّى مِنَ الْبَيْضِ الْحَسَنِ قَبِيلٌ^(١)

حيث جرّ الشاعر كلمة "عينيه" بعد الصفة المشبهة على مثال : حسن وجهه .
وقد اعتدّ ابن مالك بهذا المذهب وارتضاه معترضاً على ما سواه من أقوال المخالفين الذين منعه مطلقاً ، جاعلاً المبرّد في معيّنهم ، وأوضحت موقعي من هذا فيما سبق ، فليس ما قيل بثابت عن المبرّد ، ومع ذلك يبقى اعتراض ابن مالك على من منع " حسن وجهه " مطلقاً قائماً ، سواء أكان قائله المبرّد أم غيره ؟ .
وتتمثل جهة الاعتراض عنده في أنّ إعادة الضمير في " مُصْطَلَاهُما " إلى " الأَعَالِي " على اعتبار أنّها جمع في اللفظ مثنى في المعنى ، كما يُقال : قُلُوبُكُمَا تَوَرَّهُمَا الله ، صحيح في الاستعمال فاسد في المعنى ؛ لأنّ مُصْطَلَى الأَثْنِيَّةِ أسفلهما ، وإضافته إلى أعلاهما بمنزلة إضافة أسفل إليه ، وأسفل الشيء لا يُضاف إلى أعلاه ، ولا أعلاه إلى أسفله ، بل يُضافان إلى ما هما له أسفل وأعلى .

والحق أنّ ابن مالك انفرد بذكر جهة الاعتراض هذه ، وإن كان من حيث عدم قبوله مذهب المانعين يكرّر كلام السابقين كابن جنيّ ، وابن الحاجب ، وابن عصفور .
فابن جنيّ لا يقبل هذا التأويل ، لكنّه لا يصنع صنيع ابن مالك في ادعاء أنّه مذهب المبرّد ، وهو الصحيح ، قال : ((واعلم أنّ العرب إذا حملت على المعنى لم تكدر تراجع اللفظ ، كقولك : شكرت من أحسنوا إليّ على فعله ، ولو قلت : شكرت من أحسن إليّ على فعلهم جاز ؛ فلهذا ضعف عندنا أنّ يكون (هما) من (مُصْطَلَاهُما) ... عائداً على (الأَعَالِي) في المعنى ؛ إذ كانا أعليين اثنين ؛ لأنّه موضع قد تُرك فيه لفظ الشّنية حملاً على المعنى ؛ لأنّه جعل كلّ جهة منهما أعلى ، كقولهم : شابت مفارقة ... أو لأنّ (الأَعَالِي) شيئان من شيئين . فإذا كان قد انصرف عن اللفظ إلى

(١) لم أعر على قائله . ومصدره فيما قرأت : المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٢١٧ ، ولم يروه غيره فيما أعلم .

غيره ضعفت معاودته إياه ، لأنَّه انتكاث وتراجع)) ^(١) .

وما ضعف ابن جني إعادة الضمير في " مُصْطَلَاهُما " إلى " الأَعالي " إلاَّ لأنَّ حَمَلَ الكلام على المعنى انصراف عن اللفظ إلى غيره ، والرجوع إلى " الأعلين " المتروك انتكاث وتراجع .

وإذا تأملت اعتراض ابن جني من بعدُ ، واعتراض ابن مالك من قبلُ ، أظنك تلحظ أنَّهما يبرهنان على فساد مذهب المانعين المبتغين إخراج بيت الشماخ عن كونه دليلاً على صحة أسلوب " حسن وجهه " بما ذكروه من تفسير لمرجع الضمير في " مُصْطَلَاهُما " ، لكنَّهما لم يتعرضا لحجة المانعين الأخرى المتمثلة فيما يترتب على هذا الوجه من إضافة الشيء إلى نفسه .

وقد انبرى ابن الحاجب متصدياً لدليلي المانعين في موضعين ، فرأى أنَّ جعل الضمير في " مُصْطَلَاهُما " عائداً إلى " الأَعالي " على اعتبار أنَّها في معنى التثنية مردود بأنَّ " الأَعالي " جمع مستقيم يمكن حمله على ظاهره فلا حاجة إلى حمله على غيره . وأما زعمهم أنَّه يلزم من " حسن وجهه " إضافة الشيء إلى نفسه فلا يخرج عن احتمالين :

الأوَّل : أنَّ مرادهم من إضافة الشيء إلى نفسه إضافة " حسن " إلى " وجه " وهو في المعنى للوجه ، وهو فاسد من وجوه : أنَّ " الحُسْنَ " ليس لـ " الوجه " بدليل أنَّ في " حسن " ضميراً يعود إلى من هو له ، ولذلك يُثنى ويُجمع فتقول : مررت برجلين حَسَنِي وجوهِهِما ، ومررت برجال حَسَنِي وجوهِهِم .

وأثَّه لو كان " الحسن " لـ " الوجه " فهو من باب إضافة العام إلى الخاص كقولك : خاتمُ حديدٍ .

وأثَّه منقوض بجواز " حَسَنُ الوجه " باتفاق .

(١) الخصائص ٢/٤٢٠ - ٤٢١ .

والثاني من الاحتمالين : أنه أضاف " الوجه " إلى الضمير ، فليس ذلك من باب إضافة الشيء إلى نفسه ؛ لأنَّ إضافة البعض إلى الكل جائزة باتفاق ^(١) .

أقول : من يقرأ اعتراض ابن الحاجب على مذهب المخالفين يخرج بملحوظتين : الأولى : أنه كان أكثر تفصيلاً وتفصيلاً من صاحبيه ابن جنّي وابن مالك . والثانية : أنه لم يصرح فيه بأنَّ المبرّد من حملة لواء هذا المذهب ، والقول كما قال . وقال ابن عصفور في اعتراضه على ما يرى أنه مذهب للمبرّد : ((والذي يُبطل ما ذهب إليه المبرّد فساد المعنى ، وضعف اللفظ)) ^(٢) .

أمّا فساد المعنى فلما يترتب عليه إعادة الضمير في " مُصْطَلَاهُما " إلى " الأعالى " من جعل " المصطلى " لـ " الأعالى " وهو في الحقيقة لـ " الجارتين " على اعتبار أنَّ المعنى : جونتنا مصطلى الأعالى ، ويصير بمتزلة : مررت برجل حسن وجه رأسه ، بإضافة " الوجه " إلى " الرأس " ، وإثما هو للرجل ، فكما أنَّ العرب لا تقول هذا فكذلك لا تقول ما هو بمتزلة ، أمّا ضعف اللفظ فإنه ينبغي أن يُعاد الضمير على ظاهر اللفظ وحمله على المعنى قليل ^(٢) .

ويتابع الرضّي ابن مالك مصرّحاً باعتراضه على رأي المبرّد وابن بابشاذ ليدلّل على بطلان هذا الأسلوب — وهو قوله : إنه يترتب عليه إضافة الشيء إلى نفسه — وردّه من جهتين :

الأولى : أنه إذا أراد بذلك أن " حسن " أضيف إلى " وجه " ، وهو هو في المعنى ، فذلك إنما منعه من منع الإضافة المحضة ، وكان ينبغي على ما قاله ألاّ تضاف الصفة إلى ما هو فاعلها في المعنى أصلاً ، وهو معلوم الاستحالة .

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/٦٥١ — ٦٥٢ بتصرّف ، شرح المقدمة الكافية في علم العربية ٨٤٣/٣ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢/٥٧٤ — ٥٧٥ .

والثانية : أَنَّهُ إِنِ ارَادَ بِمَقُولِهِ إِضَافَةَ " حَسَن " إِلَى " وَجْهِ " الْمُضَافِ إِلَى ضَمِيرٍ رَاجِعٍ إِلَى صَاحِبِ " حَسَن " ، فَكَأَنَّكَ أَضَفْتَ " حَسَنًا " إِلَى ضَمِيرٍ نَفْسِهِ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ ، فَلَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَوْ امْتَنَعَ لَا مَتَنَ فِي الْخِصَّةِ أَيْضًا ، وَقَدْ قِيلَ : وَاحِدَ أُمِّهِ وَعَبْدَ بَطْنِهِ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ .

وَقَدْ نَسَبَ الرُّضِّيُّ إِلَى الْمُبَرَّدِ أَنَّهُ يَتَأَوَّلُ بَيْتَ الشَّمَاخِ كَمَا فَعَلَ ابْنُ مَالِكٍ ، وَوَصَفَ قَوْلَ الْمُبَرَّدِ بِأَنَّهُ مُتَكَلِّفٌ ^(١) .

وَلَا يَفُوتُنِي الْقَوْلُ هُنَا : إِنَّ جَمْعًا مِنَ النُّحَاةِ مَن جَاءُوا بَعْدَ ابْنِ مَالِكٍ سَرَدُوا الْأَقْوَالَ كُلَّهَا فِي أَسْلُوبِ " حَسَن وَجْهِهِ " ، مَكْتَفِينَ بِتَصْحِيحِ رَأْيِ الْكُوفِيِّينَ ، لَكِنَّهُمْ لَمْ يُفَصِّلُوا فِي مَنَاقِشَةِ مَذْهَبِ الْمُخَالِفِينَ وَالرَّدِّ عَلَيْهِمْ ، وَالْحَدِيثُ عَنْ قَوْلٍ مِنْ قَالَ : لَا يَجُوزُ عِنْدَنَا إِضَافَةُ الصِّفَةِ الْمَجْرُودَةِ مِنْ " أَل " الْمُضَافَةِ إِلَى اسْمٍ مُضَافٍ إِلَى ضَمِيرٍ الْمَوْصُوفِ فِي الْكَلَامِ كُلِّهِ نَثْرَهُ وَشَعْرَهُ ، وَقَدْ عَرَضْتُ فِي صَفْحَاتٍ مَضَتْ أَسْمَاءَ بَعْضِهِمْ فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِعَادَتِهِ هُنَا .

مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ رَأَيْتُ أَنْ أَكْتَفِيَ بِعَرَضِ أَقْوَالِ النُّحَاةِ الَّذِينَ اعْتَرَضُوا هَذَا الْمَذْهَبَ صِرَاحَةً ، وَوَصَفَوْهُ بِالضَّعْفِ أَوْ الْفُسَادِ أَوْ التَّكْلِيفِ ، وَقَدْ فَعَلْتُ .

وَلَعَلَّهُ مِنَ الْمُنَاسِبِ أَنْ أُسَوِّقَ مَذْهَبَ سَيَبَوِيهِ فِي " حَسَن وَجْهِهِ " الَّذِي وَقَفَ هُوَ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ ^(٢) فِي مِثْلَةٍ بَيْنَ الْمِثْلَتَيْنِ ، حَيْثُ قَبْلَهُ فِي الشَّعْرِ خَاصَّةً دُونَ النَّثْرِ ، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ : ((وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ (حَسَنَةٌ وَجْهِهَا) شَبَّهُوهَ بِـ (حَسَنَةِ الْوَجْهِ) ، وَذَلِكَ رَدِيءٌ ؛ لِأَنَّهُ بَالِهَاءُ مَعْرِفَةٍ كَمَا كَانَ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَهُوَ مِنْ سَبَبِ الْأَوَّلِ ، كَمَا

(١) شَرَحَ الرُّضِّيُّ عَلَى الْكَافِيَةِ ٣ / ٤٣٧ . وَبَعْضُ كَلَامِ الرُّضِيِّ هُنَا قَرِيبٌ مِمَّا قَالَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ مِنْ قَبْلِ

وَجَعَلَهُ الرُّضِّيُّ رَأْيًا لِّجَمِيعِ الْبَصَرِيِّينَ ، انْظُرْ : شَرَحَ الرُّضِّيُّ عَلَى الْكَافِيَةِ ٣ / ٣٤٦ ، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ

لِأَنَّ بَعْضَ الْبَصَرِيِّينَ أَنْكَرَ هَذَا عَلَى سَيَبَوِيهِ ، انْظُرْ : خَزَانَةُ الْأَدَبِ ٤ / ٢٨١ .

(٢) تَعْلِيقُ الْفَرَائِدِ ١ / ٢٣٩٠ (رِسَالَةٌ) .

أنّه من سببه بالألف واللام)) ^(١).

وهذا الأسلوب مقبول في الشعر خاصة ؛ لأنّهم شبهوه بـ "حسنة الوجه" ،
والمقصود أنّ الإضافة معاقبة للألف واللام ^(٢)، ومع ذلك لا يخرج عن دائرة القبح والرداءة.
والقول الذي ذكرت هو المشهور من كلام سيويه ، والغريب أنّ
الزجاجي ^(٣) ، والكيشي ^(٤) وتابعهما ابن جمعه الموصلي ^(٥) ينسبون إليه أنّه يجوز هذا
الوجه من أوجه الصفة المشبهة مطلقاً ، وليس بصحيح .
وقد استحسن رأي سيويه كلّ من : ابن عصفور ^(٦) ، والرضي ^(٧) ، وجماعة
من المتأخرين ^(٨).

أعود فأقول : كاد النحاة يجمعون على أنّ سيويه يستقبح "حسن وجهه"
ولذلك أولّوا هذا القول عنايتهم ، وانشغلوا بشرح كلام إمامهم ، محاولين الكشف
عن جهة الرداءة والقبح فيه .
فقائل يقول : إنّ في "حسن" من قول القائل : زيد حسن وجهه ، ضميراً
يرتفع به يعود إلى "زيد" ، فلا حاجة بنا إلى الضمير الذي في "الوجه" ؛ لأنّ الأصل
كان : زيد حسن وجهه ، والهاء تعود إلى زيد فنقلنا هذه الهاء بعينها إلى "حسن"
فجعلناها في حال رفع فاستكنّت فيه ، فلا معنى لإعادتها ^(٩).

-
- (١) الكتاب ١٩٩/١ .
 - (٢) شرح المفصل ٨٥/٦ .
 - (٣) الجمل ص ٩٨ .
 - (٤) الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٢٠٤ .
 - (٥) شرح ألفية ابن معطي ٩٩٨/٢ .
 - (٦) شرح جمل الزجاجي ٥٧٢/١ - ٥٧٥ .
 - (٧) شرح الرضي على الكافية ٤٣٨/٣ .
 - (٨) تعليق الفرائد ٢٣٩٠/١ .
 - (٩) كتاب سيويه ١٩٩/١ .

وآخر يقول : إِنَّهُ يُقْصَدُ بهذا النوع من الإضافة التَّخْفِيفُ ، والاكتفاء بحذف التنوين دون حذف الضمير في " وجهه " مستغنى عنه بالضمير المستكن في " حسن " مُوقَّعٌ في قبج الاقتصار على أهون التَّخْفِيفَيْنِ ، وهو حذف التنوين وحده ، وترك أعظمهما وهو حذف الضمير .

وفي ذلك يقول الرضي : ((وليس استقباحها لأجل اجتماع الضميرين ، فإنَّ ذلك زيادة على القدر المحتاج إليه ، وليست بقبيحة كما في : (رَجُلٌ ضَارِبٌ أَبَاهُ) ، بل لكونهم شرعوا في الإضافة لقصده التخفيف ، فتقتضي الحكمة أَنْ يبلغ أقصى ما يمكن ، وَيَقْبَحُ أَنْ يُقْتَصَرَ على أهون التخفيفين ، أعني حذف التنوين ، ولا يُتَعَرَّضُ لأعظمهما مع الإمكان ، وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكنَّ في الصفة)) (١) .

وأفصح ابن يعيش عن وجه جوازه مع ما فيه من الرداءة فقال : ((وجه جوازه جعل الضمير مكان الألف واللام ؛ لأنَّهما يتعاقبان ، وبقي الضمير الأوَّل على حاله ، فعاد إلى الأوَّل ضميران ، أحدهما مرفوع ، والآخر مجرور بمثلة قولك : زيد ضاربٌ غلامه ، ففي (ضارب) ضمير يعود إلى (زيد) مرفوع ، وفي (الغلام) ضمير يعود إليه مجرور)) (٢) .

والخلاصة : أَنَّ في أسلوب " حسن وجهه " أقوالاً ثلاثة :
أولها : منعه مطلقاً .

وثانيها : قصره على الضرورة لرداءته وقبحه .

وثالثها : قبوله مطلقاً بلا قبج .

(١) شرح الرضي على الكافية ٤٣٦/٣ .

(٢) شرح المفصل ٨٦/٦ .

ثم إنَّ القول بمنعه مطلقاً قول مرجوح ، وما حاوله أنصار هذا المذهب من التفلّت من قبوله برد الاستشهاد ببيت الشّمّاخ بما أدخلوه عليه من التأويل غير مقبول ؛ لأنَّ العمل بالظاهر أولى من تكلف التأويل ما دام الظاهر ممكناً ، كما أنّه لا يصح أن يُقصر هذا النوع من الكلام على الضرورة ؛ لثبوته نثراً ونظماً ، ومتبوعي في ذلك الكوفيّون وابن مالك .

٢٧ - (حَبَّذا) بين الفعلية والاسمية

تشارك " حَبَّذا " "نعم" في الدلالة على المدح دلالة صريحة بغير قرينة ،
وتفضّلها بكون المدوح بها قريباً إلى القلب .

وهي من الألفاظ التي لم تستعمل في القرآن الكريم ، واستعملها العرب في
كلامهم بقلة ، قال الشاعر :

أَلَا حَبَّذَا عَازِرِي فِي الْهَوَى وَلَا حَبَّذَا الْجَاهِلُ الْعَازِلُ^(١)

وقال الآخر :

أَلَا حَبَّذَا أَهْلُ الْمَلَا ، غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرْتُ مَيُّ فَلَا حَبَّذَا هِيَا^(٢)

و " حَبَّذَا " مركبة من " فَعْل " و " اسم " صارا في الحكم كلمة واحدة ، غلب
عليها بعضهم جانب الاسمية فصارت بمجموعها اسماً ، وغلب آخرون عليها الفعلية
فصارت بمجموعها فعلاً ، وأبقاها آخرون على حالها قبل التركيب فلا غلبة لأحدهما
على الآخر^(٣) .

والمبرد واحد من أولئك الذين يرون أنَّ " حَبَّ " و " ذَا " رُكْبَا وجُعلا اسماً
واحداً مرفوعاً ، قال : ((أَمَّا (حَبَّذَا) فَإِنَّمَا كَانَتْ فِي الْأَصْل : (حَبَّ الشَّيْء) ؛ لِأَنَّ
(ذَا) اسماً مبهم يقع على كلِّ شيء . فَإِنَّمَا هُوَ (حَبَّ هَذَا) ، مثل قولك : (كَرُمَ
هَذَا) ، ثمَّ جُعِلَتْ (حَبَّ) و (ذَا) اسماً واحداً فصار مبتدأ))^(٤) .

(١) لم أعثر على قائله . انظر : شرح التسهيل ٢٦/٣ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١٤٢/٢ ، المقاصد
النحوية ١٦/٤ ، والدرر اللوامع ٢٨٧/٢ .

(٢) قائله : ذو الرُّمَّة . انظر : ملحق ديوانه ص ٦٥٠ ، وقيل : هو لكثرة أم شملة بن برد المنقري . انظر :
شرح الحماسة للمرزوقي ص ١٥٤٢ ، والأغاني ١٢٠/١٦ ، والبيت المذكور في شرح
الكافية ١١١٦/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٦٩/٣ وغيرها .

(٣) شرح المفصل ١٤٠/٧ - ١٤١ .

(٤) المقتضب ١٤٣/٢ .

فإنَّها كانت جملة فعلية في الأصل ، ثم صارت كلمة واحدة مُركَّبة غُلِّب فيها الفاعل على الفعل ، واستعملت استعمال الأسماء المفردة ، فهي عملاً بذلك مبتدأ خبرها المخصوص بعدها ، والجملة اسمية ، كما تقول : بَرَق نَحْرُهُ قَادِمٌ .

وهذا الذي عليه المبرِّد هو مذهب الخليل وسيبويه ، ويؤيد ذلك قول إمام النحاة على لسان الخليل : ((وزعم الخليل — رحمه الله — أَنَّ (حَبْدًا) بمنزلة (حَبَّ الشيء) ، ولكنَّ (ذَا) و (حَبَّ) بمنزلة كلمة واحدة نحو (لَوْلَا) ، وهو اسم مرفوع كما تقول : يابنَ عَمٍّ ، ف (العَمُّ) مجرور ، أَلَا ترى أَنَّكَ تقول للمؤنَّث (حَبْدًا) ، ولا تقول : (حَبْدِهِ) ؛ لأنَّه صار مع (حَبَّ) على ما ذكرتُ لك ، وصار المذكور هو اللازم ؛ لأنَّه كالمثل)) (١) .

فـ " حَبْدًا " اسم مرفوع مُركَّب من جزأين ، وهو بمنزلة " لَوْلَا " على رأي الخليل ، وليس في عبارته ما يُفيد أنَّها مبتدأ أو خبر قطعاً .

وزعم ابن خروف أَنَّ ما ذكر ليس مذهباً لسيبويه ، ونسب إليه رأياً آخر غيره ، قال : ((إعراب (حَبْدًا) كإعراب (نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ) ، (حَبَّ) : فعل ماضٍ غير متصرف أيضاً ، و (ذَا) : فاعلها ، و (زَيْد) : مبتدأ ، وخبره : (حَبْدًا) ، هذا قول سيبويه — رحمه الله — وأخطأ من زعم عليه غير ذلك)) (٢) .

وقد أعجب ابن مالك بمقالة ابن خروف هذه ، فأثبتها مع تغيير فيها لا يكاد يذكر في (شرح الكافية الشافية) ، ثم عقب عليها بقوله : ((هذا قول ابن خروف وكفى به)) (٣) .

ويُلحُّ ابن مالك في موضع آخر على ادعاء أَنَّ ذلك مذهب سيبويه مخطئاً من

(١) الكتاب ١٨٠/٢ .

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٥٩٩/٢ .

(٣) ١١٨/٢ .

نسب إليه غير ذلك ، ومعزّزاً مقالته بمقالة ابن خروف قبله ، قال في (شرح التسهيل) بعد أن صرّح باختيار أن يكون " حَبَّ " باقياً على فعليته ، و " ذَا " باقياً على اسميته ، لا غلبة لأحدهما على الآخر : ((وهو ظاهر قول سيويه ، وزعم قوم منهم ابن هشام اللخمي أن مذهب سيويه جعل (حَبْدًا) مخبراً عنه بما بعده ، قال ابن خروف : (حَبَّ) فعل ، و (ذَا) فاعله ، و (زيد) مبتدأ ، وخبره (حَبْدًا) ، هذا قول سيويه ، وأخطأ مَنْ زعم غير ذلك)) (١) .

وتابع ابن مالك فيما ادعاه مذهباً لسيويه كُلُّ من : ابن هشام (٢) ، والأشموني (٣) ، والأشموني (٤) .

واضطرب أبو حيّان فنسب إلى الخليل وسيويه القول بفعليتها ، وفي الموضع نفسه نسب إليهما الحكم بتركيب " حَبْدًا " وصيرورتها بعد التركيب اسماً واحداً مرفوعاً (٥) .

وما يهمني هنا أن أشير إلى أن ابن مالك فيما عزاه إلى سيويه مُتَّبِع لا مبتدع ، والظاهر أنه لم يتحقق بنفسه من مذهب سيويه كما كان يفعل في بعض المواطن إذا ما أراد أن يُعرّف القارئ بمذهب إمام النحاة ، بل اكتفى بما ذكره ابن خروف عنه واتكل عليه في التعريف بمذهب سيويه .

والحق أن ابن خروف أخطأ فيما زعمه مذهباً لسيويه ، وأخطأ من بعده ابن مالك ومن هجّ هججه ، وأزعم أننا لسنا بحاجة إلى أن ننسب إلى سيويه ما لم يقله ،

(١) ٢٣/٣ .

(٢) أوضح المسالك ٢٨٤/٣ .

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٤٢٧/٣ .

(٤) شرح الأشموني ٢٩٣/٢ .

(٥) ارتشاف الضرب ٢٠٥٩/٤ .

أو نضطرب في تحديد موقف الخليل وسيبويه من " حَبْدًا " ؛ لأنَّ الكتاب بين أيدينا ، وفيه ينقل سيبويه تصريح شيخه الخليل بتركيب " حَبْدًا " ، والقول باسميتها ، تاركاً مقالة الخليل بلا تعليق نستطيع به تحديد موقف سيبويه ممَّا يراه الخليل . وأظنُّ أنَّ سكوته عنه في هذا الموضع دليل على موافقته له وإقراره بمذهبه ، ويقوي ذلك أنَّه لم يرد في (الكتاب) نصٌّ آخر يخالف فيه سيبويه الخليل ، أو يتبنّى فيه مذهباً غير مذهبه .

وقد تابع ابن السراج الخليل وسيبويه والمبرد ، فقال : ((والتحويون يدخلون (حَبْدًا زيد) في هذا الباب [باب نَعَمْ وَبِئْسَ] من أجل أنَّ تأويلها (حَبَّ الشيء زيد) ؛ لأنَّ (ذَا) اسم مبهم يقع على كل شيء ، ثمَّ جُعِلَتْ (حَبٌّ) و (ذَا) اسماً ، فصار مبتدأ ولزم طريقة واحدة ، تقول : (حَبْدًا عبدُ الله) ، و(حَبْدًا أمةُ الله) ((^(١) .

فعبارة ابن السراج هذه تكاد تتفق في ألفاظها مع ألفاظ سيبويه غير أنَّه زاد على رأي سيبويه أنَّ " حَبْدًا " تُعرب مبتدأ بعد التركيب ، وقد سبق أنَّ عبارة سيبويه ورد فيها أنَّها مرفوعة بعد التركيب دون تحديد ابتدائيتها أو خبريتها .

وهذا المذهب هو نفسه مذهب الزجاجي ، فقد قال : ((واعلم أنَّ (حَبٌّ) فعلٌ رفع (ذَا) ، ثمَّ لَزِمَا مكاناً واحداً ، ولم يتفرقا ، فصار بمنزلة اسم واحد يرفع ما بعده))^(٢) .

وعليه السيرافي ، قال أبو سعيد : ((وأما (حَبْدًا) فإنَّ (حَبٌّ) فعل و (ذَا) فاعله ، وَبُنِيَ معه ، وجعلاً جميعاً بمنزلة شيء واحد يقع موقع اسم مبتدأ ، فإذا قيل : (حَبْدًا زيد) ، فكأنَّه قال : (المحمود زيد) ، وإذا قال : (حَبْدًا الزيدان) ، فكأنَّه قال : (المحمودان الزيدان)))^(٣) .

(١) الأصول في النحو ١١٤/١ - ١١٥ .

(٢) الجمل ص ١١٠ .

(٣) شرح الكتاب ٣١/٣ ل .

وهو كذلك رأي لابن جني الذي قال : ((تقول : (حَبْدًا زيدٌ) ، و (حَبْدًا أخوك) ، فـ (حَبْدًا) في موضع اسم مرفوع بالابتداء، و (زيد) خبره))^(١) .
وهو أيضاً مذهب الشنتمري^(٢) ، والصيمري^(٣) ، وابن معطي^(٤) ، وابن هشام اللخمي^(٥) ، وابن عصفور^(٦) .

ولا أصل للمبرّد في (المقتضب) يُثبت به صحة مذهبه ، غير أنّ الأدلة التي استدل بها أنصار هذا المذهب منشورة في كتب المتأخرين من النحاة ، ومنها :
أنّ الاسم أقوى من الفعل ، ومقتضاه تغليب الأقوى مع التركيب وهو الاسم على الأضعف وهو الفعل^(٧) .

وأنّ نداء " حَبْدًا " عند العرب كثير مألوف ، فلم يستوحشوا مباشرة حرف النداء لها كما استوحشوا من مباشرتها الفعل^(٨) قال شاعرهم :

يا حَبْدًا جَبَلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبْدًا ساكنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَ^(٩)

ومثله قول الآخر :

-
- (١) اللمع في العربية ص ٩٩ — ١٠٠ .
 - (٢) النكت في تفسير كتاب سيويه ٥٣٧/١ .
 - (٣) التبصرة والتذكرة ٢٨٠/١ .
 - (٤) الفصول الخمسون ص ١٧٨ .
 - (٥) شرح ابن عقيل ١٧٠/٣ .
 - (٦) شرح جمل الزجاجي ٦١١/١ .
 - (٧) أسرار العربية ص ٧٥ ، شرح المفصل ١٤٠/٧ ، شرح الرضي على الكافية ٢٥٦/٤ .
 - (٨) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦١٠/١ — ٦١١ ، وانظر : المقرب ٧٠/١ ، وشرح المفصل ١٤٠/٧ — ١٤١ .
 - (٩) البيت لجريز ، انظر : الديوان ص ١٦٥ ، والمقرب ٧٠/١ ، وأسرار العربية ص ٧٦ ، وشرح المفصل ١٤٠/٧ ، والجنى الداني ص ٣٥٧ ، وشرح شواهد المغني ٧١٣/٢ ، والدرر اللوامع ٢٨٢/٢ .

يَا حَبْدًا الْقَمَرَاءُ وَاللَّيْلُ السَّاجُ وَطَرُقَ مِثْلُ مَلَأَ النَّسَاجُ^(١)

وَأَنَّ الأسماء أصل الأفعال ، والأصل يُغَلَّبُ على الفرع في حال الاجتماع^(٢) .
وَأَنَّهُ قَدْ وُجِدَ من الأسماء ما هو مُرَكَّبٌ نحو : بَعَلْبُكَ وشبهه ، ولم يوجد من
الأفعال ما هو مُرَكَّبٌ^(٣) .

أَمَّا ابن مالك فيجعل " حَبْدًا " بمنزلة " نَعَمَ الرَّجُلُ زيد " ، فكما أَنَّ " نَعَمَ " فعل ماض ، و " الرَّجُلُ " فاعل ، و " زيد " مبتدأ خبره الجملة مقدّم ، أو خبره مبتدأ مضمّر ، فكذلك " حَبَّ " فعل ماض و " ذَا " فاعل و " زيد " مبتدأ خبره الجملة قبله ، أو هو خبر مبتدأ محذوف ، تقديره : هو زيد^(٤) ، قال : ((والصحيح أَنَّ (حَبَّ) فعل يقصد به المحبة والمدح ، وجعل فاعله (ذا)))^(٥) .

وابن مالك يدّعي أَنَّهُ مقتد في مذهبه هذا بسيبويه ، وقد بيّنت في موضع سابق أَنَّ ظاهر مذهب سيبويه الحكم باسميتها .

والثابت تأثره بأبي علي الفارسي^(٦) ، وابن خروف^(٧) ، وابن برهان العكبري^(٨) ، قال ابن مالك : ((والذي اخترته من كون (حَبَّ) باقياً على فعليته

(١) قائله : شاعر حارثي . انظر الأمازي لأبي علي القالي ١٧٤/١ ، اللمع في العربية ص ١٠٠ ، وشرح المفصل ١٣٩/٧ .

" ساج " بمعنى : ساكن ، و " الملائة " : الثوب .

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦١٠/١ .

(٣) المرجع السابق ٦١٠/١ .

(٤) شرح التسهيل ٢٧/٣ .

(٥) المرجع السابق ٢٦/٣ .

(٦) البغداديات ص ٢٠٤ .

(٧) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٥٩٩/٢ .

(٨) شرح اللمع ٤٢٠/٢ .

وكون (ذَا) باقياً على فاعليته هو مذهب اختيار أبي علي الفارسي ، وابن برهان ، وابن خروف ، وهو ظاهر قول سيويه ^(١) .
ونسبوه إلى ابن كيسان ^(٢) ، وابن درستويه ^(٣) ، وعليه ابن معطي في قول آخر له ^(٤) ، وصرّح به ابن الحاجب ^(٥) ، والشلوبين ^(٦) .
وتابع ابن مالك في اختياره ابنه ^(٧) ، والرضي ، والسلسلي ^(٨) ، وناظر الجيش ^(٩) ، والسيوطي .
قال رضي : ((والأولى أن يُقال في إعراب مخصوص (حَبْدًا) : أنه كإعراب مخصوص (نعم) ، إمّا مبتدأ ، أو خبر مبتدأ لا يظهر)) ^(١٠) .
وقال السيوطي : ((والأصح أن (ذَا) فاعله [حَب] ، فلا تتبع ، وتلزم الأفراد والتذكير)) ^(١١) .
ولم يذكر ابن مالك الدليل الذي استند إليه في اختيار هذا الرأي ، واكتفى بإبطال دعوى المخالفين ، وإسقاط أدلتهم ، وفيه دلالة على رجحان مذهبه .
فبدأ أولاً بتوهين مذهب المبرّد ومعه ابن السراج في أربعة مواضع مختلفة في كتبه :

-
- (١) شرح التسهيل ٢٣/٣ .
 - (٢) ارتشاف الضرب ٢٠٥٩/٤ .
 - (٣) التصريح بمضمون التوضيح ٤٢٨/٣ .
 - (٤) شرح ألفية ابن معطي ٩٧٣/٢ — ٩٧٤ .
 - (٥) الإيضاح في شرح المفصل ١٠٥/٢ ، شرح المقدمة الكافية في علم العربية ٩٣٥/٣ .
 - (٦) التوطئة ص ٢٧٤ .
 - (٧) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٤٧٥ .
 - (٨) شفاء العليل في إيضاح التسهيل ٥٩٥/٢ .
 - (٩) تمهيد القواعد ٥٨١/٣ .
 - (١٠) شرح رضي على الكافية ٢٥٦/٤ .
 - (١١) همع الهوامع ٤٥/٥ .

أولها : قوله في (شرح عمدة الحفاظ) : ((مذهب المبرّد ، وابن السراج أنّ (حَبَّ) و (ذَا) رُكْبًا وجُعلا اسماً واحداً مرفوعاً بالابتداء . والصحيح أنّ (حَبَّ) فعل باقٍ على فعليّته مقصود به المحبة والمدح ، وجُعِلَ فاعله (ذَا))) ^(١) .

والثاني : قوله في (شرح الكافية الشافية) بلا نسبة : ((ولا يصح قول من قال : (حَبَّذا) في موضع رفع بالابتداء ، والخبر ما بعده)) ^(٢) .

والثالث : قوله في (التسهيل) : ((وليس هذا التركيب مزيلاً فعلية (حَبَّ) فتكون مع (ذَا) مبتدأ خلافاً للمبرّد ، وابن السراج ، ومن وافقهما)) ^(٣) .

والرابع : قوله في (شرح التسهيل) : ((صرّح المبرّد في (المقتضب) ، وابن السراج في (الأصول) بأنّ (حَبَّ) و (ذَا) جُعلا اسماً مرفوعاً بالابتداء ، ولا يصح ما ذهبوا إليه من ذلك)) ^(٤) .

وابن مالك من خلال نصوصه السابقة يلح على تتبع رأي المبرّد ، يصرح بعدم صحته حيناً ، ويخالفه أخرى .

والباحث المدقق في موقف ابن مالك من المبرّد يلحظ أنّه لم يذكر لنا في كتبه المتقدمة سبب اعتراضه عليه إلاّ في موضع واحد أورده في (شرح الكافية الشافية) ، ملخصة : أنّ في ادعاء اسمية " حَبَّذا " إخراجاً لها عن أصلها ، وفيه تكلف ^(٥) .

ولما تناول قول المبرّد في (شرح التسهيل) كان أكثر تفصيلاً ، وردّه من أربع جهات هي :

(١) ٨٠١/٢ .

(٢) ١١١٧/٢ .

(٣) ص ١٢٩ .

(٤) ٢٣/٣ .

(٥) ١١١٧/٢ .

أَنَّ المبرّد مقررٌ بفعلية " حَبَّ " وفاعلية " ذَا " قبل التركيب ، وأثهما بعد التركيب لم يتغيّر معنى ولا لفظاً ، فتعيّن بقاؤهما على ما كانا عليه ، كما وجب بقاء حرفية "لَا" واسمية ما رُكِبَ معها في نحو : لَا غُلَامَ لَكَ ، مع أَنَّ التركيب قد أحدث تغييراً لفظياً ومعنوياً في اسم "لَا" ، فبقاء جزأي " حَبْدًا " على ما كانا عليه أولى ؛ لأنَّ التركيب لم يغير هما لفظاً ولا معنى .

وَأَنَّ التركيب لو كان مخرجاً لـ " حَبْدًا " من نوع إلى نوع للزمها كما لزم التركيب " إذما " ، ومعلوم أَنَّ تركيب "حَبْدًا " لا يلزم ؛ لجواز الاختصار على "حَبَّ " عند العطف ، وبمثل هذا قال بعض الأنصار :

فَحَبْدًا رَبًّا وَحَبًّا دِينًا^(١)

أي : وَحَبْدًا دِينًا ، فحذفت " ذَا " ولم يتغيّر المعنى ، ولا يُفعل ذلك بـ "إِذْ مَا" وغيرها من المركّبات تركيباً مخرجاً من نوع إلى نوع ، فَعُلم أَنَّ تركيب " حَبْدًا " ليس مخرجاً من نوع إلى نوع .

وَأَنَّ امتناع دخول نواسخ الابتداء عليها دليل على انتفاء اسميتها ، ولو كانت اسماً لجاز ، إذ لا يقال : إِنَّ حَبْدًا زَيْد ، وَكَانَ حَبْدًا زَيْد .
وأثهما لو كانت اسماً للزم إذا دخلت عليها "لَا" النافية أَنْ يُعطف عليها منفي بـ "لَا" أخرى ، فلا يُقال : لَا حَبْدًا زَيْد ، حتى يُقال : وَلَا مَرَضِيّ فعله^(٢) .

(١) قائله : عبد الله بن رواحه رضي الله عنه . انظر : الديوان ص ١٠٨ ، ولسان العرب (بدا)

٦٧/١٤ ، والمقاصد النحوية ٢٨/٣ ، والدرر اللوامع ٢٨٣/٢ .

ونسبه ابن مالك إلى بعض الأنصار في : شرح عمدة الخافض وعدة الالفاظ ٨٠٢/٢ ، وشرح الكافية الشافية ١١١٦/٢ ، وشرح التسهيل ٢٤/٣ ، وهو مذكور بهذه النسبة في تاج

العروس (بدأ) ، (بدى) ١٣٨/١ ، وجمهرة اللغة ص ١٠١٩ .

وورد بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٢٦٧ ، والمخصص ٤٢/١٠ ، وجمع الهوامع ٨٨/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٢٣/٣ — ٢٤ .

ثم خصّ ابن عصفور وهو من المنتصرين لمذهب المبرّد باعتراض أخير ردّ به على استدلاله على اسمية "حَبَّدَا" بدخول حرف النداء عليها كثيراً بلا استيحاش ، وفعل ذلك مع غيرها ثمّ فعليته محققة مستوحش ، فقال : ((وَعَكْسُ مَا ادْعَاهُ أَوْلَى بِالصَّحَةِ ؛ لِأَنَّ دَخُولَ (يَا) عَلَى فِعْلِ الْأَمْرِ أَكْثَرُ مِنْ دَخُولِهَا عَلَى (حَبَّدَا) ، فَمِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ الْكَسَائِيِّ : ﴿ أَلَا يَا اسْجُدُوا ﴾ ^(١) ، وقال العلماء تقديره : أَلَا يَا هَؤُلَاءِ اسْجُدُوا ، فكَذَلِكَ يَكُونُ التَّقْدِيرُ فِي (يَا حَبَّدَا) ، : يَا قَوْمَ حَبَّدَا ، فَإِنَّ حَذْفَ الْمُنَادَى وَإِبْقَاءَ حَرْفِ النِّدَاءِ يَجُوزُ بِإِجْمَاعٍ)) ^(٢) .

فهو يقول إنّ دخول " يَا " على فعل الأمر أكثر من دخوله على " حَبَّدَا " ومع كثرته فقد قدره علماء العربية بـ " يَا هَؤُلَاءِ اسْجُدُوا " حتى يخرجوا من إشكال دخول حرف النداء على غير الاسم ، فتقدير منادى محذوف فيما دخلت فيه الياء على " حَبَّدَا " أولى .

ثم قال : ((وقد جعل بعض العلماء (يا) في مثل هذا لجرّد التنبيه دون قصد نداء مثل (ها) ، ومثل (أَلَا) الاستفتاحية)) ^(٣) .
وهذان الاحتمالان : احتمال أن يكون المنادى في قولهم " يَا حَبَّدَا " محذوفاً ، أو لا يكون وتكون الياء للتنبيه ، يكفيان في إبطال أن تكون " حَبَّدَا " اسماً لجرّد دخول " يا " النداء عليها .

وسبق ابن خروف ابن مالك في الاعتراض على من أعرب "حَبَّدَا" مبتدأ ،

(١) النمل ٢٥/ ، وقرأهما الزُّهْرِيُّ والكَسَائِيُّ . انظر : النشر في القراءات العشر ٣٣٧/٢ ، جامع

البيان في تفسير القرآن ٩١/١٨ - ٩٢ ، حجة القراءات لابن زنجلة ص ٥٢٦ ، التبصرة ص ٤٥٠

، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١٥٦/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٢٤/٣ - ٢٥ .

(٣) المصدر السابق ٢٥/٣ .

و "زيداً" خبره من غير أن ينسبه لأحد بعينه ، وادّعى أنّه لا وجه له ؛ لأنّ فيه ضمّاً لكلمتين في كلمة واحدة ، مع تغليب للاسم لغير ضرورة تدعو إلى ذلك ^(١) .

وتابع ابنُ النّاطم أباه ووصف قول المبرّد — وإن لم يصرح بأنّه له — بالتكلف ^(٢) .

ورَدّد السلسيلي ^(٣) ، وابن عقيل ^(٤) بعض ما رآه ابن مالك سبباً في استهجان مذهب المبرّد واستبعاده .

وأما ثاني المذهبين اللّذين أسقطهما ابن مالك انتصاراً لمذهبه فقول من قال : "إنّ" حَبْدًا "مُرْكَبَة ، وهي فعل ، فغلبوا جانب الفعلية فيها ، وجعلوا "ذَا" ملغاة ، والاسم بعدهما الفاعل .

وهو مذهب الأخفش ^(٥) ونسبه السيوطي إلى المبرّد خطأ ^(٦) ، وقالوا : هو مذهب لابن درستويه ^(٧) ، وخطّاب الماردي ^(٨) .

فهؤلاء يرون أنّ الفعل هو المقدّم والغلبة له ^(٩) ، وأنّهم قد صرفوه فجاءوا بالمضارع منه فقالوا : " لا يُحَبِّدُهُ " ^(١٠) ، ثم إنّ الفعل أكثر حروفاً من الاسم والقول

(١) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٥٩٩/٢ — ٦٠٠ .

(٢) شرح ألفية ابن مالك لابن الناطم ص ٤٧٤ — ٤٧٥ .

(٣) شفاء العليل في إيضاح التسهيل ٢٩٥/٢ .

(٤) المساعد على تسهيل القوائد ١٤١/٢ — ١٤٢ .

(٥) التذيل والتكميل ٥٧٧/٤ .

(٦) همع الهوامع ٤٦/٥ .

(٧) شرح ابن عقيل ١٣١/٣ .

(٨) التصريح بمضمون التوضيح ٤٢٩/٣ .

(٩) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٦٠٠/١ ، شرح الرضي على الكافية ٢٥٦/٤ .

(١٠) شرح المفصل ١٤١/٧ .

بفعليته تغليب للأكثر حروفاً ^(١) ، كما أنه يسلم من شذوذ تخالف المبتدأ والخبر ، فالفعل لا يشترط فيه أن يطابق الفاعل بعده ، وعكسه مطلوب في الاسم ^(٢) ، وهو زيادة على ذلك يسلم من تمييز ما ليس بمبهم في مثل : حَبْدًا الحارث رجلاً ^(٣) .

ويرى ابن مالك أن مذهبه في غاية الضعف للأسباب التالية :

أن هذا المذهب مؤسس على دعوى مجردة من الدليل .

وأن فيه تغليباً لأضعف الجزأين على أقواهما .

وأن تركيب " فعل " من فعل واسم لا نظير له ، بل المعروف تركيب " اسم "

من فعل واسم ، نحو : بَرَقَ نَحْرُهُ ، وَتَأَبَّطَ شَرًّا ^(٤) .

ورده غيره بمايلي :

أن قولهم : " لَا يُحَبِّدُهُ " ليس دليلاً على تصرف " حَبْدًا " ؛ لأنهم اشتقوه من

" حَبْدًا " غير المتصرف كما اشتقوا الفعل " حَمَدَل " في حكاية : " الحمد لله " ،

و " سَبَحَل " في حكاية : سبحان الله ^(٥) .

ثم إن حذف المخصوص ثابت عن العرب ، وبمثل ذلك قال الشاعر :

أَلَا حَبْدًا لَوْلَا الْحَيَاءُ وَرُبَّمَا مَنَحْتُ الْهَوَى مَا لَيْسَ بِالْمُتَقَارِبِ ^(٦)

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٦١٠ .

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ٣/٢٩٤ .

(٣) المرجع السابق ٣/٢٩٤ .

(٤) شرح التسهيل ٣/٢٦٠ .

(٥) شرح المفصل ٧/١٤١ .

(٦) قائله : مرار بن حماس الطائي ، وقيل : مرداس بن هماس . وروي : (من ليس) مكان (ما ليس) .

انظر : مغني اللبيب ص ٧٢٥ ، والمقاصد النحوية ٤/٢٤٠ ، وجمع المواضع ٤/٤٨٠ ، وشرح شواهد

المغني ٢/٨٩٩ ، وشرح الأشموني ٢/٢٩٥ ، والدرر اللوامع ٢/٢٨٤ .

والمعنى : ألا حبذا ذكر النساء لولا أنني أستحي أن أذكرهن ، ورُبَّمَا منحت هواي وحيي ما لا مطمع

في دنوه وقربه .

فلو كانت " حَبْدًا " فعلاً كما زعموا و " ذَا " ملغاة والمخصوص الاسم ، للزم عليه مخالفة أصل من أصول العربية عند حذف الفاعل ؛ لأنَّه في تقدير : أَلَا حَبْدًا ذكر هذه النساء (١) .

وإذا كان ابن مالک يتعقب مقالة المبرّد وقول من قال : إِنَّ " حَبْدًا " فعل انتصاراً لمذهبه ، فلا يعني هذا سلامة مذهب ابن مالک نفسه من الاعتراض ، فقد رُدَّ مذهبه من أربعة جهات هي :

أنَّه لو كان " حَبَّ " فعل و " ذَا " فاعله لُثِّي الفاعل ، فقليل : حَبَّ ذان الزيدان ، ولجمع وقيل : حَبَّ أولاء الزيدون ، ولأمكن تأنيثه فقليل : حَبْدِي هند ، ومثل هذا ممتنع باتفاق ، وامتناعه دليل على بطلان أن تكون " ذَا " فاعل للفعل قبلها .

ولو كانت " حَبْدًا " غير مُرَكَّبَةٍ لما امتنع الفصل بين الفعل والفاعل بظرف أو مجرور ، فلا يقال : حَبَّ في الدار ذا ، وحَبَّ اليوم ذا . وأنَّهم يكتبون الكلمة موصولة ، ولو كانت بمترلة " نَعَمْ الرَّجُل " لجاز الفصل ، ولم يقل به أحد .

وأنَّ " حَبْدًا " لو كانت بمترلة " نَعَمْ " لامتنع تقديم المخصوص على المنصوب ، وليست " حَبْدًا " كذلك ، فإنَّه يجوز تقديم المخصوص بالمدح على المنصوب معها ، فيقال : حَبْدًا زيدٌ رجلاً ، ولا يجوز ذلك مع " نَعَمْ " ، فلا يقال : نَعَمْ زيدٌ رجلاً (٢) .

والذي أراه راجحاً — بعد أن استعرضت ما قيل في المسألة من أقوال ومقارنتها بما ذهب إليه أبو العباس وما ذهب إليه ابن مالک — قول ابن مالک ، فهو المذهب المشهور (٣) ، وفي معاملتنا " حَبْدًا " معاملة " نَعَمْ " إجراءً للباب على منهاج واحد ،

(١) مغني اللبيب ص ٧٢٥ ، شرح شواهد المغني ٨٩٩/٢ .

(٢) شرح الجمل لابن الفخار ص ٥٢٩ .

(٣) شرح المفصل ١٤١/٧ .

وعمل بالظاهر بدلاً من تكلف غيره .

فأما ما يرد عليه من إشكال ترك تشية الفاعل وجمعه وتأنيثه فمُجَاب عنه من وجوه :

أولها : أن " حَبْدًا " جارية مجرى المثل ، والمثل لا تتغير صورته ^(١) .
والثاني : أنهم أرادوا أن يعاملوه معاملة المضمر في " نعم " وأختها ، فكما لا يختلف المضمر معهما باختلاف الممدوح أو المذموم لعدم ظهوره ، فكذلك " ذا " ، مع " حَبَّ " لا تختلف باختلاف الممدوح ، فجعلوها لها مزية على المضمر في المطابقة ^(٢) .
والثالث : أن الإشارة فيه أبداً إلى مذكر محذوف ، تقديره : حَبْدًا حسنُ زيد ، وحَبْدًا أمره وشأنه ، وكذلك تشيته وجمعه وتأنيثه ، ثم حُذِفَ المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامة ^(٣) .

وهذه الوجوه تكفي في ردّ هذا الإشكال وإن كان بعضها يدخلها الضعف ، وهو الثالث ؛ لأنّ دعوى الحذف لا دليل عليها من كلام العرب وإنّما يُدَّعى الإضمار في موضع إذا تكلمت به العرب ، ولأنّ ما بعد الإشارة وصف له ولا يُحذف لأنّه عمدة جيء بها لإزالة إبهام ما قبلها وتفسير المضمر ، ولأنّ حذف المضاف مع إقامة المضاف إليه مقامه لا يخرج الملفوظ به أن يعتبر في التشية والجمع والتأنيث ، فتقول : اجتمعت اليمامة ، ولا تقول : اجتمع اليمامة ^(٤) .

ومع ما يرد على الثالث من اعتراض فإنّها بمجموعها يقوّي بعضها بعضاً ، وتكفي لدفع إشكال ترك تشية الفاعل وجمعه وتأنيثه .

(١) شرح ألفية ابن مالك لابن الناطم ص ٤٧٥ .

(٢) شرح المقدمة الكافية ٩٣٥/٣ .

(٣) التذييل والتكميل ٥٦٩/٤ .

(٤) المرجع السابق ٥٧٠/٤ .

وأما اعتراضهم عليه بعدم ورود الفصل بين "حَبَّ" و "ذَا" ، وأنَّهم يكتبونه متصلاً فدلَّ ذلك على أنَّه مُركَّب ، فيردُّه أنَّ ابن مالك مقرَّر بتركيب "حَبْدًا" قال : ((وليس هذا التركيب مزياً فعلية (حَبْدًا)))^(١) ، ولكنَّه تركيب لا يخرجها من نوع إلى نوع ؛ لأنَّها بعد تركيبهما لم تتغيَّر لفظاً ولا معنى ، والمُركَّب يتغيَّر لفظه ومعناه بعد التركيب ، ولأنَّ التركيب لا يلزمها لجواز الاقتصار على "حَبَّ" في بعض المواضع ، والمُركَّب لا ينفك عنه التركيب في كل المواضع .
وعليه يكون تركيبها تركيباً سورياً لا يتغيَّر معه حكمهما ، وهما على ما كانا عليه قبله "حَبَّ" فعل و "ذَا" فاعل .

وأما قولهم : إنَّها لو كانت بمثالة "نعم" لامتنع تقديم المخصوص على المنصوب ، وليست "حَبْدًا" كذلك ، فيُجاب عنه بأنَّ إلحاق لفظ بلفظ في الحكم لا يلزم منه التشابه المطلق بينهما ، بل يكفي في اشتراكهما في حكم واحد تشابههما في بعض الوجوه .

٢٨ - سَلْبُ مَعْنَى الْمَافِضَةِ مِنْ (أَفْعَل)

يُسْتَعْمَلُ اسم التفضيل مجرداً من الإضافة و "أل" ، فيتعين حينئذ أن يكون مفرداً مذكراً دائماً ، وأن يؤتى بعده بـ "من" جارة للمفضّل ، ومنه قوله تعالى :

﴿ لِيُؤْسَفُوا لِأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا ﴾ ^(١) .

وقد تُحذف "من" مع مجرورها ، وقصد التفضيل باقٍ ، شريطة أن يوجد دليل عليها فتكون في حكم المذكور ، قال تعالى : ﴿ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾ ^(٢) ، أي : من الحياة الدنيا ^(٣) .

وقد ينسلخ اسم التفضيل عن معنى المفاضلة شريطة ألا يؤتى بعده بـ "من" ظاهرة أو مقدّرة ، فيؤول باسم فاعل ، أو صفة مشبهة ، كما في قوله تعالى ﴿ وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ ^(٤) ، أي : هيّن ، وقوله : ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ ^(٥) ، أي : عالم ، وقول حسان بن ثابت — رضي الله عنه — :

أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِكُفٍّ فَشَرُّكُمْ لَخَيْرُكُمَْا الْفِدَاءِ ^(٦)

(١) يوسف / ٨ .

(٢) الأعلى / ١٧ .

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٤٣٨/٣ — ٤٤١ .

(٤) الروم / ٢٧ .

(٥) النجم / ٣٢ .

(٦) انظر : الديوان ص ١٧ ، ولسان العرب (ندد) ٤٢٠/٣ ، و (عرش) ٣١٦/٦ ، وشرح الأشموني

٣٠٧/٢ ، وخزانة الأدب ٢٣٥/٩ ، ٢٣٩ .

وقول الآخر :

وإن مُدَّتْ الأيدي إلى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعَجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ^(١)

ومثله قول الفرزدق :

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ^(٢)

واختلف نحوه العربيّة في الحكم على ذلك وما أشبهه على ثلاثة أقوال :

القول الأوّل : أنّه مطّرد يقاس عليه ، ذكره ابن مالك عن أبي العباس ، قال :

((وأجاز أبو العباس محمد بن يزيد استعمال (أَفْعَل) مؤولاً بما لا تفضيل فيه قياساً))^(٣) .

وهو في (المقتضب) كذلك ، قال المبرّد : ((فأما قوله في الأذان : الله أكبر ،

فتأويله : كبير ، كما قال عزّ وجلّ : ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾^(٤) ، فإنّما تأويله :

وهو عليه هين ؛ لأنّه لا يُقال : شيءٌ أهون عليه من شيء ، ونظير ذلك قوله :

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ عَلَى أَيِّنَا تَعْدُوا الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ^(٥)

(١) قائله : الشَّنْفَرَى . انظر : الديوان ص ٥٩ ، شرح التسهيل ٦٠/٣ ، وشرح الألفية لابن الناطم ص ١٤٩ ، وتخليص الشواهد ص ٢٨٥ ، ومغني اللبيب ص ٧٢٨ ، والمقاصد النحوية ١١٧/٢ ، ٥١/٤ .

(٢) انظر : الديوان ١٥٥/٢ ، والمفصل ص ٢٣٤ ، وشرح المفصل ٩٧/٦ ، ٩٩ ، وشرح ابن عقيّل ١٨٢/٣ ، وشرح الأشموني ٣٠٧/٢ ، والمقاصد النحوية ٤٢/٤ ، وخزانة الأدب ٢٤٥/٨ .

(٣) شرح التسهيل ٦٠/٣ .

(٤) الروم / ٢٧ .

(٥) القائل : معن بن أوس . انظر : الديوان ص ٩٣ ، والمنصف ٣٥/٣ ، وأمالى ابن الشجري ٧٤/٢ ، ٦٠٠ ، وشرح المفصل ٨٧/٤ .

أي : إني لوجِل . فَأَمَّا إِذَا أَرَدْتَ : مِنْ كَذَا وَكَذَا فَلَا بُدَّ مِنْ (مِنْهُ) أَوِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ ((^(١)).

ثم قال : ((واعلم أَنَّ (أَفْعَل) إِذَا أَرَدْتَ أَنَّ تَضْعَهُ مَوْضِعَ الْفَاعِلِ فَمَطْرَد ، فمن ذلك قوله :

قُبِّحْتُمْ يَا آلَ زَيْدٍ نَفَرًا الْأَمَ قَوْمٍ أَصْغَرًا وَأَكْبَرًا^(٢)

يريد : صغيراً وكبيراً ((^(٣)).

وسبق أبو عبيدة معمر بن المثنى المبرّد ، وأشار في كتابه (مجاز القرآن) إلى جواز ذلك^(٤).

وعليه لفيف من المتأخرين^(٥) ، منهم ابن عقيل ، قال موافقاً للمبرّد : ((والوجه أَنَّ ذلك مطّرد))^(٦).

وأما قوله في شرحه على الألفيّة : ((قال المبرّد : ينقاس ، وقال غيره : لا ينقاس ، وهو الصحيح))^(٧) ، ففيه حكم منه على ما وَرَدَ من ذلك بعدم جواز قياسه ، ولا شك أنّه مخالف قوله السابق ، ويبدو أَنَّ الذي صرّح به في كتابه (المساعد) هو ما انتهى إليه ؛ لتأخر زمن تأليفه عن كتابه الآخر .

وما جعله المبرّد ومن معه مقيساً إِلَّا لكثرة في كلامهم .

(١) المقتضب ٢٤٥/٣ — ٢٤٧ .

(٢) لم أعرف قائله . انظر : الكامل ٨٧٧/٢ ، شرح الرضيّ على الكافية ٤٥٩/٣ ، وخزانة الأدب

٨ / ٢٤٩ .

(٣) المقتضب ٣٤٧/٣ ، وانظر : الكامل ٨٧٧/٢ — ٨٧٨ .

(٤) ١٢١/٢ .

(٥) ارتشاف الضرب ٢٣٢٦/٥ .

(٦) المساعد على تسهيل الفوائد ١٧٩/٢ .

(٧) شرح ابن عقيل ١٨٣/٣ .

القول الثاني: ((أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يُمْنَع فِيهِ الْقِيَاسُ، وَيُقْتَصَر فِيهِ عَلَى مَا سُمِعَ))^(١) ، هذا ما انتهى إليه ابن مالك في (شرح التسهيل) مع أَنَّهُ مَقْرُوءٌ بِكَثْرَتِهِ ، قال في (شرح الكافية الشافية) : ((استعمال (أَفْعَل) غير مقصود به تفضيل كثير))^(٢) . وكثرته جعلته يترىث في إصدار حكم قصره على السماع ؛ ولذا وجدناه يشير إلى رأي المبرّد ويسكتُ عنه في قوله : ((ورأى محمد بن يزيد المبرّد اطراد هذا قياساً ، فإلى هذا أشرت بقولي :

وَنَحْوِ (أَهْوَنَ) مُفِيدٌ (هَيْنًا) قِيَاساً عَلَيْهِ ابْنُ يَزِيدَ اسْتَحْسَنًا))^(٣)

ثم أفصح ابن مالك عن رأيه ، واعترض رأي المبرّد من بعد في قوله : ((واستعماله عارياً دون (مِنْ) مجرداً مِنْ معنى التفضيل مؤوَّلاً باسم فاعل أو صفة مشبهة مطّرد عند أبي العباس ، والأصح قصره على السماع))^(٤) . وهذا تراجع منه وانتكاث فقد أقرّ بأنّ ورود مثل ذلك كثير في كلامهم ، ولكنّها — فيما يبدو من كلامه — كثرة لا تسوغ جعله مقيساً . فهذا الكثير إذا ما قورن بالشواهد التي ورد فيها اسم التفضيل المجرد من " أل " والإضافة قليل ، ولذا قال أبو حيّان وهو يعلّق على موقف ابن مالك هنا : ((إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ عِنْدَهُ لِقَلَّةِ مَا يَرِدُ مِنْ ذَلِكَ ، فَلَمْ يَجْعَلْهُ قِيَاساً مَطَّرداً))^(٥) .

ووافق الرضيُّ ابنَ مالك في اختياره واعتراضه فقال : ((واعلم أَنَّهُ يجوز استعمال (أَفْعَل) عارياً عن اللام والإضافة و (مِنْ) ، مجرداً عن معنى التفضيل ، مؤوَّلاً باسم الفاعل أو الصفة المشبهة قياساً عند المبرّد سماعاً عند غيره ، وهو الأصح))^(٦) .

(١) ٦٠/٣ .

(٢) ١١٤٣/٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١١٤٣/٢ .

(٤) تسهيل الفوائد ص ١٣٤ .

(٥) التذيل والتكميل ٧٣٨/٤ .

(٦) شرح الرضي على الكافية ٤٥٩/٣ .

وإنما قصره ابن مالك على السماع لمخالفته لما اعتادوه من استعمال " أَفْعَل " دالاً على المفاضلة بين شيئين ، وسلب معنى المفاضلة منه مخالف لذلك حتى ولو كان وارداً في كلامهم ، ولذا لم يستبح فيه القياس ، ومع ذلك لم يحمله اعتداده بما كان أصلاً في " أَفْعَل " على تأويل الشواهد الماثورة ، بل سكت عنها ، وعدّها من المسموع الذي لا يقاس عليه .

القول الثالث : أَنَّ " أَفْعَل " التفضيل لا يجوز تجريده عن معنى المفاضلة سماعاً وقياساً ، ومن أصحاب هذا الرأي الزمخشري^(١) ، وابن يعيش^(٢) .
وكل شاهد مسموع جرد فيه " أَفْعَل " عن معنى التفضيل لا يثبت عندهم ؛ لأنّه يدخله التأويل .

فتأولوا — على سبيل المثال — قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾^(٣) بأنّه لا مانع من أن يكون دالاً على المفاضلة ؛ إذ هو محمول على ((معتقد البشر وما يعطيهم النظر من المشاهد من أن الإعادة في كثير من الأشياء أهون من البداءة ؛ للاستغناء عن الرؤية التي كانت في البداءة ، وهذا وإن كان الاثنان عنده تعالى من اليسر في حيّز واحد))^(٤) .

أو ((أن الضمير في (عليه) ليس عائداً على الله تعالى ، إنّما يعود على الخلق ، أي : والعود أهون على الخلق ، أي : أسرع ؛ لأن البداءة فيها تدريج من طور إلى طور ، إلى أن صار إنساناً ، والإعادة لا تحتاج إلى هذه التدريجات ، فكأنّه قيل : وهو أقصر عليه وأيسر وأقلّ انتقالاتاً))^(٥) .

(١) المفصل ص ٢٣٤ .

(٢) شرح المفصل ٩٧/٦ .

(٣) الروم / ٢٧ .

(٤) البحر المحيط ١٦٥/٧ ، وانظر : الكشاف ٥٧٤/٤ — ٤٧٦ .

(٥) الدر المصون ٣٩/٩ .

أو ((أَنَّ الضمير في (عليه) يعود على المخلوق بمعنى : والإعادة أهون على المخلوق ، أي : إعادته شيئاً بعدما أنشأه ، هذا في عُرْفِ المخلوقين ، فكيف ينكرون ذلك في جانب الله تعالى ؟)) ^(١) .

وقالوا عن قوله تعالى : ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾ ^(٢) : هو مؤوّل بأنّه أعلم بكم من غيره العالم ببعض أحوالكم ، فالمشاركة في مطلق العلم .
وأما بيت حسّان : (أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِكُفٍّ ...) ^(٣) ، فـ "شَرَّ" و "خير" فيه ليسا أَفْعَل تفضيل ، بل اسمان كـ "السَّهْل" و "الصَّعْب" ؛ لأنّهما يردان كذلك ^(٤) .
وأما "بأعجلهم" و "أعجل" في قول الشاعر : (وَإِنْ مُدَّتْ الْأَيْدِي ...) ^(٥) فلا مانع من جعلهما للتفضيل ^(٦) .

وأما بيت الفرزدق : (إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ ...) ^(٧) فَإِنَّ "أَعَزَّ" و "أَطْوَل" فيه للتفضيل ، والمعنى : أَعَزَّ وَأَطْوَلُ من دعائم كل بيت ، والموجود حكماً كالموجود لفظاً ، والذي يدل على إرادة " مِنْ " امتناعه من الصرف ^(٨) .

أقول : واضح أنّ تأويلات هؤلاء صاحبة في بعض ما استدل به لا في كله ، كما صرّح بذلك الصّبّان ^(٩) ، فإنّا إذا وافقناهم على أنّ " أعلم " في قوله تعالى : ﴿ هُوَ

(١) الدر المصون ٣٩/٩ .

(٢) النجم / ٣٢ .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) حاشية الصبان على الأشموني ٣٩/٣ .

(٥) سبق تخريجه .

(٦) حاشية الصبان على الأشموني ٣٩/٣ .

(٧) سبق تخريجه .

(٨) المفصل ص ٢٣٤ ، شرح المفصل ٩٩/٦ .

(٩) حاشية الصبان على الأشموني ٣٩/٣ .

أَعْلَمُ بِكُمْ^(١) على باهما من التفضيل، ولا ضرورة إلى إخراجها عن أصلها التي وُضعت له ، فَإِنَّا لا نوافقهم على أَنَّ "أَهْوَنَ" في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾^(٢) على باهما من التفضيل أيضاً ؛ لأنَّ ما ذكرناه من تأويل فيه تكلف ظاهر، وصرف للمعنى القريب ، وأخذ بالمعنى البعيد ، ولا يتصور بحال أَنَّ تكون إعادة الشيء عند الله أهون من اختراعه ، فهما عنده جلَّ في علاه سواء .

وَأَمَّا ادعاء إعادة الضمير على "الخلق" مرة ، وعلى "المخلوق" أخرى في محاولة منهم لإبقاء معنى المفاضلة في الاسم فغير صحيحة ؛ لأنَّ الظاهر أَنَّ الضمير عائد على الله تعالى ليوافق الضمير في قوله : ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾^(٣) .

ثمَّ إِنَّا لو وافقناهم على أَنَّ "شَرَّ" و "خَيْرَ" في بيت حسان اسمان ليس فيهما معنى المفاضلة ، فَإِنَّا لا نوافقهم على أَنَّ "أَعْجَلُهُمْ" و "أَعْجَلُ" على باهما في التفضيل ؛ لأنَّ المقام مقام فخر ، وهو يقتضي أَنَّ ينفي عن نفسه أصل العجلة ، إذ لو نفى الزيادة فيها عن غيره — في حال أَقَرَّ معنى المفاضلة في "أَفْعَلُ" — لكان قد أثبت لنفسه عجلة إلى الطعام ، وغاية ما في الأمر أَنَّهُ لم يزد فيها عن غيره ، ولا شك أَنَّ نفي معنى العجلة منه أصلاً أبلغ ، ولا يتأتى هذا إلا إذا سَلِبَ معنى المفاضلة من "أَفْعَلُ"^(٤) .

وَأَمَّا بيت الفرزدق فالظاهر فيه أيضاً سَلْبُ معنى المفاضلة من "أَفْعَلُ" ؛ لِأَنَّهُ لم يرد أَنَّ يثبت لهم بيوتاً عزيزة طويلة وبيته أعزَّ منها احتقاراً لهم ، وهذا أبلغ مما لو أثبت

(١) النجم / ٣٢ .

(٢) الروم / ٢٧ .

(٣) الروم / ٢٧ . انظر : الدرّ المصون ٩/٤٠ .

(٤) عدة السالك إلى تحقيق أوضاع المسالك ١/٢٩٦ .

لهم بيوتاً، ثم قال على سبيل التمدّح والافتخار : إِنَّ لَنَا بَيْتاً أَعَزَّ وَأَطْوَلَ مِنْ بَيْوتِكُمْ لَيْسَ لَكُمْ بَيْتٌ مِثْلُهُ ^(١) .

وقد أحسن ابن مالك ومن معه لما قبلوا مجيء " أَفْعَل " مجرداً من معنى المفاضلة ، مكتفين بقصرها على السماع من غير تكلف التأويل كما فعل غيرهم فَمِنْ أَجْهَدَ نَفْسَهُ فِي تَتَبِعَ بَعْضَ تِلْكَ الشَّوَاهِدِ يَتَأَوَّلُهَا وَيَلْوِيهَا لِيّاً ؛ كَيْ يَحْفَظَ عَلَى وَظِيفَةِ " أَفْعَل " الْأَصْلِيَّةِ وَالَّتِي لَا يُوْتَى بِهَا — مِنْ وَجْهَةِ نَظَرِهِ — إِلَّا لِتَحْقِيقِ غَرَضِ الْمَفَاضِلَةِ وَالزِّيَادَةِ بَيْنَ شَيْئَيْنِ مَفْضُلٍ وَمَفْضُولٍ .

وإذا كان ابن مالك قد آثر توقي تكلف التأويل بقصر ما وَرَدَ عَلَى السَّمَاعِ مِنْ غَيْرِ تَدْخُلٍ فِي النُّصُوصِ فَلَا يَعْنِي هَذَا أَنَّهُ عَلَى حَقٍّ ؛ لِأَنَّهُ هُوَ وَمَنْ مَعَهُ بِمَا صَنَعُوهُ لَمْ يَمْنَحُونَا فُرْصَةَ الْقِيَاسِ عَلَى مِثْلِ تِلْكَ الْأَسَالِيبِ ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ كَثَرَتِهَا كَمَا صَرَحَ ابْنُ مَالِكٍ نَفْسَهُ .

وكان الأولى قبول الطريقتين وإقرار الأسلوبين ، فكما أَنَّهُ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ " أَفْعَل " الْمَجْرَدُ مِنْ " أَل " و الإضافة للمفاضلة بين شيئين ويؤتى بعده بـ " مِنْ " مع اسمها ظاهرين أو مقدرين ، فكذلك يجوز استعمالها مجردة من ذلك المعنى ، وتكون وصفاً في معنى اسم الفاعل أو الصفة المشبهة ، وهو قول المبرد رحمه الله .

(١) حاشية الشيخ يس على التصريح ١٠٥/٢ .

٢٩ - العَطْفُ - (بَل)

" بَلْ " حرف العطف الذي يؤتى به لتدارك الغلط ، يعطفون به بشرطين :
الأول : أن يكون معطوفها مفرداً .
والثاني : أن تسبق بإيجاب ، أو أمر ، أو نفي ، أو نهي .
وتفيد بعد الإيجاب والأمر معنى سلب الحكم عما قبلها ، كأنه مسكوت عنه ،
ولم يُحكم عليه بشيء ، وجعله لما بعدها ، نحو : قام زيدٌ بل عمروٌ ، وليقم زيدٌ بل
عمروٌ ، فـ " القيام " في المثالين ثابت لـ " عمرو " ، ومسلوب عن " زيد " .
وأما إذا وقعت بعد نفي أو نهي في مثل : ما جاءني زيدٌ بل عمروٌ ، ولا تضرب
خالداً بل بشراً ، فمختلف في معناها على قولين :
أحدهما : تقرير نفي الجيء عن " زيد " وإثباته لـ " عمرو " ، أو تقرير نفي
المخاطب عن ضرب " خالد " وأمره بضرب " بشر " .
والثاني : أن تكون ناقلة حكم النفي والنهي إلى ما بعدها ، والمعنى أنك أضربت
عن منفي إلى منفي وعن منهي إلى منهي ، كأنك قلت : بل ما جاءني عمروٌ ، أو : بل لا
تضرب بشراً^(١) .
وقد ذكر ابن مالك عن المبرد أنه موافق على الحكمين ، أقصد تقرير الحكم لما
قبلها وإثبات ضده لما بعدها بعد النفي والنهي ، أو نقله النهي أو النفي لما بعدها ،
واعترضه على الثاني ، قال في (شرح الكافية الشافية) : ((... فإن كان قبل المفرد نفي
أو نهي آذنت بتقرير حكمه ، وبجعل ضده لما بعده ، فـ (زيد) من قولك : (ما قام
زيد بل عمرو) قد قرّر نفي قيامه ، و (عمرو) قد أثبت قيامه ، و (خالداً) من
قولك : (ولا تضرب خالداً بل بشراً) قد قرّر النهي عن ضربه و (بشر) قد أمر

(١) التصريح بمضمون التوضيح ٦٠٣/٣ - ٦٠٤ .

بضربه ، هذا هو الصحيح ...

والمبرّد يوافق في هذا الحكم ، ويجوّز مع ذلك أن تكون (بل) ناقلة حكم النفي والنهي لما بعدها ، وما جوّزه مخالف لاستعمال العرب)) ^(١) .

وكلامه في (شرح التسهيل) قريب من هذا ^(٢) ، مع ملاحظة أن ابن مالك قد أشار إلى مذهب المبرّد وغلّطه دون تصريح باسمه في (شرح العمدة) ، قال بعد أن بيّن وجهة نظره في معنى " بل " مدعماً مقالته بدليل : ((والحاصل أن لـ (بل) بعد الأمر والخبر المثبت تأثيرين ، تأثير ثبوت ما بعدها ، وتأثير عدم ثبوت ما قبلها ، وليس لها بعد النهي والنفي تأثير فيما قبلها بل فيما بعدها ، فالقائل : لا تعص من أطاعك بل من عصاك ، بمثالة القائل : لا تعص إلا من عصاك ، أو القائل : ما كفاني دينار بل ديناران ، بمثالة القائل ما كفاني إلا ديناران ، ولذلك يجب رفع ما عطف بـ (بل) على خبر (ما) نحو : ما زيد قائماً بل قاعداً ؛ لأنه بمثالة : ما زيد إلا قاعد ، وهذا مما يبيّن غلط من زعم أن (بل) تنقل عدم الثبوت إلى ما بعدها ، فيدّعي أن معنى قول القائل : ما قام زيد بل عمرو بل ما قام عمرو)) ^(٣) .

وعليه يكون الكلام في نحو : ما جاء زيد بل عمرو ، محتملاً للأمرين عند المبرّد ، إن شئت قدّرت نفيّاً فقلت : بل ما جاءني عمرو ، فكأنك لم تضرب عن الأول على انفراده بل مع انضمام الثاني إليه ، وإن شئت قدّرت إثباتاً فقلت : بل جاءني عمرو ، مستدركاً ومضرباً عن الأول فقط ^(٤) .

(١) شرح الكافية الشافية ١٢٣٤/٣ .

(٢) ٣٦٨/٣ .

(٣) ٦٣٠/٢ - ٦٣١ .

(٤) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ٧٥٧/١ - ٧٥٩ .

وقد تأملت كلام المبرّد نفسه في (المقتضب) فتبيّن لي أنّ ابن مالك يعزو إليه قولاً يُخالف ما صرّح به ، فقد ذكر أنّ ما قبل " بَلْ " في سياق النفي والنهي متروك وباقٍ على حاله نفيّاً ونهياً ، وما بعدها يثبت له الحكم ، ولم ينص على جواز نقل ما قبل حرف العطف " بل " إلى ما بعده ، وما أشرت إليه ظاهر في قوله : ((ومنها (بَلْ) ومعناها : الإضراب في الأول ، والإثبات للثاني ، نحو قولك : ضربتُ زيداً بل عمراً ، وما جاءني عبدالله بل أخوه ، وما جاءني رجل بل امرأة)) ^(١) .

وإذا كان مذهب المبرّد على ما ذكرت فاعتراض ابن مالك عليه غير مقبول ، وهو اعتراض في غير محله .

وما كان ابن مالك منفرداً فيما قال ، بل سبقه إلى ذلك ابن عصفور حيث قال : ((والمعنى عند المبرّد الإضراب في حق الأوّل وإيجاب ما أضربت عنه في حق الثاني ، فإذا قلت : ما قام زيد بل عمرو ، فالمعنى عنده : بل ما قام عمرو ، فأوجبته في حق الثاني نفي القيام الذي أضربت عنه في حق الأوّل ، ويجوز عنده ما ذهب إليه سيويه .

والصحيح أنّ الذي ذهب إليه سيويه قد اتفقا معاً على جوازه وعلى أنّه كلام العرب ، وما انفرد به لا يُحفظ له ما يدلّ عليه)) ^(٢) .

وتابع ابن مالك نقلاً واعتراضاً ابنه ، قال بعد حديثه عن تقرير " بل " معنى النفي أو النهي لما قبلها وجعل ضده لما بعدها : ((ووافق المبرّد على هذا الحكم ، وأجاز كون (بل) ناقلة حكم النفي والنهي إلى ما بعدها ، واستعمال العرب على خلاف ما أجازته)) ^(٣) .

(١) المقتضب ١٢/١ . وانظر : ٢٩٨/٤ في الكتاب نفسه ، فقد تحدث عنها ولم يذكر ما نحن بصدده .

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢٣٩/١ .

(٣) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٥٤٠ — ٥٤١ .

وقال المالقي : ((... وخالف أبو العباس المبرّد في هذا ، وزعم أن (بَلْ) تُضْرَبُ عن الأوّل إثباتاً وثبته للثاني ، وتُضْرَبُ عن الأوّل نفياً وثبته للثاني ... ومذهبه لا يصح ؛ لأنّ (بَلْ) عندنا ليس حرف عطف مُشْرَكاً في المعنى ، وإنّما هو في اللفظ خاصّة ، فلا يُقدَّر بعدها غير الفعل خاصّة من غير نفي ، إذ النفي هو المعنى الذي تُشْرِكُ فيه الحروف المُشْرِكَة في المعنى كالواو))^(١) .

ونجد ذلك أيضاً عند الأبدي^(٢) ، والمرادي^(٣) ، وأبي حيّان^(٤) ، وابن هشام^(٥) ، وابن عقيل^(٦) ، والدمامي^(٧) ، والأزهري^(٨) ، والسيوطي^(٩) ، والأشثوني^(١٠) . على أنّ هناك طائفة من النحاة سابقة لابن مالك وأخرى لاحقة اكتفت بنسبة ذلك إلى المبرّد دون اعتراض عليه ، منهم : السيرافي^(١١) ، والعكبري^(١٢) ، وابن يعيش ، والرضي^(١٣) ، وأبو حيّان^(١٤) ، وابن جمعه الموصلي^(١٥) .

قال ابن برهان العكبري : ((قال محمد بن يزيد إذا قلنا : (ما رأيت زيداً بل عمراً) ، فالتقدير : بل ما رأيت عمراً ؛ لأنّك إذا أضربتَ عن موجب في : (رأيت

(١) رصف المباني ص ٢٣١ .

(٢) شرح الجزولية ١/٦١٣ - ٦١٤ .

(٣) الجنى الداني ص ٢٣٦ .

(٤) التذيل والتكميل ٥/٤٢١ - ٤٢٣ .

(٥) أوضح المسالك ٣/٣٨٧ - ٣٨٨ ، مغني اللبيب ص ١٥٢ .

(٦) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٤٦٣ - ٤٦٤ .

(٧) تعليق الفوائد ٢/ ورقة ١٣٠ .

(٨) التصريح بمضمون التوضيح ٣/٦٠٤ .

(٩) همع الهوامع ٥/٢٥٥ - ٥٥٦ .

(١٠) شرح الأشثوني ٢/٣٩٠ .

(١١) شرح الكتاب للسيرافي ٢/١٤٩ ل .

(١٢) ارتشاف الضرب ٤/١٩٩٥ .

(١٣) شرح ألفية ابن معطي ١/٧٨٦ .

زيداً بل عمراً) ، أضربتَ إلى موجب ، وكذلك تُضْرَبُ عن منفي إلى منفي)) ^(١) .
 وقال ابن يعيش ((قال أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد : إذا قلت : (ما رأيت
 زيداً بل عمراً) ، فالتقدير : بل ما رأيت عمراً ؛ لأنّك أضربت عن موجب إلى
 موجب ، وكذلك تُضْرَبُ عن منفي إلى منفي)) ^(٢) .

وقال الرضيّ : ((وعند المبرّد أنّ الغلط في الاسم المعطوف عليه فقط ، فيبقى
 الفعل المنفي مسنداً إلى الثاني ، فكأنّك قلت : بل ما جاءني عمرو ، كما كان في
 الإثبات الفعل الموجب مسنداً إلى الثاني)) ^(٣) .

ويلحظ الباحث أنّ الذين تسابقوا إلى تدوين رأي المبرّد في مصنفاتهم على
 فئتين : فئة ادّعت أنّه يحكم على " بل " بعد النفي والنهي بأن تكون ناقلة حكمهما إلى
 ما بعدها ، وأخرى تدّعي أنّه يجوز الأمرين ، فيكون ما بعد " بل " في السياق نفسه
 موجباً ، أو يكون منفيّاً ، وقد خفي عليهم أنّه متابع للجمهور وليس مختلفاً معهم ،
 وهو حكم بنيتة على ما صرح به المبرّد في (المقتضب) ، وإلاّ فاحتمال أنّ يكون ما
 نسبوه إلى المبرّد قولاً له مذكوراً في كتاب لم يصلنا اطلعوا عليه ولم نطلع عليه وارد .

ومهما يكن من أمر فالجمهور ومنهم المبرّد وابن مالك يتابعون سيبويه القائل :
 ((ومنه أيضاً : (مررتُ برجل صالح بل طالح) ، و(ما مررتُ برجل كريم بل لئيم) ،
 أبدلتِ الصفةَ الآخِرَةَ من الصفة الأولى وأشركتَ بينهما (بَلْ) في الإجراء على
 المنعوت . وكذلك : (مررتُ برجلٍ صالحٍ بل طالحٍ) ، ولكنّه يَجِيءُ على النّسيان
 أو الغلط ، فيتداركُ كلامه ؛ لأنّه ابتداءً بواجب)) ^(٤) .

(١) شرح اللمع ٢٥٨/١ .

(٢) شرح المفصل ١٠٥/٨ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤١٨/٤ .

(٤) الكتاب ٤٣٤/١ .

ومراده : ((أَتَّكْ أَبَدَلْتُ الْإِيجَابَ مِنَ النَّفْيِ عَلَى مَا يَصْلَحُ مِنَ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ،
فِيصِيرُ التَّقْدِيرُ : مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرِيمٍ بَلْ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَثِيمٍ ، وَكَذَلِكَ مَا مَرَرْتُ
بِرَجُلٍ صَالِحٍ وَلَكِنْ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ لَثِيمٍ ، وَكَذَلِكَ مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ وَلَكِنْ مَرَرْتُ
بِرَجُلٍ طَالِحٍ ، فَالْأَوَّلُ مِنَ الْكَلَامِ مُطَّرَحٌ غَيْرُ مَعْمُولٍ بِهِ ، وَالثَّانِي هُوَ الْمُعْتَمَدُ ، فَأَبْدَلُ
كَلَاماً مُعْتَمَداً عَلَيْهِ مِنْ كَلَامٍ مُطَّرَحٍ)) ^(١) .

وتابع ابن السراج شيخه المبرّد فقال : ((بَلْ : وَمَعْنَاهَا الْإِضْرَابُ عَنِ الْأَوَّلِ ،
وَالْإِثْبَاتُ لِلثَّانِي نَحْوَ قَوْلِكَ : (ضَرَبْتُ زَيْداً بَلْ عَمراً) ، وَ(جَاءَنِي عَبْدُ اللَّهِ بَلْ
أَخُوهُ) ، وَ(مَا جَاءَنِي رَجُلٌ بَلْ امْرَأَةٌ))) ^(٢) .

وَإِذَا كَانَ الْمَبْرَدُ بَرَاءً مِمَّا تُسَبُّ إِلَيْهِ فَلَمْ يَثْبُتْ هَذَا الْمَذْهَبُ ؟ ؛ أَعْنِي مَذْهَبُ مَنْ
قَالَ : إِنَّ بَلْ فِي سِيَاقِي النَّفْيِ وَالنَّهْيِ تَنْقَلُ مَعْنَاهُمَا إِلَى مَا بَعْدَهَا .

أَقُولُ : لَمَّا اسْتَعْرَضْتُ مَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنْ كُتُبِ النِّحَاةِ وَجَدْتُهُمْ يَذْكُرُونَ أَنَّهُ قَوْلُ
لَا بِنِ عَبْدِ الْوَارِثِ ، وَقَدْ نَسَبَهُ إِلَيْهِ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ — لَا الْحَصْرَ — أَبُو حَيَّانَ ،
وَالْمُرَادِي ^(٣) ، وَابْنُ هِشَامٍ ^(٤) ، وَابْنُ عَقِيلٍ ^(٥) ، وَالْأَشْمُونِيُّ ^(٦) .

(١) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٤٣٧/١ — ٤٣٨ .

(٢) الأصول في النحو ٥٧/٢ .

(٣) الجنى الدانسي ص ٢٣٦ .

(٤) مغني اللبيب ص ١٥٢ .

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد ٤٦٣/٢ — ٤٦٤ .

(٦) شرح الأشموني ٣٩٠/٢ .

قال أبو حيان : ((ووافق المبرّد في هذا الحكم [يقصد الحكم على ما بعد بل بالإيجاب] ، وأجاز أن يكون التقدير في النهي : بل لا تضرب عمراً ، وفي النفي : بل ما قام عمرو ، ووافقه على ذلك أبو الحسين بن عبد الوارث))^(١) .

وجعله الدماميني مذهباً لابن عبد الوارث ، وعبد القاهر الجرجاني^(٢) .

وقد أقرّ الاحتمالين الأردبيليّ ، وأبو إسحاق النيليّ^(٣) ، والكيشي^(٤) .

قال الأردبيليّ : ((وأمّا المنفي فنحو : ما جاءني بكر بل خالد ، وهذا يحتمل وجهين : الأوّل : أن يكون المعنى : بل ما جاءني خالد وجاء بكر ، وحينئذ يكون الإضراب عن الفعل مع حرف النفي . والثاني : أن يكون المعنى : بل جاءني خالد ، وحينئذ يكون الإضراب عن الفعل دون حرف النفي))^(٥) .

واحتج لمن أجاز أن يكون حكم "بَلْ" نقل حكم النفي والنهي إلى ما بعدها بأنّه وكما أضربت من موجب إلى موجب تُضرب من منفي إلى منفي^(٦) .

وقصر بعضهم جواز نقل النفي أو النهي على ما بعد "بَلْ" إذا كان غلطاً ، جاء عن ابن جمعة الموصليّ قوله بعد أن أشار إلى قول من جعل "بَلْ" للاستدراك مطلقاً

(١) ارتشاف الضرب ١٩٩٥/٤ .

(٢) تعليق الفرائد ٢/ ورقة ١٣٠ .

(٣) الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية ١/ ٧٥٧ - ٧٥٩ .

(٤) الإرشاد إلى علم الإعراب ص ٣٩٩ - ٤٠٠ .

(٥) شرح الأنموذج ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(٦) شرح المفصل ١٠٥/٨ .

بعد الإيجاب والنفي والنهي ، وأنها تفيد معنى مخالفة ما بعدها لما قبلها ، وقول من أوجب تقدير حرف النفي بعدها في سياق النفي : ((ويجب أن يُقال : إن كان المعطوف غلطاً قُدِّرَ حرف النفي ؛ ليشتركا في نفي الفعل عنهما ، وإن لم يكن غلطاً لم يُقدَّر حرف النفي ، لأنَّ الفعل ثابت له فلا ينفي عنه)) ^(١) .

فكأنَّه يميز ذلك في النفي ؛ لأنَّ القائل أراد أن يقول : ما جاءني عمرو ، فغلط أو نسي فقال : ما جاني زيد ، ثم أضرب فقال : بل عمرو ، أي : بل ما جاءني عمرو ، فيكون ما بعد " بل " منفياً وذلك المقصود .

وجهور النُّحاة لا يرتضون أبداً ما عليه ابن عبدالوارث وغيره ، فهم يرون — كما ذكرت سابقاً في أكثر من موضع — أنَّ معنى " بَلْ " في سياق النفي والنهي تقرير حكم ما قبلها وإثبات ضده لما بعدها ، فهي إذن بمنزلة " لكن " ، وذلك ظاهر في نصوصهم التي سبقت ؛ ولذا ردُّوا رأي المخالف ، وبرهنوا على ضعفه بمايلي :

أنَّه خلاف الواقع من كلام العرب كقول الشاعر :

لَوَاعْتَصَمْتُ بِنَا لَمْ تَعْتَصِمِ بَعْدَى بَلْ أَوْلِيَاءَ كُفَاةٍ غَيْرِ أَوْغَادٍ ^(٢)

وكقول الآخر :

-
- (١) شرح ألفية ابن معطي ٧٨٦/١ .
 (٢) لم أعرف قائله . ويروى : (غير أو كال) مكان (غير أو غاد) انظر : شرح عمدة الحفاظ وعدة الالفاظ ٦٣١/٢ ، وشرح التسهيل ٣٦٨/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٣٤/٣ ، والمقاصد النحوية ١٥٦/٤ ، والدرر اللوامع ٤٤٩/٢ .
 " أو كال " : جمع وكل ، وهو من يكل أمره إلى غيره .

وما انتميت إلى خُورٍ ولا كُشفٍ ولا لِنَامِ غِداةَ الرُّوعِ أوزاعٍ^(١)
 بل ضارِبِينَ حَبِيكَ الْبَيْضِ إِنْ لَحِقُوا شَمَّ الْعِرَانِينَ عِنْدَ الْمَوْتِ لُذَاعٍ
 وكقول الآخر :

لا تَلْقَ ضَيْفًا إِذَا أَمَلَقْتَ مُعْتَذِرًا بعسرةٍ بلْ غَنِيَّ النَّفْسِ جَذْلَانَا^(٢)
 وظاهر أَنَّا لو قَدَرْنَا النفي بعد " بَلْ " في هذه الأبيات لم يستقم المعنى .

وقالوا : إِنَّ فسادَه ليس من جهة المعنى وحده ، بل ومن جهة اللفظ أيضاً ، فَإِنَّ " بَلْ " حرف عطف ينوب عن العامل ، فإذا قلتَ : ما قام زيدٌ بل عمرو ، فينبغي أَنْ يكون التقدير : بل قام عمرو ؛ لأنَّ قام هو العامل ، و " بَلْ " نائبة عنه ، ولا ينبغي أَنْ يكون التقدير : بل ما قام عمرو ؛ لأنَّ " مَا " غير عاملة ، فلا تنوب " بَلْ " عنها^(٣) .
 بل إِنَّ الإجماع منعقد على منع نصب " قاعداً " في مثل : " ما زيد قائماً بل قاعداً " بالعطف على " قائماً " ؛ لأنَّ ما بعد " بَلْ " موجب مثبت ، بل يجب رفع " قاعد " على أَنَّها خبر مبتدأ محذوف تقديره : بل هو قاعد ، وعمل " مَا " فيه باطل ،

(١) القائل : ضرار بن الخطاب . ورواية ابن هشام :

بل ضارِبِينَ غِداةَ الْبَاسِ إِنْ لَحِقُوا شَمَّ الْعِرَانِينَ عِنْدَ الْمَوْتِ لُذَاعٍ

انظر : سيرة ابن هشام ١٤٥/٢ ، والمقاصد النحوية ١٥٧/٤ ، وجمع الهوامع ٢٥٦/٥ ، والدرر اللوامع ٤٤٩/٢ .

" الْخُور " : الضعف ، " الْكُشْف " : جمع أكشف ، وهو من لا ترس معه ، " الرُّوع " : الفزع ، " أوزاع " : متفرقين ، " حبيك " : القوي المحبوك ، " شم العرانيين " : هم السادة الأشراف ، " لُذَاع " : جمع لاذع ، أي ، فيهم سطوة وشدة .

(٢) لم أعرف قائله . انظر : شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٦٣٢/٢ ، وشرح التسهيل ٣٦٨/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٣٤/٣ .

" أمَلَقْتَ " : جعت وافتقرت ، " جَذْلَانَا " : مبتهجا .

(٣) شرح الجزولية للأبدي ص ٦١٣ — ٦١٤ .

ولو كانت "بَلْ" كما قيل ناقلة للنفي لما بعدها لم يمتنع النصب ، لأنَّ "مَا" لا تعمل إلا في منفي ، وهو كذلك ، وصح بالتالي أن يُقال : ما زيد قائماً بل قاعداً ، بالنصب على معنى : بل ما هو قاعداً ^(١) .

ويلزمهم على قولهم ألاّ تعمل "مَا" في "قائماً" شيئاً ؛ لأنَّ شرط عملها بقاء النفي في المعمول ، وقد انفصل عنه ^(٢) .

وانتفاء اللازمين دليل على أنَّ ما بعد "بَلْ" على حاله موجب مثبت ، ولم تنقل هذه الأداة النفي من الأول إليه .

أقول : يبدو أنَّ المبرد وابن مالك كانا على حق في اختيار مذهب الجمهور لاعتبارات منها :

الأوّل : أنَّ ادعاء نقل النفي أو النهي إلى ما بعد "بَلْ" غير محفوظ عن العرب ، ولا دليل عليه من كلامهم ^(٣) .

والثاني : أنَّهم اشترطوا إفراد المعطوف في "بَلْ" حتى تكون عاطفة ، ويقتضي قول من قال : إنَّها على معنى : بل ما جاءني عمرو ، أو بل اضرب بشراً ، خروجها من باب العطف ، فالمعطوف كما هو ملاحظ جملة ^(٣) .

والثالث : أنَّه لا حاجة إلى نقل النفي والنهي إلى ما بعدها ما دام المعنى ظاهراً بغير ذلك ، فجملة : ما جاءني زيد بل عمرو ، تدل على نفي القيام عن "زيد" وإثباته لـ "عمرو" .

(١) شرح التسهيل ٣/٣٦٨ ، شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١/٣٢٤ .

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ٣/٦٠٤ .

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٣٩ .

٣٠ - الْمُشْتَمِلُ فِي بَدَلِ الْاِشْتِمَالِ

التَّابِعُ الْمُقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِـ **بِـ** **وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بِـ** **بِـ** **بِدَلَا**
مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا أَوْ مَا يَشْتَمِلُ **عَلَيْهِ يُلغى أَوْ كَمَعُطُوفٍ بِـ** **«بِلْ»** ^(١)

هذه هي أنواع البدل كما رتبها ابن مالك : بدل كل من كل ، وبدل بعض من كل ، وبدل اشتمال ، والبدل المباين .

وخصّص هذا المبحث للحديث عن بدل الاشتمال ، وهو ما صح الاستغناء عنه بالأول ، وليس مطابقاً له ولا بعضاً ، وقيل : هو ما لا بس الأول بغير الكليّة والجزئية ، وقيل : هو ما دلّ على معنى في متبوعه نحو : أعجبني زيد حسنه ، أو مستلزم معنى فيه نحو : أعجبني زيد ثوبه ^(٢) .

والنحاة مختلفون في تعيين المشتمل في بدل الاشتمال على أقوال تناول طرفاً منها ابن مالك ، وحكى على لسان المبرّد أنّ المشتمل في بدل الاشتمال العامل ، قال : ((مذهب الفارسيّ كون المشتمل هو الأوّل ، ومذهب غيره أنّه التابع ، وظاهر قول المبرّد أنّه العامل ، ومذهب الفارسيّ هو الصحيح ؛ لأنّ الثاني والثالث لا يطرّدان ؛ لأنّ من بدل الاشتمال : (أعجبني زيد كلامه وفصاحته ، وكرهتُ عمراً ضجره ، وساءني خالد فقره وعرجه) ، فالثاني في هذا وأمثاله غير مشتمل على الأوّل ، فلم يطرّد كون الثاني مشتملاً ، وأمّا عدم اطراد الثالث فظاهر ؛ لأنّ من جملة بدل الاشتمال ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ ^(٣) والعامل فيه ليس مشتملاً على التابع والمتبوع)) ^(٤) .

(١) ألفية ابن مالك (باب البدل) ص ٤٩ .

(٢) توضيح المقاصد ٢٤٨/٣ . وانظر : شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٥٤ — ٥٥٥ ، وشرح ابن عقيل ٢٤٩/٣ .

(٣) البقرة / ٢١٧ .

(٤) شرح التسهيل ٣٣٨/٣ .

فهل يثبت ما ذكره ابن مالك قولاً للمبرّد ؟

يجيب عن هذا المبرّد نفسه من خلال كتابيه (الكامل والمقتضب) ، ففي مصنفه

الأول (الكامل) توقف عند هذه المسألة في تعليق له على قول الشاعر :

لَعَمْرُكَ مَا أَشْبَهْتَ وَعَلَةً فِي النَّدَى شَمَائِلُهُ وَلَا أَبَاهُ مُجَالِدًا^(١)

حيث أبدل " شمائله " من " وعلة " بدل اشتمال ، والتقدير : ما أشبهت شمائل وعلة .

ثم قال : ((والبديل الثالث : مثل ما ذكرنا في البيت ، أبدل (شمائله) منه ،

وهي غيره ، لاشتمال المعنى عليها ، ونظير ذلك : (أسألك عن زيد أمره) ، لأنّ

السؤال عن الأمر . وتقول على هذا : (سلب زيد ثوبه) ، فالثوب غيره ، ولكن به

وقع السلب كما وقعت المسألة عن خبر (زيد). ونظير ذلك في القرآن : ﴿ يَسْأَلُونَكَ

عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾^(٢) ؛ لأنّ المسألة إنّما كانت عن القتال : أهو يكون في

الشهر الحرام ؟)^(٣) .

وقال في (المقتضب) : ((وقد يجوز أن يُبدل الشيء من الشيء إذا اشتمل

عليه معناه ؛ لأنّه يقصد قصد الثاني ، نحو قولك : (سلب زيد ثوبه) ؛ لأنّ معنى

(سلب) : أخذ ثوبه ، فأبدل منه لدخوله في المعنى)^(٤) .

وظاهر أنّ " الثوب " في مثال المبرّد : سلب زيد ثوبه ، بدل من " زيد " مع أنّ

البديل غير المبدل منه ، غير أنّ " الثوب " أبدل من " زيد " لاشتمال المعنى عليه أو

قل : لدخوله في معنى الفعل " سلب " ، فالمعنى : سلب ثوبه .

(١) قائله : الأعشى ميمون بن قيس . وهو من قصيدة مدح فيها الأعشى رجلاً اسمه هوزة بن علي ، ويذم

فيها الحارث بن وعلة بن مجالد الرقاشي . انظر : الديوان ص ٩٨ . والشاعر يهجو الحارث وينعته بألّه

لم يشبهه أباه " وعلة " ولا جدّه " مجالد " في الكرم .

(٢) البقرة / ٢١٧ .

(٣) ٩٠٥/٢ - ٩٠٦ .

(٤) ١٦٥/١ .

وقال في موضع آخر : ((والضرب الثالث [من أضرب البذل] أن يكون المعنى مُحِيطاً بغير الأول الذي سبق له الذكر لالتباسه بما بعده ، فتبدل منه الثاني المقصود في الحقيقة ، وذلك قولك : (مالي بهم علم أمرهم) ، فـ (أمرهم) غير (هم) ، وإنّما أراد : مالي بأمرهم علم ، فقال : مالي بهم علم ، وهو يريد (أمرهم) ، ومثل ذلك : (أسألك عن عبد الله مُتَصَرِّفَه في تجارته) ؛ لأنَّ المسألة عن ذلك ، قال الله عز وجل : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ ^(١) لأنَّ المسألة عن القتال ، ولم يسألوا : أيُّ الشهر الحرام ؟

وقال : ﴿ قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ ، النَّارِذَاتِ الْوَقُودِ ﴾ ^(٢) ؛ لأنَّهم أصحاب النار التي أوقدوها في الأخدود ، وقال الأعشى :

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوِيَّتُهُ تَقْضَى لُبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمُ ^(٣)

لأنَّه أراد ثوَاءه حَوْلًا ^(٤) .

فقوله : " أن يكون المعنى " أي : معنى الفعل ، " محيطاً بغير الأول ، الذي سبق " أي : المبدل منه ، " لالتباسه بما بعده " أي : أن المبدل منه ملابس للمبدل ، " فتبدل منه الثاني المقصود في الحقيقة " ويكون المقصود في : " مالي بهم علم أمرهم " : مالي

(١) البقرة / ٢١٧ .

(٢) البروج / ٤ ، ٥ .

(٣) البيت في : الديوان ص ٣٣٩ ، والكتاب ٣/ ٣٨ ، والجمل ص ٢٦ ، وأما ابن الشجري ٢/ ١٣٠ ، ٣/ ٢٣٣ ، وأسرار العربية ص ١٥٨ ، وشرح المفصل ٣/ ٦٥ .

(٤) " والثواء " : الإقامة ، " اللبانات " : جمع لبانه ، وهي الحاجة من غير فاقة ولكن من همة .
والشاعر يخاطب نفسه ويدعوها إلى الاكتفاء بحول كامل قضاه مع من يحب ، حقق فيه مراده وحاجته ، وسئم من طول المكث .

(٤) المقتضب ٤/ ٢٩٧ .

بأمرهم علم ، يؤكد لنا أَنَّ ما عزاه ابن مالك إليه صحيح ، فقد جعل العامل في الأمثلة والشواهد التي ذكر مشتملاً على البديل والمبدل منه .

ويقصد المبرّد باشتمال العامل البديل والمبدل منه أَنَّ الفعل المسند إلى المبدل منه اشتمل على البديل ؛ لأنَّ المبدل منه لا يُكْتَفَى به من جهة المعنى في نحو : أعجبنى زيدٌ حسنةً ، وما أشبهه ، ولذلك اشتمل " الإعجاب " المسند إلى المبدل منه " زيد " على البديل وهو " حسنة " ليصير الكلام تاماً مفيداً ^(١) .

أو أَنَّ الفعل يستدعيهما ، أحدهما على سبيل الحقيقة والقصد ، والآخر على سبيل المجاز والتبّع ، فنحو : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ ^(٢) و " سَلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ " ، و " أعجبنى زيدٌ حلمةً " الإسناد فيه حقيقة إلى الثاني ، ومجازاً في الأول ؛ إذ المسؤول عنه القتال لا الشهر ، والمسلوب هو الثوب ، والمُعْجَب هو العلم لا زيد ، قاله الرماني .

وقيل : إِنَّهُ اشتمل على التابع والمتبوع معاً ، إذ الإعجاب في : أعجبتني الجاريةُ حسنُها ، مشتمل على " الجارية " وعلى " حسنُها " ، و " الوضوح " في : كان زيدٌ عذره واضحاً ، مشتمل على " زيد " و " عذره " ، و " الكثرة " في : كان زيدٌ ماله كثيراً ، مشتملة على " زيد " و " ماله " ، فالمراد بالعامل ما تمّ به المتعلق ، فعلاً كان أو اسماً ، مقدماً أو مؤخراً ^(٣) .

وقد لقي قول المبرّد قبولاً عند نخاة العربية ، من مثل : السيرافي ، وابن جنّي ،

(١) شرح الرضي على الكافية ٢ / ٣٨٥ ، تعليق الفرائد ٢ / ورقة ١١٠ .

(٢) البقرة / ٢١٧ .

(٣) التذييل والتكميل ٥ / ٣٤١ - ٣٤٢ ، همع الهوامع ٥ / ٢١٤ .

والرّمانيّ في أحد قوليه ، وابن الباذش، وابن الأبرش ، وابن أبي العافية ^(١) ،
والحيدرة اليمنيّ ^(٢) ، وابن خروف ^(٣) .

واختاره الشلوّيين ^(٤) ، وصححه ابن الحاجب في قوله : ((وقيل لاشتغال
المعنى عليه ، فإنّك إذا قلت : (أعجبني زيد حسنه) فمعنى الكلام مشتمل على نسبة
الإعجاب إلى الحسن ، فالْمُشْتَمَل عليه في المعنى هو البدل ، ولذلك سُمّي بدل
الاشتغال ، وهذا هو الوجه الصحيح)) ^(٥) .

ووافق عليه الأَبْذِيّ ^(٦) ، وابن هشام ^(٧) .

أمّا ابن مالك فقد صرّح في (شرح الكافية الشافية) بأنّ
الأول " المبدل منه " مشتمل على الثاني " البدل منه " اشتمالاً مصححاً
للبدليّة ، قال : ((... نحو : أعجبني الجارية حسنها ، فإنّـه جائز ؛
لأنّ الحُسْنَ مشتمل عليه ذكر الجارية اشتمالاً

(١) ارتشاف الضرب ٤/١٩٦٨ ، همع الهوامع ٥/٢١٤ .

(٢) كشف المشكل ٢/٢٠ .

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٢/٤٣٦ .

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٦٩٠ — ٦٩١ .

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٥٠ .

(٦) شرح الجزولية ١/٧١٧ .

(٧) أوضح المسالك ٣/٤٠٢ .

مصححاً للبديلية فإنه يفهم معناه في الحذف مع كون الاقتصار على متبوعه حسناً في الكلام)) (١).

وقال في (التسهيل) : ((المشتمل في بدل الاشتمال هو الأول ، خلافاً لمن جعله الثاني ، والعامل)) (٢).

وكررّه في الشرح ، وبين في الموضع نفسه أنه متأثر بأبي علي الفارسي في اختياره (٣) ، والحق أن ما عليه ابن مالك هو أحد قولي الفارسي الذي قال : ((ومنه قوله عز وجل : ﴿ قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ . النَّارِذَاتِ الْوَقُودِ ﴾ (٤) فـ(الأخدود) مشتمل على (النار))) (٥).

وسبقهما إلى ذلك ابن السراج حيث قال : ((والثالث : ما كان من سبب الأول وهو مشتمل عليه نحو : سُلِبَ زيد ثوبه ، وسُرِقَ زيدٌ ماله ؛ لأنَّ المعنى : سُلِبَ ثوب زيد ، وسُرِقَ مالُ زيد)) (٦).

وقال ابن برهان العكبري : ((فأما بدل الاشتمال فهو الذي يدلّ فيه الأول على الثاني على سبيل الجملة ، فيجيء الثاني ملخصاً لما دلّ عليه الأول ؛ ألا ترى أنَّ ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ ﴾ (٧) وحده يقتضي أنهم سألوا عن حكم تَعَلَّقَ بِهِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينَ لَهُ ، فقوله : (قِتَالٍ فِيهِ) عَيْنَ ذَلِكَ)) (٨).

(١) ١٢٧٥/٣ .

(٢) ص ١٧٣ .

(٣) شرح التسهيل ٣٣٨/٣ .

(٤) البروج / ٤ ، ٥ .

(٥) الإيضاح العضدي ٢٩٤/١ .

(٦) الأصول في النحو ٤٧/٢ .

(٧) البقرة / ٢١٧ .

(٨) شرح اللمع ٢٣١/١ .

وقالوا : هو مذهب الرَّمَّانِيّ في أحد قوليه ^(١) ، وخطّاب الماردي ^(٢) ،
والجزولي ^(٣) .

وصرّح به ابن يعيش فقال : ((المراد بالاشتمال أن يتضمّن الأول الثاني ،
فَيَفْهَم من فحوى الكلام أن المراد غير المبدل منه)) ^(٤) .

وصححه ابن عصفور في قوله : ((والصحيح أن بدل الاشتمال هو أن تبدل
اسماً من اسم بشرط أن يكون الأول مشتملاً على الثاني)) ^(٥) .

وقال ناظر الجيش : ((قد عرفت أن المشتمل في بدل الاشتمال فيه ثلاثة
مذاهب ، وأنّ الأصح منها أن المبدل منه هو المشتمل على البديل)) ^(٦) .

ويُفْهَم من كلام ابن مالك ضمنا أنّه اختار هذا المذهب ؛ لاطراده في كل
الأمثلة ^(٧) .

وعلّله الجزولي بأنّ الثاني إمّا صفة للأول ، كـ " أعجبتني الجارية حسنّها " ،
أو مكتسب من صفة ، نحو : سُلِبَ زيدٌ ماله ، فإنّ الأول اكتسب من الثاني كونه
مالكاً له ^(٨) .

ولم يسلم مذهب ابن السراج والفارسيّ الذي اختاره ابن مالك من الاعتراض
فقد ردّ بأنّه يلزم منه جواز " ضربت زيدا عبده " على أن " عبده " بدل اشتمال من

(١) ارتشاف الضرب ١٩٦٨/٤ .

(٢) همع الهوامع ٢١٣/٥ .

(٣) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٦٨٩/٢ - ٦٩١ .

(٤) شرح المفصل ٦٤/٣ .

(٥) شرح جمل الزجاجي ٢٨٢/١ .

(٦) تمهيد القواعد ٥٦٩/٤ .

(٧) شرح التسهيل ٣٣٨/٣ .

(٨) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٦٨٩/٢ ، التصريح بمضمون التوضيح ٦٣٨/٣ - ٦٣٩ .

"زيد" لأنَّ الأوَّلَ يكتسي من الثاني وصفاً ، فهو ملك . وهذه صورة ممنوعة في بدل الاشتمال ؛ لأنَّ شرطه صحة الاستغناء بالأول عن ذكر الثاني الذي تعينه ، فأنت تقول : أعجبني زيد حسنه ، ويصح أن تقول : أعجبني زيد ، مكثفياً به عن ذكر "الحسن" ، ولا يصح أن يقال في "ضربت زيدا عبده" : ضربت زيدا ، وأنت تعني "عبده" ولذا منعه (١) .

ثم إنه يترتب عليه الحكم بعدم جواز : سرِّي زيد داره ، وأعجبني زيد فرسه ، ورأيت زيدا فرسه ؛ لأنَّ الأول فيها لا يشتمل على الثاني ، مع أنَّها من الأمثلة التي ذكرها النحاة في بدل الاشتمال (٢) .

وبما ذكر يثبت أنَّ هذا القول ينقصه الاطراد ، ومع ذلك نجد ابن مالك يصف قول المبرِّد بعدم الاطراد معترضاً ، قال : ((وأما عدم اطراد الثالث [قول المبرِّد] فظاهر ؛ لأنَّ من جملة بدل الاشتمال : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ (٣) ، والعامل فيه ليس مشتملاً على المتبوع والتابع)) (٤) .

ويرى آخرون أنَّ الثاني مشتمل على الأول، وهذا المذهب محكيٌّ عن الفارسي (٥) ، ومنسوب إلى الرماني (٦) ، وعليه الجرجاني (٧) . وقد شرح عبدالقاهر الجرجاني مذهبهم في قوله : ((اعلم أنَّك إذا قلت : (سَلْبُ زيدٍ ثوبه) كان (الثوب) بدلاً من (زيد) ، من حيث إنَّ (الثوب) لما اتصل

(١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٦٩١/٢ ، التصريح بمضمون التوضيح ٦٣٩/٣ .

(٢) همع الهوامع ٢١٣/٥ .

(٣) البقرة / ٢١٧ .

(٤) شرح التسهيل ٣٣٨/٣ .

(٥) ارتشاف الضرب ١٩٦٨/٤ ، همع الهوامع ٢١٤/٥ ، نسب إليه في الحجة ولم أعثر عليه .

(٦) المساعد على تسهيل الفوائد ٤٣٦/٢ .

(٧) المقتصد في شرح الإيضاح ٩٣٥/٢ .

به واشتمل عليه ، صار بمنزلة ما هو جزء منه كقولك : ضَرَبَ زَيْدٌ رَأْسَهُ ، وقوله تعالى : ﴿ قَتَلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِذَاتِ الْوَقُودِ ﴾ ^(١) فَإِنَّ (الأُخْدُودِ) اشتمل على (النار) فصار بمنزلة المتصل بها فأبدلت منه ، فهذا بدل الشيء من مكانه ، وقوله عز وجل : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ ^(٢) بدل الشيء من زمانه ، لأنَّ القتال واقع في الشهر كما كان (النار) كائنةً في (الأُخْدُودِ) ((^(٣) .

ورُدَّ أيضاً بعدم اطراده ، فمن بدل الاشتمال : أعجبنى زيدٌ كلامه وفصاحته ، وكرهت عمراً ضجره ، وساءني خالدٌ فقره وعرجه ، فالثاني في هذا وأمثاله غير مُشْتَمِلٍ على الأول ^(٤) .

وما أظنه الصواب أَنَّ المُشْتَمِلَ في بدل الاشتمال هو العامل ، وهو مذهب المبرِّد ومن معه ؛ لأنَّ فيه اطراداً لم يتحقق في المذهبين الآخرين ، وأمَّا ما رآه ابن مالك من أنَّه لا يطرد ، لأنَّ من بدل الاشتمال قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ ، والعامل فيها ليس مشتملاً على المتبوع والتابع أو المبدل منه والبدل ، فهو قول مبني على أَنَّ مراد أبي العباس من ذلك أَنَّ يشتمل معنى العامل على التابع والمتبوع ، وهذا صحيح ، فقد جاء في بعض كلام المبرِّد في نصوصه التي مضت ما يُشير إلى ذلك ، ولكنَّا فهمنا من بعض كلامه أَنَّ مقصده من ذلك استدعاء العامل للمتبوع والتابع ، الأول على سبيل المجاز والآخر على سبيل الحقيقة ، فإذا أجرينا ذلك

(١) البروج / ٣ ، ٤ .

(٢) البقرة / ٢١٧ .

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح ٩٣٥/٢ .

(٤) شرح التسهيل ٣٣٨/٣ ، التصريح بمضمون التوضيح ٦٣٩/٣ ، همع الهوامع ٢١٣/٥ — ٢١٤ .

على الآية التي اعترض بها ابن مالك على المبرّد ، اندفع هذا الإشكال وبطل ، وأصبح أساس الاشتمال وموضعه في بدل الاشتمال هو العامل ، وليس الأوّل ولا الثاني .
وهذا الذي ذكرت نصّ عليه أبو حيّان معقّباً على اعتراض ابن مالك على مذهب أبي العباس ، قال : ((وهذا الذي ردّ به المصنّف المذهب الثالث [مذهب المبرّد] إنّما يسوغ على تفسير ابن الأبرش لبذل الاشتمال ، وأمّا على تفسير غيره فإنّما يعنون أنّ معنى العامل توجّهه للبدل ، والذي سبق له الذكر ليس مقصوداً بالمعنى ، تقول : (غُصِبَ زيد فرسه) فسوق (زيد) في الذكر تجوّز ، وكذلك : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ ^(١) ، فقال فيه : لم يسألوا عن نفس الشهر لجهل علمهم به ، وإنّما المعنى يسألونك عن قتال الشهر)) ^(٢) .

(١) البقرة / ٢١٧ .

(٢) التذيل والتكميل ٣٤٢/٥ .

٤١ - الجنادى بـ (أَي)

استعملت العرب " أَي " على وجهين :

الأول : أن تكون حرف تفسير واقعة بعد المفرد ، نحو : عندي عَسَجِد ، أي :

ذهب ، أو واقعه بعد الجملة ، كقول الشاعر :

وترمينني بالطرفِ ، أَي : أنت مُذنبٌ وتقلينني ، لكن إياك لا أقلي ^(١)

والثاني : أن تكون حرف نداء كقولك : أي زيد . وهي لنداء البعيد أو

القريب أو المتوسط على خلاف بينهم ^(٢) .

وقد ذكر ابن مالك في ثلاثة مواضع رأي المبرّد في استعمال حرف النداء "أَي" :

فقال ((ومذهب المبرّد ، ومن وافقه أن (أَيَا) و (هَيَا) للبعد ، و (أَي) والهمزة للقريب ، و (يَا) لهما)) ^(٣) .

وقال في موضع آخر : ((وجعل المبرّد (أَي) للقريب ، وتبعه الزمخشري ظناً

أنّه مذهب سيويه ، وقد صرح سيويه بأنّ (أَي) مثل (هَيَا) و (أَيَا) في البعد)) ^(٤) .

ثم قال في موضع ثالث : ((ومن زعم أن (أَي) كاهمزة في الاختصاص

بالقرب لم يعتمد في ذلك إلا على رأيه ، والرواية لا تُعارض بالرأي ، وصاحب هذا

الرأي هو المبرّد ، وتبعه كثير من المتأخرين)) ^(٥) .

فابن مالك من واقع نصوصه الثلاثة ينسب إلى المبرّد القول بأنّ "أَي" لنداء القريب ،

وهذا القول من وجهة نظر ابن مالك غير مرضي عنه ، لأنّه مخالف لما استعملته العرب .

(١) البيت غير منسوب . انظر : المفصل ص ٣١٣ ، وشرح المفصل ١٤٠/٨ ، ٢٣٣ ، ومغني اللبيب

ص ١٠٦ ، وشرح شواهد المغني ٢٣٤/١ ، وخزانة الأدب ٢٣٨/١١ .

وقوله : لكنّ ، أراد به : لكنّ أنا ، فحذف الهمزة وأدغم ، " أقلي " : أبغض .

(٢) الجنى الدانسي ص ٢٣٣ ، مغني اللبيب ص ١٠٦ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٢٨٩/٣ .

(٤) شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ ٢٧٦/١ .

(٥) شرح التسهيل ٣٨٦/٣ .

وإذا قُورن ما حكاه ابن مالك عن المبرّد بما في (المقتضب) وجدناه يقول في
(باب الحروف التي تُنَبّه بها المدعو ، وهي : (يَا ، وَأَيَا ، وَهَيَا ، وَأَيْ ، وَأَلْف
الاستفهام) : ((فهذه الحروف سوى الألف تكون لمد الصوت)) ^(١) .
فواضح أنّ " أَيْ " عنده لنداء البعيد ، أو ما يحتاج لمد الصوت على حدّ تعبيره ،
وهو قول مغاير تماماً لما عزاه إليه ابن مالك .

ولم يسبق أحد ابن مالك في نسبة ما نسبته إلى المبرّد ، فلم أعثر فيما قرأت على
نحويّ قبله قال مقولته ، وادعى أنّها عند المبرّد مستعملة لنداء القريب ، إلاّ أنّ تأثيره
في متابعيه واضح ، فقد اقتفى أثر ابن مالك فيما ذكر ابنه ، والأزهريّ ، والأشعريّ ،
ظاهراً أنّ " أَيْ " عند المبرّد ينادى بها القريب ، ومردّدين قولاً واحداً ، هو : ((وذهب
المبرّد إلى أنّ (أَيَا وَهَيَا) للبعيد ، و(أَيْ والهمزة) للقريب ، و (يَا) لهما)) ^(٢) .
ونسبه إليه متأثراً بابن مالك أبو حيّان ^(٣) ، والدماميني ^(٤) .

وقال السيوطي : (((أَيْ) بالفتح ، والقصر ، والسكون ... وفي معناها
أقوال : قيل : للقريب ، وعليه المبرّد ، والجزوليّ)) ^(٥) .

وما قيل عن المبرّد في هذه النصوص قول لم أعثر عليه ، فقد ثبت من كلام
المبرّد أنّ " أَيْ " عنده لنداء البعيد ، وادعاء غير ذلك غير صحيح مقارنة بما يبيّن أيدينا
من نصوص .

ولا نشك في أنّ المبرّد متأثر بسيبويه القائل : ((فأما الاسم غير المندوب فينبّه
بخمسة أشياء بـ (يَا ، وَأَيَا ، وَهَيَا ، وَأَيْ ، وبالألف) ... إلاّ أنّ الأربعة غير الألف قد

(١) ٢٣٣/٤ .

(٢) انظر على التوالي : شرح ألفية ابن مالك لابن الناطم ص ٥٦٥ ، التصريح بمضمون التوضيح ٨/٤ ،
شرح الأشعري ١٦/٣ .

(٣) التذيل والتكميل ٤٧٧/٥ .

(٤) تعليق الفرائد ٢/ ورقة ١٤٩ .

(٥) همع الهوامع ٣٥/٣ .

يستعملونها إذا أرادوا أَنْ يَمْدُوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم ، والإنسان المعرض عنهم ، الذي يرون أَنَّهُ لا يُقبل عليهم إِلَّا بالاجتهاد ، أو النائم المستقل ((^(١)).

فإمام النحاة سيويه يقرر أَنَّ "أي" لنداء البعيد حقيقة أو حكماً ، ثم إِنَّه صرح بأنّها قد تخرج عنه فينادى بها القريب توكيداً ، وتنبيهاً له على أهمية ما بعد النداء ، قال : ((وقد يستعملون هذه التي للمدّ في موضع الألف ، ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدون فيها . وقد يجوز لك أَنْ تستعمل هذه الخمسة غير (وا) إذا كان صاحبك قريباً منك ، مقبلاً عليك ، توكيداً))^(٢).

ولم يُشر المبرّد إلى هذا الذي ذكر سيويه في (المقتضب) ، فحديثه عن استعمال حروف النداء عامة — ومنها "أي" — موجز مقتضب .

وقد أفصح ابن مالك عن جواز نداء القريب بما للبعد بإجماع النحاة ، قال : ((وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعد على سبيل التوكيد ، ومنعوا العكس))^(٣) . وتكون "أي" لنداء البعيد ؛ لأنّ فيما سوى الهمزة من حروف النداء مدّاً موجوداً كما في "يا ، وأيا ، وهيا" ، أو ممكناً ؛ فيقال في "أي" : أي ، فتجعل للمنادى البعيد المفتقر إلى مدّ الصوت بندائه ، والقريب مستغن عن ذلك فخصّ بالهمزة^(٤) .

واتخذ ابن السراج هذا القول مذهباً له ، فقال مردداً مقالة سيويه : ((والحروف التي ينادى بها خمسة : (يا ، وأيا ، وهيا ، وأي ، وبالألف) وهذه يُنبّه بها المدعو ، إِلَّا أَنْ أربعة غير الألف يستعملونها إذا أرادوا أَنْ يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم ، أو للإنسان المعرض ، أو النائم المستقل ، وقد يستعملون هذه التي للمدّ في موضع الألف ، ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدون فيها ، ويجوز

(١) الكتاب ٢٢٩/٢ — ٢٣٠ .

(٢) الكتاب ٢٣٠/٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٢٨٩/٣ .

(٤) الكتاب ٢٢٩/٢ — ٢٣٠ .

أَنْ تستعمل هذه الخمسة إذا كان صاحبك قريباً مقبلاً عليك توكيداً ((^(١)).
وهو قول الصيمري^(٢) ، وابن عصفور^(٣) ، وابن النّاطم^(٤) ، وابن هشام^(٥) ،
والأشْموني^(٦) .

وقد انتصر ابن مالك لمذهب سيويه معرضاً بالمخالفين ، ومعتزلاً عليهم ؛
لأنّهم يزعمون أنّ " أَيْ " كالهزمة تختص بنداء القريب ، جاعلاً المبرّد في زمرتهم ، وقد
قرأنا هذا في واحد من النصوص التي أثبتتها في صدر المسألة .

وأظن أنّك تتفق معي في أنّ اعتراض ابن مالك على المبرّد لا مسوّغ له ، بعد
أنّ عرفنا أنّ صاحب (المقتضب) متابع لسيويه لا مبتدع .

ومع ذلك يبقى اعتراض ابن مالك على المخالفين من المتأخرين قائماً ؛ فهم
— وكما يقول ابن مالك — لم يحفلوا بالمرويّ عن العرب الذين استعملوها في كلامهم
لنداء البعيد ، بل بنوا مقاتلتهم على الرأي ، والرواية لا تُعارض بالرأي^(٧) .
ويأتي في مقدّمة أولئك الذين يقصرون " أَيْ " على مناداة القريب الجزولي^(٨) ،
والزّمخشريّ ، وابن يعيش .

قال الزّمخشريّ : ((و (أَيْ) ، والهزمة لنداء القريب))^(٩) .

(١) الأصول في النحو ٣٢٩/١ .

(٢) التبصرة والتذكرة ٣٣٧/١ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ٨٢/٢ ، وانظر : المقرب ١٧٥/١ .

(٤) شرح ألفية ابن مالك لابن النّاطم ص ٥٦٥ .

(٥) شرح اللّلمحة البدرية في علم العربية ١٣٨/٢ ، أوضح المسالك ٩/٤ .

(٦) شرح الأشْموني ١٥/٣ .

(٧) شرح التسهيل ٣٨٥/٣ .

(٨) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٤٩/٣ .

(٩) المفصل ص ٣٠٩ .

وقال ابن يعيش: ((و (أَيْ) والهمزة تستعملان إذا كان صاحبك قريباً))^(١) .
وهو قول للحيدرة اليميني^(٢) ، وابن معطي^(٣) ، وابن الحاجب^(٤) ،
والاسفراييني^(٥) ، والرضي^(٦) ، والأهدل^(٧) ، وغيرهم .
واحتج هؤلاء بأنَّ " أَيْ " لا مجال فيها لامتداد الصوت ؛ لأنَّها ليست مدّة من
حيث كان ما قبلها مفتوحاً ، وذلك أنَّ المدَّ لا يتحقق فيها إلاَّ إذا سكَّنت وكانت
حركة ما قبلها من جنسها ، والهمزة ليست من حروف المدِّ فاستعملت للقريب^(٨) .
ويرى آخرون أنَّ " أَيْ " مستعملة لنداء المتوسط ، وهو قول منسوب إلى ابن
برهان العكبري^(٩) ، ونص عليه الحريري في قوله: ((و (أَيْ) لنداء المتوسط))^(١٠) .
وقال المالقي بمثل ذلك وإن اختلفت العبارة ، حيث جعلها في المنزلة الوسطى
بين الهمزة و "أَيَا" ، قال متحدثاً عن واحد من استعمالات " أَيْ " : ((أنَّ تكون
تنبيهاً ونداء مثل (يَا) ، إلاَّ أنَّها تختصُّ بالقرب منزلة المصغى إليك لتقارب لفظها ،
وهي في النداء أبعد من الهمزة ، فهي في المنزلة الوسطى من الهمزة و (أَيَا)))^(١١) .

-
- (١) شرح المفصل ١١٨/٨ .
 - (٢) كشف المشكل ٥١٩/١ .
 - (٣) شرح ألفية ابن معطي ١٠٣٣/٢ .
 - (٤) شرح المقدمة الكافية ٩٨٧/٣ .
 - (٥) لباب الإعراب ص ٤٤٥ .
 - (٦) شرح الرضي على الكافية ٤٢٥/٤ .
 - (٧) الكواكب الدرية ٣٣٢/٢ .
 - (٨) شرح المفصل ١١٨/٨ .
 - (٩) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٥٦٥ .
 - (١٠) شرح ملحّة الإعراب ص ٢١٩ .
 - (١١) رصف المباني ص ٢١٣ .

والظاهر عندي بناء على ما تقدم أنَّ أصوب الأقوال في " أَيْ " أنَّ تكون لمناداة القريب ، هذا ما يقبله العقل ؛ إذ لا يتصور أنَّ يجد المُنَادِي مجالاً لمدِّ صوته لمُنَادَى بعيدٍ أو ما في حكمه مستخدماً " أَيْ " مقصورةً ساكنة .

وقد أوضح سيويه من قبلُ وابن مالك من بعدُ أنَّ المدَّ في " أَيْ " يكون ممكناً ، ولا أدري كيف يكون ذلك ؟

ثم إنَّهم يقولون : إنَّ سيويه يذكر أنَّ المروي عن العرب استعمال " أَيْ " لنداء البعيد ، ولكنني لم أقرأ عنده شاهداً واحداً من ذلك المروي يستأنس به ، ويكون دليلاً قاطعاً على استعمالها في نداء البعيد وكذا الأمر بالنسبة لابن مالك .

وأما " أَيْ رَبِّ " ^(١) ، وقول الشاعر :

أَلَمْ تَسْمَعْ أَيْ عَبْدًا فِي رَوْنَقِ الضُّحَى بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهْنٍ هَدِيرُ ^(٢)

فشاهدان على أنَّها استعملت للنداء فقط ^(٣) ، إذ لا نستطيع القول بأنَّها هنا

لنداء القريب أو البعيد ، فهي فيهما تحتمل الأمرين .

(١) صحيح مسلم ، كتاب القدر (باب كيفية خلق آدمي ...) ، الحديث رقم : (٢) ، ٢٠٣٧/٤ .

(٢) قائله : كثير عزة . انظر : الديوان ص ١٠١ ، ورصف المائي ص ٢١٤ ، ومغني اللبيب ص ١٠٦ ، وشرح شواهد المغني ٢٣٤/١ .

(٣) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٨١/١ .

٣٢ - حذف حرف النداء في نداء اسم الجنس المعين

يؤتى بالنادى عارياً من حرف النداء " الياء " ، سواء أكان المنادى مفرداً نحو قوله تعالى : ﴿ يَوْسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ ^(١) أي : يا يوسف ، أو جارياً مجراه كقوله تعالى : ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ ﴾ ^(٢) أي : يا أيها الثقلان ، أو مضافاً ، نحو قوله تعالى : ﴿ أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ ﴾ ^(٣) أي : يا عباد الله .

واستثنوا من ذلك اتفاقاً المندوب ، نحو : يا عُمَرَا ، والمستغاث نحو : يا لَلَّهِ ، والمتعجب منه ، نحو : يا لَلَّمَاءِ وَلِلْعُشْبِ ، والمنادى البعيد نحو : يا زَيْدُ . فحرف النداء مع هذه الأشياء واجب ذكره وممتنع حذفه ؛ لأنَّ المنادي يريد فيها إطالة صوته ورفعاً مستعينا بحرف النداء ، والحذف ينافية .

ومنعوا أيضاً حذفه إذا كان المنادى اسم جنس غير معيّن أو ما يسمونه النكرة غير المقصوده ، كقول الأعمى : يا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي ؛ لأنَّ المنادى غير مقبل على المنادي ولا متهيء لقوله فَمُنْعِ حذف الياء .

وكذلك منعوا حذفه مع المضمّر المخاطب عند من يجيزه ، نحو : يا إِيَّاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ ؛ لأنَّ الحذف مع الضمير يُفَوِّت الدلالة على النداء .

ولم يجيزوا حذفه مع اسم الله تعالى نحو : يا أَلَلَّهُ ، حتى لا يلتبس الخبر بالنداء في بعض الصور ، فلو قلت : الله ربي ، وأنت تريد : يا الله ربي ، لأوهم أنّه مبتدأ ^(٤) .

(١) يوسف / ٢٩ .

(٢) الرحمن / ٣١ .

(٣) الدخان / ١٨ .

(٤) التصريح بمضمون التوضيح ١٠/٤ - ١٣ ، شرح ألفية ابن معطي ١٠٤٠/٢ - ١٠٤٢ .

ثم اختلفوا في حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم إشارة أو اسم جنس معين .

فأما حذفه مع اسم الإشارة فإنه عندي جائز وفقاً للكوفيين ^(١) وابن مالك ^(٢) ، وخلافاً لأئمة البصريين ، سيويه ^(٣) ، والمبرد ^(٤) ، وابن السراج ^(٥) ، وغيرهم ؛ لقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ ^(٦) أي : يا هؤلاء ، وقوله — ﷺ — : ((فقال له الذئب : هذا استنقذتها مني فمن لها يوم السبع ، يوم لا راعي لها غيري)) ^(٧) أي : يا هذا ، ومثله قول الشاعر :

ذَا ارْعَوَاءَ فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الدِّهَانِ رَأْسُ شَيْبَا إِلَى الصَّبَا مِنْ سَبِيلِ ^(٨)

وتأول شواهد النثر ، ووصف شواهد النظم بالضرورة والشذوذ — وهو صنع البصريين — فيه تكلف ولي لأعناق النصوص بما لا موجب له سوى تعصب لمذهب ، واعتداد برأي .

وأما حذف حرف النداء مع النكرة المعينة بالقصد والإقبال ، مسألتنا في هذا المبحث ، فموضع خلاف بين المبرد وابن مالك ، هآك بيانه مفصلاً .

(١) شرح الكافية الشافية ١٢٩١/٣ .

(٢) شرح التسهيل ٣٨٧/٣ .

(٣) الكتاب ٢٣٠/٢ — ٢٣١ .

(٤) المقتضب ٢٥٨/٤ — ٢٥٩ .

(٥) الأصول في النحو ٣٢٩/١ .

(٦) البقرة / ٨٥ .

(٧) صحيح البخاري ، كتاب فضائل الصحابة (باب أم حسب أن أصحاب الكهف والرقيم) ، الحديث رقم : (٣٢٨٤) ، ١٢٨٠/٣ .

(٨) البيت غير منسوب فيما اطلعت عليه . انظر : شرح الكافية الشافية ١٢٩٢/٣ ، وشرح التسهيل ٣٧٨/٣ ، والمقاصد النحوية ٢٣٠/٤ ، وشرح الأشئوني ١٩/٣ .

" ارْعَوَاءَ " : رجوعاً ، " الصَّبَا " : الشباب .

قال ابن مالك في (باب الترخيم) معلقاً على قولهم : " أَطْرُقُ كَرَا " ^(١) :
 ((وعلى قول المبرّد لا شذوذ فيه إلاّ من قبل حذف حرف النداء في نداء اسم الجنس ،
 وقد تقدّم في كلامي ما يدل على أنّ ذلك لا شذوذ فيه ، إلاّ عند من لم يطلع على
 شواهد جوازه)) ^(٢) .

وابن مالك هنا يُعرّج على موقف المبرّد من نداء اسم الجنس المعين في معرض
 حديثه عن قول المبرّد : إنّ " الكَرَا " في قولهم : " أَطْرُقُ كَرَا " اسم لذكر الكروان ،
 فلا شذوذ فيه إلاّ من جهة حذف حرف النداء في نداء اسم الجنس المعين .
 وقد أظهرت نصوص المبرّد أنّ ابن مالك نسب إليه قولاً لم يثبت عنه ؛ لأنّه مقرّر
 بأنّ " الكَرَا " مرخم " كَرَوَان " ، وأنّه مرخم شذوذاً ؛ لتجرّده من العلميّة وهاء التأنيث ^(٣) .
 وأمّا ما ذكره ابن مالك من أنّ فيه عند المبرّد شذوذ حذف حرف النداء في
 نداء اسم الجنس المعين فصحيح ، ويؤكد لنا صحته قول أبي العباس في (باب ما يجوز
 أن يُحذف منه علامة النداء وما لا يجوز فيه) : ((فجُملة هذا : أنّ كلّ شيءٍ من
 المعرفة يجوز أن يكون نعتاً لشيء ، فدعوته ، أنّ حَذَفَ (يا) منه غير جائز ؛ لأنّه
 لا يُجمع عليه أن يُحذف منه الموصوف وعلامة النداء ، وذلك أنّه لا يجوز أن تقول :
 رجلٌ أقبل ، ولا : غلامٌ تعال ، ولا : هذا هَلُم ، وأنت تريدُ النداء ، وذلك أنّه لا يجوز

(١) مجمع الأمثال ٤٣١/١ ، والمستقصى في أمثال العرب ٢٢١/١ . وهو مثل يُضرب لمن تكبر وقد
 تواضع غيره ممن هو أشرف منه .

وهي رقية يصيدون بها طائر (الكروان) ، يقولون : " أطرق كرا إنّ النعام في القرا ، ما إنّ رأى هنا
 كرا " فيسكن ويُطرق حتى يُصطاد .

" وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه ، والمعنى : طاطى يا كروان رأسك ،
 واخفض عنقك للصيد ، فإنّ أكبر منك وأطول عنقاً وهي النعام قد صيدت وحملت من البدو إلى
 القرى " التصريح بمضمون التوضيح ١٤/٤ .

(٢) شرح التسهيل ٤٣٢/٣ .

(٣) سأتناول ذلك مفصلاً في المسألة رقم : (٣٤) .

أَنْ تقول : رجلٌ أقبل ؛ لأنَّ هذه نعوت (أَيْ) ، تقول : يا أَيُّها الرجلُ ، ويا أَيُّها الغلامُ ، ويا أَيُّهَذَا ؛ لأنَّ (أَيًّا) مبهم ، والمبهمة إِنَّمَا تُنْعَت بما كان فيه الألف واللام ، أو بما كان مُبْهِمًا مِثْلَهَا)) (١) .

فالنكرة المبهمة المعيّنة بالنداء في قولك : يا رَجُلُ ، نعت لـ "أَيُّ" في قولك : يا أَيُّها الرَّجُلُ ، ولكِنَّكَ حذفَ المنعوت وهو " أَيْ " وأَقمت النعت مقامه فقلت : يا رجلُ ، فلو أَنَّكَ حذفْتَ الياء فقلت : رجلٌ أقبل ، لجمعت بين حذفين حذف الموصوف وحذف حرف النداء ، واجتماع حذفين على اسم واحد فيه إجحاف .

من أجل ذلك لا يجوز حذفه ، وما جاء من كلام العرب على خلاف ذلك فلا يخلو أَنْ يكون مثلاً ، والأمثال يستجاز فيها لكثرة استعمالها ما لا يجوز مع غيرها ، أو أن يكون قولاً لشاعر ألجأته الضرورة إليه ، ويظهر ذلك في قوله : ((وقال الشاعر ، وهو العَجَّاج :

جاري لا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي (٢)

وقالوا في مَثَل من الأمثال — والأمثال يُستجاز فيها ما يستجاز في الشعر ؛ لكثرة الاستعمال لها — : (اَقْتَدِ مَخْنُوقُ) (٣) ، و(أَصْبَحَ لَيْلُ) (٤) و(أَطْرُقَ كَرًّا) (٥) يريدون

(١) المقتضب ٢٥٨/٤ — ٢٥٩ .

(٢) عجزه : (سَيَّرِي وإِشْقَاقِي عَلَى بَعِيرِي) .

انظر : ديوان العجّاج ص ٢٢٧ ، والكتاب ٢٣١/٢ ، وشرح المفصل ١٦/٢ ، وخزانة الأدب ١٠٩/٢ .
وقال ابن منظور : ((ويروى : سَعْيِي ، وذلك أنه عزم على السفر فكان يَرُمُّ رحلَ ناقته لسفره ، فقالت له امرأته : ما هذا الذي تَرُمُّ ؟ فخاطبها بهذا الشعر)) . انظر : لسان العرب (عذر) ٥٤٨/٤ .
" العذير " : الأمر الذي يحاوله الإنسان فيعذر فيه . أي : لا تستنكري ما أحاوله معذوراً فيه ، قاله ابن الشجري في أماليه ٣١٥/٢ .

(٣) مجمع الأمثال ٧٨/٢ ، المستقصى في أمثال العرب ٢٦٥/١ . ويقال في الحث على تخلص الرجل نفسه من الأذى والشدة .

(٤) مجمع الأمثال ٤٠٣/١ — ٤٠٤ ، المستقصى في أمثال العرب ٢٠٠/١ . ويضرب في الليلة الشديدة التي يطول فيها الشَّرّ .

(٥) سبق تخريجه .

ترخيم الكروان فيمن قال : يا حارُّ)) (١).

والمبرد قطعاً متأثر فيما قال بإمام النحاة قبله ، جاء عن سيويه في (باب الحروف التي يُنبّه بها المدعو) قوله : ((ولا يحسن أن تقول : هذا ، ولا : رجُلُ ، وأنت تريد : يا هذا ، ويا رجُلُ ، ولا يجوز ذلك في المبهم ؛ لأنّ الحرف الذي ينبّه به لزِم المبهم ، كأنّه صار بدلاً من (أيّ) حين حذفته ، فلم تقل : يا أيّها الرجُلُ ، ولا : يا أيّها ... وقد يجوز حذف (يا) من النكرة في الشعر ، وقال العجاج :

جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي (٢)

يريد : يا جارية . وقال في مثل : (افْتَدِ مَخْنُوقُ) ، و (أَصْبَحَ لَيْلُ) ، و (أَطْرَقَ كَرَا) . وليس هذا بكثير ولا بقوي)) (٣).

فهو يرى أنّ حرف النداء ملازم لاسم الجنس المعين ، فلا يجوز حذفه ؛ لأنّه بدل من " أيّ " المحذوفة في قولك : يا أيّها الرجل ، وما جاء مخالفاً لهذا فبابه الشعر . وأما المثل التي حُذِفَتْ منها الأداة مع النكرة المعرفة بالنداء فقليلة لا ينبغي عليها حكم ، ولا تقوم بها قاعدة ، والذي حسن الحذف فيها جوازاً كثرة استعمال العرب لها فصارت كالمعرفة (٣).

وقد ذكر شراح الكتاب — فيما قرأت — أنّ المبرد أساء فهم مقالة سيويه ((وقد يجوز حذف (يا) من النكرة)) فظنّ أنّه يقصد بذلك حذف الياء مع النكرة غير المقصودة ، وأنّه قد أخطأ في ذلك خطأ فاحشاً (٤).

(١) المقتضب ٢٦٠/٤ — ٢٦١ .

(٢) الكتاب ٢٣٠/٢ — ٢٣١ ، وبيت الشعر ، والأمثال في كلام سيويه سبق تخريجها قريباً .

(٣) النكت في تفسير كتاب سيويه ٥٦٩/١ .

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ٦٠/٣ ، التعليقة على كتاب سيويه لأبي علي الفارسي ٣٧٣/١ — ٣٧٤ ،

والنكت في تفسير كتاب سيويه ٥٦٩/١ . وانظر : الانتصار لسيويه على المبرد ص ١٥١ .

وليس الأمر كذلك؛ لأنَّ سيويه فيما يظهر يتحدث عن النكرة المَعْرِفَة بالنداء ، قال السيرافي شارحاً قول سيويه ومعتزلاً على ما فهمه المبرّد : ((ادعاء أبي العباس هذا على سيويه هو الخطأ ، والعجب منه كيف ذهب ذلك عليه ، أترى سيويه يعتقد أنَّ (مخنوق) ، و (ليل) نكرتان ، وهو يضمهما بغير تنوين ؟ وإنما يعني ما كان نكرة قبل النداء فورد النداء فصار معرفة من أجله وبه ، ومثل هذا كثير في الكلام)) (١) .

ومهما يك من شيء فكلا الإمامين يمنعان حذف حرف النداء إذا كان المنادى مُعْرِفًا بالقصد والإقبال ، وكلامهما بهذا الخصوص متقارب ، وأمّا إساءة فهم المبرّد لنَصِّ سيويه فأغلب الظن أنها حصلت في مرحلة الشباب ، بدليل أنها لم تذكر إلاّ في (مسائل نقده سيويه) ولم يرد لها ذكر في (المقتضب) الذي ألفه المبرّد في مرحلة من مراحل عمره متأخرة كان فيها أكثر نضجاً ، وهذا ليس بمجديد على أرباب الصناعة من المتخصصين .

وقد تابع ابن السراج سيويه والمبرّد ، فقال عن حروف النداء : ((وإن شئت حذفتهن كلّهن استغناء ، إلاّ في المبهمة والنكرة ، فلا يحسن أن تقول : هذا ، وأنت تريد : يا هذا ، ولا : رجُل ، وأنت تريد : يا رجُل ، ويجوز حذف : يا ، من النكرة في الشعر)) (٢) .

وقال ابن جني : ((ويجوز أن تحذف حرف النداء مع كل اسم لا يجوز أن يكون وصفاً لـ (أي) ، تقول : زيد أقبل ؛ لأنه لا يجوز أن تقول : يا أيّها زيد أقبل ، ولا تقول : رجُل أقبل ، لأنه يجوز أن تقول : يا أيّها الرجُل)) (٣) .

(١) شرح الكتاب للسيرافي ٦٠/٣ ج ١ .

(٢) الأصول في النحو ٣٢٩/١ .

(٣) اللمع في العربية ص ٨٠ .

وهو مذهب للزجاجي^(١) ، والصيمري^(٢) ، والمجاشعي^(٣) ، والحريري^(٤) ،
والزحشرى^(٥) ، والأنباري^(٦) ، والحيدره اليمني^(٧) ، وابن برهان العكبري^(٨) وابن
معطي^(٩) ، وابن الحاجب^(١٠) ، والجزولي^(١١) ، وابن عصفور^(١٢) ، والرضي^(١٣) ،
وابن أبي الربيع^(١٤) ، وابن جمعة الموصلي^(١٥) ، وأبي حيّان^(١٦) ، وابن الفخار^(١٧) ،
وابن هشام^(١٨) .

وباستقراء نصوص هؤلاء وجدتهم يحتجون زيادة على ما ذكر سيبويه والمبرد

بمايلي :

-
- (١) الجمل ص ١٥٦ .
 - (٢) البصرة والتذكرة ٣٥٧/١ - ٣٥٨ .
 - (٣) كتاب الإشارة إلى تحسين العبارة ص ٦٦ .
 - (٤) شرح ملحّة الإعراب ص ٢٥٧ .
 - (٥) المفصل ص ٤٤ .
 - (٦) أسرار العربية ص ١٢٨ .
 - (٧) كشف المشكل في النحو ٥٣٢/١ .
 - (٨) شرح اللمع ٢٧٥/١ .
 - (٩) شرح ألفية ابن معطي ١٠٤١/٢ .
 - (١٠) الكافية ص ٩٥ .
 - (١١) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٥٢/٣ .
 - (١٢) شرح جمل الزجاجي ٨٨/٢ .
 - (١٣) شرح الرضي على الكافية ٤٢٦/١ .
 - (١٤) الملخص في ضبط قوانين العربية ٤٧٣/١ .
 - (١٥) شرح ألفية ابن معطي ١٠٤١/٢ .
 - (١٦) النكت الحسان ص ٩٥ ، التذيل والتكميل ٤٨١/٥ - ٤٨٢ .
 - (١٧) شرح جمل الزجاجي لابن الفخار ٦٩٢ - ٦٩٣ .
 - (١٨) مغني اللبيب ص ٨٤٠ .

أَنَّ الأصل في نداء اسم الجنس المعين أَنْ يكون بـ " أَيْ " نحو : يا أَيُّها الرَّجُلُ ، فلمَّا حذفوا " أَيَّا " والألف واللام لم يحدفوا حرف النداء ، حتى لا يؤدي إلى الإجحاف بالاسم ^(١) .

وَأَنَّ الحرف — حرف النداء — مع اسم الجنس المعين كالعوض من أداة التعريف ، فحقه ألاَّ يُحذف ، كما لا تُحذف الأداة ^(٢) ، بل ذهب الرضيّ إلى أَنَّ حرف النداء أولى منها بعدم الحذف ؛ إذ هو يفيد مع التعريف التنبيه والخطاب ^(٣) .

وهؤلاء أيضاً لا يقيمون وزناً لشواهد النثر والنظم التي حُدِفَتْ منها أداة النداء ، ولم يُخَفِ بعضهم تأثيره بـسيويه والمبرد فوصفها بالضرورة والشذوذ ، وأحسن ما يُقال عنها من وجهة نظر بعضهم — إِنَّ لم تكن كذلك — أَنَّها موقوفة على السماع ، ولا يحسن القياس عليها ^(٤) .

ويرى ابن مالك وفاقاً للكوفيّين أَنَّ حذف حرف النداء " يا " مع ما تَعَرَّفَ من النكرات بالنداء مقيس مُطَّرَد .

وقد احتج الكوفيون على صحة مذهبهم بشواهد النثر والنظم التي مضت ، ومن شواهدهم سواها قول الشاعر :

وَحَتَّى يَبِيَّتَ الْقَوْمُ فِي الصَّفِّ لَيْلَةً يَقُولُونَ : نَوْرُ صُبْحٍ ، وَاللَّيْلُ عَاتِمٌ ^(٥)

(١) انظر على سبيل المثال : أسرار العربية ص ١٢٨ ، شرح المقدمة الكافية في علم العربية ٤٥٤/٢ —

٤٥٥ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٨٨/٢ .

(٢) شرح ألفية ابن مالك لابن النازم ص ٥٦٦ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤٢٦/١ .

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن الفخار ص ٦٩٢ — ٦٩٣ .

(٥) القائل : الأعشى . انظر : ديوانه ص ٣٤٠ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٨٨/٢ ، لسان

العرب (نوم) ٥٩٧/١٢ ، وتاج العروس (نور) ٣٠٣/١٤ .

يريد : يا صُبْحُ .

وقول الآخر :

لَعَمْرِي لَسَعْدُ بْنُ الضَّبَابِ إِذَا غَدَا أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْكَ فَافْرَسِ حَمْرٌ^(١)

أراد : يا فافرسٍ .

ومع أنَّ ابن مالك مؤيد للكوفيين فيما ذهبوا إليه إلاَّ أنَّه مقررٌ بأنَّ ملازمة حرف النداء لاسم الجنس المعين كثير في كلامهم ، وأمَّا حذفه فقد ذكر مرّةً أنَّه متوسط بين الكثرة والقلّة^(٢) ، وذكر أخرى أنَّه قليل^(٣) .

وسواء أكان ما وردَ في كلام العرب من ذلك متوسطاً أم قليلاً ، فليس من الإنصاف رده .

وقد استحضر ابن مالك من أجل ذلك حديثين من أحاديث المصطفى — ﷺ — ساقهما مستدلاً بهما على صحة مذهب الكوفيين ، وهما في ميزانه يغنيان عن غيرهما من الشواهد ، قال : ((فَإِنْ قَصِدَتْ وَاحِدًا مَعِينًا فَلَا كَثْرَ أَنْ يُحذف الحرف ، وقد يحذف في الكلام الفصيح كقول النبي — ﷺ — مترجماً عن موسى — ﷺ — : (ثوبِي حَجْرٌ)^(٤) ، وكقوله — ﷺ — : (اشْتَدِّي أَرْمَةً تَنْفَرِجِي)^(٥) ، وفي هذين الحديثين غنى

(١) القائل : امرؤ القيس . ويروى شطره الأول : (لعمري لسعد حيث حُلَّتْ دياره) ، ويروى : (الرّباب) عوضاً عن (الضباب) . انظر : ديوان امرئ القيس ص ١١٣ ، وكشف المشكل في النحو ٥٣٢/١ ، ولسان العرب (حمر) ٢١٣/٤ .

" حَمْرٌ " : كلمة تُقال للفرس إذا سَنِقَ من أكل الشعير . والمعنى : يا مُنْتَقِ الرّيح . والشاعر يقول : لسعد بن الضباب إذا غدا أحب إلينا منك با فم فرسٍ حَمِر .

(٢) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ٢٩٤/١ — ٢٩٥ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٢٩٠/٣ — ١٢٩١ ، شرح التسهيل ٣٨٧/٣ .

(٤) صحيح البخاري ، كتاب الأنبياء (باب الخضر مع موسى عليه السلام) ، الحديث رقم : (٣٢٢٣) ، ٢٤٩/٣ .

(٥) خرّجه السيوطي في الجامع الصغير وضعّفه ، الحديث رقم : (١٠٤٧) ، ٢٢٩/١ .

عن غيرهما من الشواهد نثراً ونظماً)) (١).

وواضح هنا أنه عوّل كثيراً في إثبات هذه القاعدة على الحديث ، مع أن غيره ممن يمنعون حذف حرف النداء في نداء اسم الجنس لا يرون فيهما برهاناً على جواز الحذف ؛ لعدم ثبوت كونها بلفظ الرسول ﷺ ، ويؤيده ورود حديث (ثَوِي حَجْرُ) في بعض طرقه بلفظ : يا حَجْرُ (٢).

وإذا كان المانعون يخالفون ابن مالك في استشهاده بالحديث فإن مخالفتهم لا تكفي لرد ما ذهب إليه ، ولا سيما أننا وجدنا المرادي ، والأشموني (٣) ، والخضري (٤) يستكثرون ما ورد من شواهد التظم والنثر التي حذف فيها حرف النداء في نداء التكرة المعينة ، ومقتضى ذلك الأخذ بالكثير ، والعمل به ، والقياس عليه .

قال المرادي ((والإنصاف القياس على اسم الجنس ؛ لكثرة نثراً ونظماً)) (٥) . ولما كان ابن مالك متأثراً بالكوفيين ، يختار مذهبهم ، ويقوّي حجتهم ، فقد وجدناه يناقش المبرّد ناقداً ومعتزلاً .

بل وفي كلامه اتهام له ومن معه بعدم اطلاعهم على شواهد جوازه (٦) ، فإن كان مراد ابن مالك نفي اطلاعهم على شواهد كثيرة تكفي للحكم بجوازه فالقول ما قال ، وإن كان مراده نفي اطلاعهم على شواهد جوازه بالكلية فليس ما قال بصحيح ؛ لأننا اطلعنا في نصوص المبرّد وسيبويه من قبل على بعض تلك الشواهد ،

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١٢٩٠ - ١٢٩١ .

(٢) همع الهوامع ٣/٤٤ ، وانظره بهذه الرواية في صحيح البخاري ، كتاب الغسل (باب من اغتسل عرياناً وحده في الخلوة) ، الحديث رقم : (٢٧٤) ، ١٠٧/١ .

(٣) شرح الأشموني ٣/٢٠ .

(٤) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢/٦٤٤ .

(٥) توضيح المقاصد ٣/٢٧٤ .

(٦) شرح التسهيل ٣/٤٣٢ .

فهم إذن على معرفة بما ودراية ، ولكنهم استقلوها مقارنة بما اجتمع لديهم من شواهد كثيرة يلازم فيها حرف النداء اسم الجنس المعين .

وجدير بالذكر هنا القول بأن ابن مالك في ميله لرأي الكوفيين ، وعدم قبوله قول المبرّد يذكرنا بما صنعه ابن خروف قبله ، قال شارح (الجمل) : ((ويجوز حذف حرف النداء مع الأسماء المفردات المقصودة قصدتها ، نحو : يا رجل ، وفيه خلاف للمبرّد . وقالوا في السعة : (أَصْبَحَ لَيْلٌ) ^(١) ، و :

أَطْرَقَ كَرَأً أَطْرَقَ كَرَأً إِنَّ النَّعَامَ فِي الْقُرَى ^(٢)

و (افْتَدَ مَخْتُوقٌ) ^(٣) . وفي حديث موسى — عليه السلام — : (ثَوْبِي حَجَرٌ ثَوْبِي حَجَرٌ) ^(٤) أراد : يا حَجَرُ ، إذ فرّ الحجر بثوبه)) ^(٥) .

ولا ينكر منكر تشابه الموقفين موقف ابن خروف وموقف ابن مالك ، بل إنني أزعم أن ابن مالك وضع كتاب (شرح الجمل) نصب عينيه يمتاح منه متى شاء ، وكيف شاء ، فهو يعترض على المبرّد كما فعل ابن خروف قبله ، ويقوّي مذهب الكوفيين مستدلاً بالحديث ، وذلك ما فعله ابن خروف أيضاً .

ومهما يكن من شيء فواضح أن ابن مالك لم يندفع لرأي الكوفيين اندفاعاً ، بل اختاره بعد أن دَعَّمَهُ بدليلين من كلام أفصح العرب قاطبة محمد بن عبد الله صلوات ربي وسلامه عليه .

وهما مع ما اجتمع من نثر العرب ونظمهم تُرَجِّحُ عندي مقالتهم ، وتقوي مذهبهم .

(١) سبق تخريجه .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) سبق تخريجه .

(٥) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٧١٥/٢ .

عرفة بالنداء

المفرد ، وهو على ضربين : معرفة ونكرة .
صد وتوجيه الخطاب منصوبة ، تقول :

هما : ما كان معرفة قبل النداء نحو : يا زيد ،
توجيه الخطاب إليه وتخصيصه به من بين جنسه
فع به ^(١) .

" ، هل تعريف العلمية باقٍ فيه بعد النداء كما
يه غير تعريف العلمية ؟ .

فذهب المبرّد إلى أنّه حينئذ معرفة بالنداء والقصد ، وأنّ تعريف العلميّة قد
سُلب وزال عنه ، قال في (المقتضب) : ((و (زيد) وما أشبهه في حال النداء معرفة
بالإشارة مُنْتَقِلٌ عنه ما كان قَبْلَ ذلك فيه من التعريف . ألا ترى أنّك تقول — إذا
أردت المعرفة — : يا رَجُلُ أَقْبِلْ ، فإنّما تقديره : يا أَيُّهَا الرَّجُلُ أَقْبِلْ ، وليس على معنى
معهود ، ولكن حدثت فيه إشارة النداء ، فلذلك لم تدخل فيه الألف واللام ، وصار
معرفة بما صارت به المبهمة معارف)) ^(٢) .

ويفهم من كلامه أنّ علّة ذلك تَوْقِي اجتماع تعريفين على كلمة واحدة ، كما
أنّ الاسم النكرة في قولك : يا رَجُلُ أَقْبِلْ ، حدثت فيه إشارة النداء ، ولم تدخل فيه
الألف واللام .

وأزعم أنّ المبرّد أوّل القائلين به ، فما عثرت على أحد قبله اتخذ مذهباً له ، أو
نسبوه إليه .

(١) الإيضاح العضدي ١/٢٤٤ — ٢٤٥ .

(٢) ٢٠٥/٤ .

وتابعه السيرافي^(١) ، والفارسي^(٢) ، والجرجاني .

قال الجرجاني : ((... فإذا تقرر أن الضم وإدخال (يا) من أسباب التعريف ، وجب أن يكون (زيد) في قولك : يا زيد ، قد انتزع منه معنى العلمية فجعل شائعاً في أمة نحو قولك : واحد من الزيدين ، ثم عُرف بالنداء فقيّل : يا زيد ، كما يقال : يا رجلاً^(٣) .

ومن صرح بموافقة لأبي العباس ابن يعيش ، فقد قال بعد أن تساءل عن العلم في باب النداء هل هو معرفة بالنداء أم أن تعريفه الأول استُصحب معه بعد النداء : ((فالجواب أن المعارف كلها إذا نوديت تنكرت ، ثم تكون معارف بالنداء ، هذا قول أبي العباس ، وقد خالفه أبو بكر بن السراج ... والقول ما قاله أبو العباس))^(٤) .

وبمذهبه صرح الكيشي^(٥) ، وجعله ابن عقيل أحد قولي ابن عصفور^(٦) .

ويرى هؤلاء أن " يا " في قولك : يا رجلاً ، جار مجرى الألف واللام بدليل امتناع اجتماعها مع الألف واللام في نحو : يا الرجل ، كما يمتنع اجتماع حرفي تعريف في كلمة واحدة . وإذا ثبت ذلك وجب ألا تدخل على " زيد " و " عمرو " مع بقاء التعريف فيه ، بل لا بد من تنكير العلم حتى يصير جنساً ثم يُعرف بالنداء^(٧) .

ونظير ذلك إزالة تعريف الأعلام عند إضافتها، ثم يحصل فيها تعريف بالإضافة ،

(١) شرح ألفية ابن معطي ١٠٣٨/٢ ، شرح نجم الدين القمولي على الكافية ص ٥٧ .

(٢) حاشية الإيضاح العضدي ٢٤٥/١ .

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح ٧٥٦/٢ .

(٤) شرح المفصل ١٢٩/١ .

(٥) الإرشاد في علم الإعراب ص ٢٧٦ .

(٦) المساعد على تسهيل الفوائد ٤٨٩/٢ .

(٧) المقتصد في شرح الإيضاح ٧٥٥/٢ .

وذلك نحو : زيدكم ، وعمركم ، ودخول حرف النداء على العلم من هذا الباب أيضاً^(١) .

كما أنه محمول على قولهم : أمّ عمرو ، فالألف واللام لا تخلو من أن تكون زائدة غير معتد بها ، حتى كأنه قيل : أم عمرو ، أو يكون العلم قد نُكِّرَ حتى كأنه قيل : عمرو من العمرين ، ثم عُرِفَ بالألف واللام كما تقول : أم الرجل ، ولم يقل أحد : إنَّ الألف واللام للتعريف كما في " الرَّجُل " مع بقاء الاسم على العلميّة ؛ لفساد الجمع بين تعريفين .

والياء في قولك : يا زيد كذلك ، إمّا أن تكون زائدة ، ولا يجوز ذلك ؛ لأنّ الياء مع العلم تفيد ما تُفِيدُهُ في قولك : يا رَجُلُ ، و " زيد " مبني على الضم كما بُني في قولك : يا رجلُ ، فإذا انتفت زيادة الياء بقي أن الاسم قد نُكِّرَ فقيل : زيد من الزيدين ، كما تقول : رَجُلٌ من الرجال ، ثم عُرِفَ بـ " يا " ، كما قيل : إِنَّهُ نُكِّرَ " عمراً " ثم عُرِفَ بالألف واللام في قوله : أمّ عمرو^(٢) .

أمّا ابن مالك فيرى أن تعريف العلميّة في قولنا : " يا زيد " مستدام متجدّد استصحاباً للأصل الذي كان فيه^(٣) .

وقد صرّح به ابن السراج قبله ، حيث قال : ((فأما (يا زيد) ، فـ (زيد) وما أشبهه من المعارف معارف قبل النداء ، وهو في النداء معرفة كما كان))^(٤) .

(١) شرح المفصل ١٢٩/١ .

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ٧٥٦/٢ - ٧٥٧ بتصرف .

(٣) انظر : شرح عمدة الحافظ وعدة اللافت ٢٧٧/١ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٩٤/٣ ، وتسهيل

الفوائد ص ١٧٩ ، وشرح التسهيل ٣٩٢/٣ .

(٤) الأصول في النحو ٣٣٠/١ .

وتابعه ابن جنّي ، وعلي بن فضّال المجاشعي^(١) ، وأبو الحسن الخواراني^(٢) ، وأبو عبد الله بن الفخّار^(٣) ، والجزولي^(٤) ، وابن عصفور .
 قال ابن جنّي : ((والمعرفة أيضاً على ضربين : أحدهما ما كان معرفة قبل النداء ، ثم نودي فبقي على تعريفه نحو : يا زيد ويا عمرو ...))^(٥) .
 وقال ابن عصفور : ((ومنهم من زعم أنّه باقٍ على تعريفه ... وهذا المذهب هو الصحيح))^(٦) .

وتابع ابن مالك الرضي^(٧) ، وأبو حيّان^(٨) ، وابن هشام^(٩) ، والأشْمُوني^(١٠) ، والصّبّان^(١١) .

ولم يرتض ابن مالك مذهب المبرّد بل قال عنه : ((وادعى المبرّد أنّ تعريف (يا زيد) متجدد بالنداء بعد إزالة تعريف العلميّة ، لئلا يُجمع بين تعريفين ، والصحيح أنّ تعريف العلميّة مستدام كاستدامة تعريف الضمير ، واسم الإشارة ، والموصول في : يا إِيَّاكَ ، ويا هَذَا ، ويا مَنْ حَضَرَ ، ولأنّ النداء لا يلزم من دخوله على معرفة اجتماع تعريفين ، على أنّه لو علم اجتماع تعريفين لجعل أحدهما مؤكّداً للآخر ، ومسوقاً

(١) الإشارة إلى تحسين العبارة ص ٦٢ .

(٢) كتاب القواعد والفوائد في النحو ص ١٠٠ .

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن الفخار ص ٦٨٥ .

(٤) شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٥٢/٣ .

(٥) اللمع في العربية ص ٧٩ .

(٦) شرح جمل الزجاجي ٨٩/٢ .

(٧) شرح الرضي على الكافية ٣٥٠/١ .

(٨) التذيل والتكميل ٤٩٢/٥ — ٤٩٣ .

(٩) أوضح المسالك ١٧/٤ ، شرح اللمحة البدرية في علم العربية ١٣٢/٢ .

(١٠) شرح الأشْمُوني ٢١/٣ .

(١١) حاشية الصّبّان على الأشْمُوني ١٠٥/٣ .

لزيادة الوضوح ، كما تساق الصفة لذلك ، ويكون نظير اجتماع دليلي المبالغة في :
علامة ودوّاري)) (١) .

وواضح أنّ ابن مالك يرد على المبرّد مقولته من جهتين :

الأولى : أنّه لا يلزم من دخول النداء على المعرفة اجتماع تعريفين ، فكيف
يكون ذلك ؟

أبسط ما يُقال للإجابة عن هذا التساؤل : إنّ المنع من اجتماع تعريفين إذا كانا
بعلامة لفظيّة كـ " يا " مع الألف واللام ، وهذا لا ينسحب على ما نحن بصددده ، ففي
قولنا : يا زيدُ ، اجتمعت " يا " وهي مُعرّف لفظيّ بالعلميّة وليست لفظيّة ، فبينهما إذن
فرق .

والثانية من جهتي الاعتراض : أنّا قد نتسامح ونتغاضى فنجعل اجتماع الأداة
والعلم من بعدها من هذا الباب على أنّ أحدهما مؤكد للآخر ويُؤتى به زيادة في
الوضوح كما يُؤتى بالصفة موضحة للموصوف ، ويكون اجتماعهما نظير اجتماع
دليلي المبالغة في قولهم : علامة ودوّاري .

وبهاتين الجهتين يصح أنّ يكون تعريف العلميّة مستداماً كاستدامة تعريف
الضمير واسم الإشارة والموصول إذا دخل عليها حرف النداء ، ولم يقل أحد أنّ
الثلاثة عرفها النداء .

وما كان موقف ابن مالك من المبرّد بدعاً ، فقد وجدت أنّه مسبوق في اعتراضه
على مذهب المبرّد بابن السراج ، حيث ذهب صاحب (الأصول) مذهباً آخر قوّض به
رأي المبرّد وضعفه ؛ لأنّنا — والكلام لابن السراج — وإنّ قبلنا سلخ تعريف العلميّة
من كلّ علم دخلت عليه أداة النداء ، وأحللنا محله تعريفاً آخر يحصل له بالقصد

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٩٢ .

والإقبال ، فإننا واجدون في الأعلام أعلاماً لا شركة فيها ليصح تنكيرها ، كـ "الفرزدق" وما أشبهه ، فكيف يسوغ تنكيره ثم تعريفه مع أنه لا مثيل له ؟ قال ابن السراج : ((ويحيل قول من قال : إنه معرفة بالنداء فقط ، أنك قد تنادي باسمه من لا يعلم له فيه شريكاً ، كما تقول : يا فرزدق أقبل ، ولو كنت لا تعرف أحداً له مثل هذا الاسم ، ولو لم يكن عَرَفَ أَنَّ هذا اسمه فيما تقدم لما أجابك إذا دعوته))^(١) .

ولست أرتاب في أَنَّ ابن السراج يعترض على شيخه المبرد وإن لم يصرح بذلك ، فهذا ابن يعيش يقول : ((وقد خالفه أبو بكر ابن السراج ... وزعم أَنَّ قول أبي العباس فاسد ، قال : وذلك ...))^(٢) ثم ساق بعض كلام ابن السراج السابق . ولم يكتف ابن يعيش بذلك بل دافع عن مذهب المبرد راداً على ما زعمه ابن السراج ، فقال : ((وما أورده أبو بكر فغير لازم ؛ لأنه ليس ممتنعاً أَنْ يُسمِّيَ الرَّجُلُ ابنه أو عبده الساعة فرزدقاً فتحصل الشركة بالقوة والاستعداد ، ونظير ذلك أَنَّ الشمس والقمر من أسماء الأجناس ، فتعرفها بالألف واللام وإذا نزعناهما منهما صارا نكرتين ، وإن لم يكن لهما شريك في الوجود ، فإنما ذلك بالاستعداد ؛ لأنه ليس مستحيلاً أَنْ يخلق الله مثلهما ، وإذا جاز ذلك في أسماء الأجناس كان في الأعلام أسوغ))^(٣) .

ونطلع بعد ذلك على نص لابن عصفور صحَّح فيه قول من قال : إِنَّ العلم باقٍ على تعريفه ، وتصدى لمن زعم أنه معرفة بالنداء ، وَأَنَّ تعريف العلمية قد زال

(١) الأصول في النحو ١/ ٣٣٠ .

(٢) شرح المفصل ١/ ١٢٩ .

(٣) المرجع السابق ١/ ١٢٩ .

عنه ؛ لأنَّ النداء لا ينبغي أن يُعرّف من حيث هو خطاب ، يدل على ذلك أنَّك تقول : أنتَ رَجُلٌ قائمٌ ، فخاطبت ، ومع ذلك لم يتعرّف الرَّجُلُ بخطابك إيَّاه ، بل بقي على تنكيره ، وإِثما تعرّفَ به النكرة المقبل عليها من حيث ناب مناب الألف واللام ، فإن قلت : يا رَجُلُ ، فأصله : يا أَيُّها الرَّجُلُ ، فلذلك لم تحذف حرف النداء منه ؛ لأنَّه عوض من الألف واللام ، ولئلا يكثر الحذف ، ولما كان تعريف النكرة بـ " يا " من حيث هي عوض من الألف واللام ثبت أنَّها مع العلم كذلك ، والعلم معها باق على تعريفه ^(١) .

وهذا دليل آخر يضيفه ابن عصفور ينقض به مذهب المبرّد وأصحابه ، وإن كان لا ينسجم مع موقف ابن مالك الذي يرى أنَّ النكرة تعرّف بالقصد والإقبال ^(٢) .

والحق أنَّ ابن مالك وإن كان متابعاً لغيره في الاختيار والاعتراض ، فإنَّما إذا قارنَّا كلامه بكلام غيره مَنّ اعترض على المبرّد واختار غير مذهبه ، أدركنا أنَّ أصالته تبدو ظاهرة جليّة فيما أضافه من أدلة جديدة لم تؤثر عن المتقدمين ، برهن بها على صحة مذهبه وبطلان ما سواه .

ولو أنّا ألقينا نظرة سريعة على مواقف النحاة المتأخرين مَنّ جاء بعد ابن مالك من مقالة المبرّد ، ألفينا بعضهم لا يفوّت فرصة الاعتراض عليه منتصراً لما ثبتت صحته لديه .

فهذا الرضويّ يُشير إلى مأخذ من المآخذ عليه فيقول : ((وقال المبرّد ، في الأعلام أنها تُنكّر ثم تُعرّف بحرف النداء ، ولا يتم ما قاله في : يا الله ، ويا عبداً لله)) ^(٣) .

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٨٩/٢ .

(٢) شرح التسهيل ٣٩٢/٣ .

(٣) شرح الرضوي على الكافية ٣٧٤/١ .

ثم ضعف ابن الفخار قول المبرّد متأثراً بابن مالك واصفاً مذهب أبي العباس ومن وافقه بعدم الاطراد في كلّ معرفة تلت أداة النداء ؛ إذ لا يتصور تعريف اسم الإشارة والموصول ولفظ الجلالة بالنداء ، فهي أسماء لا تقبل التنكير ^(١) .

ووافق الصّبّان ابن مالك فيما قال ، وأبطل تنظير المخالفين على صحة مذهبهم بسلب تعريف المضاف إذا كان علماً ثم تعريفه بالإضافة في نحو : زيدكم وما أشبهه فقال : ((فَإِنْ قُلْتَ : العلم إذا أُريد إضافته نُكِّر ، فما الفرق ؟ ، قلتُ : ليس المقصود بالإضافة إلّا تعريف المضاف ، أو تخصيصه ، فلو أضيف مع بقاء التعريف كانت الإضافة لغواً ، وليس المقصود من النداء التعريف ، بل طلب الإصغاء ، فلا حاجة إلى تنكير المنادى إذا كان معرفة)) ^(٢) .

قلت : وباجتماع هذه الأدلة يثبت أنّ ابن مالك على حق ، فالعلم بعد أداة النداء مستدام تعريفه لا شك في دوامه ، وكيف لا يكون ذلك ، وهم يستندون إلى أصل متين ، وأدلة قويّة لا يصمد أمامها ما يراه المبرّد وأصحابه ؟ .

وإذا كانوا يحتاجون بكون أداء النداء تُحدث تعريفاً في النكرة المقصودة فكذلك العلم يحدث فيه التعريف بالخطاب ، ولن يصح ذلك إلّا بنزع التعريف الأوّل ، ولذلك لم تدخل على الألف واللام ، فإنّا نقول : إنّ الياء تدخل على النكرة غير المقصودة ، فيقال : يا رجلاً ، ولو كانت تُحدث التعريف المزعوم لحدث بها هنا أيضاً ، وكذلك تدخل على المنادى المضاف ، فيقال : يا عبدالله ، وتعريفه بالإضافة لا بالقصد ^(٣) .

(١) شرح جل الزجاجي لابن الفخار ص ٣٨٥ .

(٢) حاشية الصّبّان على الأشموني ١٠٥/٣ .

(٣) الباب في علل البناء والإعراب ٣٣٨/١ - ٣٣٩ .

وإذا كانوا يستحسنون التسوية بين "يا زيد"، و"يا رجل" في التعريف ، فليسوا بينهما في جواز حذف حرف النداء ، ومعلوم أنه يحذف مع العلم إذا دلّ عليه دليل ، ولم يقل أحدٌ : إنه يحذف مع النكرة المَعْرِفَة بالقصد .

ولكن طلب المبرّد ومن وافقه إجراء المنادى المفرد المعرفة والنكرة المقصودة على منوال واحد أوقعهم فيما وقعوا فيه ، ولسنا مُطالبين في العربية أنْ نجري كل باب من أبوابها على سَنَن واحد ومنهاج واحد ؛ لأنّنا قطعاً سنصطدم بما ينافي التوحيد ، ووجود معارف أخرى لا يمكن معها انتزاع تعريفها ، وادعاء تعريفها بعد التكرير كـ "يا الله" و "يا هذا" و "يا الذي" مثال على ذلك وبرهان عليه .

٣٤ - ترخيم المنادى العاري من العلمية وهاء التانيث

الأصل فيما يُراد ترخيمه أن يكون علماً ، فيُشترط فيه حينئذ الإفراد والزيادة على ثلاثة أحرف . أو يكون اسماً مختوماً بتاء التانيث ، وهذا يجوز ترخيمه مطلقاً ، سواء أكان مُعَرَّفاً بالعلمية أم مُعَرَّفاً بالقصد والإقبال ، وسواء أكان على أربعة أحرف أم أقل^(١) .

وما خالف هذا الأصل منعه ، قال ابن مالك : ((ولا يُستباح في غير ضرورة ترخيم منادى عارٍ من علمية ومن هاء تانيث ، وشذ قولهم في (صاحب) : (يا صاح) ، وفي (كروان) : (يا كرا)))^(٢) .

ونسب ابن مالك إلى المبرّد في السياق نفسه أنه لا يرى في قولهم : " أطرق كرا " ^(٣) ترخيماً ؛ لأنّ " الكرا " ذكر " الكروان " ، قال : ((وزعم المبرّد أنّ ذكر الكروان يُقال له : كرا . ومن أجل قوله قلت : (أطرق كرا) ، على الأشهر ، لأنّ الأشهر في : (أطرق كرا) : أطرق يا كروان ، فرخّم ، وحقه ألا يُرخّم ؛ لأنّه اسم جنس عارٍ من هاء التانيث ، وقُدّر ما بقي مستقلاً ، فأبدلت الواو ألفاً ، وحذف حرف النداء ، وحقه ألا يحذف ؛ لأنّه اسم جنس مفرد ، ففيه على هذا ثلاثة أوجه من الشذوذ ، وعلى قول المبرّد لا شذوذ فيه إلا من قبل حذف حرف النداء في نداء اسم الجنس))^(٤) .

فهل صحيح أنّ " كرا " اسم لذكر الكروان عند المبرّد ، وأنّه عنده لفظ لا ترخيم فيه على حد قول ابن مالك ؟ .

(١) شرح ألفية ابن مالك لابن النّازم ص ٥٩٦ فما بعدها ، التصريح بمضمون التوضيح ٩٣/٤ فما بعدها .

(٢) شرح التسهيل ٤٣٢/٣ .

(٣) سبق الحديث عنه في المسألة رقم : (٣٢) .

(٤) شرح التسهيل ٤٣٢/٣ .

وللإجابة على ذلك أقول : قد أفصح أبو العباس عن رأيه فيما نحن بصددده في قوله : ((لو رَحِّمْتَ (كَرَوَاناً) فيمن قال : يا حارُّ، لقلت : يا كَرَا ، أقبل ، وكان الأصل (يا كَرَوَ) ، ولكن تحرك ما قبلها وهي في موضع حركة فانقلبت ألفاً)) ^(١) .

وقال : ((وقالوا في مثل من الأمثال — والأمثال يُستجاز فيها ما يُستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها — : (اَفْتَدِ مَخْنُوق) ^(٢) ، و(أَصْبَحَ لَيْل) ^(٣) ، و(أَطْرَقَ كَرَا) ^(٤) . يريدون ترخيم الكَرَوَان فيمن قال : يا حارُّ)) ^(٥) .

وكلام المبرِّد في الموضعين ينفي ما حكاه ابن مالك عنه ، وما نصَّ عليه هو ، وهذا لا يدع مجالاً للشك في أنَّ ما عزاه ابن مالك إليه مجانب للصواب . هذا ويلحظ الباحث أنَّ ابن مالك في كتابه (شرح الكافية الشافية) ^(٦) يعزو القول نفسه إلى بعض أهل اللغة ، ولم يشر فيه إلى أنَّه قول للمبرِّد أيضاً ، ثم انتهى إلى نسبته إليه في كتابه (شرح التسهيل) .

ولعلَّ الأوَّل أقرب إلى الصواب مقارنة بكلام المبرِّد نفسه في نصِّيه السابقين . وأبو حيَّان متفق مع ابن مالك في زعم أنَّ المبرِّد لا يرى في " كَرَا " ترخيماً ؛ لأنَّه اسم لذكر " الكَرَوَان " ، قال : ((ومَّا شَذَّ قوله : (أَطْرَقَ كَرَا) ^(٤) ، وفيه قولان : المشهور أنَّه ترخيم كَرَوَان على لغة يا حارُّ ، فشذوذه من كونه نكرة مقبل عليها ،

(١) المقتضب ٣٢٤/١ — ٣٢٥ .

(٢) سبق تخريجه في المسألة رقم : (٣٢) .

(٣) سبق تخريجه في المسألة رقم : (٣٢) .

(٤) سبق تخريجه في المسألة رقم : (٣٢) .

(٥) المقتضب ٢٦١/٤ .

(٦) ١٣٦١/٣ .

وَمِنْ حَذْفِ حَرْفِ النِّدَاءِ ، والقول الثاني : أَنَّهُ لَا تَرْخِيمَ فِيهِ ، وَأَنَّ (الْكَرَا) ذِكْرُ الْكَرَوَانِ ، وَهَذَا قَوْلٌ لِلْمَبْرَّدِ ، وَشَذُوذُهُ حَذْفُ حَرْفِ النِّدَاءِ مِنْهُ)) ^(١) .
وَبِمِثْلِ هَذَا قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ ^(٢) ، وَالدَّمَامِينِيُّ ^(٣) ، وَالْأَشْمُونِيُّ ^(٤) .
وَنَقَرْنَا لِلرُّضِيِّ عِبَارَةً صَرَّحَ فِيهَا بِمَذْهَبِ الْمَبْرَّدِ الَّذِي صَحَّ عَنْهُ ، وَقَوْلُهُ فِيهَا مُتَّفَقٌ وَمُطَابِقٌ لِمَا فِي (الْمُقْتَضَبِ) ، قَالَ : ((وَقَالَ الْمَبْرَّدُ هُوَ مَرْخَمٌ كَرَوَانٌ)) ^(٥) .

أَقُولُ : التَّرْخِيمُ فِي قَوْلِهِمْ : " يَا صَاحِ " ، وَ " أَطْرَقَ كَرَا " شَاذٌ قِيَاسًا وَاسْتِعْمَالًا ، وَإِنَّمَا شَذِ تَرْخِيمُهُمَا قِيَاسًا ؛ لِأَنَّ التَّرْخِيمَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْأَعْلَامِ ، وَالْإِسْمَانِ لَيْسَا كَذَلِكَ ، وَأَمَّا شَذُوذُهُمَا اسْتِعْمَالًا فَلِقِلَّةُ الْمُسْتَعْمَلِينَ لَهُمَا ^(٦) ، وَقِيلَ : إِنَّ اسْتِعْمَالَ " يَا صَاحِ " وَحْدَهَا فَاشٍ فِي الْاسْتِعْمَالِ ، وَشَاذٌ فِي الْقِيَاسِ ، وَكَلَامُ الْجَمَاعَةِ يَشْعُرُ بِذَلِكَ ^(٧) .

وَالَّذِي دَعَاهُمْ إِلَى قَوْلِ : " يَا صَاحِ " كَثْرَةُ دَعَاءِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا بِـ " الصَّاحِبِ " ^(٨) فَأَشْبَهَ الْعِلْمَ فَرُخِمَ بِحَذْفِ بَائِهِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

(١) ارتشاف الضرب ٢٢٤٦/٥ . وذكره أيضاً في التذييل والتكميل ٦٤٠/٥ .

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ٥٦٣/٢ .

(٣) تعليق الفوائد ٢ / ورقة ١٨٧ .

(٤) شرح الأشموني ٨٠/٣ .

(٥) شرح الرضي على الكافية ٣٩٩/١ .

(٦) شرح المفصل ٢٠/٢ - ٢١ .

(٧) تهيد القواعد ٧٨٧/٤ .

(٨) الكتاب ٢٥٦/٢ .

يا صاحِ يَإِذَا الضَّامِرُ الْعَنَسُ وَالرَّحْلُ وَالْأَقْتَابُ وَالْحِلْسُ^(١)

أراد : يا صاحب^(٢) .

وقال ابن جنّي ، وابن خروف : أصله " يا صَاحِبِي " ، ثم قالوا فيه على إحدى اللغات : يا صَاحِبُ ، ثم رخموه^(٣) .

وقد رُخِّمَ هذا اللفظ على لغة : يا حَارِ ، ولم يُسمع ترخيمه إلاّ عليها^(٤) .
ورَخِّمُوا " كَرَوَانَ " فقالوا :

أَطْرَقَ كَرَا أَطْرَقَ كَرَا إِنَّ النَّعَامَ فِي الْقُرَى^(٥)

و " كَرَا " مرخم " كَرَوَانَ " حُذِفَتْ مِنْهُ الزِّيَادَتَانِ ، وَقَلِبَتِ الْوَاوُ أَلْفًا لِتَحْرِكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا ، وَتَرْخِيمِهِ عَلَى لُغَةٍ " يَا حَارُ " لُغَةٍ مِنْ لَا يَنْتَظِرُ ، وَلَوْ كَانَ عَلَى لُغَةٍ " يَا حَارِ " لُغَةٍ مِنْ يَنْتَظِرُ ، لَقَالَ : يَا كَرَوَ ، بَفَتْحِ الْوَاوِ ، لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ مُرَادٌ^(٦) .
وَفِي هَذَا التَّرْخِيمِ شَذُوذَانِ :

(١) القائل : خالد بن المهاجر . انظر الأغاني ١٠/١٠٨ ، ١٠٩ ، ١٣٦ ، ١٤٠/١٦ ، ١٤١ ، ١٤٢ . وقيل : لُحْزَزَ بِنِ لَوْدَانَ . انظر : الكتاب ٢/١٩٠ ، وخزانة الأدب ٢/٢٠١ ، ٢٠٤ .
ورواه سيويه : (... والرحل ذي الأنساع والجلس) . وروي في مجالس ثعلب ص ٢٧٥ : (والرحل ذي الأقتاب) . وروي في الخصائص ٣/٣٠٢ : (والرحل ذي الأقتاد) . وروي في أمالي ابن الشجري ٣/٨١ ، ٨٢ : (والرحل والأقتاد) .
وانظر : شرح المفصل ٨/٢ ، والمقرب ١/١٧٩ ، وشرح قطر الندى ص ٢٦٨ .
" الضامر " : دقيق اللحم ، " العنس " : الناقة الصلبة الشديدة ، " الرحل " : المتاع ، " الأقتاب " : خشب رحل البعير ، " الحلس " : كساء يوضع على ظهر البعير تحت الرحل .

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/١٣٦٠ .

(٣) ارتشاف الضرب ٥/٢٢٤٦ .

(٤) المساعدة على تسهيل الفوائد ٢/٥٦٢ .

(٥) سبق تخريجہ ، انظر المسألة رقم : (٣٢) .

(٦) شرح المفصل ٢/٢٠ .

أحدهما : ترخيمه وحقه ألا يُرَخِّم ؛ لأنه اسم جنس عارٍ من هاء التأنيث .
والثاني : حذف حرف النداء ، وحقه ألا يحذف ؛ لأنه اسم جنس مفرد ،
وإن شئت فقل : لحذف حرف النداء مما يجوز أن يكون وصفاً لـ "أي" ، نحو : يا أيُّها
الكَرَوَانُ^(١) .

وقيل : إنَّ "الكَرَا" ذكر "الكَرَوَان" فهو غير مرخَّم ، وعليه لا شذوذ فيه
إلا من قبل حذف حرف النداء في نداء اسم الجنس .

وقد صرَّح الرضيّ بمثل هذا القول في قوله : ((ولا يُرَخِّم لغير ضرورة منادى
لم يستوف الشروط إلا ما شذ من نحو : (يا صَاح) ، ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه
كثرة استعماله ، وليس (أَطْرِقْ كرا)^(٢) منه ؛ لأنَّ (الكَرَا) ذكر (الكَرَوَان)))^(٣) .
واللغويون كذلك يذكرون أنَّ "الكَرَا" ذكر الكَرَوَان فقد غُزي هذا القول
إلى الخليل^(٤) .

قال ابن منظور : ((الكَرَوَان بالتحريك طائر ، ويدعى الحَجَل ... والأنثى
كَرَوَانه ، والذكر منها (الكَرَا) بالألف))^(٥) .
والذي أراه أنَّ "الكَرَا" لا ترخيم فيه ؛ لأنه اسم لذكر "الكَرَوَان" ،
ولا داعي إلى القول بأنه مرخم "كَرَوَان" شذوذاً ما دام المطرّد ممكناً ، والأولى ترك ما
يؤدي إلى الشذوذ ورفضه ، والأخذ بما يوافق القواعد المشهورة ، وما استلزم تمتعاً
امتنع .

(١) شرح المفصل ٢٠/٢ ، شرح الكافية الشافية ١٣٦٠/٣ ، شرح التسهيل ٤٣٢/٣ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٣٩٨/١ .

(٤) مجمع الأمثال ٤٣٢/١ .

(٥) لسان العرب (كرا) ٢٢٠/١٥ .

وإنّما ذكرت أنّ العمل بذلك فيه اطرادٌ ، مع أنّ فيه شذوذ حذف حرف النداء في نداء اسم الجنس ، على اعتبار أنّ حذف حرف النداء في هذا الموضع لا شذوذ فيه ، وهو جائز على نحو ما ذكرت سابقاً في المسألة التي مضت .

ولو سلّمنا بشذوذه فإنّه يترتب على هذا القول — أعني كون " الكَرَا " ذكر "الكَرْوَان" — شذوذ واحد ، وهو حذف حرف النداء في نداء النكرة المعينة ، وإذا وافقنا على قول من قال : " الكَرَا " مرخم " كَرْوَان " ارتكبنا محذورين ووقعنا في شذوذين ، ترخيم اسم مُنكّر عارٍ من هاء التأنيث ، وحذف حرف النداء في نداء اسم الجنس ، والأخذ بما أدى إلى شذوذ واحد أولى من الأخذ بما أدى إلى شذوذين .

٢٥ - ترخيم الضرورة

الترخيم قسمان :

الأول : ترخيم اللفظ في النداء .

والثاني : ترخيمه في غير النداء ضرورة .

وقد أجازوا ترخيم غير المنادى بعد تحقق ثلاثة شروط مجتمعة : أولها : أن يكون ذلك في الشعر ضرورة ، وثانيها : أن يكون المرخم غير منادى صالح للنداء ، وثالثها : أن يكون إما زائداً على ثلاثة أحرف ، أو مختوماً بتاء التأنيث .

والمرخم ضرورة يضبط آخره بإحدى طريقتين :

الأولى : طريقة من لا ينتظر ، لغة " يا حار " التي يُجَعَل فيها الباقي كأنه آخر الاسم في أصل الوضع ، وما حُذِف من اللفظ انفصل عنه ، وانقطعت صلاته به ، وصار آخره هو الذي تقع عليه العلامة . والترخيم على هذه اللغة مجمع على صحته .

والثانية : طريقة من ينتظر ، وفيها يلاحظ المحذوف وينوى فلا يُغَيَّر ما بقي ، ويبقى على حركته أو سكونه قبل الحذف ^(١) .

والترخيم على هذه اللغة ، لغة التمام أو لغة " يا حار " مختلف فيها ، فقد ذكر ابن مالك أن المبرّد لا يميز الترخيم عليها ، ويميز الترخيم الضروري ، إذا كان على طريقة من لا ينتظر .

قال ابن مالك : ((والثاني من وجهي الترخيم الضروري وهو أن يحذف ما يحذف ويُقدَّر ثبوته ، فيبقى آخر ما بقي على ما كان عليه كقول

(١) أوضح المسالك ٦٨/٤ فما بعدها ، وشرح الأشموني ٧٧/٣ فما بعدها .

الشاعر :

يُورِّقُنِي أَبُو حَنْشٍ وَطَلَّقَ وَعَمَّارٌ وَأَوْنَةٌ أَثَالَا^(١)

أراد : وآونة أثالة ، فحذف التاء ونوى ثبوها ، ولذلك أبقى اللام مفتوحة ، مع أنه في موضع رفع بالعطف على فاعل يُورِّقُنِي ، ومثله :

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَّ لِرُؤْيَيْهِ أَوْ أَمْتَدِحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا^(٢)

أراد : إِنَّ ابْنَ حَارِثَةٍ ، ومثله :

أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالُكُمْ رَمَامَا وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أَمَامَا^(٣)

أراد : أمامة ، كذا رواه سيويه . وزعم المبرِّد أن الرواية : (وما عهدٌ كعهدك يا أماما) ؛ لأنه لا يُجيز الترخيم الضروري إلا على الوجه الأول))^(٤) .

ونصوص المبرِّد في هذه المسألة نادرة ، فلم أظفر إلا بنصٍّ وحيد ذكره استطراداً في (باب ما لا يجوز فيه إلا إثبات الياء) ، ربُّما نتلمس منه موقفه ، ونتبين

(١) القائل : عمرو بن أحمَر الباهليّ ؛ ويروى : (أبو حنش يُورِّقنا) ، ويروى : (يُورِّقنا أبو حسن ...) . انظر : ديوانه ص ١٢٩ ، والكتاب ٢/٢٧٠ ، وشرح أبيات سيويه للنحاس ص ١٤٢ ، والخصائص ٢/٣٧٨ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٥٤ ، وشرح ابن عقيل ٢/٥٣ . والبيت من قصيدة قالها في رثاء قومه وبكانهم . و " طلق " و " عمَّار " و " أثالا " : أعلام رجال ، و " آونة " : جمع أوان ، والمراد به الزمان .

(٢) القائل : ابن حَبْنَاء التميمي . انظر : الكتاب ٢/٢٧٢ ، وأسرار العربية ص ١٣٤ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٥٤ ، والمقرب ١/١٨٨ ، والمقاصد النحوية ٤/٢٨٣ ، وجمع الهوامع ٣/٧٧ ، والدرر اللوامع ١/٣٩٨ .

(٣) القائل : جرير . انظر : ديوانه ص ٢٢١ . ورواية الديوان :
أصبح حبل وصلكم رماها وما عهد كعهدك يا أماما
وانظره في : الكتاب ٢/٢٧٠ ، والنوادر في اللغة ص ٢٠٧ ، وأمالي ابن الشجري ١/١٢٦ ،
٢/٨٩ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٥٣ .

" رَمَامَا " : جمع رُمَّة ، وهي القطعة البالية من الحبل ، و " شاسعة " : بعيدة .

(٤) شرح التسهيل ٣/٤٣٠ .

من خلاله وجهته ، وفيه يقول :

((وأما قول رؤبة :

إِمَّا تَرِينِي الْيَوْمَ أَمْ حَمَزٌ قَارِبْتُ بَيْنَ عَنَقِي وَجَمَزِي^(١)

فليس من هذا ، ولكنه قدّر حمزة أولاً مرخماً على قولك : يا حار ، فجعله اسماً على حياله فأضاف إليه ، كما تضيف إلى زيد))^(٢) .

نعم ، إن نصّ المبرد هنا ليس فيه ما يثبت أنه لا يُجيز الوجه الآخر لغة من ينتظر ، وليس فيه إشارة إلى مذهب سيويه أو مخالفة له ، وكل الذي فيه إقرار لما فعل الشاعر لا غير ، إلا أن فيه ما يؤدي إلى ذلك ، ففي جعله " حمزة " مرخماً في غير النداء ضرورة على لغة " يا حار " ، ثم معاملته بعد الترخيم معاملة اسم لم يُرخَّم ، وجره بالإضافة من غير ذكر للغة الأخرى لغة " يا حار " ، يشعر بأنه يمنعها .

مع ملاحظة أن كلامه هنا وفي سائر صفحات كتابه (المقتضب) خالٍ من ذكر بيت جرير برواية المبرد التي نص عليها ابن مالك .

على أننا واجدون في النحاة سوى ابن مالك من ينسب إلى المبرد القول نفسه أعني عدم إجازة ترخيم غير المنادى ضرورة على لغة من ينتظر المحذوف ، وردّه لذلك رواية سيويه برواية أخرى غيرها ، وغير مستبعد تأثر ابن مالك بهم .

ومن أقدم النصوص التي تُقرأ مضمّنة ذلك نص لتلميذ المبرد أبي الحسن علي بن

(١) يروى : (أما تَرِين ...) . انظر : الديوان ص ٦٤ ، والكتاب ٢/٢٤٧ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٤٩ ، وأسرار العربية ص ١٣٣ .

" العنق والجَمَز " : ضربان من السير ، والجَمَز أشدهما وهو كالوثب . ورؤية يصف لأُم حمزة كبر سته ، وأنه لضعفه قد قارب بين خطاه .

(٢) المقتضب ٤/٢٥١ - ٢٥٢ .

سليمان الأخفش الأصغر ، وفيه قال بعد أن أورد رواية سيوييه لبيت جرير :
 ((وأنشد هذا البيت أبو العباس محمد بن يزيد عن عُمَارَةَ : (وَمَا عَهْدُ كَعْبِدِكَ يَا
 أُمَامَا ^(١)) على غير ضرورة)) ^(٢) .

وكذلك فعل السيرافي ^(٣) ، وابنه محمد بن يوسف ^(٤) ، والأعلم الشنتمري ^(٥) ،
 وابن السيد البطليوسي ^(٦) ، وابن الشجري ^(٧) ، والأنباري ^(٨) ، وابن عصفور ^(٩) .
 وأزعم أن اتفاق هؤلاء النحاة على نسبته إلى المبرد مع ما ظهر من كلامه
 السابق يجعلنا نطمئن إلى أنه قول له ، وإن كنا عاجزين عن العثور على نص صريح له
 فيما نحن بصددده .

ولم يقتصر بعض النحاة على عزو ما عزوه إلى المبرد وحسب ، بل ذكروا أنه
 يحتاج على صحة مذهبه بحجتين ، وهو ما لم نجده عند ابن مالك .
 وأولى الحجتين : ((أن من يقول : (يا حار) ، يريد المخذوف ، وإذا أراد
 المخذوف كان منادى مستوجبا إعراب النداء ، وإذا استوجب إعراب النداء لم يصح
 أن يُرَخِّمَ في غير النداء ، لاختلاف الإعراب والحكم في البابين : باب النداء ، وباب
 الخبر)) ^(١٠) .

(١) سبق تخريجه .

(٢) النوادر لأبي زيد ص ٢٠٧ ، وانظر : خزانة الأدب ٣٢١/٢ .

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٨١/٣ ل .

(٤) شرح أبيات سيوييه ١٣/٢ - ١٤ .

(٥) النكت على كتاب سيوييه ٥٩٢/١ .

(٦) الحلل في شرح أبيات الجمل ص ٢٤٩ .

(٧) أمالي ابن الشجري ١٩٣/١ .

(٨) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٥٥/١ .

(٩) شرح جمل الزجاجي ٥٧١/٢ .

(١٠) أمالي ابن الشجري ١٩٥/١ .

والثانية : أنَّ ترخيم الضرورة حذف في غير النداء ، والمحذوف في غير النداء يجري آخره بالإعراب كـ " يد " وبابه ^(١) .

وَتَعَصَّبَ الْمَبْرَدُ لِمَذْهَبِهِ دَفْعَهُ — كما قالوا — إلى إنشاد بعضها برواية أخرى تُبطل الاحتجاج بها ، وتأويل المتبقي على وجه يُخرجها من أن تكون دليلاً على ترخيم المنادى على لغة من ينتظر المحذوف .

فالذي رواه برواية أخرى غير الرواية المشهورة التي رواها سيبويه بيت جرير :
(أَلَا أَضَحَّتْ ...) ^(٢) ، وقد سبق إيضاح ما فيه وبيانه .

والذي تأوله قول زهير :

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرَمَ وَاذْكُرُوا أَوَاصِرَنَا وَالرَّحْمَ بِالْغَيْبِ تُذَكِّرُ ^(٣)

وفيه رخم الشاعر " عكرمة " على لغة من قال : " يا حارُ " بالضم ، وكان حقه أن يقول : " يا آل عكرم " ، بالجر ، ولكنه جعل " عكرم " قبيلة ، فلم يُصَرَفْ لاجتماع التعريف والتأنيث .

وغيره يقول : حُذِفَتِ التاء ، وبقيت فتحة الميم دالة عليها في قوله :
يا آل عكرم ، فهو إذن مرخم على لغة من قال : " يا حارِ " بالكسر .

وقال في " ابن حارث " من قول الشاعر :

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ اشْتَقَّ لِرُؤْيَيْتِهِ أَوْ أَمْتَدَحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا ^(٤)

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٧١/٢ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) انظر : الديوان ص ١٦٣ ، والكتاب ٢٧١/٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ٣٤٧/١ ، وشرح المفصل ٢٠/٢ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ص ٤٥٤ .

" الرَّحْمَ " بكسر الراء : القرابة ، مثل الرَّحِم ، " الأواصر " : جمع آصره وهي القرابة .

(٤) سبق تخريجه .

ما قاله في " آل عكرم " ، فهي في ميزانه مرخمة على لغة التمام ، والأصل أن تكون بعد الترخيم مجرورة بالإضافة ، فيقال : " ابن حارث " ، إلا أن الشاعر جعل " حارث " قبيلة فلم يجرها ؛ لاجتماع عليّ العلمية والتأنيث فيها .
وأما بيت ابن أحر :

أَبُو حَنْشٍ يُورِقُنَا وَطَلَقَ وَعَمَارُ وَآوَنَةُ أَثَالَا^(١)

فتأولّه على أن " أثالاً " ترخيم " أثالة " على لغة من قال : " يا حارُ " بالضم ، وانتصابه بالعطف على الضمير المنصوب في " يُورِقُنَا " ، كآله قال : يُورِقْنَا وَيُورِقْ أَثَالَا^(٢) .

ولا شك أن المبرّد قد انفرد بمخالفته لنحاة العربية المتقدمين ، فلم يؤثر عن أحد من سبقه و عاصره ادعاء ما ادعاه ؛ لذا قلّ متابعوه ومناصروه من أرباب هذه الصناعة ، ولم أعرِ إلا على نص للاسفراييني أقرّ فيه مذهب المبرّد ، وعنه قال : ((ولا يجوز الترخيم في غير النداء إلا في الضرورة ، ولم يُسمع فيه المذهب الأوّل [يا حارِ] وما أنشده سيبويه ... فقد ردّه المبرّد))^(٣) .

ويرى ابن مالك وفاقاً لسيبويه والجمهور ، أن غير المنادى يسوغ ترخيمه ضرورة بالطريقتين ، وتجاوز فيه اللغتان .

وقد أفرد سيبويه لهذه الظاهرة باباً أنشد فيه من شعر العرب ما يكفي لأن يُسمح للشاعر محاكاته في حال الاضطرار ، ولا يجوز لغيره في الاختيار^(٤) .
ولم يخف ابن مالك تأثره بسيبويه ودفاعه عن مذهبه مكرراً ذلك في مواضع

(١) سبق تخرجه .

(٢) شرح الكتاب للسيرا في ٨٠/٣ - ٨١ ل ، وأمالى ابن الشجري ١٩٣/١ - ١٩٤ .

(٣) لباب الإعراب ص ٣١٤ .

(٤) الكتاب ٢٦٩/٢ - ٢٧٢ .

عدّة من كتبه ، وكان في كلّ موضع من تلك المواضع يفصح عن رأيه في مذهب المبرّد ، وروايته لبيت جرير على وجه مخالف لرواية سيبويه .
 ففي (شرح عمدة الحفاظ) صحّح مذهب سيبويه معترضاً على المبرّد ، ومشيراً في الوقت نفسه إلى بيت جرير بروايته عن سيبويه وعن المبرّد ، وموضحاً أنّهما في الصّحة سواء ، قال : ((وتدعو الضرورة إلى أن يرخم ما ليس بمنادى ، فيرخم عند سيبويه بالوجهين : بأن يُحذف ما يحذف ، ويترك آخر ما بقي على ما كان عليه ، وبأن يُحذف ما يُحذف ويجعل الباقي كأنه اسم تام . ووافق المبرّد سيبويه في الوجه الثاني ، وخالفه في الأوّل فزعم أنّه غير جائز ، والصحيح جوازه ومن شواهد قول الشاعر :

أَبَا عُرْوَةَ لَا تَبْعُدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ دَاعِي مَيْتَةٍ فَيُجِيبُ^(١)
 وأنشد سيبويه :

أَلَا أَضَحَّتْ حَبَالُكُمْ رَمَامَاً وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أَمَامَاً^(٢)
 ورواه المبرّد :

وَمَا عَهْدُكُمْ هَذِكِ يَا أَمَامَاً

وكلتا الروایتين صحيحة))^(٣) .

وفي (شرح الكافية الشافية) حدثنا ابن مالك عن مذهب سيبويه في ترخيم

(١) لم أعثر على قائله فيما بحث . ويُروى : (... مَوْتُهُ فَيُجِيبُ) . انظر : معاني القرآن للفراء ١/١٨٧ ،

والتبصرة والتذكرة ١/٣٧٣ ، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٤٨ ، وأسرار العربية ص ١٣٣ ،
 والتبيين عن مذاهب النحويين ص ٤٥٤ ، وشرح المفصل ٢/٢٠ ، وخزانة الأدب ٢/٢٩٧ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) ٣١٢/١ — ٣١٣ .

الضرورة ، ثم أشار إلى روايتي سيويه والمبرّد لبيت جرير ، ولم ينتصر لعالم على آخر ، واكتفى بقوله : ((والإنصاف يقضي تقرير الروائتين ولا تدفع إحداهما بالأخرى))^(١) .

ثم صرّح في (التسهيل) بمخالفته له ، قال : ((ويرخم في الضرورة ما ليس منادى من صالح للنداء ، وإن خلا من علمية وهاء تأنيث على تقدير التمام بإجماع ، وعلى نية المخذوف خلافاً للمبرّد))^(٢) .

واختلفت معالجة ابن مالك لمذهب المبرّد في (شرح التسهيل) فوجدناه في مصنفه الأخير أكثر قسوة في الرد عليه ، وأشدّ تحاملاً من ذي قبل ، فقد اتهم المبرّد بأن له جرأة على ردّ رواية غيره إذا لم توافق مذهبه ، ناهيك عن طعنه في رواية المبرّد نفسه إذا ما قُورنت برواية سيويه ، قال : ((وأما زعمه أنّ الرواية : (وَمَا عَهْدُكُمْ هَذَا يَا أُمَامَا)^(٣) ، فلا يُلتَفَتُ إليه ، مع مخالفته نقل سيويه ، فأحسن الظن به إذا لم تدفع روايته أن تكون رواية ثانية ، وللمبرّد إقدام في ردّ ما لم يروِ))^(٤) .

والملاحظ من خلال ما سقناه من نصوص أنّ ابن مالك حريص كلّ الحرص على ألاّ يترك رواية المبرّد من غير تعليق ، مسوياً بينها وبين رواية سيويه ، بل تبين لنا أنّه في واحد من تلك النصوص كان أكثر ميلاً إلى رواية سيويه على حساب ما رواه المبرّد ، وهو يحاول بذلك أن يمهد الطريق ليثبت للقارئ بطلان مذهب المبرّد ، وقد فعل حينما احتج عليه بحجتين لا يصحّ معهما ادعاء المبرّد :

الأولى : كثرة الشواهد على الوجه الثاني ، وجه " يا حار " .

(١) شرح الكافية الشافية ١٣٧١/٣ .

(٢) ص ١٨٩ — ١٩٠ .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) ٤٣٠/٣ .

والثانية : أنَّ حذف بعض الاسم مع بقاء دليل على المحذوف أحق بالجواز من حذفه دون بقاء دليل عليه .

فهو إذن يعتمد على دليلي السماع والقياس ليبرهن على أنَّ ما رآه حق وما سواه باطل .

والغريب أنَّ ابن مالك لم يذكر لنا أنَّ تلك الشواهد التي استدل بها على صحة مذهبه ، والتي قرأناها في نصوص ابن مالك السابقة يمكن تخريج بعضها على وجه يُبطل الاحتجاج بها ، وقد ذكر غير ابن مالك لنا أنَّها باستثناء قول الشاعر : (أَبَا عُرْوَةَ لَا تَبْعِدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ ...) ^(١) يدخلها التأويل ، وينتفي فيها الدليل ، وقد أورد ذلك مفصلاً السيرافي وابن الشجري ، بل وذكر فيما قرأت أنه يحتج على صحة مذهبه بدليلين قياسيين ، والصفحات التي مضت فيها ما يشير إلى هذا .

والذي يتبادر إلى الذهن هنا أنَّ ابن مالك ترك الإشارة إلى ذلك إمَّا لأنَّ ذلك من صنيع النحاة ، ولم يثبت عن المبرِّد ما يؤيده ، أو أنَّه ثابت عنه ، ولكنَّ ابن مالك لم يقتنع بما قال فأغفله ، أو أنَّ ابن مالك لم يطلع عليها واطلع عليها غيره .

وهذه احتمالات لا نستطيع أنَّ نقطع بواحد منها، لكنَّ الذي يكاد أن يكون متواتراً ، ولا يخلو منه كتاب من كتب مشاهير النحاة ، أنَّ للمبرِّد رواية لبيت جرير تختلف تماماً عن رواية سيوييه ، وهذا ما حاول ابن مالك الإشارة إليه من خلال معالجته لموقف المبرِّد ، وأنَّ يقدم من الأدلة ما يبرهن به على أنَّه — ولو ثبت صحة رواية المبرِّد له — لا يقوى أن يكون دليلاً يصح به قصر ترخيم غير المنادى ضرورة على لغة من ينتظر .

ولم يكن ابن مالك السابق في اعتراضه على المبرِّد بل تقدمه إلى مثله بعض النحاة ، فهذا ابن السيرافي يُصَحِّح مذهب سيوييه معترضاً على المبرِّد ، ويذكر فيما

(١) سبق تخريجه .

يذكر إنشاد سيبويه والمبرد لبیت جریر ويُقرّهما معاً ، قال بعد أن ذكر مذهب سيبويه والمبرد في ترخيم الضرورة ، وإنشاد المبرد بيت جرير برواية مغايرة لرواية سيبويه : ((وأقرب الأحوال في هذا أن يكون الإنشادان روايتين ويكونان بمنزلة بيتين ، فيكون كل إنسان يحتج به على اللفظ الذي ورد عليه ، ولا ترد كل رواية بالرواية الأخرى)) (١) .

فلا مفاضلة بين الروائتين ، فكل واحدة منهما لها نصيب من الصحة . وما انتهى إليه ابن السيرافي يذكرنا بما كان قد خلص إليه ابن مالك في المواضع التي تناول فيها الروائتين ، وأورد فيها الإنشادين ، وتأثر ابن مالك به غير مستبعد . وقال الأعلام الشنتمريّ معترضاً على المبرد بذكر ما يدل على صحة مذهب سيبويه : ((وكان المبرد يزعم أن الترخيم في غير النداء في الشعر لا يجوز إلا على لغة من قال : يا حار ، وسيبويه يجيزه على الوجهين ، ولما يدل على صحة قوله مع القياس قول الشاعر :

أَبَا عُرُو لَا تَبْعَدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ دَاعِي مَوْتِهِ فَيُجِيبُ (٢)

ففتح واو (عُرُو) ، ولا يمكن أحداً أن يتأول فيه أنه لا ينصرف ؛ لأنه كنية وليس بقبيلة)) (٣) .

وهذا ابن الشجريّ يفصل الحديث عن مذهب الإمامين سيبويه والمبرد في الترخيم الضروري في غير النداء ، ثم يجتهد في تصحيح مقالة إمام النحاة ، كما فعل ابن مالك من بعد ، مُستدلاً على صحته بدليلين سماعيين ، واحد منهما قرأناه في مصنف من مصنفات ابن مالك وهو قول الشاعر :

(١) شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٣/٢ - ١٤ .

(٢) سبق تخريجه .

(٣) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٥٩٥/١ .

أَبَا عُرُو لَا تَبْعُدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ دَاعِي مَيْتَةٍ فَيُجِيبُ^(١)

وكان ابن الشجري حريصاً كما فعل الأعلام قبله على بيان وجه الاستشهاد فيه ، وأنه لا يمكن لأبي العباس أن يتأوله كما فعل في المتبقي من الشواهد ، فلا يستطيع أن يقول : إنَّ " عُرُو " قبيلة كما قال ذلك في " عَكْرَمَة " ، ولا يمكنه أن يقول : أراد الشاعر "أبا عُرُو" بالجرّ والتنوين ، فمنعه من ذلك أنَّ " عُرُو " لا ينصرف للتأنيث والتعريف ، ومثل هذا التوجيه افتقرت إليه نصوص ابن مالك .

ثم أضاف دليلاً سماعياً آخر لم نقرأه عند ابن مالك ، وهو قول الشاعر :

أَتَانِي عَنْ أُمِّي نَثًّا حَدِيثٌ وَمَا هُوَ فِي الْمَغِيبِ بِنْدِي حِفَافٌ^(٢)

وأوضح أنه شاهد لسيبويه على أبي العباس أيضاً من جهة أنه أراد أمية بن أبي الصلت الثقفي ، ولم يُرَدِّ القبيلة التي هي أمية بن عبد شمس .

وقد ذكر ابن الشجري فيما ذكر أنَّ أبا العباس يعول كثيراً على روايته عجز بيت جرير الذي تردّد معنا مراراً برواية غير رواية صاحب الكتاب ، إلاَّ أنه لم يحرص كما فعل غيره من النحاة على أن يبيّن لنا وجهة نظره في الروایتين ، منشغلاً عن ذلك بتوجيه ما استشهد به من شواهد على صحة مذهب سيبويه لا تقبل التأويل .

ولما تبين لابن الشجري صحة مذهب إمام النحاة لم يتردد بعد ذلك في الاعتراض على المبرّد ، وتصحيح مذهب سيبويه في قوله : ((فقد ثبت بهذا صحة ما ذهب إليه سيبويه))^(٣) .

(١) سبق تخريجه .

(٢) قائله: حسان بن ثابت . ويروى شطره الأوّل : (أتاني عن أمية زورُ قول) فلا شاهد فيه . انظر : الديوان ص ٢٢٨ .

التنا : ما أخبرت به عن الرجل من حسن أو سيء ، " الحفاظ " : المحافظة على العهد .

(٣) أمالي ابن الشجري ١/ ١٩٣ - ١٩٦ .

وقال ابن خروف في (باب ما رخت الشعراء في غير النداء اضطراراً) :
 ((وأبو العباس لا يُجيزُ الترخيمَ فيه على لغةٍ من ينوي المحذوف ، وقوله مردودٌ بما سمع
 من ذلك ، نحو قوله : (أَمَامَا) ترك الميم مفتوحة ، ولا حُجَّةَ له في رواية :
وَمَا عَهْدُكَ يَا أَمَامَا ^(١)

لأنَّ الرواية لا تُردُّ بالاختيارات . والشواهد كثيرة ، واطلب تجد)) ^(٢) .
 وهذا ابن عصفور يؤكد صحة مذهب سيويه معترضاً على المبرِّد ، ومستدلاً
 على ذلك بالسمع والقياس .

أمَّا السماع فقد رَدَّد فيه بعض أبيات ذكرها المتقدمون ، وثبَّه على تأويل المبرِّد
 لها معقَّباً على ذلك بقوله : ((وهذا ممكن [أي ما تأوله المبرِّد] ، ولكن إذا ثبت أنَّ
 الترخيم في غير النداء يحىء على اللغتين لم يُحتج إلى هذا التأويل)) ^(٣) .
 ثم ذكر أنَّ أدلَّ دليل على صحة مذهب سيويه ؛ لأنَّه لا يقبل التأويل ^(٤) ،
 قول الشاعر :

إِنْ ابْنُ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَ لِرُؤُوسِهِ أَوْ أَمْتَدَحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا ^(٥)

وقد فات ابن عصفور أنَّ هذا البيت ممَّا قيل : إِنَّ المبرِّد قد تأوله ، وذكروا
 عنه أنَّ " حارث " مرخم " حارثة " على لغة " يا حار " ، وكان حقه أن يكون على
 " حارث " بالجر ، ولكنَّ الشاعر جعل " حارث " قبيلة ، فمُنعت من الصرف للعلمية
 والتأنيث .

(١) سبق تخريجه .

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن خروف ٧٧٣/٢ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ٥٧١/٢ .

(٤) المرجع السابق ٥٧١/٢ .

(٥) سبق تخريجه .

وبرهن على صحة مذهب سيويه بيتين من الشعر لم يذكرهما ابن الشجري من قبل ، ولا ابن مالك من بعد ، وهما قول امرئ القيس :

وَعَمْرُوبِنْ دَرْمَاءِ الْهَمَامِ الَّذِي غَزَا بِذِي شُطْبِ عَضْبٍ كَمِشِيَّةٍ قَسُورًا^(١)

يريد : قسورة .

وقول الآخر :

وَمَا أُدْرِي وَظَنِّي كُلَّ ظَنٍّ أَمُسْلِمُنِي إِلَى قَوْمِي شَرَّاحِي^(٢)

فـ " شراحي " مرخم " شراحيل " بحذف آخره وحرف العلة الزائد قبله ، وأبقى الحرف الذي كان قبلها — وهو الحاء — على حركته ، على حد قولهم في ترخيم منصور : يا منص^(٣) .

وما أريد أن أصل إليه أن أبين للقارئ أن بعض نخاة العربية سبقوا ابن مالك في التعريض بمذهب المبرّد ، وعدم موافقته على ردّ المروي أو تأويله . والذي ينبغي أن يُذكر أن ابن الشجري وابن عصفور حرصا على سدّ منافذ التأويل على المبرّد بما أوردها من شواهد لا تحتل ذلك ، وغنيا كما عني ابن مالك برصد ما تمكنوا رصده

(١) انظر : زوائد ديوان امرئ القيس ص ٣٩٤ ، ولسان العرب (وسط) ٤٢٩/٧ ، وفيه روي : (إذا غدا) مكان (الذي غزا) .

(٢) القائل : يزيد بن مَحْرَمٍ أو (محمد) الحارثي . وقال السيوطي عن البيت : إن الفراء ذكره على هذا النمط ليجعله باباً في النحو ، والصواب :

فما أدري وظني كل ظني أيسلمني بني البدء اللقاح

ولا شاهد فيه على هذه الرواية . (شرح شواهد المغني ٧٧٠/٢) .

انظر البيت في : معاني القرآن للفراء ٣٨٦/٢ ، والمقرب ١٢٥/١ ، ورصف المباني ص ٤٢٥ ، وتذكرة النخاة ص ٤٢٢ ، والبحر المحيطة ٣٤٦/٧ ، ومغني اللبيب ص ٤٥٠ ، وجمع الهوامع ٢٢٥/١ .

(٣) ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٣٩ — ١٤٠ .

من شواهد تثبت حصول هذه الظاهرة في كلامهم باللغتين ، وهي في ميزان ابن مالك تبلغ حدّ الكثرة .

وإذا كنّا لا نستطيع نفي تأثر ابن مالك بمن سبقه في اعتراضه على المبرّد ورّد مذهبه ، فإنّنا لا نستطيع نكران أصالته وانفراده بطرح دليله القياسي الذي قوى به رأي سيويه ، وهو أنّ حذف بعض الاسم مع بقاء دليل على المحذوف أحقّ بالجواز من حذفه دون بقاء دليل .

ولم يختلف موقف النحاة الذين جاؤوا بعد ابن مالك عن موقفه ، فقلّمّا تخلوا كتبهم من عرض لمذهب المبرّد واعتراض عليه ، ومنهم ابن التّائلم^(١) ، وابن جمعة الموصلي^(٢) ، وأبو حيّان^(٣) ، وابن الفخّار^(٤) ، وابن هشام^(٥) ، وابن عقيل^(٦) ، والدماميني^(٧) ، والأزهري^(٨) ، والأشموني^(٩) .

وكلّهم تناقلوا رواية المبرّد لبيت جرير المغيرة لرواية سيويه ، مع إقرارهم بثبوت الروایتين وصحة الإنشادين من غير تقديم لرواية على أخرى أو قبول لإنشاد على حساب آخر .

وأزعم أنّهم فيما صنعوا متأثرين بابن مالك ومقلدين له ، وإن كانوا لا يشيرون

(١) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٦٠٣ .

(٢) شرح ألفية ابن معطي ١٠٦٦/٢ .

(٣) ارتشاف الضرب ٢٢٤٥/٥ ، التذيل والتكميل ٦٣٨/٥ .

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن الفخّار ص ٧٤٦ - ٧٤٧ .

(٥) أوضح المسالك ٧٠/٤ .

(٦) المساعد على تسهيل الفوائد ٥٦١/٢ .

(٧) تعليق الفرائد ٢/ ورقة ١٨٧ .

(٨) التصريح بمضمون التوضيح ١١٩/٤ - ١٢٠ .

(٩) شرح الأشموني ٧٧/٣ - ٧٩ .

إلى ذلك ، وأخص منهم شراح الألفية والتسهيل ابن النّاطم ، وأبا حيّان ، وابن هشام ، وابن عقيل ، والدمايني ، والأشموني .

ولقد كان ابن مالك محققاً في اختياره لمذهب سيويه ، وانتصاره له ؛ إذ لا يحسن ردّ ترخيم غير المنادى ضرورة على لغة من ينتظر المحذوف ، وهو في كلام العرب كثير ، ولو أنّ ابن مالك أقرّ المبرّد على ما قال ، ومنعه كما منعه ؛ لأجأه ذلك كما أجزأ المبرّد إلى تكلف تأويل ما سُمع ، وما لا تأويل فيه مقدّم على غيره في صناعة النحو .

ومعلوم أنّ العرب تُرَخِّمُ المنادى على لغتين ، ينوون ثبوت المحذوف مرة ، وهو الكثير المطّرد ، ويجعلونه مستقلاً منقطعاً عما بعده أخرى ، وإذا كان الحذف في غير النداء يشبه الحذف في النداء فإجراء غير المنادى ممّا رُخِّم ضرورة على الكثير أعني لغة " يا حار " أولى من حمله على القليل لغة " يا حار " .

هذا إذا كنّا نريد تفضيل ترخيم على آخر أو لغة على أخرى ، وإن كنت أؤثر قبول اللغتين في ترخيم غير المنادى ضرورة لغة من ينتظر ولغة من لا ينتظر ، ولا سيما بعد علمنا بشبوتهما في كلام العرب .

ومعلوم ((أنّ الترخيم في اللغتين أصله في باب النداء دون غيره ، وإن اختلف الحكم فيهما ، وإذا ثبت جوازه في أحد الوجهين ، والأصل فيهما واحدٌ جاز في الوجه الآخر)) (١) .

(١) أمالي ابن الشجري ١٩٥/١ .